جامعة باتنة 01 – الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق وجنوب شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الباحث:

عبد القادر دندن

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين قادري

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعية الأصلية	الصفة
1	مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
2	حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
3	حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
4	محمد الأمين لعجال أعجال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
5	نور الدين دخان	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
6	دلال بحري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

تاريخ إجازة الأطروحة للمناقشة

2013

تاريخ المناقشة

28 جانفي/ يناير 2014

فهرس المحتويات

مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة أمن الطاقة.....

المبحث الأول: مقاربة لمفهوم الأمن في عالم متغير.....

المطلب الأول: الخاصية الخلافية لمفهوم الأمن.....

المطلب الثاني: الأمن بين التصورات العقلانية والنقدية.....

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية.....

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة.....

المطلب الثاني: نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة ومركب الأمن الإقليمي.....

المطلب الثالث: الطاقة كمصدر للنزاعات في العلاقات الدولية.....

الفصل الثاني: الاستجابة الصينية لتحديات أمن الطاقة.....

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الصين.....

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة.....

المطلب الثاني: عوامل ومظاهر تزايد الطلب الصيني على الطاقة.....

المبحث الثاني: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة.....

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة.....

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة.....

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين.....

الفصل الثالث: الإستراتيجية الصينية للتوجه نحو الخارج تجاه آسيا الوسطى.....

المبحث الأول: **التواجد الصيني في مناطق إنتاج الطاقة بآسيا الوسطى**.....

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى.....

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى.....

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة الصينية في المنطقة.....

المبحث الثاني: **التنافس على مصادر الطاقة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى**.....

المطلب الأول: الاختراق الصيني لمجال النفوذ التقليدي لروسيا.....

المطلب الثاني: التضارب بين المصالح الطاقوية الأمريكية والصينية في آسيا الوسطى.....

الفصل الرابع: جنوب آسيا في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية.....

المبحث الأول: **موقع جنوب آسيا في خريطة الطاقة العالمية** .....

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب آسيا.....

المطلب الثاني: الخصائص الطاقوية لجنوب آسيا.....

المبحث الثاني: **رهانات الصين الطاقوية في جنوب آسيا**.....

المطلب الأول: التنافس الصيني– الهندي على موارد وممرات الطاقة في المنطقة.....

المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي.....

المطلب الثالث: أمن الطاقة الصيني في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان.....

الفصل الخامس: تأثير السعي الصيني لضمان أمن الطاقة على الاستقرار في شرق وجنوب شرق آسيا.....

المبحث الأول: **التحديات والفرص الطاقوية الصينية في جنوب شرق آسيا**.....

المطلب الأول: المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي.....

المطلب الثاني: حماية خطوط المواصلات في بحر الصين الجنوبي.....

المبحث الثاني: البحث الصيني عن موارد الطاقة في شرق آسيا.....

المطلب الأول: النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي.....

المطلب الثاني: أمن الصين الطاقوي في ظل صراع المصالح بين القوى الكبرى في المنطقة.....

الخاتمة.....

الملاحق.....

قائمة المراجع.....

فهرس الجداول والأشكال والخرائط.....

مقدمة

الطاقة عنصر حيوي لجميع المجتمعات والدول والاقتصادات، سواء كانت الدول المصنعة والمتقدمة منها، التي تبحث عن ضمان تدفق مستمر للموارد الطاقوية من أجل الحفاظ على مكانتها الريادية سياسيا واقتصاديا على المستوى العالمي. أو الدول التي قطعت شوطا كبيرا في طريق الارتقاء باقتصاداتها لمنافسة الاقتصاديات الأقوى في العالم، وهي ما تعرف بالقوى الصاعدة كالهند والصين والبرازيل وغيرها. وحتى بالنسبة للدول التي توصف بالمتخلفة وذات الاقتصادات الضعيفة في سياق جهودها للخروج من دائرة الفقر والتخلف.

وكثيرا ما كان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة يقف وراء مراحل التطور الكبرى التي عرفتها البشرية، فالفحم كان أساس قيام الثورة الصناعية في أوربا مع النصف الثاني للقرن 18 الميلادي، واكتشاف البترول والغاز والطاقة النووية غير وجه العالم نهائيا. ومنذ أن قررت البحرية البريطانية غداة الحرب العالمية الأولى استبدال الفحم بالنفط كوقود في تشغيل قطعها البحرية العسكرية بدأ الربط التقليدي بين البترول والأمن. ومنذ ذلك الحين أخذ مفهوم "أمن الطاقة" أبعادا جديدة لم تعد مرتبطة بالنفط، بالضرورة بل تعدته إلى كل الموارد ومصادر الطاقة الأخرى وهياكل إنتاجها ومنشآتها القاعدية التي تؤثر على نمو وتطور الاقتصاد العالمي.

لقد أصبح مفهوم "أمن الطاقة" أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت نهاية الحرب الباردة، فالأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية والإستراتيجية التقليدية فحسب، بل تشعبت وتعددت أبعاده لتشمل القضايا البيئية والإنسانية والثقافية وغيرها، ومن بينها قضايا الطاقة. إذ أن سوق المحروقات أخذ مكانة معتبرة في الخيارات الإستراتيجية للفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية، فالأقوياء يبحثون عن تأمين مستقبلهم على المدى الطويل، وجزء هام من شروط تحقيق هذا الهدف مرهون بضمان أمنهم الطاقوي.

فمسألة أمن الطاقة ضمن الأجندة الإستراتيجية لمختلف القوى الفاعلة في المحيط العالمي، أصبحت تنافس الاعتبارات والأولويات الأمنية التقليدية، كحماية الحدود، والتوسع، وتأكيد مكانة وهيبة الدولة، بل أن تلك المسائل الأمنية التقليدية أصبحت تبدو تابعة لأمن الطاقة، لأن هذا الأخير يؤثر على صلب مفهوم المصلحة الوطنية، نظرا لارتباط المحددات الرئيسية لقوة الدولة بتحقيقها لأمنها الطاقوي، مثل الحفاظ على النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، وزيادة قوة الدولة السياسية، والحفاظ على أمنها القومي.

لذلك ليس من المفاجئ أو المستغرب ألا تكون الطاقة اليوم مصدرا للتقدم ولتلبية احتياجات الإنسان المختلفة فحسب، بل أن تكون كذلك مصدرا من مصادر الصراعات بين الجماعات المتقاتلة داخل البلدان الغنية بمواردها الطاقوية كالسودان ونيجيريا مثلا. أو بين الدول المالكة لهذه الثروات والدول الساعية للسيطرة عليها باستعمال القوة كحال الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. أو بين القوى الكبرى في حد

ذاتها والبدايات الأولى لذلك كانت في الحرب العالمية الثانية، حين تقاتلت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفييتي بضراوة، من أجل السيطرة على منابع النفط التي كانت عاملا حاسما في تغليب كفة الصراع لصالح الحلفاء.

1- التعريف بالموضوع: يندرج موضوع هذه الأطروحة ضمن الدراسات الأمنية والإستراتيجية، حيث يتناول مشكلة أمن الطاقة في الصين وإستراتيجيتها في التعامل معها، فمع النمو الاقتصادي الهائل الذي ما فتئت تسجله الصين منذ البدء في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت من الدول الأكثر حاجة واستهلاكا للطاقة استجابة لمتطلبات عجلة النمو من جهة، وللتماشي مع زيادة الاستهلاك الداخلي الذي يعود للارتفاع الكبير في نسب النمو الديمغرافي. وللتحسن التدريجي في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع الصيني بالشكل الذي أثر على مستوى الرفاهية في البلاد، واتساع فئة الأفراد المالكين لسياراتهم الخاصة مثلا من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع أصبحت الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الصين في طريقها نحو أخذ مكانتها ضمن القوى العظمى في العالم على مختلف الأصعدة، فسارعت القيادة الصينية لوضع إستراتيجية كفيلة بالاستجابة للتحديات التي تفرضها مشكلة أمن الطاقة، وقد أخذت هذه الإستراتيجية بعدين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي، ولكل بعد منهما خصوصيته المميزة. فالبعد الداخلي يقوم على تطوير القدرات الذاتية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة رغم قلتها مقارنة بحجم الطلب المتزايد. أما البعد الخارجي وهو ما يهمنا أكثر ونركز عليه بالدراسة والتحليل في هذه الأطروحة، فيقوم على سياسة الاتجاه نحو الخارج، وينبني على مبدأ التنويع في مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على دولة واحدة أو منطقة واحدة فقط لتأمين الاحتياجات الطاقوية، ويتخذ الاستثمار الخارجي كأداة ووسيلة لاستغلال أو تطوير حقول الطاقة النفطية والغازية في الدول التي تمتلك هذه الثروات ولكنها تفتقد للإمكانات اللازمة لاستغلالها.

لذلك أصبح عامل أمن الطاقة أحد المحددات الرئيسية في رسم وتوجيه سياسة الصين الخارجية، وفي إعادة تعريف مصلحتها الوطنية، وتحديد الفواعل (الدول والأقاليم) التي تتجه إليها السياسة الخارجية الصينية بالاهتمام والتأثير، فلم يعد الشرق الأوسط مركز الاهتمام الصيني الوحيد باعتباره أحد أهم مصادر تمويل الصين بالطاقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وسيطرته على منابع النفط هناك، بل تعدته إلى مناطق أخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي قارة آسيا بالذات.

ولأن دراسة الإستراتيجية الصينية في مختلف هذه المناطق دفعة واحدة يعد من الصعوبة بما كان، بفعل اتساع مجال الدراسة إلى حد لا يمكن التحكم فيه بشكل جيد، وبسبب أيضا الاختلاف في، الخصوصيات والمعطيات بين هذه المناطق، بل وفي داخل المنطقة الواحدة. فقد ارتأينا أن نركز على

مميزات وأبعاد وتأثيرات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في المناطق الآسيوية التي تشكل جوارها الإقليمي المباشر.

وبهذا نكون قد حددنا مجال الدراسة الجغرافي ليشمل قارة آسيا عموما ومناطق معينة خصوصا، تتمثل في منطقة آسيا الوسطى الغنية بثرواتها النفطية حول بحر قزوين والمحاذية للصين، والتي تربطها بها صلات تجارية وثقافية تاريخية، وتمثل أهمية استراتيجيه للصين لكونها منطقة نفوذ تقليدي لروسيا أحد أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم، وتشهد تواجدا عسكريا للولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

ثم منطقة جنوب آسيا، والتي رغم فقرها لمصادر الطاقة مقارنة بمنطقة آسيا الوسطى، إلا أن ما بها من موارد طاقوية تعد مهمة أيضا للصين، ولكن أهميتها الحقيقية تتمثل في كونها تشرف على المحيط الهندي الذي يعتبر من أكثر طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها شحنات النفط والغاز القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا نحو الصين، لذلك فعلاقة الصين بدول جنوب آسيا المطلة على المحيط الهندي تمثل أولوية للصين من أجل ضمان أمن ناقلات النفط والغاز المتجهة إلى موانئها، ولكون جنوب آسيا كذلك منطقة مفصلية تربط بين مناطق آسيا الوسطى وشرق آسيا وغربها، وتمثل أراضيها ممرا لخطوط الأنابيب و لمشاريع طموحة مستقبلية لنقل الطاقة عبرها. إضافة إلى ذلك يكفي أن تكون الهند إحدى دول جنوب آسيا لكي توضع المنطقة بأكملها ضمن مجال اهتمام الصين، لأن الهند بدورها من القوى الصاعدة اقتصاديا وسياسيا ومنافس إقليمي للصين في قارة آسيا، واستهلاكها للطاقة يتزايد بشكل كبير بسبب اقتصادها المتنامي، ولذلك تصنف ضمن الدول الأكثر استهلاكا للطاقة، ويعتبر الخبراء ذلك من بين أسباب الارتفاع العالمي للطلب على الطاقة، ومن أسباب ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، ومن الأطراف المرشحة للدخول في صراعات من أجل ضمان حصتها من الطاقة العالمية.

أما منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، فهي مجال حيوي للقوة الصينية ومجال للنفوذ الاقتصادي والثقافي، وقد أدت جغرافيتها المميزة بتواجد رابطة طبيعية بين الشرق والجنوب الشرقي من جهة، وإطلالتها على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من جهة أخرى، إلى جعلها محط اهتمام الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، لأنها تشرف على طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها الإمدادات الطاقوية الصينية بعد خروجها من المحيط الهندي عبر "مضيق ملقا" وصولا إلى المسطح المائي في بحر الصين الجنوبي والشرقي، مع وجود سلاسل جزرية في المنطقة غنية بثرواتها الطاقوية والمعدنية، وتقع محل نزاع بين العديد من دول المنطقة على رأسها الصين وفيتنام وتايوان وإندونيسيا واليابان غيرها، وكلها راغبة في السيطرة على هذه الجزر واستغلال مخزوناتها من النفط والغاز في جزر "باراسيل" و"سبراتلي" وجزر سنكاكو/ دياويو المتنازع عليها مع اليابان.

ومن الناحية الزمنية تمتد فترة الدراسة بداية من 1993 إلى 2013، أي على امتداد عقدين من الزمن. وقد تم اختيار سنة 1993 بالذات لتكون فاتحة الدراسة لأنه العام الذي شهد لأول مرة حدوث اختلال بين الطلب على النفط وإنتاجه في الصين، بحيث خرجت الصين في هذه السنة من حالة الاكتفاء الذاتي في مجال النفط التي طالما تمتعت بها منذ تأسيسها عام 1949، ودخلت في دائرة التبعية الطاقوية منذ ذلك التاريخ، وهو ما مثل تحولا جذريا في الإستراتيجية الصينية بدخول البعد الطاقوي كمكون أساسي في حسابات صناع القرار الصينيين.

2- أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية القضية التي يعالجها، فقضية أمن الطاقة من أهم القضايا الحساسة المطروحة على الساحة العالمية والمدرجة في أجندة مختلف الدول ضمن القضايا ذات الأولوية، وضمن الخيارات الإستراتيجية المؤثرة عند رسم السياسات الداخلية والخارجية، لا سيما مع ازدياد حدة التنافس بين الدول المستهلكة للطاقة فيما بينها ومع الدول المنتجة، والهزات الكبيرة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. بالتزامن مع انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008، والتخوف من أن يكون هنالك إلزامية لتوقف النمو العالمي عند حد معين بسبب السيناريوهات المحتملة لنفوذ مصادر الطاقة التقليدية، والتأثيرات البيئية التي يتركها الاستغلال والاستعمال المكثف وغير العقلاني لمصادر الطاقة الملوثة. وتضافر الجهود للبحث عن مصادر للطاقة تكون متجددة ورخيصة وغير ملوثة أو ما يعرف بالطاقات البديلة.

كما أصبحت فرضيات قيام النزاعات بسبب التنافس للحصول على الموارد في ظل ندرتها وتزايد الحاجة إليها أمرا واردا في إطار مبدأ الندرة والحاجة. وهو ما ينطبق على عالم اليوم حيث يزداد البشر واحتياجاتهم، ويزداد التقدم التكنولوجي والاقتصادي ومتطلباته من المواد الأولية والمصادر الطاقوية، في مقابل تقلص الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال المفرط وغير العقلاني، وسيادة مبدأ الأنانية وتغليب المصالح القومية، مما يقلص فرص إيجاد آليات لمعالجة المشاكل الناجمة عن السعي لتحقيق الدول لأمن الطاقة في نطاق أوسع، يقلل احتمالات الدخول في صراعات قد تأخذ بعدا دمويا مسلحا.

لا شك أن الدراسات التي تختص بمواضيع تتعلق بتحليل واقع ومستقبل العلاقات والتوازنات الإستراتيجية في النظام الدولي تعد ذات أهمية كبيرة، خصوصا تلك التي تدرس ما يعرف بالقوى الصاعدة والقضايا التي تطرح كلما أتى ذكر تلك القوى، مثل تطلعاتها لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وطموحاتها في أخذ مكانة أفضل في هيكل النظام الدولي، وسعيها لمواصلة مسيرتها التنموية التي حققت نتائج باهرة. والمخاوف التي تبرز بسبب هذه الأهداف المذكورة عند بقية الدول، كالتخوف من أن يكون صعود هذه القوى عدائيا وغير سلمي، مثلما كان عليه الحال تاريخيا عند صعود فرنسا في عهد نابليون، وصعود ألمانيا قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتخوف الأبرز حاليا يأتي من التقدم والنمو الاقتصادي الكبير الذي تحققه هذه القوى الصاعدة، ومنافستها لمنتجات القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، وغزوها للأسواق التي كانت حكرا على الاقتصادات سابقة

الذكر، ولعل التخوف الأكبر ينتج عن انعكاس تلك الطفرة الاقتصادية لدى القوى الصاعدة على زيادة حاجتها للطاقة، ودخولها بالتالي كمنافس للقوى الأخرى للحصول على الموارد الطاقوية، وما يترتب عن ذلك التنافس من تضييق لهامش المناورة للقوى التقليدية لصالح القوى الجديدة، الساعية بدورها لضمان أمنها الطاقوي الذي يعني بالضرورة زيادة فرصها في تحقيق أهدافها المستقبلية في مختلف المجالات.

والصين التي تعد محور هذه الدراسة، هي أهم وأخطر تلك القوى الصاعدة وأكثرها تنظيما وتحديدا لأهدافها الآنية والمستقبلية، وأكثرها طموحا وتمسكا بتبوؤ مكانة عالمية تليق بتاريخها وحضارتها وإرثها كمالكة لمجد المملكة الوسطى، وأكثرها استعدادا لتجاوز كل ما من شأنه أن يعيق وصولها لأهدافها، ويجمع صناع القرار الصينيون والمحللون على أن "أمن الطاقة" يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه الصعود الصيني، لذلك يدرك الصينيون خطورة هذا التحدي حيث قد يصبح في حال عدم التصدي له أحد أسباب فشل الصين في تحقيق تطلعاتها العالمية، بل وسببا في حدوث تفكك داخلي وتصدع في النظام السياسي، لأن الحزب الشيوعي الصيني يبني شرعيته على مدى قدرته على تحقيق تنمية اقتصادية معتبرة، لضمان استمرارية مسيرة التقدم واستيعاب اليد العاملة الكثيفة، وهذا ما لا يمكن أن يتأتى إلا عبر توفير الموارد الطاقوية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الصين قدما نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

3- أسباب اختيار الموضوع: لا يأتي اختيار أي موضوع من فراغ بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب، تكون من القوة بحيث تجعل الباحث يقتنع بأهميته وبضرورة دراسته بشكل معمق، وبالحاجة للتوسع فيه والإحاطة بمختلف أبعاده وجزئياته، والأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية:

* أهمية الطاقة في عالم اليوم، بل ومنذ القدم حيث يذكر أن أرسطو قال "الطاقة هي الحياة"، والحضارة الإنسانية اليوم مبنية بنسبة كبيرة على الفرص والخدمات التي قدمتها الطاقة كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وكمحرك لعجلة النمو الاقتصادي العالمي.

* دراسة مفهوم "أمن الطاقة" الذي أصبح يستعمل بكثرة ضمن الكتابات الأكاديمية والتحليلات الاقتصادية والإستراتيجية، ويعكس التحولات الجديدة في مفهوم الأمن ودخوله كعامل محدد ومؤثر في عملية وضع الاستراتيجيات المستقبلية، وتحديد أهداف السياسات الخارجية للدول، وتعيين الدول والمناطق التي تحظى بأكبر الاهتمام عند صانعي القرار.

* تجعل الحاجة إلى مواكبة وفهم التطورات الإستراتيجية الحاصلة حاليا، والتنبؤ بما سيؤول إليه الوضع الاستراتيجي الدولي، وخريطة توزيع القوى على الصعيد العالمي مستقبلا، من دراسة عملية الصعود

الصيني أمرا ضروريا لمتخذي القرارات وللباحثين في مختلف دول العالم، لأن الصين قوة تتجه بثبات نحو أخذ مكانتها بين القوى العالمية، والدليل على ذلك نموها الاقتصادي السريع، وقوتها العسكرية التي تدخل عليها عمليات تحديث واسعة لتتواكب مع متطلبات الثورة في الشؤون العسكرية (RMA)، وقوتها السكانية التي تمثل مصدرا لليد العاملة الرخيصة والمؤهلة كذلك، بفضل درجة التكوين العالية التي أصبحت تقدمها الجامعات الصينية لخريجيها من الإطارات التي تشرف على الأعمال في الصين، والحديث عن تنامي قوة الصين الناعمة، والراجعة إلى موروثها الحضاري والثقافي، وقدرتها على الحفاظ على أصالتها والانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت، والبعد القيمي في تجربتها الاقتصادية التي تجمع بين القيم "الكونفوشيوسية" في العمل والاجتهاد، والتعاليم "الماوية" في الإبقاء على دور الدولة، والمبادئ الاقتصادية الليبرالية، كل ذلك في إطار توليفة منسجمة إلى حد كبير وبشكل غير مسبوق.

* تكشف دراسة مسألة أمن الطاقة في الصين، عن مدى قدرتها على التعامل مع هذه المسألة الخطيرة، ومدى نجاح إستراتيجيتها الموضوعة في هذا المجال، والوقوف على تداعيات هذه الإستراتيجية على الأمن والاستقرار ضمن محيطها الإقليمي، والذي حددناه في هذه الدراسة بالمناطق المتمثلة في آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا.

* من أهم الأسباب التي تقف وراء اختيار هذا الموضوع أيضا، السعي لإعطاء اهتمام أكبر للدراسات الآسيوية في الجزائر خصوصا والمنطقة العربية عموما، لأن هذه الدراسات تتمتع اليوم باهتمام كبير عالميا. والدليل على ذلك كثرة مراكز الدراسات الآسيوية في مختلف جامعات العالم، ووجود مراكز دراسات تهتم بدراسات أقاليم آسيوية أو دولا بعينها، هذا الاهتمام فرضته مميزات القارة الآسيوية التي يعتبرها الخبراء موطنا لأهم التغيرات الإستراتيجية في هذا القرن، ومنهم من يصفه بالقرن الآسيوي، فآسيا أكبر قارات العالم مساحة وسكانا، وأكثرها تنوعا بيئيا وثقافيا وحضاريا وإثنيا، وأسرعها من حيث النمو الاقتصادي، والجاذبة لأكبر الاستثمارات الأجنبية، والموفرة لأفضل شروط الاستثمار، وموطن لقوى سياسية واقتصادية متميزة كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها.

ب- الأسباب الذاتية:

* الرغبة في التخصص في الدراسات الآسيوية، حيث سبق وأن كانت مذكرة الليسانس ورسالة الماجستير حول مواضيع ذات صلة بالقارة الآسيوية، ومنطقة جنوب آسيا بشكل خاص، باعتبارها تشكل نظاما إقليميا مميزا بتفاعلاته وأنماط علاقاته.

* وجود ميل شخصي للدراسات الآسيوية عموما وتلك المتعلقة بالصين على الخصوص، بسبب الإعجاب بتجربتها الناجحة، وبقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبير على غيرها، وتقديرنا لعدد من القيم الآسيوية التي ساعدت دول تلك القارة على تحقيق قفزتها الملحوظة، كتقديس العلم والعمل وتقدير روح الجماعة والروابط الاجتماعية، وهي قيم تجد لها نظيرا في منظومتنا الإسلامية كذلك.

* الرغبة في سد جزء من الفراغ الموجود في الدراسات العربية حول موضوع أمن الطاقة، حيث أن الأغلبية الساحقة لتلك الدراسات غربية الأصل أو مترجمة للعربية من لغات أخرى، بينما يغيب الإنتاج العربي بالرغم من كون المنطقة العربية من المراكز المؤثرة في سوق الطاقة العالمي، إذ لا يزال معاجلة مسألة الطاقة في إطار الأمننة مغيبا أو محدودا في أفضل الأحوال في دراساتنا العربية.

4- مراجعة الأدبيات: حظي موضوع أمن الطاقة عموما باهتمام أكاديمي كبير في الأوساط العلمية وخاصة الغربية منها، ومن أبرز من كتبوا في هذا المجال على الإطلاق "دانيال يرغين" المختص في تاريخ أمن الطاقة، ورئيس مجلس إدارة "وحدة كامبريدج لأمن الطاقة"، والذي تصدى لإشكالية تعريف أمن الطاقة في مقاله الشهير "ضمان أمن الطاقة" (Ensuring energy secutiy)، الصادر في مجلة "الشؤون الخارجية" (Foreign affairs) في العدد الثاني للمجلد 85 عام 2006، وناقش مسألة أمن الطاقة والنفط في العديد من مؤلفاته، وعلى رأسها: كتابه "البحث الملحمي عن النفط والمال والسلطة"، وكتابه الآخر "النفط والجيوبوليتيك".

أما ارتباط مسألة أمن الطاقة بالصين فكانت محل الكثير من الدراسات والكتب والتقارير والمقالات عبر العالم، ومن أهمها: كتاب "البحث الصيني عن الطاقة: انعكاساته على السياسة الخارجية والأمنية" للباحث "إيغنولف كيسو"، والذي يتضمن تحليلا لأطوار البحث الصيني عن الموارد الطاقوية في مختلف أنحاء العالم. وكتاب "السياسة الخارجية الطاقوية للصين" للكاتب "باستيان بروني"، والذي تضمن عرضا مفصلا للوضعية الطاقوية في الصين من حيث الإنتاج والاستهلاك، والتنظيم الهيكلي لقطاع الطاقة في الصين، ومبدأ التنويع في مصادر الإمدادات والاستثمارات في الخارج كأهم مقومات سياسة الصين الطاقوية الخارجية تجاه مناطق عديدة لإنتاج الطاقة في العالم.

كما تصدر دوريا العديد من المقالات التي تهتم بالشأن الطاقوي الصيني، مثل المقالات التي يتم نشرها بانتظام حول هذا الموضوع في الدورية الأكاديمية المرموقة المختصة بعلاقات الصين مع منطقة أوراسيا (China and Eurasia Forum Quarterly)، وقد جاء في هذه الدورية دراسات مختلفة حول السياسة الطاقوية الصينية تجاه آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا، نذكر منها على سبيل المثال، مقال "غيو كسيوتانغ" الموسوم بـ: "أمن الطاقة في أوراسيا الوسطى: الآثار الجيوسياسية على أمن الطاقة الصيني" الصادر في العدد رقم 4، من المجلد الرابع، لسنة 2006، ومقال "طارق نيازي" الصادر في نفس العدد، والمعنون بـ: "بيئة المصالح الإستراتيجية: البحث الصيني عن أمن الطاقة من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي إلى بحر قزوين".

بينما الأدبيات العربية في هذا الموضوع فقليلة جدا، وإن وجدت فهي عبارة عن ترجمات لأعمال غربية، مثل ترجمة كتاب "مايكل كلير" بعنوان: "الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، من طرف عدنان حسين، والصادر عن دار الكتاب العربي. بيروت. 2002. وترجمة كتاب

"غروب الطاقة الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول" لريتشارد هاينبرغ، من طرف مازن جندلي، عن الدار العربية للعلوم، ببيروت. 2006.

في حين كان الإنتاج العربي الخالص في هذا الموضوع شحيحا ولم تتوفر كتب متخصصة في هذا المجال سواء تعلق الأمر بأمن الطاقة عموما، أو بأمن الطاقة الصيني خصوصا بشكل كبير، مع توفر عدد من المقالات التي درست أمن الطاقة الصيني، مثل مقال محمد مصطفى الخياط في مجلة السياسة الدولية، عدد 173، يوليو 2008، بعنوان: "الصين وخيار الطاقة البديلة"، ومقال عاطف عبد الحميد في ذات المجلة بالعدد 164، أفريل 2006، المعنون بـ: "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين"، ومقال خديجة عرفة بذات المجلة: "الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية".

وميزة هذه الأطروحة أنها دراسة عربية جاءت لتسد ولو قدرا قليلا من الفراغ الكبير المسجل في هذا الموضوع، بتوفير خلفية حول موضوع أمن الطاقة من نواحي مفاهيمية ونظرية، ودراسة عملية لهذه المسألة من خلال تحليل قضية أمن الطاقة في الصين، وكيفية وضع الإستراتيجية اللازمة للتصدي لها، وتأثيرها على الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي.

5- الإشكاليـة البحثية: أصبح أمن الطاقة رهانا إستراتيجيا وأحد العوامل المحددة في سياسة الصين الخارجية، خاصة ما تعلق بسياستها تجاه جوارها الإقليمي المباشر في آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا لضمان أمنها الطاقوي، والاحتمالات القائمة بشأن إمكانية تأثير تلك الإستراتيجية على الاستقرار في هذه المناطق، خاصة إذا علمنا أن هنالك في الأصل خلفيات تاريخية لخلافات متوارثة بين الصين وعدد من الدول في تلك المناطق.

لذلك تدرس هذه الأطروحة التأثيرات المحتملة للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على الاستقرار في جوارها الإقليمي، وما إذا كان عامل الطاقة كعنصر جديد في علاقات الصين بجوارها الإقليمي سيكون دافعا نحو تأجيج الصراع مع جيرانها الآسيويين، أم سيكون عاملا جالبا لمزيد من التعاون وتأكيد الصعود السلمي للصين، لأن المنطقة ككل تشكل مركبا أمنيا إقليميا طاقويا يجعل من التغيرات المسجلة في كل منطقة على حدة أو في إحدى دولها فقط يؤثر على بقية الأطراف، **فكيف يمكن بناء على ذلك أن تؤثر الإستراتيجية الصينيـة لأمن الطاقـة علـى الاستقرار فـي محيطها الإقليمـي؟**

وهي الإشكالية التي تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

* كيف يمكن التأصيل لأمن الطاقة سواء كمفهوم مرتبط بتطور أجندة ومجال مفهوم الأمن ككل؟ أو كقضية محورية في التفاعلات الدولية الجارية؟

* ما مدى أهمية عامل أمن الطاقة في أجندة صناع القرار الصينيين، وفي إعادة توجيه ورسم سياسة الصين الخارجية؟

* ما هو المنظور المهيمن على المفهوم الصيني لأمن الطاقة؟ وكيف يؤثر على أبعاد ومضامين الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة؟

* ما هي أهم الفرص والتحديات الطاقوية التي تواجهها الصين في مختلف الأقاليم المجاورة لها؟

* ما هي العوامل التي تؤدي لجعل إستراتيجية الصين لأمن الطاقة سببا لزعزعة الاستقرار ونشوب نزاعات في محيطها الإقليمي؟ وهل يمكن بالمقابل أن تكون حاجة الصين لتلك المناطق في تلبية احتياجاتها من الطاقة سببا في تعزيزها للتعاون مع دولها؟

* وكيف يمكن أن تستغل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الحاجة الصينية المتزايدة للموارد الطاقوية للضغط عليها ومحاصرتها، ومنعها من مواصلة مسيرة صعودها المتسارعة؟

6- الفرضيات: ننطلق في تحليل إشكاليتنا البحثية المطروحة من اختبار الفرضيات التالية:

* كلما ازداد الطلب على الموارد الطاقوية في ظل تناقصها، كلما زادت احتمالات حدوث نزاعات للسيطرة على مناطق إنتاجها.

* إذا كان للصين خلفيات نزاعية مع الدول المجاورة لها، فإن مسألة أمن الطاقة ستزيد من عدم الاستقرار بينها وبين محيطها الإقليمي.

* الحاجة المشتركة لتوفير الموارد الطاقوية تزيد من فرص التعاون بين الصين ومحيطها الإقليمي في شكل مركب أمن طاقوي متكامل.

* يعيق العامل الخارجي والمتمثل خصوصا في دور الولايات المتحدة الامريكية الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة عن تحقيق أهدافها في جوارها الإقليمي.

7- الإطار المنهجي: تعتمد هذه الأطروحة على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية، على رأسها مقترب تحليل النظم (Systems analysis approach) بالنظر لطبيعة الموضوع لكونه يدرس تفاعلات إقليمية تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى دولية، ولمميزات هذا المنهج الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس. ومن خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، والمستوى الإقليمي، ومستوى النظام الدولي، وهذا ما يتناسب مع تحليل موضوع أمن الطاقة الصيني لأنه يخضع لتأثيرات عوامل ذات طبيعة مختلفة من حيث مصدرها، فمنها مؤثرات داخلية متعلقة بطبيعة وخصائص الوضع الداخلي الاقتصادي والديموغرافي والسياسي والاجتماعي في الصين. ومؤثرات متعلقة بطبيعة الأوضاع الإقليمية الطاقوية والإستراتيجية والسياسية ونمط العلاقات الصينية مع دول تلك الأقاليم،

أي ما إذا كانت تميل نحو الطابع الصراعي أو التعاوني. والمؤثرات المتعلقة بالمتغيرات الدولية مثل تحولات سوق الطاقة العالمي، والوضعية الجيوسياسية في مناطق إنتاج الطاقة، وسياسات الدول الأكثر استهلاكا للطاقة وتأثيرا على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نوظف كذلك مقترب الاقتصاد السياسي (Political economy approach)، وهو المدخل القائم على دراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والسياسة، أي كيفية تأثير الجوانب الاقتصادية في المجال السياسي والعكس، ويفيد هذا المقترب من ناحية تحليل الأوضاع الاقتصادية في الصين، مثل قلة الموارد الطاقوية مقابل سرعة النمو الاقتصادي وارتفاع طلب السكان عليها، وتأثيرها على زيادة أولوية أمن الطاقة ضمن الأجندة الصينية، ودفع صناع القرار لتبني إستراتيجية فعالة لمواجهة التحديات الطاقوية، ولا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب بل تتعداه إلى أبعاد أخرى إستراتيجية بالخصوص.

ويشكل نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة ومركب الأمن الإقليمي العماد المنهجي لدراسة الموضوع، فبفضله تتم مقاربة العلاقة بين الطاقة والأمن الإقليمي، وكيفية تأثير إحداهما في الآخر، واستخراج العوامل التي تجعل من علاقة التبعية الطاقوية الصينية بجوارها الإقليمي كعلاقة تبعية إيجابية سلمية تعاونية، أم علاقة تبعية سلبية صراعية، ويمكن هذا النموذج بما فيه من آليات تحليل من تفسير العديد من محركات العلاقات البينية الطاقوية في بيئة إقليمية معينة.

أما منهج دراسة الحالة (Case study) فيحضر على اعتبار أننا أمام دراسة إستراتيجية أمن الطاقة الصينية عبر ثلاث حالات في ثلاثة أقاليم آسيوية مختلفة، ويفيد هذا المنهج في استنباط خصوصيات كل حالة، أي كل إقليم من حيث نوعية الفرص والتحديات التي يوفرها للصين طاقويا، مما يساعد على معرفة قدرة الصين على تكييف إستراتيجيتها بحسب خصوصية كل إقليم.

وللتعمق أكثر في التحليل، تمت الاستعانة بعدد من أدوات وتقنيات البحث، ونخص بالذكر تقنية تحليل المضمون (Content analysis) بشقيها أي "تحليل المضمون الكمي" الذي ينصرف إلى تحليل محتوى المعلومات ذات الطبيعة الكمية بما فيها من أرقام وإحصائيات عن تطور حجم الإنتاج الطاقوي بالزيادة أو النقصان وتأثير ذلك على أمن الطاقة الصيني، أو "تحليل المضمون الكيفي" أي عمل مرجعية خاصة للرؤى والتصورات البارزة لدى صناع القرار الصينيين وغيرهم من خلال دراسة منطق الخطاب السياسي لديهم تجاه القضية محل الدراسة، سواء من حيث الموضوعات أو الأفكار المطروحة عن كل موضوع، ودلالة هذه الأفكار حول التصور الصيني لمسألة أمن الطاقة بالخصوص.

8- شرح وتبرير الخطة: تم تبني خطة الأطروحة وفق الفصول والعناصر المذكورة أدناه، وفق معيار قدرتها على استيعاب الكم الهائل والمعقد من المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة ترتيب عضوي وموضوعي يسمح بإعطاء صورة واضحة ومبسطة ومنطقية للموضوع وكيفية تناوله، من خلال تقسيمها إلى خمسة فصول على النحو التالي:

– **الفصل الأول:** يهدف إلى توضيح الخلفية المفاهيمية والنظرية التي تقوم عليها الأطروحة، من خلال تناول التعريف بمفهوم أمن الطاقة وأبعاده، وقبل ذلك توضيح الإطار الأشمل الذي جاء ضمنه أمن الطاقة والمتمثل في مفهوم الأمن وتطوره بين التصورات العقلانية والنقدية، لنعرج بعدها على مركب الأمن الإقليمي باعتباره المقاربة النظرية التي ندرس على أساسها طبيعة علاقات التأثير والتأثر بين الصين ومحيطها الإقليمي فيما يخص مسألة أمن الطاقة، ضمن ما أصبح يعرف بمركب أمن الطاقة، لنصل إلى دراسة الطاقة كعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية، في ظل الاتجاه نحو نضوب الموارد الطاقوية التقليدية كالنفط والغاز والفحم، وبطء عملية تطوير طاقات بديلة، في مقابل تزايد الطلب العالمي على هذه المواد الحيوية.

– **الفصل الثاني:** يعمل على إعطاء خلفية حول الوضعية الطاقوية في الصين لإدراك مدى أهمية مسألة أمن الطاقة في الإستراتيجية الصينية، من خلال الوقوف على إنتاج واستهلاك الطاقة في الصين ومدى التناسب بينهما، ودراسة المفهوم الصيني لأمن الطاقة الذي يتناسب مع طبيعة احتياجات ومشكلات الطاقة في هذا البلد، وتحليل مرتكزات ومنطلقات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، ومن ثم تحديد الأهداف التي يتوخاها صناع القرار الصينيون من خلال وضعهم لتلك الإستراتيجية، ومعرفة أهم الفواعل المؤثرة في عملية صنع القرار الصينية فيما يخص مسألة أمن الطاقة.

– **الفصل الثالث:** يتطرق للسياسة الطاقوية الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى التي تعد مركزا استراتيجيا لإنتاج الطاقة عالميا، وتوضيح مدى الأهمية الإستراتيجية للثروات الطاقوية التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة للصين ولقوى أخرى، وللاستثمارات الصينية في مناطق إنتاج الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، سواء في مجال الاستكشاف أو الاستغلال أو بناء المنشآت القاعدية للإنتاج ولنقل الطاقة نحو حدودها الغربية، وتسليط الضوء على ما يعرف بـ "اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى"، وهي اللعبة التي تحتل فيها الطاقة موقعا متميزا في التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقوى أخرى على كسب نفوذ متزايد لها بين دول المنطقة، يمكنها مستقبلا من الدخول لمصادر الطاقة هناك بفاعلية أكبر.

– **الفصل الرابع:** يسلط الضوء على الرهانات الإستراتيجية الطاقوية للصين في جنوب آسيا، التي تشرف على خطوط مواصلات بحرية في المحيط الهندي حيوية لنقل الموارد الطاقوية الصينية القادمة من إفريقيا والشرق الأوسط، ولكون جنوب آسيا مجاورة لمنطقة آسيا الوسطى المهمة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، وإمكانية استغلال أراضي دول جنوب آسيا لمد خطوط أنابيب نحو الأراضي الصينية. ولوجود الهند بالمنطقة باعتبارها أحد المستهلكين الكبار للطاقة، وذات التاريخ الصراعي مع الصين في قضايا حدودية، وأخرى متعلقة بالقيادة الإقليمية وبطبيعة علاقات نيودلهي بالولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان وتبني الصين لما عرف باسم "إستراتيجية عقد

اللؤلؤ" لحماية خطوط مواصلاتها البحرية عبر المحيط الهندي، والتهديدات المحتملة لهذه الإستراتيجية على أمن الهند.

– **الفصل الخامس:** يركز على منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، واحتمالات تسبب المساعي الصينية لضمان أمنها الطاقوي في الدخول في نزاعات مع جيرانها في المنطقة، خاصة بسبب استغلال موارد جزيرتي "باراسيل" و"سبراتلي" اللتان تشكلان بؤرة توتر في بحر الصين الجنوبي تشترك فيها الصين مع دول أخرى كفيتنام وتايوان وماليزيا، والصراع حول جزر سينكاكو أو دياويو في بحر الصين الشرقي بين الصين واليابان، بعد الدراسات التي تفيد بوجود احتياطيات هامة من الغاز والنفط هناك، وبروز مسألة حماية خطوط المواصلات البحرية التي تنقل عبرها الواردات النفطية الصينية في بحر الصين الجنوبي والشرقي. والدور المحوري للولايات المتحدة هناك والمناوئ للمصالح الصينية الطاقوية وغيرها في ذلك النطاق الإستراتيجي المضطرب.

وتحتوي الأطروحة على عدد من الملاحق ذات الصلة بالموضوع، والهدف منها التوسع في نقاط معينة متعلقة بما جاء مجملا في متن الأطروحة، مع تدعيم العمل بعدد من الجداول والأشكال والخرائط التفصيلية، كأدوات تعبيرية لا غنى عنها في موضوع بهذه الطبيعة.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة أمن الطاقة

المبحث الأول: مقاربة لمفهوم الأمن في عالم متغير

المطلب الأول: الخاصية الخلافية لمفهوم الأمن

المطلب الثاني: الأمن بين التصورات العقلانية والنقدية

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة

المطلب الثاني: نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة ومركب الأمن الإقليمي

المطلب الثالث: الطاقة كمصدر للنزاعات في العلاقات الدولية

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم والمقاربات النظرية التي تقوم عليها هذه الأطروحة، فأمن الطاقة ليس بالقضية أو المفهوم الذي يمكن دراسته كمحدد قائم بحد ذاته ومستقل عن أية تأثيرات وعوامل محيطة به، بل هو عنصر يتفاعل ضمن بيئة ذات طبيعة معقدة وسريعة التغير، وهذا ما يدفعنا للانطلاق من الإطار الأعم والأوسع الذي ينبثق منه مفهوم أمن الطاقة ألا وهو مفهوم "الأمن" (Security)، كإطار يشمل أبعادا وقضايا متعددة يشكل "أمن الطاقة" إحداها.

لذلك وجب علينا التطرق في مستهل عملنا لتطور مفهوم الأمن، تبعا للتطور والتغير في الظروف والمعطيات التي تميز البيئة الدولية في كل حقبة من مسار تطور العلاقات الدولية، حيث ساد في حقبة الحرب الباردة ما يعرف بالمفهوم التقليدي للأمن المنصب حول الأمن العسكري بالدرجة الأولى (مفهوم ضيق)، وتغير الأمر بنهاية تلك الحرب ليتسع مفهوم الأمن بعدها ليضم قضايا وفواعل واهتمامات جديدة (مفهوم واسع)، مع تحليل الخلفية النظرية لتطور مفهوم الأمن بين التصورات العقلانية والنقدية.

لنعرج بعدها على إشكالية صعبة ومعقدة تتمثل في تحديد مفهوم أمن الطاقة، حيث غاب الاتفاق بين الباحثين في هذا المجال على تعريف موحد لما نقصده بأمن الطاقة، وذلك لطبيعة المفهوم المتسمة بالتعقد، وتشابك العوامل والأبعاد المؤثرة والمرتبطة به، وتضارب مصالح مختلف الفواعل المعنية بهذه المسألة.

وبما أننا بصدد دراسة تأثير أمن الطاقة على الاستقرار الإقليمي من خلال تأثير إستراتيجية أمن الطاقة الصينية على جوارها الإقليمي، فإننا سنوظف لتحليل هذه العلاقة "نموذج الارتباط بين أمن الطاقة ومركب الأمن الإقليمي"، بناء على نظرية مركب الأمني الإقليمي التي وضعها "باري بوزان" و"وافر"، وانطلاقا من ربط الباحث "ميلو بالونكوربي" بشكل دقيق بين الطاقة والأمن الإقليمي في إطار النموذج المذكور.

لنعرض فيما بعد للعلاقة بين الأمن والطاقة، أي كيفية تأثير البحث عن الوصول إلى موارد ومصادر الطاقة على الأمن والاستقرار، ومدى تأثير الأوضاع الجيوسياسية المتوترة خاصة في مناطق الإنتاج على أمن الطاقة وطنيا وإقليميا وعالميا.

المبحث الأول: مقاربة لمفهوم الأمن في عالم متغير

التعقد والتشابك والاضطراب والديناميكية وسرعة التغير كلها خصائص وصفات ملازمة لمسار العلاقات الدولية، وإن كانت هذه الأخيرة في أبسط صورها تعبيرا عن تفاعلات بين أطراف وفواعل معينة في بيئة تفاعل واسعة ومعقدة، فإن ذلك يزيد من فرص واحتمالات التعرض لاضطرابات (Turbulences) لنكون أمام عالم مضطرب (Turbulent World) على حد تعبير "جيمس روزنو" (James Rosenew)، ويتبع ذلك حدوث تغيرات وتحولات تؤثر على بنية بيئة التفاعل الدولية من حيث هيكل القوة (توزيع القوة) أو سلم القيم أو طبيعة وتنوع الفواعل، أو مدلولات ومقاصد مختلف المفاهيم السائدة وهو ما يهمنا في هذا المقام، مثلما حدث بعد نهاية الحرب الباردة التي أسست لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، اكتسبت معها المفاهيم وعلى رأسها الأمن مدلولات وأبعاد جديدة تختلف عن تلك التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة، ولذلك أصبح الأمن اليوم بحاجة لإعادة تعريف (Redifining) بما يتماشى والتطورات الحاصلة.

المطلب الأول: الخاصية الخلافية لمفهوم الأمن: من غير الممكن إعطاء معنى للسياسة العالمية بدون العودة إلى المواضيع الأمنية، ففي كل يوم في كل أرجاء العالم، يتعرض أناس للقتل والاختطاف والتعذيب والاغتصاب والإفقار والسجن والترحيل والحرمان من التعليم باسم الأمن، هذا المفهوم يملأ حياة المجتمعات المعاصرة عبر العالم، يشغل خطابات الساسة والمختصين، ويملأ صفحات الجرائد وأمواج الراديو، وصور مظاهر الأمن واللاأمن (Insecurity) تبث عبر شاشاتنا وعبر الإنترنيت، وكل ذلك يجعل الأمن محل شغف وموضوعا هاما جدا، **ولكن ماذا تعني هذه الكلمة؟**[1].

هذا التساؤل الذي طرحه "بول ويليامز" في مقولته الدلالية المذكورة أعلاه، ومن قبله كثير من المختصين، بقدر ما يبدو بسيطا بقدر ما هو جوهري ومعقد، لأننا تعودنا أن نفعل مع مفهوم الأمن ما نفعله مع غيره من المفاهيم (مثل الديمقراطية والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها)، أي أن يرد في الكثير من أحاديثنا وكتاباتنا وخطاباتنا دون أن يكون لنا إدراكا كافيا للمقصود به، لأن قضية صياغة وتكوين المفاهيم سواء كانت في العلاقات الدولية أو في غيرها من فروع المعرفة وخاصة الإنسانية والاجتماعية منها مثار جدل كبير.

1- Paul D. Williams (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. 2008. p. 1.

والأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما نعنيه بالأمن شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى "باري بوزان" (Barry Buzan) أنه – أي الأمن– مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

فمن ناحية معرفية (إبستيمولوجية) فما يسميه "ديفيد بالدوين" (David A. Baldwin) بـ "التحليل المفاهيمي" (Conceptual Analysis) ليس متعلقا بفحص الفرضيات أو ببناء النظريات، رغم أن له صلة بكليهما، بل هو متعلق بتوضيح معاني ومدلولات المفاهيم. وقد أكد "فيليكس أوبنهايم" (Felix E. Oppenheim) على أهمية ما يسميه "التفسير المفاهيمي" (Conceptual Explanation) بقوله: "التفسير المفاهيمي يحاول ضبط البنية المنطقية للتعبيرات المقدمة، منطلقا من المعاني المعتادة والشائعة للمصطلحات، والتفسير هنا يهدف لتقليص الحدود والالتباسات والتباينات في استعمالها المعتاد، عن طريق تبني معاودة شرح وتأويل تؤدي إلى تقوية دقة ووضوح معانيها (المصطلحات)، وكذلك دعم قدرتها على العمل في الفرضيات والنظريات بقوة تفسيرية وتنبؤية"[2].

والأمن كأحد المصطلحات الخلافية يفتقد إلى تفسير أو تحليل مفاهيمي متين، لذلك فقد ظل حسب "ماكسويني" (MCSweeny) مصطلحا غامضا يقاوم التعريف (Resists Definition)، فهو يستعمل في ظروف واسعة النطاق، ولأهداف متعددة، من طرف أفراد ومؤسسات وحكومات وأكاديميين. فهو يجمع خليطا من المفارقات والغوامض الهامة، تتضمن تلك المتراوحة بين الغايات والوسائل، وتلك المتراوحة بين الأمن الفردي والقومي والدولي. وقد اعترف "شالتز" (Schultze) بالصعوبات التي تعترض تعريف الأمن في قوله: "مفهوم الأمن القومي لا يسلم نفسه لهيئة منظمة ومضبوطة، إنه يتعامل مع مخاطر متسعة

1– سليمان عبد الله الحربي. "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008. ص ص 9،10.

2- David A. Baldwin. "**The concept of security**". Review of International Studies: N° 23. 1997. p.p 6,7.

ومتنوعة ذات احتمالات لا نملك إلا معرفة صغيرة ومحدودة بها، وذات مآلات بالكاد نستطيع أن نلمح طبيعتها"[1].

وكان "باري بوزان" من الأوائل الذين لفتوا الانتباه إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، فالأمن كلمة ذات معان متعددة ومتضاربة، وكما أشار لذلك في كتابه "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، الصادر عام 1983 (People, states, and fear: The national security problem in international relations): "الأمن بالأساس مفهوم متضارب أو خلافي"، لذلك فالمحللون وصناع السياسات يتضارب تعريفهم للمصطلح، لأن في صلبه – حسب بوزان دائما– عناصر إيديولوجية ومعيارية تمنعهم من الاتفاق بينهم على تعريف ثابت له. فعندما يتعلق الأمر بالأمن فليس هنالك صراع بين الأمم (Among Nations) فقط بل بين المفاهيم أيضا (Among Notions)، فكسب الحق في تعريف الأمن لا يوفر فقط إمكانية الوصول إلى المصادر، بل الحصول أيضا على سلطة لصياغة تعاريف وخطابات جديدة حول الأمن[2].

ورغم العدد الكبير لدراسات الأمن التي نشرت خلال الستين سنة الماضية، ليس هنالك اتفاق حول مفهوم الأمن، ولم يعطى أي تعريف واحد مقبول عموما للأمن وهكذا ظل دائما مفهوما خلافيا، ومصطلحا غامضا في محتواه وفي شكله وفي دلالته على قضايا وقيم مختلفة... وفي نفس السياق أكدت " هيلغا هافتندورن" (H. Haftendorn) أن حقل الدراسات الأمنية يعاني من غياب فهم مشترك لما هو الأمن، ولكيفية صياغة مفهوم له، ولماهية المسائل البحثية المتصلة به، وتساءلت ما إذا كان الأمن "هدفا، أم قضية مجال (Issue-area)، أم مفهوم أم برنامج بحث (Research Program)، أو فرع (Discipline)؟"[3].

أمام العجز الواضح عن صياغة مفهوم للأمن يتسم بالدقة ويتفادى الغموض ويحظى بقدر واسع من الاتفاق (حتى لا نقول إجماع)، لم يجد العديد من الباحثين من تفسير لهذه المعضلة المفاهيمية سوى

1- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007. p. p. 15,16.

2- Ronnie D. Lipschutz (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998. p.p. 9,10.

3- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 15.

بإرجاعها إلى عامل الإهمال، فقد وصف "دافيد بالدوين" مفهوم الأمن بـ: "**المفهوم المهمل**" **Neglected (Concept)**، ويورد لنا سببين لإرغامه كما يقول على وصفه للأمن بهذا النعت، وهما:

1- الأمن مفهوم بالغ الأهمية، استعمل لتبرير قمع الحريات المدنية، وشن الحروب، والاستنزاف الشديد، للموارد خلال الخمسين سنة الأخيرة، ورغم الأعمال الحديثة الهامة حول الأمن، فإنه يبدو من المنصف وصف الأمن كمفهوم حظي باهتمام قليل من الدارسين مقارنة بما كان يستحقه خلال تلك الفترة.

2- أحدث الأعمال حول الأمن لم ترق إلى درجة التحليل المفاهيمي، ولم يحظى الأمن بالاهتمام الجاد الذي أولي لمفاهيم مثل، العدالة والحرية والمساواة والتمثيل والإجبار والقوة وغيرها[1].

في حين قدم "بوزان" خمسة تفسيرات لما أسماه "التخلف المزمن في التفكير حول الأمن" (The persistent underdevelopment of thinking about Security)، وهي:

1- مفهوم الأمن أثبت أنه من التعقيد بحيث لا يجذب المحللين، فأصبح مهملا بالتالي لصالح مفاهيم أخرى أكثر جاذبية.

2- التداخل بين الأمن ومفهوم القوة (Power) مثلما طوره الواقعيون، فالأمن طالما نظر إليه كمشتق من مشتقات القوة، وخاصة القوة العسكرية.

3- طبيعة الاعتراضات التي تلقاها المنظور الواقعي بنهاية السبعينيات، ورفض النموذج الواقعي لملازمته بشكل خطير للرضى الذاتي والحرب، بينما توجهت العديد من الانتقادات بدلا من ذلك نحو مفهوم السلام.

4- انشغال الدارسين بالتطورات التكنولوجية والسياسية الجديدة بدلا من الاهتمام بالأمن.

5- مصلحة صناع القرار في محافظة الأمن على غموضه الرمزي، فجاذبية الأمن القومي هي في كونه مبررا للأفعال والسياسات التي تتطلب تفسيرا، فهو يعد أداة سياسية ذات قدرة إقناع كبيرة لمصالح قطاعية واسعة التنوع في جميع الدول، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مثلا استفادا كثيرا من رفع مستوى التهديد الذي كان يشكله أحدهما للآخر (لتبرير تحويل الموارد للجيش، تكثيف الرقابة السياسية، الحمائية الاقتصادية وغيرها من السياسات الأخرى)[2].

1- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

2- **Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives.** Op. Cit. p.p. 15.16.

هذه التفسيرات يراها "بالدوين" غير مقنعة وينقدها تباعا، أولا: ما يصفه "بوزان" بصعوبة مفهوم الأمن، فهو ليس أكثر صعوبة من المفاهيم الأخرى، ثانيا: فيما يخص التداخل بين الأمن والقوة، فمن السهل التمييز بينهما، ثالثا: قلة الاهتمام بالأمن في مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية، لا يفسر مع ذلك إهمال المختصين في الأمن أنفسهم لهذا المفهوم، رابعا: كون دارسي الأمن أكثر انشغالا بالتطورات الجارية في التكنولوجيا والسياسة، فهذا يعد مؤشرا على أن هؤلاء الدارسين يعطون أولوية أقل للقضايا المفاهيمية، أكثر من كونه تفسيرا لقلة الاهتمام، وخامسا: اعتقاد صناع القرار بفائدة الغموض في مفهوم الأمن القومي، لا يفسر لماذا أهمل الدارسون هذا المفهوم. وفي المحصلة النهائية ولا أي تفسير واحد من التفسيرات التي قدمها "بوزان" تعد مقنعة في نظر "بالدوين"، فهذا الأخير الذي يتمسك بكون الأمن مفهوما مهملا يقول: "على ما يبدو أن الأمن ليس مفهوما تحليليا مهما عند أغلب مختصي الدراسات الأمنية، أثناء الحرب الباردة كانت الدراسات الأمنية مشكلة غالبا من الدارسين المهتمين بالقيادة العسكرية، فإذا كانت القوة العسكرية ذات صلة بقضية ما، فإنها كانت تعتبر قضية أمنية، وإذا لم تكن ذات صلة، كانت تحول إلى فئة السياسات الدنيا، الأمن كان لافتة يلوح بها، ولكن ليس كمفهوم لاستعماله من معظم أخصائيي الدراسات الأمنية"، وحيرة "بوزان" حول كيفية إهمال مفهوم مركزي مثل الأمن قد تختفي مع إدراك أن القوة العسكرية وليس الأمن، هي من كانت بؤرة الاهتمام الرئيس للدراسات الأمنية[1].

فالواقعية مثلا ذات التقاليد النظرية العريقة والتي سيطرت على الدراسات الأمنية بشكل مؤثر، كان تصورها للأمن ينحصر في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، مما أدى لاختزاله في قضية حماية ودفاع مما جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، وبالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم، وهذا الاهتمام بالمنظور الإمبريقي جعل عددا من المختصين يهملون الجانب الأونطولوجي والمعرفي للأمن[2].

إن التساؤل عما يعنيه الأمن يطرح قضايا من صميم فلسفة المعرفة (Philosophy of knowledge)، خاصة تلك المتعلقة بالابستيمولوجيا "كيف نعرف الأشياء؟" (How do we know things?)، والأنطولوجيا "ما هي الظواهر التي نعتقد أنها تشكل العالم الاجتماعي؟" (what phenomena do we think make up the social world?)، والمنهجية (Methodology)

1- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

2 - عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر. 2005. ص 19.

"كيف يجب أن ندرس العالم الاجتماعي؟" (How we should study the social world?). وإذا سلمنا بالتصور القائل بأن الأمن مفهوم متضارب بالأساس، فهذه الحوارات أو النقاشات لا يمكنها أن تحل المسألة نهائيا بشكل مجرد، وبدلا من ذلك بعض الوضعيات ستصبح مسيطرة وتتقوى عبر ممارسة القوة، فمن هذا المنطلق يرتبط الأمن عادة بتحييد التهديدات لحماية القيم، وخاصة تلك التهديدات التي إن تركت تتفاقم تتسبب في تهديد البقاء في المستقبل القريب، فالأمن يتضمن القدرة على ملاحقة الطموحات السياسية والاجتماعية المهمة[1].

ورغم هذا المأزق المفاهيمي الذي تعيشه الدراسات الأمنية بغياب تعريف يحظى بالاتفاق للمفهوم المركزي الذي تقوم عليه هذه الدراسات، فإن هنالك محاولات وجهود لصياغة تعريف لهذا المفهوم، وقد لوحظ أن ثلاثية التهديد (Threat) والقيم (Values) والحماية (Protection) قد شكلت حجر الأساس في كثير من التصورات المفاهيمية للأمن، وأثبتت وجودها في أكثر وأشهر التعاريف التي قدمت للموضوع.

حيث عرف "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) الأمن من زاويتين إحداهما موضوعية (Objective) وأخرى ذاتية (Subjective): "يقصد بالأمن من وجهة نظر موضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[2].

وبمعنى آخر فإن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، وفي هدفه وموضوعه يعني تعاقب الإجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم تتعرض للتهديد، أي أن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء، بل رغبتها كذلك في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبرها حيوية[3]. ويتم حدوث تفاعل بين البعدين الموضوعي والذاتي للأمن، لينتج عنه مخرجات معينة تتمثل في رؤية وتصور وإدراك معين للأمن ومستوياته.

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 5.

2 - جون بيليس. "**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**". جون بيليس وستيف سميث (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004. ص 414.

3 – ثامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009. ص 323.

ويعد تعريف "وولفرز" هذا الذي ظهر سنة 1952 أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين(*)، فقد وضع الأساس الذي استند عليه الكثير من الباحثين في تحليلهم، لاسيما فيما يتعلق بالجانبين الموضوعي والذاتي، اللذان يتفاعلان معا بشكل متبادل إيجابا أو سلبا ليفرزان مستوى معينا من الأمن.

وكان لـ "بوزان" تعريفه الخاص للأمن والذي يأخذ بالحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، وهو من أكثر التعاريف تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، وقد استند فيه من حيث التحليل لمنطلقات "وولفرز" حول الجانب الموضوعي والذاتي والقيم المكتسبة، والأمن عنده هو: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[1].

ويذهب "بوث" (Booth) و"ويلر" (Wheeler)، لاعتبار الأمن مسألة تفاعل بين طرفين أو عدة أطراف، وليس مجرد سعي منفرد من فاعل معين لتحقيق الاستقرار، لأن تحقيق ذلك الاستقرار له صلة وطيدة بمدى احترام وعدم تجاوز كل طرف أو فاعل لحق جماعات أو أفراد آخرين في الأمن والاستقرار كذلك. إذ يؤكدان: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والاستقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه تحرر". أما "وولتر ليبمان" (Walter Lippmann) فيؤكد على أن الأمن متصل بصون القيم الأساسية للأمة، سواء كان ذلك عن طريق تفادي الحرب، أو القدرة على خوض الحرب من أجل تلك القيم إذا لزم الأمر: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[2].

(*) يعد تعريف "وولفرز" للأمن من التعاريف المرجعية التي تقوم عليها الكثير من الدراسات، والتي أثرت في العديد من المختصين وعلى رأسهم "بوزان". وحتى "دافيد بالدوين" المعروف بتشاؤمه تجاه غياب الاهتمام بالتحليل المفاهيمي للأمن، يقر بأهمية ومحورية التعريف الذي قدمه "وولفرز" وبمكانته المتميزة من بين جميع الدارسين، إلى الحد الذي جعله يعتقد – ولو بنوع من التحفظ– أن التحليل المفاهيمي للأمن قد بدأ وانتهى مع "وولفرز" سنة 1952. أنظر: David A. Baldwin. Op. Cit. 8.

1 – عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 13، 14.

2 - جون بيليس. مرجع سابق. ص 414.

ولكن تعاريف "وولفرز" و"بوزان" وغيرهما من الباحثين المركزين على القيم، تثير إشكالا حول ماهي القيم المركزية الواجب حمايتها: البقاء الدولتي، أو الاستقلال الوطني، أو الوحدة الترابية، أو الرفاه الاقتصادي، أو الهوية الثقافية، أو الحريات الأساسية...؟ وما هو موضوع الأمن بمعنى ما هي الوحدة المرجعية: الدولة الأمة، أم الإنسانية، أم الفرد؟ وما هي طبيعة التهديدات (عسكرية و/أو غير عسكرية) التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟، وهل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟ وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟[1].

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدد مدلول الأمن ورؤية وتصور كل باحث لهذا الموضوع، وتختلف الإجابات باختلاف المقاربات التي يتبناها كل باحث وينظر من خلالها للمقصود بالأمن، وتختلف تلك الرؤى أيضا باختلاف الظرف الدولي (International Context) الذي تمر به العلاقات الدولية، ففي ظل مرور العالم بتغيرات مؤثرة على مفهوم الأمن كتلك التي برزت بنهاية الحرب الباردة، أصبحنا أمام تحدٍّ هام يتمثل في محاولة تحديد رؤيتنا للعالم الجديد وللتغيرات التي طرأت عليه، من أجل فهمه من جهة، ومعرفة التأثيرات المستقبلية لتلك التغيرات على مفهوم الأمن من جهة أخرى.

إذ يواجه الإستراتيجيون والمخططون الأمنيون (Security Planners) خلال فترات التغير عالميا تحدي إعطاء صناع القرار والقادة السياسيين إطارا متماسكا لفهم العالم، ولكيفية واحتمالات تغيره عبر الزمن... ويجب علينا أولا مواجهة تحديين كبيرين هما: كيف نبلور نحن وقادتنا رؤية خاصة (Particular View) للعالم؟ وكيف نعرف الأمن في حد ذاته؟، ويعتمد تعريفنا للأمن هنا على كيفية إدراكنا له، أي ما إذا كان محصورا في مصطلحات عسكرية ضيقة؟، أو في مجالات واسعة سياسية واقتصادية وعسكرية أي الأمن الشامل (Comprehensive Security)؟، أو ما إذا كان ينظر إليه من زاوية التهديدات (Threats) والحساسية (Vulnirabilities) والمخاوف (Fears)؟.[2]

ومعرفة خصوصية الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لا تكتمل إلا إذا أحطنا بأهم خصائصه المميزة أثناء تلك الحرب، فقد كان لمفهوم الأمن جاذبية دعائية واضحة أثناء تلك الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية، تظهر بشكل جلي في التعبير المجازي المسيطر آنذاك "السجن والعائلة" (The prison and

---

1 – عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 14.

2- Stanely B. Weeks. "**Change and its reflection in national security strategy and force structure**". p. p. 24, 25. "www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd....".

the family)، حيث كان سباق التسلح النووي بمثابة السجن الذي لا يمكن الفرار منه، وبالمقابل يمثل الردع الخيار العقلاني الوحيد، لذلك كان الأمن يرتجى بواسطة عائلة نووية تراتيبية ومترابطة تتشكل من قوة عظمى وحلفاء تابعين لها (أحلاف). وفي هذا السياق لم تلمح اللغة السياسية للأمن إلى التهديد بالقوة فحسب بل إلى الحماية منها أيضا... فللحماية من التهديد (الردع كان الوسيلة لتفادي أي نوع من الحرب)، ولضمان الاستقرار (ثبتت الحرب الباردة نماذجا لتشكيل أحلاف)، فكان مفهوم الأمن مرتبطا بظرف تاريخي خاص وبعلاقات خاصة تتمحور حول الأسلحة النووية... فبينما كان الأمن والتهديد باستعمال القوة متداخلان أثناء الحرب الباردة، شكل هذا وحدة فريدة تابعة لمنطق الأسلحة النووية[1].

ولم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد نهاية لصراع إيديولوجي بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، بل كانت بداية لمرحلة جديدة من إعادة التقييم العميقة لمفهوم الأمن مقارنة بما كان سائدا طيلة حينها. وأهم الإشكاليات الأمنية التي مستها موجة التغيير، يمكن تلخيصها في ضرورة وكيفية الإجابة عن الأسئلة الإشكالية التالية:

1- أمن من؟ (Whose security?): و يحيلنا هذا التساؤل للبحث عن الموضوع أو الوحدة المرجعية (Refferent Object) للأمن، فبدون "موضوع مرجعي" لا يمكن أن يكون هناك أي تهديدات ولا أي نقاشات حول الأمن، لأن المفهوم لا معنى له بدون شيء ما يتطلب التأمين والحماية، ولذلك نحتاج لأن نكون واضحين بشأن الموضوعات المرجعية في تحليلنا[2].

لقد كان التركيز أثناء الحرب الباردة على الدولة كوحدة مرجعية للأمن، فقد كان يفترض ببساطة أن استمرار وجود الدولة، الذي يتحقق بالتحضير للبقاء ولمواجهة التهديدات والهجمات الخارجية، يمكننا من اعتبار تلك الدولة آمنة وأنها ستوفر تلقائيا الأمن لأفراد شعبها. ولكن الواقع يثبت أن عدة حالات من معاناة أفراد الشعب من اللاأمن تعود إلى الدولة نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك فالاهتمام الأكبر اليوم يجب أن يولى لبقاء الجنس البشري ككل وليس فقط لبقاء الدول وأنظمتها الحاكمة، وهذا يقودنا لاستنتاج عجز مقاييس ومعايير الأمن التقليدية على مواجهة هذه الاعتبارات الجديدة التي تواجه الأمن اليوم. ويعود المنظور المعاكس لتحول الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن "الفرد" أو "الإنسان" داخل

1- K. M. Fierke. "**Meaning, Method and practice: Assessing the changing security Agenda**". Stephanie Lawson (Ed). The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics? Polity press. Cambridge. 2001. p. 128.

2- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 7.

الدولة إلى نهاية الحرب الباردة، وبالضبط إلى سنة 1994 التي شهدت صدور تقرير الأمم المتحدة السنوي حول التنمية البشرية الذي استعمل مصطلح الأمن الإنساني صراحة[1].

غير أن هنالك تصورا آخر يركز على "المجتمع" كأهم موضوع مرجعي للأمن، فليكون الفرد إنسانا كاملا لابد من أن يكون جزءا من مجموعات اجتماعية معينة، وهنالك رؤية أخرى تقارب الموضوع كمشكلة مستويات تحليل (Level of analysis problem)، بتوفير إطار تحليلي للتفكير في المواضيع المرجعية الممكنة من "أدنى مستوى" (The lowest level) أي الفرد، مرورا بمختلف مصادر الهويات الجماعية (Sources of collective identities)، والتي تضم البيروقراطيات والدول والأقاليم والحضارات، وصولا إلى مستوى النظام الدولي، في هذا التصور يكون هدف المحلل التركيز على العلاقات والتوترات التي من غير الممكن تجنبها بين مختلف مستويات التحليل.

وهنالك تصور خامس آخذ في التبلور، يدعو إلى اهتمام أكبر بكوكب الأرض بدلا من هذه الجماعات الإنسانية أو تلك التي تعيش على هذا الكوكب، هذا المقترب يرى أن السياسات الأمنية يجب أن تأخذ صبغة إيكولوجية بالأساس، وخاصة الاعتراف بأن البشر جزء من الطبيعة وأنهم تابعين للنظم البيئية، وقد أوضح "بوزان" سنة 1991 أن البيئة نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه كل المؤسسات البشرية، وبدون بيئة صالحة للعيش يكون النقاش حول كل المواضيع المرجعية الأخرى عقيما وبدون معنى[2].

2- الأمن من أي تهديدات؟ (Security from what threats?): ينصب هذا التساؤل على تحديد التهديدات التي تمس المواضيع المرجعية المحددة، حيث أن هنالك عددا من القضايا التي تشكل خطرا ومساسا بموضوع الأمن المرجعي.

لقد جوبه التعريف العسكري التقليدي للأمن بأجندة قضايا وتهديدات موسعة تضم مجالات أخرى، مثل البيئة الاقتصاد، والهجرة، وحقوق الإنسان وغيرها، وهذا التوسيع كان مدفوعا بملاحظات إمبريقية مفادها، أنه بنهاية الحرب الباردة لم يعد الأمن العسكري والردع يحتلان موقعا مركزيا كمصدر للأمن بالنسبة للإنسان أو الدولة[3].

1- Zarina Othman. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004. p.p. 2-4.

2- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p7.

3- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 129.

وفي محاولة لبناء أجندة تهديدات قامت الهيئة الاستشارية عالية المستوى للأمين العام للأمم المتحدة حول التهديدات "تحديات وتغير" (Challenges and Change) سنة 2004، بتضمين تقريرها المعنون: "عالم أكثر أمنا" (More Secure World) ست مجموعات من التهديدات تواجه حكومات العالم تضم: "**التهديدات الاجتماعية والاقتصادية** مثل الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي، **النزاعات بين الدول، والنزاعات داخل الدولة**، وتضم الحروب الأهلية وجرائم الإبادة وغيرها، **خطر أسلحة الدمار الشامل**، مثل الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيماوية، **الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود**"، ولم يحدد التقرير أي هذه المجموعات يستحق الأولوية، حيث يختلف ذلك بحسب وضعيات الدول، فأولويات الدول الغربية هي أسلحة الدمار الشامل والإرهاب بالدرجة الأولى، بينما تجد الكثير من الدول المتخلفة الأولوية في كبح النزاعات المسلحة الداخلية والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية[1].

3- الأمن لأية قيم؟ (Security for which values?): للأفراد والدول أو أية فواعل اجتماعية أخرى الكثير من القيم، يمكن أن تضم السلامة الجسدية، والرفاهية الاقتصادية، والاستقلالية أو الراحة النفسية وغيرها، وقد جرى تقليديا في مسألة الأمن القومي اعتبار الاستقلال السياسي والوحدة الترابية كقيم يجب حمايتها، ولكن قيما أخرى تضاف أحيانا، مثلما فعل كاتب الدولة الأمريكي السابق للدفاع "هارولد براون" (Harold Brown)، عندما وضع الحفاظ على علاقات اقتصادية مع بقية العالم على أسس عقلانية ضمن مفهومه للأمن القومي[2].

4- كيف يمكن أن يُحقق الأمن؟ (How can security be acheived?): التساؤل عن كيفية تحقيق الأمن لا يتطلب فقط معرفة المقصود بالأمن أو ماذا يبدو عليه في مختلف أرجاء العالم، ولكن يتطلب أيضا وجود فواعل خاصة يتم عبر مجهوداتها الواعية تشكيل المستقبل بالصورة المرغوبة... وفي السياسة العالمية المعاصرة فواعل الأمن يمكن أن تأخذ أشكالا وأحجاما مختلفة، والدارسون غالبا ما يرتبطون بأفعال وسلوكات الدول وبالحوارات حول كيفية تشكيلها ووضعها لسياساتها الأمنية، والأمر مماثل بالنسبة لأفعال المنظمات الدولية التي أصبحت ملازمة لدروس الدراسات الأمنية، ولكن اهتماما أقل يولى لتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل من غير الدولة كفاعل مؤثر في الأمن واللاأمن، مثل

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 8.

2- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 14.

دور الحركات الاجتماعية، المجموعات الإنسانية والتنموية، والمتعهدين الأمنيين الخواص، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في توفير الأمن لمرجعيات معينة وفي ظروف معينة[1].

وتتلخص الإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، في أن طبيعة ونوعية أداة ووسائل الحماية وسياسات المجابهة، إنما ترتبط بنوعية وطبيعة التهديد الذي تواجهه الدولة أو أية وحدة امنية مرجعية أخرى، إذ أن وسيلة الحماية يجب أن تتناسب مع طبيعة التهديد.

المطلب الثاني: الأمن بين التصورات العقلانية والنقدية: عندما يتعلق الأمر بالنقاش النظري حول ماهية ومفهوم وطبيعة وأبعاد الأمن، يميز المختصون في الدراسات الأمنية بين منظورين رئيسيين يتميز كل منهما بتصوره الخاص للمقصود بالأمن وهما: "المنظور التقليدي أو العقلاني" (Traditional / Rational Paradigm)، ويعرف أصحابه بالتقليديين أو العقلانيين ذوي الاتجاه المحافظ عموما لتمسكهم بالطابع العسكري للأمن وبالدولة كموضوع أو وحدة مرجعية له، وحتى الأصوات التي تعالت ضمن هذا المنظور منادية بتوسيع الأمن لأبعاد أخرى تبقى حبيسة المنطلقات المهيمنة المذكورة سابقا. أما "المنظور النقدي" (Critical Paradigm) فيتشكل من مختلف المقاربات التي تنادي بإعادة النظر الجذرية في منطلقات التقليديين، من خلال مساءلة الدولة كموضوع مرجعي للأمن، والتأكيد على ضرورة توسيع مفهومه ومضمونه ليتماشى مع التحولات المسجلة وللاستجابة الفعالة للتحديات الجديدة المطروحة.

أولا: المنظور التقليدي (العقلاني) للأمن: ينظر التقليديون لمفهوم الأمن على أنه محصور في الجوانب العسكرية كتهديد خارجي رئيسي، وفي مركزية الدولة كموضوع مرجعي للأمن، وتبرز الواقعية بشقيها التقليدية أو الكلاسيكية (Classical Realism) والواقعية الجديدة أو البنيوية (Neo/Structural Realism) كأهم ممثل لهذا المنظور.

للواقعية جذورها في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب، وفي كتابات المفكرين غير الغربيين من أمثال الصيني "مينغ تسي" والهندي "كوتيليا". وأكد "مكيافيلي" (Machiavelli) على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها. و"توماس هوبز" (Thomas Hobbes) يرى على غرار "مكيافيلي" أن: "القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت". أما "هيغل" (Hiegel) فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات

1 -Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 10.

الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره الوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[1].

وعرفت الواقعية بكونها التقليد النظري الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. وتنطلق رؤيتها للعالم من اعتبار العلاقات الدولية كصراع من أجل القوة بين دول متمسكة بمصالحها الخاصة... وأن المجتمع الدولي من الأفضل وصفه بحالة من الفوضى الدولية، ما دام أنه يفتقد لسلطة مركزية لحماية الدول من بعضها البعض، لذلك تتصرف الدول كوحدات مستقلة تسعى كل منها للحفاظ على بقائها (أو التوسع)، لذلك فهدف الأمن القومي يتمثل في الحفاظ على بقاء الدولة الأمة[2].

هذا المفهوم للأمن القومي والصورة الواقعية التي تدعمه تقوم على افتراضات أساسية، مثل الطبيعة الإنسانية ومؤسساتها التي يقودها الخوف والطمع والتنافس، هذا الطبع هو المحرك الأول لتكون تصرفات الدول على ما هي عليه. والافتراض الثاني ينطلق من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وغياب أي سلطة عليا تضبط وتنظم العلاقات بين الدول، وهو ما معناه أن الدول مطالبة بإقامة العلاقات والمحافظة عليها بنفسها... ومع ذلك فبإمكان الدول التجمع معا وتتضافر قدراتها و/أو قوتها متى ما اكتسبت دولة أو مجموعة من الدول قدرا من القوة يهدد بالسيطرة على المنطقة أو حتى على العالم، هذه الديناميكية تعرف بـ "توازن القوى" (Balance of Power). أما الافتراض الثالث، فهو أن الدول ذات السيادة وخاصة القوى الكبرى هي الوحيدة التي تستحق التركيز عليها، حيث لا يهتم الواقعيون بالفواعل من غير الدول، والدولة تعتبر "فاعلا موحدا" (Unitary Actor) أي أنها كل متكامل وغير مجزأة وتتحدث بصوت واحد، وينصب اهتمامها على تحقيق مصالحها الوطنية، وتعريفها للأمن القومي يتمحور أساسا حول حفظ بقائها ووحدة إقليمها[3].

وإلى جانب الواقعية الكلاسيكية ظهرت نظرية أخرى عرفت بالواقعية الجديدة (Neo-Realism) على يد "كينيث وولتز" (Kenneth Walts)، في مؤلفه الشهير "نظرية السياسة الدولية" (Theory of

---

1- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الكويت. 1985. ص ص61، 62.

2- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 23.

3- Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010. p. 22.

international politics) الصادر عام 1979، ويتميز الواقعيون الجدد عن نظرائهم التقليديين بابتعادهم عن الطبيعة البشرية كمحدد للسلوك مقابل تركيزهم الأكبر على تأثير بنية النظام الدولي.

يعتقد "وولتز" أن النظم تتكون من بنية (Structure) ومن وحداتها المتفاعلة معا /Actors) (Agents، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم "Ordering Principle" (الفوضوية أو التراتيبية)، ميزة الوحدات "The Character of The Units" (متشابهة وظيفيا أو مختلفة)، وتوزيع القدرات (Distribution of Capabilities). وهنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما: غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى (Anarchy)، وثانيا مبدأ "الاعتماد على الذات" أو "المساعدة الذاتية" (Self-help)، وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، يكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية[1].

وينقسم الواقعيون الجدد بحسب نزعتهم ورؤيتهم للآليات الواجب اتباعها لحفظ الأمن إلى دفاعيين وهجوميين، أين يبرز "وولتز" كمنظر "للواقعية الدفاعية" (Deffensive Realism) عندما وضح التعريف الواقعي للأمن حين قال: "الاهتمام الرئيسي للأمن.. هو ظاهرة الحرب.. وبناء عليه فالدراسات الأمنية يمكن أن نعرفها بأنها دراسة للتهديد ولاستعمال ولمراقبة القوة العسكرية"[2].

ويضيف "وولتز" أن الدول تبحث عن البقاء وأنه لا مصلحة لها في الصراع العسكري، لأن تكاليف التوسع تفوق غالبا الفوائد المترتبة عنه، لذلك فالهدف الأول للدولة ليس تعظيم القوة بل الحفاظ على مكانتها في النظام، وبعبارة أخرى فالواقعية الدفاعية تبدي رفضا للتوسع على الصعيد الدولي، وتتبع عموما استراتيجيات معتدلة للبحث عن الأمن.

وعلى العكس من ذلك، يؤكد رائد "الواقعية الهجومية" (Offensive Realism) "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) أن البحث عن الأمن والقوة غير محدود، ولذلك فالهدف الأسمى للدولة هو أن تكون "المهيمن" (Hegemon) في النظام، يقول "ميرشايمر": "الواقعيون الهجوميون في الجهة المقابلة يعتقدون أن ثبات القوى من النادر وجوده في السياسة العالمية، لأن النظام الدولي يخلق محفزات قوية

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 18.

2- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 25.

للدول للبحث عن فرص تحصيل القوة، ولأخذ الأفضلية في الوضعيات التي تفوق فيها المنافع التكاليف"[1].

ويكون تحقيق الأمن بالتالي عن طريق "تعظيم القوة" (Maximization of Power)، لتكون الدولة ذات قدر من القوة يمنع الدول الأخرى من مهاجمتها والتوسع على حسابها. لكن سعي الدول لتحقيق أمنها عن طريق وضع استراتيجيات للدفاع عن نفسها، وتدعيم قدراتها لمنع الآخرين من الاعتداء عليها في سعيهم هم كذلك لضمان أمنهم، يمكن أن تنتج عنه حالة من الشك والخوف المتبادل على صعيد العلاقات بين الدول، وقد ينتج عنها حتى حدوث حرب، وهذه الوضعية تعرف بـ "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma)[*].

يقول "جون هرز" (John Herz) عن المعضلة الأمنية: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بالاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".. وكما يقول "ويلر" و"بوث" فإن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام[2].

ورغم الاختلافات الظاهرة بين مختلف التصورات الواقعية، إلا أن نظرة الواقعيين للدراسات الأمنية ومنها للأمن كموضوع مركزي لهذا النوع من الدراسات، لم تخرج عن نطاق الدولة والتهديد العسكري، وكان الانشغال منصبا على ما يسميه "بول ويليامز" **(The Four Ss)**، والمتمثلة في:[3]

1- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 25.

(*) يعود الاستعمال الأول لهذا المصطلح إلى "جون هرز" (John Herz) في كتابه "الواقعية السياسية والمثالية السياسية" (Political realism and political idealism) عام 1951. ولكن المؤرخ البريطاني "هربرت بترفيلد" (Herbert Butterfield) يعتبر واضع أساس ومفتاح فهم المعضلة الأمنية في كتابه "التاريخ والعلاقات الإنسانية" (History and human relations) الذي صدر في نفس سنة صدور كتاب "جون هرز". لتفاصيل أكثر حول خلفية ظهور وتطور المعضلة الأمنية أنظر: Alan Collins. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000. p. p. 4-25

2- جون بيليس. مرجع سابق، ص 418.

3- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 3.

1- الدول (States): لأنهم يعتبرونها أكثر الفواعل والمرجعيات أهمية في السياسات الأمنية الدولية.

2- الإستراتيجية (Strategy): لأن صلب الاهتمامات الفكرية والعملية تدور حول توزيع أفضل الوسائل للتعامل مع التهديد واستعمال القوة.

3- العلمية (Scientific): لأن سعيهم نحو معرفة واقعية وموضوعية، جعلهم يعملون على استعمال وتكييف الطرق التي تستعمل في العلوم البحتة والطبيعة بطريقة علمية مثل الفيزياء والكيمياء. لأن مقاربة دراسة الأمن بالطرق العلمية هي السبيل الوحيد الذي يجعل المحللين يأملون في بناء بنك معارف موثوق منه حول السياسة الدولية، تبنى على أساسها سياسات دقيقة.

4- الحفاظ على الوضع القائم (Statu-quo): عكست دراسات الأمن التقليدية ميلا واضحا نحو المحافظة على الوضع القائم، لأن القوى الكبرى ومعظم الأكاديميين العاملين ضمن هذا المجال فهموا السياسات الأمنية كأداة لمنع حدوث أي تغيير راديكالي وثوري في المجتمع الدولي.

ولكن سنوات الثمانينيات شهدت بروز تحدي للتصور الضيق للأمن (Narrow Concept) نبع من داخل المنظور التقليدي نفسه، تمثل في تعالي أصوات من داخله تدعو إلى ضرورة توسيع الأمن وتوسيع أجندة الدراسات الأمنية لكيلا تبقى حبيسة الانشغال العسكري والمرجعية الدولتية.

ويعد ظهور كتاب "باري بوزان" "الشعوب الدول والخوف" سنة 1983 من أهم التطورات الأكاديمية ضمن حقل الدراسات الأمنية، لأنه حمل دعوة صريحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن ومجالاته، وبرز ذلك في قوله: "الأمن يتمحور أولا حول مصير الجماعات الإنسانية (Human Collectivities).. حول السعي للتحرر من الخوف، والهدف الأسمى هو البقاء. ولكنه يتضمن كذلك حيزا واسعا من الاعتبارات المتعلقة بشروط العيش، فالأمن يتأثر بعوامل في خمسة قطاعات: عسكرية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية"[1].

* **القطاع العسكري:** يتعلق بالتفاعل بين القدرات الدفاعية والهجومية للدول، وبإدراك كل منها للأخرى.

* **القطاع السياسي:** يركز على الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكم والإيديولوجيات التي تمنحها الشرعية.

1- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 40.

* **القطاع الاقتصادي:** يتمحور حول الوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة لتوفير مستوى مقبول من الرفاهية وقوة للدولة.

* **القطاع المجتمعي:** يدور حول ديمومة وتطور النماذج التقليدية للغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات.

* **القطاع البيئي:** يتعلق بالحفاظ على المحيط المحلي وحول الكوكب ككل، باعتباره نظام الدعم الأهم الذي تعتمد عليه بقية المؤسسات البشرية[1].

ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، وبسبب اعتباره للأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا، فقد قال الفرنسي "ديديي بيغو" بعدم تميز "بوزان" بشكل جذري عن النظرة الواقعية التي تجعل من الدولة موضوعها المرجعي، ومن الحكومات فاعليها المركزيين. ولكن رغم تمسكه بمرجعية الدول، فإن تحليله قد أظهر مدى نسبية الأمن وصعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها على أبعاد ذاتية، ويبقى أن الفتحة التي أحدثها في دراسة الأمن قد سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة.. وبتعميقها وبإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، المحلي، الإقليمي، المجتمع، الأمة، الجماعة، والفرد. ومن هنا يمكن القول بأن أعمال "بوزان" تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن. فواقعيته المغيرة مقارنة بالواقعية التقليدية تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن، لإدراج إسهاماتهم في الدراسات الأمنية[2].

ثانيا: المنظور النقدي للأمن: أصبح المفهوم التقليدي للأمن مع الدولة كمرجعية أساسية محل حوار ممتد، فالرؤية الواقعية للأمن كمشتق للقوة اختزلت المفهوم المركب للأمن إلى مجرد مرادف للقوة.. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن متعدد الأوجه وأكثر تعقيدا[3].

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 4.

2- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 24-25.

3- Marianne Stone. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009. P. 2.

وتمتد أصول الحوارات حول طبيعة ومفهوم الأمن ومستقبل الدراسات الأمنية، والتي أصبحت أساس هذا الحقل بعد الحرب الباردة إلى ثلاثة جذور، وهي: حالة عدم الرضى والرفض بين بعض الباحثين للأسس الواقعية الجديدة التي ميزت الحقل، والحاجة للاستجابة للتحديات التي أفرزها ظهور نظام الأمن لما بعد الحرب الباردة، وأخيرا الرغبة المستمرة في جعل هذا الفرع ذو صلة بالاهتمامات المعاصرة.. وبحسب الباحثين فإن القيود التي وضعتها الأصناف التقليدية من التفكير في الموضوع، قد أعاقت إدراكنا لعدد من الحقائق، لذلك فتصوراتنا عن الأمن وسياساتنا ومؤسساتنا العاملة على توفيره تحتاج إلى مواكبة التغيير لتستطيع مواجهة التحديات الجديدة [1].

تقوم مختلف المقاربات المشكلة للمنظور النقدي (ومن أهمها النقدية، وما بعد الحداثة، النسوية وغيرها) على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، وتوسيع أجندة الأمن لئلا تبقى محصورة في القضايا العسكرية والإستراتيجية، ويعتقد النقديون أن الأمن يرتبط بخمسة مظاهر بارزة، وهي:

1- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، مثل التزود بالطاقة بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرات نحو المركز، وهذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.

3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز- المحيط)، مثل المسائل الأمنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر Gender) والبيئية.

4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة، بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية.

1- Keith Krause and Michael C. Williams. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40. p.p.230-233.

5- التناقض بين المناطق المزدهرة الغنية والمناطق الفقيرة البائسة، وهو المظهر الأخطر والأكثر تغذية لعناصر اللاأمن والتهديدات الجديدة[1].

ومن الأمثلة عن التصورات النقدية لمفهوم الأمن آراء أنصار ما بعد الحداثة (Post-Modernism)، الذين يشتركون في القول بأهمية الأفكار وأثرها، ولكنهم يرون أيضا أن الخطاب (Discour) -كيفية حديث الناس عن السياسة والأمن- بوصفه قوة دافعة هامة يؤثر في تصرف الدول، وينتقد "ريتشارد آشلي" (Richard Ashly) الواقعية لكونها إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي ذلك أنها "خطاب قوة". ويضيف "جون فاسكز" (John Vasquez) أن سياسة القوة هي صورة العالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب.. والتحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب، والهدف عند ما بعد الحداثيين هو استبدال خطاب الواقعية بـ "خطاب اجتماعي" (Social Discour) يؤكد على السلام والانسجام.. وتؤكد ما بعد الحداثة على المعرفة بوصفها ذاتية وليست موضوعية (فرق إبستيمولوجي مركزي مقارنة بالمنطلقات المعرفية الواقعية). وهذا ما يقود إلى التأكيد على القيم المعيارية، وينظر إلى الخطاب الواقعي على أنه خطاب خطير يشكل عقبة في وجه الجهود الرامية إلى تأسيس خطاب مهيمن أكثر سلاما[2].

أما "آن تيكنر" (J. Anne Tickner) باعتبارها من رواد النسوية (Feminism)، فقد نقلت الاهتمام إلى مستوى ما تسميه "العنف البنيوي" (Structural Violence) الذي له صلة وثيقة بقضايا النوع (الجندر)، حيث أن تعريفها للأمن لا يتوقف فقط عند الأمن الداخلي للدولة، ولكن يتعداها إلى تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، وينصب اهتمامها على الأمن البنيوي الذي يذهب إلى ما وراء العنف المادي أو الجسدي، ليضم العنف غير المباشر الذي يمس الأفراد عندما تقلل البنى الاقتصادية والسياسية غير العادلة من احتمالات عيشهم بسبب فقدان القدرة على تحصيل الاحتياجات المادية الأساسية. والمجتمع الآمن يجب عليه تطوير نظم بيئية ناجعة، مع العمل في نفس الوقت على تحييد

---

1 -عمار حجار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002. ص 57.

2 - جون بيليس. مرجع سابق. ص ص 436- 437.

العنف الجسدي والبنيوي، وهو التحييد الذي يتطلب هدم الحدود التراتيبية بين الرجال والنساء والأغنياء والفقراء[1].

أما مدرسة كوبنهاغن فبرزت بفضل تطويرها لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي جاء به "بوزان"، ولكن ميزة أعمال باحث مثل "ويفر" هي إحداثها لقطيعة مع التحليلات المركزية الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن، حيث يرى "ويفر" أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة والظواهر العابرة للحدود والبناء الأوروبي وظهور عرقيات وقوميات في أوروبا الشرقية وتدفقات الهجرة...) فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة. فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لوظائفها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف تلك الظواهر المتقاطعة، وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين "نحن" و"هم" أو الأنا والآخر. بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة أو عرق أو جماعة دينية) يعتبر فرضيا أمنيا، ونقول فرضيا لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر منها موضوعية، واقترح "ويفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف الموضوع المستقل[2].

ويكمن جوهر الاختلاف في الدراسات الأمنية بين المقاربات التقليدية والنقدية في كيفية معالجتهم وتعاملهم مع الدولة بالخصوص، فالدراسات التقليدية تنظر للعالم عبر إطار مركزية الدولة، وعلى العكس من ذلك يعتبر الدارسون النقديون للأمن الدول مجرد أدوات أو وسائل وليست أهدافا أو غايات للسياسات الأمنية. ولذلك يجب أن تزحزح الدول من مركز اهتمام الدراسات الأكاديمية والممارسة السياسية كذلك[3].

إذا كانت الدول مجرد وسائل في الدراسات والسياسات الأمنية، فما هو الهدف أو الغاية إذا؟ أحد أكثر الإجابات انتشارا بعد الحرب الباردة كانت "الإنسان" أو "الفرد" الذي يبني ويحرك الدول، أي جعل الفرد كمرجعية للأمن بدلا من الدول. وتمت بلورة وصياغة هذا التصور ضمن ما عرف "بالأمن الإنساني" (Human Security).

1- Stephen E. Sachs. "**The Changing Definition of Security**". International Relations Merton college, Oxford. Week 5, Michaelmas Term 2003. "www.stevesachs.com/papers/paper_security.html".

2 – عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 25–26.

3- Pinar Bilgin. "**Critical theory**". In: Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 93.

إذا سلمنا بأن الأمن القومي هو حتمية الدفاع عن الإقليم وردع أي تهديدات عسكرية خارجية، فهذا يجعلنا نتساءل عن حال أغلب سكان العالم الذين يأتي التهديد الأكبر لأمنهم من الأمراض والجوع والتدهور البيئي وجرائم الشوارع أو حتى العنف الداخلي. وبالنسبة لآخرين فالتهديد الأكبر يمكن أن يأتي من دولهم في حد ذاتها وليس من عدو خارجي، وهذا ليس معناه أن الأمن الإنساني في حالة تنازع مع سيادة الدول، لأن الدولة كتراكم للقدرات والموارد تبقى الضامن الأساسي للأمن في الظروف المثالية. فالتصور التقليدي لأمن الدولة ضروري ولكنه ليس شرطا كافيا لرفاهية وطمأنينة الإنسان، حيث أن مواطني الدولة الآمنة بالمفهوم التقليدي يمكن أن يكونوا غير آمنين إلى الدرجة التي تتطلب مراجعة للمفهوم (الأمن). والأمن الإنساني ذو طابع معياري لأنه يقوم على وجود مسؤولية أخلاقية لتوجيه الأمن نحو الفرد، في ظل التغيرات في المجموعة السياسية وظهور معايير عبر قومية (Transnational Norms) مرتبطة بحقوق الإنسان[1].

وتهدف المقاربات الأمنية النقدية عموما إلى بناء أجندة أمنية متميزة، وتحقيق الأهداف المفهومية والنظرية التالية:[2]

– بناء نظرية بديلة عن المقاربات الأنجلو– أمريكية المهيمنة، ذات منطلقات إبستيمولوجية وأنطولوجية ومعيارية خارج الإطار العقلاني الوضعي التجريبي.

– إثبات أن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبررا، نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البنية الأمنية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

– تقديم إطار نظري ومفهومي قادر على تفسير وفهم الأحداث والظواهر والسلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مثل الهجرة كمصدر للتوترات متعددة الأبعاد، والتدهور البيئي، وندرة وإنهاك المصادر الطبيعية، وتآكل المساحات الغابية والزراعية نتيجة الانفجار السكاني.

– إثبات القدرة على الاعتراف بالتهديدات الناتجة عن الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، والأزمات المالية، والكوارث الإيكولوجية، وانتهاك حقوق الإنسان، وقلة المصادر الغذائية...إلخ.

1- Edward Newman. "**Human security and constructivism**". International studies perspectives: (2001) 2. P. 240.

2 - عمار حجار. مرجع سابق. ص 59.

فعلى عكس التصور التقليدي للأمن الذي يعتمد المفهوم الصلب للأمن (Hard Security)، وهو المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن، حيث يمكن إرجاع الأمن الصلب إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية (تهديدات مباشرة على وجه التحديد). نجد أن مفهوم الأمن الناعم (Soft Security) تندرج ضمنه كافة التحديات غير العسكرية (وهي محل اهتمام النقديين)، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات وغيرها)، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والتطرف، والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظواهر قد تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود.

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات للأمن الناعم تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

1- المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

2- المخاطر المجتمعية (Community Risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية.

3- تهديدات عابرة للحدود (Cross-boarders Threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

4- الأزمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

5- الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل الأعاصير والكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى[1].

وليس مفاجئا أن تواجه محاولات تعميق وتوسيع الأجندة الأمنية التقليدية (النيو- واقعية بالأساس) بدفاع مستميت، فرغم أن الدعوات لتوسيع الحقل تبدو قوية الحجة ونبيلة الأهداف. فقد نظر إليها من قبل الواقعيين الجدد كمحاولة لأخذ الدراسات الأمنية بعيدا عن اهتماماتها ومناهجها التقليدية، وجعله غير متماسك فكريا وغير مفيد عمليا.. فالمقاربات البديلة (النقدية) لم تقدم بحسب الواقعيين الجدد لا إطار

1 – سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 12.

عمل تفسيري واضح لتحليل الأمن، ولا عرضا لقيمها في بحث متين ومتماسك، وأكثر من ذلك فقد ذهب بعضهم (أمثال ستيفن وولت، وكينيث وولتز، جون ميرشايمر) إلى أن تبني مفاهيم وتصورات بديلة ليس خطأ تحليليا فحسب، بل هو غير مسؤول سياسيا أيضا[1].

ولكن من غير الممكن حاليا التمسك بالتصورات التقليدية رغم عدم إنكار أهميتها ودورها في حقل الدراسات الأمنية، وما تتمتع به من قدرة تفسيرية في الكثير من الوضعيات والمواقف. فمفهوم الأمن يمتاز بالتغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فهو ليس مفهوما جامدا بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع ومعطيات وعوامل محلية وإقليمية ودولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود[2].

1- Keith Krause and Michael C. Williams. Op. Cit. p. 230.

2 – سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 10.

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية

رغم أن مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا التي تم التركيز عليها واكتسبت أهمية ملحوظة خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن سعي المجتمعات والدول إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمرا ليس بحديث، وكانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي لكثير من الصراعات في الماضي، وكانت أيضا عاملا للتقارب والتعاون فيما بين دول أخرى، بل واستخدم مصطلح أمن الطاقة على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى[1].

حيث يعيد "دانيال يرغين" (Daniel Yergin)[*] ظهور هذا المفهوم إلى مشارف الحرب العالمية الأولى (سنة 1912)، حين اتخذ اللورد الأول للبحرية البريطانية آنذاك "ونستون تشرشل" (Winston Churchil) قرارا تاريخيا بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، في محاولة لجعلها أسرع وأكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية. ولكن هذا القرار كان معناه أيضا أن البحرية الملكية سوف لن ترتبط بالفحم الآتي من "ويلز"، ولكن ضمان إمدادات النفط سيرتبط خصوصا بإيران، وبذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الإستراتيجية القومية، وإجابة "تشرشل" عن هذا التحدي كانت بقوله: "السلامة واليقينية في النفط ترتبط بالتنويع والتنويع فحسب".

ومنذ قرار تشرشل، برز أمن الطاقة بسرعة كقضية شديدة الأهمية وظلت كذلك إلى الآن، ولكن هذا الموضوع حاليا بحاجة إلى إعادة نظر وتفكير، لأن ما كان عليه أمن الطاقة منذ ثلاثة عقود خلت محدود جدا، وأصبح من الواجب توسيعه ليشمل الكثير من الأبعاد الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بأن أمن الطاقة لا يقوم منفردا، بل هو مرتبط بالعلاقات الأوسع بين الأمم وبكيفية تفاعلها مع بعضها البعض[2].

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة: تعج الأدبيات المهتمة بأمن الطاقة بعدد كبير من التعريفات لهذا المصطلح، ولكن بقدر كثرة وتعدد التعريفات المقدمة، وبقدر زيادة الاهتمام الأكاديمي والإعلامي بهذا

---

1 – نورهان الشيخ. **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**. سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة. أوت 2009. ص 5.

(*)"دانييل يرغين" أشهر الخبراء الذين أرخوا ونظروا لأمن الطاقة، وهو رئيس مجلس إدارة وحدة كامبدريدج لأبحاث الطاقة، له عدة مؤلفات وأبحاث حول هذا الموضوع، منها "الجائزة: البحث الملحمي عن النفط والمال والسلطة"، وكتاب آخر حول: "النفط والجيوبوليتيك".

2- Daniel Yergin. **"Ensuring Energy Security".** Foreign affairs: Vol. 85. N° 2. March, April 2006. p. 69.

الموضوع، بقدر ما تزداد في كل مرة درجة الغموض والتعقيد المحيطين بأمن الطاقة (Energy Security). وهذا ما يفسر عدم وجود اتفاق حول ما نعنيه بهذا المفهوم، وكما يقول "يرغين دانيال": "الكل يؤيد أمن الطاقة.. لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة"[1].

فرغم الأهمية الكبيرة لأمن الطاقة في مختلف السياسات إلا أن العديد من المختصين يؤكدون على عدم التوصل إلى تعريفه بشكل واضح، فحسب تعبير "لوشل" (Loschel) و"آل" (Al): "مصطلح أمن إمدادات الطاقة (Security of Energy Supply) أو أمن الطاقة باختصار[*] يبدو مبهما فعلا"، وهذا ما يلقى صدى عند آخرين ممن يعتقدون بأنه ليس هنالك تفسير وفهم مشترك وموحد لأمن الطاقة، وهو ما يجعله مفهوما غامضا وهلاميا وعصيا على التعريف[2].

وإن كان أمن الطاقة تقليديا يعرف بأنه: "توفر إمدادات كافية ومعقولة وموثوقة من الطاقة"[3]، غير أن هذا التعريف على بساطته لا يمكنه أن يحيط بمختلف أبعاد هذا المفهوم، لأن أمن الطاقة مفهوم متعدد الأوجه وذو طبيعة متعددة الأبعاد (Multidimensional)، ويختلف تعريفه باختلاف الظروف والأغراض والأطراف أو الفواعل (دول، منظمات، مؤسسات بحثية...) التي تقوم بصياغة تصورها الخاص لما تعنيه بأمن الطاقة.

---

1 – "حمى التنافس بين الصين وأمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات وتأمين إمدادات مستقرة". صحيفة الشرق الأوسط، عدد 10229، 30 نوفمبر 2006.

(*) هنالك اختلاف حول المصطلح المستعمل حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي مصطلح "أمن إمدادات الطاقة" (Security of Energy Supply)، وهو متضمن في نص اتفاقية لشبونة، وفي العديد من نصوص ووثائق الإتحاد القانونية والسياسية، إلا أن مصطلح "أمن الطاقة" (Energy Security) يبقى الأكثر شيوعا واستعمالا من جمهور الباحثين ومن مختلف المنظمات الدولية والحكومات.

2- Christian Winzer. **Conceptualizing energy security**. EPRG working paper. Cambridge working paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011. p. 2.

3-Frank Umbach. **"German Debates on Energy Security and impacts on Germany's 2007 UE presidency".** Antonio Marquina (Ed). Energy security visions from Asia and Europe. First published, Palgrane Macmillan. New York. 2008. P. 1.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول التضارب في تعريف أمن الطاقة نعرض فيما يلي لعدد من التعريفات المختلفة لهذه المسألة، فالأمم المتحدة عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة، وبكميات كافية، وبأسعار معقولة"[1].

إن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، واستمرارية النمو الاقتصادي، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، اللذين يمكن أن يكونا محل تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات والدول. غير أن فكرة الأسعار المعقولة التي جاءت في التعريف تبقى محل نقاش فعلى أساس أي معيار تحدد معقولية السعر من عدمها، فالسعر الذي يخدم طرفا معينا ويعتبره معقولا، قد يلاقي اعتراضا لدى طرف آخر ويعتبره منخفضا أو مرتفعا، وهنا تحدد وضعية كل فاعل في سلسلة الطاقة (منتج أو مستهلك)، ووضعيته الاقتصادية والمالية ومعاييره المعتمدة في الحكم على السعر المقدم.

أما الباحث "كسين شنغ ليو" (Xencheng Liu) من "مؤسسة ستانلي" (Stanely Foundation) فيعرف أمن الطاقة بأنه: "أمن الإمدادات – ديمومة الدخول المتاح لمصادر الطاقة العالمية– وأمن الطلب– كفاية استهلاك الطاقة وحماية البيئة"[2].

الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على عاملي العرض ولطلب، أي وجود قدر كاف من الإمدادات الطاقوية التي تلبي الطلب المتنامي للاستهلاك. ويضيف إلى ذلك ضرورة حماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتزايد الانبعاثات الناجمة عن تزايد نسب استهلاك واستعمال المصادر الطاقوية الملوثة، وهذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة.

ويتبنى "ستين تونيسون" (Stein Tonnesson) و"أشيلد كولاس" (Ashild Kolas) من معهد أوسلو لأبحاث السلام الدولي (International Peace Research Institute) تعريفا لأمن الطاقة لا يقوم على ربطه بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلالية الطاقوية، بل على ضرورة التوازن بين العرض والطلب: "أمن الطاقة هو تحقيق توازن جيد بين الطلب والمعروض من الطاقة، لخدمة الغرض المتمثل

1- Maj Stacey L. Lee. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010. P. 9.

2- Ibid. p. 9.

في تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة". ولا يقصد بالتوازن هنا مجرد العلاقة بين الإمدادات المعروضة والكمية المطلوبة فحسب، بل التناسب بين تنوع مصادر الطاقة وقاعدة الاحتياجات المعقدة[1].

وينطلق تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) 2007، في محاولته لتعريف أمن الطاقة من افتراض صعوبة ضبط تصور بخصوص أمن الطاقة بسبب تعدد أبعاده، وقد حدد التقرير أربعة أبعاد رئيسية كقاعدة للوصول إلى تعريف أمن الطاقة من خلالها، وهذه الأبعاد هي:

1- اضطراب في الإمدادات: بسبب تضرر وخسائر في المنشآت القاعدية، وكوارث طبيعية، وعدم استقرار اجتماعي، وسلوكات سياسية أو أعمال إرهابية.

2- وفرة إمدادات الطاقة على المدى الطويل لمواجهة الطلب المتنامي مستقبلا.

3- الآثار الوخيمة على الشعوب والنشاط الاقتصادي، على خلفية نقص في الطاقة وتقلبات كبيرة في الأسعار.

4- خسائر كبيرة ناجمة عن أعمال إرهابية، وما ينتج عنها من ضحايا في الأرواح والممتلكات وآثار صحية.

وأخذا لهذه الأبعاد الأربعة بعين الاعتبار تعرف اللجنة أمن الطاقة باعتباره: "وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، بمستوى أسعار اقتصادي، وبكميات كافية، وهذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، وعدم إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد"[2].

إن حقيقة كونه مفهوما متعدد الأوجه ومحكوما بتأثير عوامل (Factors) كثيرة ومختلفة، تفسر جزءا مهما من الصعوبة الموجودة في وضع تعريف يحيط بمختلف جوانب أمن الطاقة، وقد قدم لنا الباحث "تشانغ يونغهو" (Chang Youngho) ستة عوامل يعتقد أنها تؤثر في أمن الطاقة وهي:[3]

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006. p. 9.

2- Emerging Global Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, The United Nations commission for Europe. Geneva. 2007. P. 8

3- Chang Youngho. « **Overview of energy security in Asia ».** Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Nanyang technological university, October 2010. P. P. 17-18.

أولا: ما إذا كان النفط قد وصل إلى أوج الإنتاج (Peak oil production) أم ليس بعد. فتناقص الوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز الطبيعي هو المحدد الرئيسي لأمن الطاقة، فتراجعهما يزيد من حدة التنافس بين الدول للحصول على مصادر الطاقة.

ثانيا: القدرة التكنولوجية على تطوير مصادر طاقة بديلة فائضة ورخيصة وناجعة ليست مرتقبة التحقق قريبا، ففي 2004 غطى النفط والغاز الطبيعي والفحم حوالي 90 % من مجموع الاستهلاك العام للطاقة في العالم، والباقي تم تغطيته بالطاقة النووية والكهرومائية، وقدر قليل (حوالي 2%) من مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا: النفط يسيطر تقريبا على جميع استعمالات الطاقة المنزلية والتجارية، وفي الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء، وليس هنالك أي من مصادر الطاقة الأخرى بخلاف النفط قادر على تحقيق الاكتفاء وسد الطلب في قطاع النقل، لأن أنواع الوقود الحيوي مثل الإيثانول تبرز ببطء كوقود بديل للمحركات.

رابعا: الاختلال المنتظر في التوازن بين العرض والطلب على النفط سيكون له تأثيرات حادة على الدول المستوردة، فعدم استقرار أسعار النفط يؤثر على نمو الدول.

خامسا: عدم التناسب بين الطبيعة العالمية لأمن الطاقة والاتجاهات المحلية للاقتراحات والحلول المعتمدة، وهذا نتيجة لغياب تعاون دولي أو عالمي في وضع السياسات وتطوير الطاقة.

سادسا: النمو غير المسبوق في استهلاك النفط في الصين والهند وضع ضغطا شديدا عل الأسعار، حيث أدت جهود الدولتين لضمان إمدادات الطاقة لجعل التنافسية في الأسواق في أعلى مستوياتها، فبالموازاة مع العرض يجب أخذ الطلب على الطاقة كذلك بعين الاعتبار لأنهما وجهان لعملة واحدة.

وبالإمكان ملاحظة التداخل بين أبعاد مختلفة في أمن الطاقة، مما ينعكس على اندماج سياسة الطاقة مع غيرها من السياسات الأخرى والعكس، وتتمثل هذه الأبعاد في:[1]

1- البعد الاقتصادي (Economic Dimension): أي ضمان عدم إعاقة النقص في مصادر الطاقة للنمو الاقتصادي، وعدم الزيادة في التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات أو خفض قيمة العملة،

1- A F Alhajji. "**What Is Energy Security?**". Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007. “http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm”.

ويعتمد تأثير النقص في الطاقة على هذه المؤشرات الاقتصادية الأساسية على قوة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج الداخلي الخام.

2- البعد البيئي (Environmental Dimension): بما أن التأثير البيئي لإنتاج ونقل وإحراق الوقود الأحفوري له انعكاسات صحية واقتصادية، سطرت العديد من الدول أهدافا بيئية في صلب سياساتها الطاقوية، من الواضح أن خفض استهلاك الطاقة سيقلل من التلوث، ولكن ذلك سيكون على حساب البعد الاقتصادي لأمن الطاقة (ضرورة التوفيق بين البعدين معا).

3- البعد الاجتماعي (Social Dimension): والذي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة ولكن بمدى قدرة الفقراء على تحصيلها، فعند حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة تزداد الهوة بين الأغنياء القادرين على توفيرها وبين الفقراء العاجزين عن ذلك، والمحرومين من استخدامها في حياتهم.

4- بعد السياسة الخارجية (Foreign Policy Dimension): معظم الدول وخصوصا ذات الاقتصادات الصاعدة التي تحتاج بكثرة للنفط والغاز، تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مع الدول المنتجة. كما أن التخوف من حدوث نقص في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يجبر بعض الدول المستوردة على التعاون مع نظيرتها المنتجة. كما يمكن أن تجبر كذلك على اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية تحوي تنازلات على مبادئ أو في قضايا أخرى مهمة.

5- البعد التقني (Technical Dimension): عند وضع السياسات لا بد لصناع القرار من عدم إغفال دور العامل التكنولوجي من أجل الموازنة بين مختلف أبعاد أمن الطاقة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير مصادر جديدة للطاقة، ولكنها قد تعتمد في نفس الوقت على المصادر التقليدية نفسها، فتكنولوجيا تطوير فحم نظيف (Clean Coal) مثلا تحتاج لكميات إضافية من الغاز والنفط.

6- البعد الأمني: بينما يرتبط بعد السياسة الخارجية بالدبلوماسية، يرتبط البعد الأمني بقضيتين وهما أمن الإمدادات الطاقوية (من أخطار مثل الهجمات الإرهابية، الكوارث الطبيعية، والأخطاء البشرية)، وتوفير الاحتياجات الطاقوية للقوة العسكرية الوطنية والشرطة لحماية الدولة.

ورغم تنوع التعريفات المقترحة لأمن الطاقة، فقد جادل "لين شيستر" (Lynne Chester) في تصنيفه لها، على أنها لا يمكن أن تكون إلا ضمن فئة واحدة من بين فئتين مقسمتين بحسب معيار مدى الاتساع، وهما:[1]

* **فئة التعريفات الضيقة (Narrow Definitions):** وهي التعريفات التي تقوم على مركزية السوق (Market-Centric)، وتستخدم مصطلحاته كالعرض والوفرة والأسعار، ومن أمثلة ذلك تعريف وكالة الطاقة الدولية (IEA): "أمن الطاقة هو توفر إمدادات كافية من الطاقة بتكاليف (أسعار) معقولة".

* **فئة التعريفات الأوسع (Broader Definitions):** وهي التي لا تقف عند حدود العناصر المعتمدة في التعريفات الضيقة (منطق السوق)، بل تأخذ بعين الاعتبار عددا من الأبعاد التي يتضمنها أمن الطاقة (الأبعاد التي أشرنا إليها أعلاه)، ومن أحسن الأمثلة على هذه الفئة تعريف "الورقة الخضراء" الأوروبية (Green Paper) الموسومة بـ: "نحو إستراتيجية أوروبية لأمن إمدادات الطاقة" (Towards a European strategy for the security of energy supply): "أمن إمدادات الطاقة ينبغي أن يوجه لضمان العيش المريح للمواطنين، والسير الحسن للاقتصاد، واستمرار توفر المنتجات الطاقوية في الأسواق، بأسعار في متناول كل المستهلكين (الخواص و الصناعيين)، مع احترام الاعتبارات البيئية، والتطلع نحو التنمية المستدامة، أمن الإمدادات لا يسعى لتعظيم الاكتفاء الذاتي أو لتقليل التبعية، بل يهدف لخفض المخاطر المرتبطة بتلك التبعية".

بينما يقترح "كريستيان وينزر" (Christian Winzer) تصنيفا ثلاثيا، يقسم أصحاب التعريفات المقدمة إلى ثلاث مجموعات بحسب بؤرة الاهتمام الرئيسية التي يركزون عليها:[2]

* **المجموعة الأولى:** تضم المختصين الذين يركزون على مفهوم تواصل التموين بالطاقة (Continuity of Energy Commodity)، ويعرفون أمن الطاقة كتواصل للتموين بإمدادات الطاقة. ومن الأمثلة على هذه المجموعة تعريف "قسم الطاقة والتغير المناخي" (2009): "أمن الطاقة يعني أن مخاطر توقف إمدادات الطاقة، منخفضة"، نفس التصور يستعمل كذلك في التحليلات التقنية (Tecnical Analysis)

1- Lynne Chester. **"Does the Polysemic Nature of Energy Security Make it a 'Wicked' Problem?**" World Academy of Science, Engineering and Technology 54, 2009. p.p. 1106-1108.

2- Christian Winzer. Op. Cit. p. p. 4-6.

وإن كان ذلك بعبارات مختلفة، فالدراسات التقنية تصف المفهوم العام لانخفاض مخاطر التوقف بـ "الموثوقية" (Reliability)، وتتكون "الموثوقية" من تصورين فرعيين (Sub-concepts) هما:

1- "نظام كفاية" (Adequacy System): أي قدرة النظام على الوفاء بمتطلبات الطاقة المتراكمة للمستهلكين في كل الأوقات.

2- "نظام أمن" (Security System): والذي يصف قدرة النظام على مجابهة الاضطرابات.

***المجموعة الثانية:** تتشكل من المختصين الذين يجعلون من مستوى الأسعار معيارا للحكم على مدى تحقق أمن الطاقة من عدمه، فبغض النظر عن اضطراب أو توقف الإمدادات، فالأمن لا يقل إلا في حالة ما إذا أدت الندرة في الطاقة إلى ارتفاع الأسعار فوق عتبة معينة (Certain Threshold). بينما في حال لم تتعد الأسعار تلك العتبة، فلا نكون أمام حالة تهديد للأمن الطاقوي مهما كانت درجة النقص، ومن أمثلة ذلك تعريف "مابرو" (Mabro): "يقل الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تتوقف في بعض الأماكن، إلى الحد الذي يسبب ارتفاعا مفاجئا وملحوظا ومستداما في الأسعار المعتادة".

ولكن العيب في هذه المجموعة من التعريفات أن معيار الحكم على ما إذا كان النقص في الإمدادات يشكل تهديدا للأمن أم لا يختلف من دولة لأخرى، كما أن عتبة الأسعار تخضع للتقييم الذاتي لكل دولة وليس هنالك قاعدة موحدة للحكم عليها.

* **المجموعة الثالثة:** تحوي المختصين اللذين يوسعون مجال قياس التأثير، فبدلا من قياس الأسعار وتواصل تموين السوق بمصادر الطاقة، يهتمون بقياس تأثير العاملين السابقين على أسعار الخدمات المرتبطة بالطاقة (التدفئة، الطهي، النقل، تشغيل المصانع...) وتواصلها، أي تأثيرها على الاقتصاد وفي بعض الحالات على البيئة. ويمكن إيجاد مثال عن ذلك في دراسة "نووال" (Noel) و"فيندلاتر" (Findlater) سنة 2010 عن أمن إمدادات الغاز ووصفها بأنها: "قدرة نظام إمداد الغاز لدولة ما على الوفاء بطلبات الطاقة النهائية المتعاقد عليها في حالة حدوث اضطراب في إمدادات الغاز".. أو في تعريف "بوهي" (Bohi) و"آل" (Al): "انعدام أمن الطاقة (Energy Insecurity) يمكن أن يعرف بأنه: "غياب الرفاهية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتغير في سعر أو في وفرة الطاقة". وفيما يخص التأثير على البيئة نجد التعريف الذي قدمته الدراسة التي قام بها "مركز آسيا المحيط الهادي لأبحاث الطاقة": هذه الدراسة تعرف أمن الطاقة باعتباره "قدرة الاقتصاد على ضمان توفر إمدادات مصادر الطاقة بطريقة مناسبة ومستدامة، وبأسعار تكون في مستوى لا يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي".

رغم ذلك كله، لا يمكن الإدعاء بالإحاطة بمختلف العوامل والمحددات والمتغيرات التي تؤثر في تحديد المقصود بأمن الطاقة، لأن هنالك عامل آخر شديد الأهمية يتمثل في رؤية مختلف الفواعل التي تشكل سلسلة الطاقة (Energy Chain) للقضية محل الدراسة، فمصالح كل دولة وموقعها في سلسلة الطاقة تؤثر في منظورها لأمن الطاقة، وتجعل لها تصورا للموضوع يختلف بالضرورة عن الدول الأخرى، وموقع كل دولة في تلك السلسلة يكون إما كدولة منتجة (Producer) أو مستهلكة (Consumer) أو دولة عبور (Transit state).

فنجد المنتجين ينظرون لاستقرار وقدرة السوق على شراء منتجاتها بأسعارها المفضلة كمعيار لقياس أمنها الطاقوي والاقتصادي، بينما دول العبور تنظر لاندماج وقوة المنشآت التي تعبر أراضيها كمكون أساسي لسياستها القومية الأمنية والطاقوية، في حين تعرف الدول المستهلكة أمن الطاقة على أساس وفرة الطاقة وبأسعار معقولة بما يساعدها على تعريف سياساتها الأمنية و الطاقوية[1].

وقد وقفت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، عند إعدادها لتقرير حول أزمة الطاقة من زاوية جيوسياسية في فيفري 2006، بغرض رصد احتمالات النزاع المرتقبة حول مصادر الطاقة وكيفية تجنبها، على صعوبات جمة عند محاولتها تحديد التعريف والمعنى الواجب إعطاؤه لأمن الطاقة (La Sécurité Energétique) بسبب التضارب في رؤى مختلف الفواعل، فعند تساؤل اللجنة "ما الذي يجب ضمان أمنه؟" (Que faut-il sécuriser?): مستوى الإمدادات، ضمان الدخول للأسواق، استقرار الأسعار، أم شبكات النقل؟ وجدت اللجنة من خلال هذه التصورات المختلفة، أن الدول المنتجة ليس لها نفس أولويات ولا مصالح الدول المستهلكة [2].

إن مفهوم الدول المستهلكة لأمن الطاقة لا يعني فقط توفر كميات كافية من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة على المدى البعيد (أكثر من 50 سنة)، ولكن إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل آمن ومستمر بدون أي انقطاع، مع إمكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها، من خلال توفر سعة إنتاجية إضافية يمكن ضخها في السوق متى دعت الحاجة إلى ذلك.

1- Kevin Rosner. **"Closing the Gap between Energy & National Security Policy"**. Journal of energy security: May 2010 Issue.
"http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-energy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316".

2- Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

أما بالنسبة للدول المصدرة فهذا المفهوم يعني اكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة المختلفة، يضمن استمرار عملية التصدير على المدى البعيد، واستخدام التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج، وخفض تكلفة عمليات التنقيب والإنتاج، واستقرار أسواق مصادر الطاقة وعدم انخفاض أسعارها، وتوفر عوامل اقتصادية وسياسية عالمية تساعد على استمرار حاجة العالم لهذه المصادر، وتوفر سيولة مادية واستثمارات أجنبية لدعم عمليات التنقيب والتطوير الداعمة لإنتاجها.[1]

إن أكثر من ربع سكان العالم، أغلبهم في دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، يعانون من فقر حاد في موارد الطاقة وغير متاح لهم الحصول على الكهرباء. في الهند وحدها 600 مليون نسمة – أي حوالي نصف السكان– خارج شبكة التغطية الكهربائية، مئات الملايين يعانون من انقطاعات مستمرة بسبب تدهور الشبكة الكهربائية. ومازال يرتبط عدد معتبر من سكان العالم الفقراء بالحطب وبقايا النباتات وفضلات الحيوانات كوقود أساسي للطهي والتدفئة. ومن الواضح أنه بالنسبة لهذا النصف من البشرية يختلف المقصود بأمن الطاقة عن ذلك الموجود في العالم المتقدم، إنه يعني أولا وللأغلبية الحصول على الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الماء النظيف والطهي والإنارة والنقل العمومي، أما بالنسبة للأجزاء الأكثر تقدما من عالمنا حيث الاحتياجات الإنسانية أكثر تعقيدا، فأمن الطاقة يتمحور أكثر حول ضمان الإمدادات، والوصول إلى مصادر الطاقة بقدر كاف، ومعقولية الأسعار، والوقاية من انقطاع الإمداد بالطاقة.

أمن الطاقة إذاً يعني أشياء مختلفة لمختلف الدول بحسب موقعها الجغرافي، وخصائصها الجيولوجية، وعلاقاتها الدولية، ونظامها السياسي، ومميزاتها الاقتصادية.[*] فبينما يريد المستوردون للطاقة أمن الإمدادات مع أسعار منخفضة، يبحث المصدرون عن أمن الطلب – أي ضمان شراء منتجاتهم بأسعار جيدة ومعقولة على المدى الطويل– بحيث يمكن توقع الميزانيات الوطنية والمداخيل المحتملة بانتظام[2].

---

1 - سامح عبد العزيز النعيم. "**أمن الطاقة**". صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010.

*** أنظر الملحق رقم (1)، الذي يوضح تعريف وأولويات أمن الطاقة لمختلف الدول، بحسب الوضعية الاقتصادية والطاقوية لكل دولة، وهذا التصنيف تم وضعه من قبل البنك الدولي (World Bank)، وفقا لثلاثة معايير أساسية: مستوى التقدم الاقتصادي، وجود المصادر الطاقوية، والتأثير الحالي على الطلب العالمي للطاقة.**

2- Gal Luft and Anne Korin (Eds). "**Energy Security: In the Eyes of the Beholder**". Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. Greenwood publishing group, California. 2009. p.p. 6, 7.

ومن بين الأمثلة العملية عن تعدد مفاهيم أمن الطاقة تبعا لمصالح وأهداف كل دولة، نجد أن أمن الطاقة قد أصبح هاجسا في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية، كونه صار جزءا من سعر الطاقة وتكلفة الأمن نفسها.. لذلك عملت تلك الدول على وضع استجابات محددة والتنسيق بين الدول الصناعية في حال حدوث خلل في العرض بسبب طارئ ما، ووضع ضوابط للتعاون في سياسات الطاقة، لتجنب التدافع المؤذي لتلك الدول في حالة شح الإمدادات النفطية[1].

بالنسبة للولايات المتحدة تقوم رؤيتها لأمنها الطاقوي على مواجهة تحديين أساسيين وهما: الحساسية تجاه إمكانية لجوء الدول المصدرة لقطع إنتاجها، وظهور منافسين أقوياء مثل الصين، لذلك تهدف الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة إلى خفض التبعية الأمريكية للإمدادات الخارجية، والحد من قدرة المنافسين المحتملين على استعمال النفط كسلاح إستراتيجي ضدها[2].

في بريطانيا يتركز أمن الطاقة حول ضمان إمدادات مصادر طاقة رخيصة وموثوقة ودائمة، أما في اليابان فالشعار هو (3Es): أمن الطاقة (Energy Security)، حماية البيئة (Environmental Protection) والفاعلية أو الكفاءة الاقتصادي (Economic Efficiency)[3].

في روسيا كمثال عن الدول المصدرة، يعرف أمن الطاقة حسب وثيقة إستراتيجية الطاقة الروسية، الموضوعة بموجب القرار الحكومي سنة 2003 بأنه: "حالة حماية الدولة، لمواطنيها وللمجتمع وللاقتصاد من التهديدات المحيطة بأمن إمدادات الطاقة".. وبحسب نفس الوثيقة فأهم عناصر مفهوم أمن الطاقة في روسيا هي:[4]

– قدرة قطاع الإنتاج على تلبية الطلب الداخلي والخارجي بمصادر الطاقة المتاحة، وبالنوعية المطلوبة.

---

1 - عبد الكاظم العبودي. "**انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا وعالميا**". شبكة المنصور، 23 أفريل 2010.
http://www.almansore.com/MakalatP/MK-AbdAlkadom25-

2- Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Op. Cit. p.p. 17, 18.

3- John V. Mitchell. Renewing energy security. Royal institute of international relations. London. 2002. p. 5.

4- Sergey Seliverstov. Energy segurity of Russia and EU: current legal problems. Note de l'ifri. Paris. Avril 2009. p. 3.

– قدرة المستهلكين على استعمال مصادر الطاقة باكتفاء، وتفادي النفقات غير الضرورية من المجتمع على إمدادات الطاقة، مما قد يخلق عجزا في ميزان الطاقة.

– استقرار قطاع الطاقة في وجه التهديدات الاقتصادية والتقنية والطبيعية الداخلية والخارجية، وقدرته على تقليل الخسائر الناجمة عن مختلف عوامل عدم الاستقرار.

رغم الالتباس الذي يحيط بمفهوم أمن الطاقة، لكن يبدو أن هنالك اتفاقا على أن الأمن متعلق بمخاطر وتهديدات.. ففي حالة أمن الطاقة تلك المخاطر والتهديدات متعلقة بوجود تأثير على سلسلة إمدادات الطاقة. والفكرة المشتركة بين جميع تعريفات أمن الطاقة، يمكن وصفها بـ: "غياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على سلسلة إمدادات الطاقة، أو التهديدات الناجمة عن تأثر تلك السلسلة"[1].

وبما أن التهديدات التي تنضوي تحت هذا التعريف كثيرة، فغالبا ما تحصر الدراسات مجال التحليل في قائمة من التهديدات المحتملة، وهذا التحديد هو السبب الرئيسي في التباينات المفاهيمية بين المختصين، الذين يختلفون حول واحد أو أكثر من الأبعاد الثمانية التالية – التي تتفاعل سويا، وهي:[2]

1– مصادر الخطر (Sources of Risk): تصف أنواع المخاطر التي تهتم بها الدراسة، وتقسم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات: أولها، **(مصادر الخطر التقنية)** كفشل مكونات المنشآت القاعدية، مثل خطوط النقل ومولدات الطاقة، نتيجة لخلل ميكانيكي أو في شبكة الاتصال، ثانيها: **(مصادر الخطر البشرية)**، أي أحداث مثل: تقلبات في الطلب، والتخريب، والإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والأخطار الجيوسياسية كالحروب والحظر على الصادرات، ثالثها: **(مصادر الخطر الطبيعية)**، مثل: انخفاض مخزونات الوقود الأحفوري والكوارث الطبيعية[*].

1- Christian Winzer. Op.Cit. p. 9.

2- Christian Winzer. Op.Cit. p. p 10, 11.

*** كمثال عن المخاطر التي تشكلها الكوارث الطبيعية، الأضرار التي خلفها "إعصار كاترينا" و"إعصار ريتا" اللذان ضربا الولايات المتحدة في أوت وسبتمبر 2005، حيث عطلا 27% من إنتاجها للنفط، و21% من قدرتها على التكرير والتصفية في خليج المكسيك (كما أن العواصف التي تضرب خليج المكسيك خريف كل سنة تؤدي إلى نقص في الطاقات الإنتاجية لمنصات التنقيب). أنظر: Frank Umbach. Op. Cit. p. 1.**

2- مجال قياس التأثير (The Scope of The Impact Measure): يصف كيفية قياس أمن الطاقة، ويمكننا التمييز بين أربع فئات كبرى وهي:

- **(تواصل التموين بالإمدادات):** معظم المخاطر التي تمس سلسلة الإمدادات تؤثر على تواصل التموين بالإمدادات، من خلال التغير في وفرة وأسعار شحنات الغاز والنفط والفحم والكهرباء.

- **(تواصل إمدادات الخدمات):** اعتمادا على قدرة أجهزة المستهلك النهائي على التكيف مع الانقطاعات في التموين، فإن التغير في وفرة وأسعار مختلف الإمدادات يؤثر على استمرارية إمدادات الخدمات، من خلال التغير في وفرة أو سعر خدمات الطاقة مثل، التدفئة والإنارة والاتصال أو النقل.

- **(استمرارية الاقتصاد):** بناء على الانقطاعات في الخدمات الطاقوية وانعكاساتها على الاقتصاد، فإن التغير في وفرة وأسعار خدمات الطاقة تؤثر في استمرارية اقتصاد الدولة.

- **(التأثير على البيئة والمجتمع):** بغض النظر عن تأثر الاقتصاد، فإن توفير واستهلاك الطاقة سيكون له تأثير على السلامة الإنسانية والاستدامة البيئية، مثل حالة تسرب نووي أو تلوث للمياه.

3- سرعة تأثير التهديد (The Speed of Threat Impacts): تتعلق بالوقت الذي تأخذه انعكاسات الخطر للتجسد واقعيا، ونميز هنا بين ثلاثة مستويات، تغيرات بطيئة وثابتة وأخرى سريعة.

4- حجم تأثيرات التهديد (The Size of Threat Impacts): تصف مدى تأثير التغيرات في نقص الطاقة ضمن المنطقة المتضررة، وهنا نميز بين ثلاثة مستويات، تغيرات غير مرغوبة أو صغيرة أو كبيرة.

5- ديمومة تأثيرات التهديد (The Sustention of Threat Impacts): تصف المدة التي تستغرقها تأثيرات التهديد، أين نميز أيضا بين ثلاثة مستويات، التغيرات العابرة (العرضية) التي تزول بسرعة، والطويلة التي تستمر لفترة معتبرة، والدائمة (بمعنى عدم قدرة النظام على العودة إلى حالته السابقة قبل حدوث التهديد، مثل حالة استنزاف المصادر الأحفورية).

6- انتشار تأثيرات التهديد (The Spread of Threat Impacts): تشير إلى حجم أكبر وحدة جغرافية يلحقها الضرر، وتتوزع على ثلاثة مستويات، النطاق المحلي و الوطني والعالمي.

7- تفرد تأثيرات التهديد (The Singularity of Threat Impacts): تصف تكرار وتواتر التأثيرات، حيث نميز بين ثلاث مستويات، التغيرات الفريدة (أي التي لم يسبق اختبارها من قبل، مثل نضوب النفط و التغير المناخي و الحرب النووية)، التغيرات النادرة (التي حدثت في الماضي ولكنها مع

ذلك غير مألوفة مثل التوترات السياسية والكوارث الطبيعية)، التغيرات المألوفة مثل أشكال الأخطاء التقنية.

8- يقينية التهديدات (The Sureness of Threats): ونميز فيها بين أربعة مستويات، التهديدات الممكن التنبؤ بها (مثل حالة نضوب النفط الممكن التنبؤ بها بناء على حسابات لنسب الاستخراج)، التهديدات المحتملة (مثل الأعطال التقنية)، التهديدات المتوقعة ولكن من غير الممكن التنبؤ بحدوثها (مثل الهجمات الإرهابية)، والتهديدات المجهولة أو غير المعروفة سابقا (التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد ظهور آثارها مثل التغير المناخي)[1]. **(أنظر الشكل البياني رقم 1 الذي يوضح حركة التفاعلات بين الأبعاد أو المستويات الثمانية المختلفة لأمن الطاقة).**

ويخلص "دانيال يرغين" إلى أن الخبرة العملية تشير إلى أن ضمان الدول لأمنها الطاقوي يخضع لعدة مبادئ، وهي:[2]

أولا: مبدأ تنويع مصادر الإمدادات: مثلما أشار إلى ذلك "ونستون تشرشل" سابقا، لأن ذلك التنويع يضمن وجود مصادر بديلة للتموين بالطاقة في حالة حدوث اضطرابات في منطقة إنتاج معينة.

ثانيا: مبدأ سرعة التعافي (Resilience): بوجود هامش أمان (Security Margin) في نظام الإمداد بالطاقة، يعمل بمثابة عازل أو واقي ضد الصدمات، ويسهل العودة إلى الوضع الطبيعي بعد المعاناة من حالة انقطاع واضطراب في الإمدادات، ويتحقق مبدأ سرعة التعافي بتوفر عدة عوامل، مثل وجود قدر إضافي كافي من القدرة الإنتاجية، ووجود مخزونات احتياطية، ووجود دعم من حيث الإمداد بالتجهيزات والمعدات، ووجود قدرة تخزين كافية على طول سلسلة الإمدادات، ووجود خطط جاهزة لمواجهة أية انقطاعات يمكن أن توثر على نطاق واسع.

ثالثا: مبدأ الاندماج (Integration): أي إدراك حقيقة وجود سوق طاقة ونفط واحد ونظام واحد معقد وواسع يتحرك ويستهلك حوالي 86 مليون برميل يوميا، وبالنسبة لجميع المستهلكين فالأمن يكمن في استقرار ذلك السوق.

1- Ibid. p. 12.

2- Daniel Yergin. Op. Cit. p. 76.

رابعا: مبدأ أهمية المعلومات: فوجود معلومات على درجة عالية من الدقة والعمق تساهم في العمل الجيد للأسواق، وعلى المستوى العالمي تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحسين تدفق المعلومات حول أسواق الطاقة العالمية، وهذا العمل يدعمه منتدى الطاقة العالمي الذي يعمل على إيجاد تواصل بين المنتجين والمستهلكين. ويؤكد "يرغين" على الحاجة لتوسيع مفهوم أمن الطاقة ليشمل بعدين هامين وهما: الاعتراف بعولمة منظومة أمن الطاقة، وهو ما تحقق خصوصا بانضمام الصين والهند للدول الأكثر استهلاكا للطاقة **(تفاصيل أكثر حول هذا العامل في الفصل الرابع)**، وثانيهما الاعتراف بحقيقة أن كامل سلسلة الإمداد بالطاقة بحاجة إلى الحماية.

شكل رقم (1): تفاعلات أبعاد أمن الطاقة

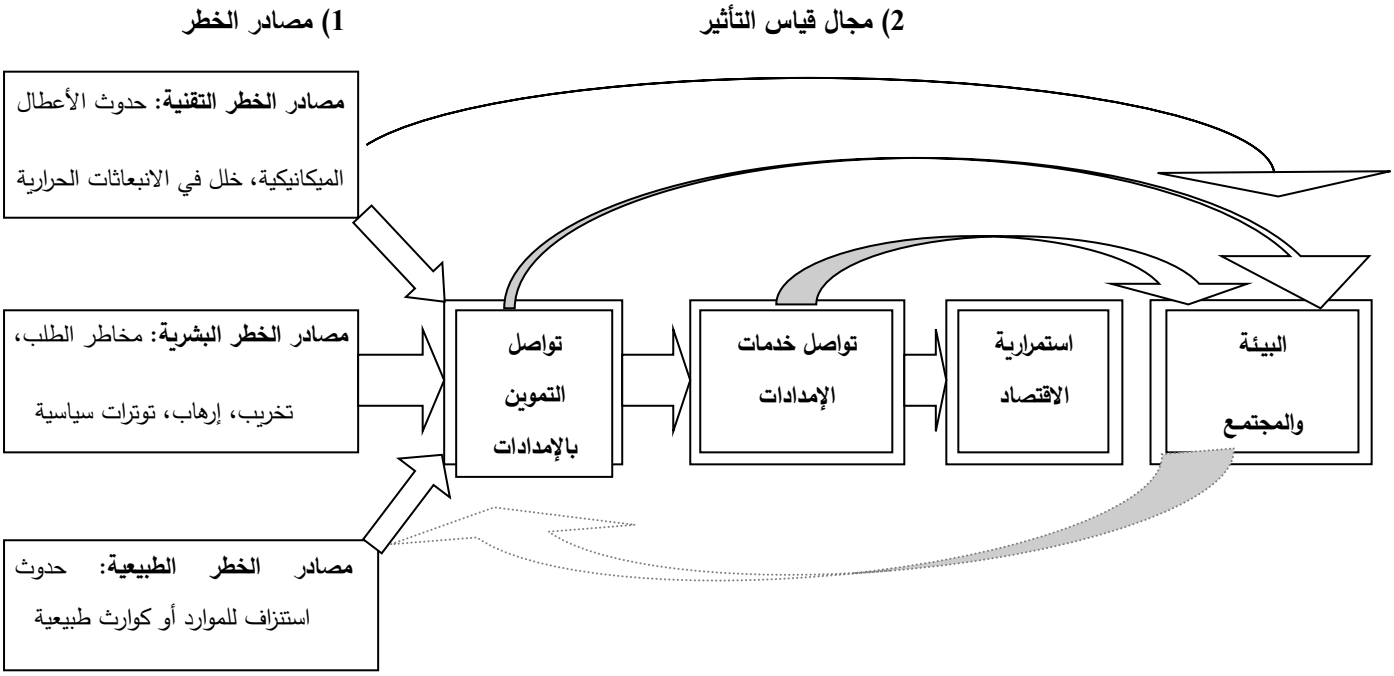

Source: Christian Winzer. Op. Cit. p. 10.

وبعد كل الجدل الدائر حول مفهوم أمن الطاقة نصل إلى أنه يعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، ومثلما قال رئيس لجنة التخطيط لأمن الطاقة الهندية: "لم يكن يوما واضحا في ذهن أي كان ما المقصود

بأمن الطاقة"، وبينما تزايد الحديث عن أمن الطاقة إلا أن ذلك لم ينعكس بالضرورة على وضوح المقصود منه، وبقي يقبل مدى واسعا من التأويلات[1].

المطلب الثاني: نموذج الارتباط بين مرّكب أمن الطاقة ومرّكب الأمن الإقليمي: يشكل النظام الإقليمي أحد مستويات التحليل الهامة في العلاقات الدولية، وقد كان من بين ثمار التطورات التي أتت بها المدرسة السلوكية، أين تم التمييز بين ثلاثة مستويات تحليلية هي:

* **مستوى النظام الدولي (International System Level):** أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

* **مستوى النظام الإقليمي (Regiona System Level):** ويقصد به نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

* **مستوى الوحدات الوطنية (National Units Level):** ويركز على الدول وعلى سلوكاتها الخارجية أي سياساتها الخارجية[2].

يحتل المستوى الإقليمي مركزا وسطا بين المستويين الدولي والوطني، ويعتبر "بوزان" هذا المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات[3].

وبالنظر لكون الدراسة تهتم بالتفاعلات الصينية مع جوارها الإقليمي الآسيوي، والمتمحورة حول مدى مساهمة وحيوية الدوائر الإقليمية المحيطة بالصين في ضمان هذه الأخيرة لأمنها الطاقوي، فمن المناسب مقاربة مسألة أمن الطاقة الصينية بما يعرف بـ "نظرية مرّكب الأمن الإقليمي" (Rgional security complex theory) المعروفة اختصارا بـ (RSCT)، التي مهد لها "باري بوزان" في كتابه "الناس، الدول

1- Tanvi Madan. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006. p. 14.

2 - جميل مطر وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. 1980. ص 14.

3- Barry Buzzan. "**The level of analysis problem in international relations**". In: Keen Booth and Steve Smith (Eds). International relations theory today. The Pennsylvania state university press. Second edition. 1997. P. 204.

والخوف"، وقام بعدها رفقة "أول وافر" و"جاب دو وايلد" (Jaap de Wilde) في كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" (Security: A new framework for analysis) بتطوير مفهوم "الأمننة" (Securitization) كمفهوم مفتاحي للنظرية المذكورة، والتي بلغت قمة نضجها في كتاب "بوزان" و"وافر" سنة 2003 المعنون بـ: "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي" (Regions and powers: The structure of international security).

وقد قام الباحث "ميكو بالونكوربي" (Mikko Palonkorpi) بتطوير نموذج لتوظيف نظرية مركب الأمن الإقليمي في مقاربته لدراسة أمن الطاقة، من خلال تطبيقها على قضية الخلاف الروسي الأوكراني على الغاز وتأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي.

واستهل "بالونكوربي" نموذجه بنقد التعريف التقليدي لأمن الطاقة، حيث رأى أن تعريفات أمن الطاقة واسعة وغالبا ما تكون مقصورة على البعد الاقتصادي للظاهرة، إذ يعرف أمن الطاقة على أنه محاولة الدول المستهلكة لحماية نفسها من الانقطاعات التي من الممكن أن تؤثر على الإمداد بالطاقة، نتيجة لعمل إرهابي أو نقص في الاستثمارات في المنشآت الطاقوية أو تنظيم غير كاف للأسواق العالمية. وهكذا يركز تعريف أمن الطاقة غالبا على الحاجة لتأمين إمدادات كافية وبأسعار معقولة... غير أن الآثار التي خلفها النزاع بين روسيا وأوكرانيا عام 2006 على الأمن الطاقوي الأوروبي... بينت أن مفهوم أمن الطاقة – حسب بالونكوربي– أوسع من أن يحصر في الجوانب الاقتصادية الخاصة بكفاية الإمدادات ومعقولية الأسعار فقط، بل أن قضايا الطاقة يمكن أن تضم علاقات تبعية ذات طابع سياسي يمكن أن ترقى إلى درجة التهديدات الأمنية... ولذلك يجب أن يحيط تحليل أمن الطاقة بكل من الجوانب السياسية والاقتصادية من جهة، وبرؤى و إدراكات كل من الدول المصدرة والمستهلكة من جهة أخرى[1].

وفيما يخص "نظرية مّركب الأمن الإقليمي" التي تنسب إلى "بوزان" كمفهوم مفتاحي في نموذج "بالونكوربي"، فقد تطورت على مرحلتين، عرفت النسخة الأولى منها بـ "نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية" (Classical Regional Security Complex) المعروفة اختصارا بـ (CRSCT)، والثانية وهي نسخة أكثر توسعا وهي المعروفة بـ "نظرية مّركب الأمن الإقليمي" (RSCT).

1- Mikko Palonkorpi. "**Energy Security and the Regional Security Complex theory**". Aleksanteri Institute / University of Helsinki. 2006. p.p. 1-2. "http://busieco.samnet.sdu.dk/politiqus/.../palonkorpi.pdf".

انبثقت نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم "مّركب الأمن" (Security Somplex) الذي جاء به"بوزان"، من خلال الافتراض بأن الأمن ظاهرة (علائقية) (phenomenon Relational) أي تقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة ، حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، وارتباط مفهومي "الصداقة" (Amity) و"العداوة" (Enmety) بعوامل مثل الإيديولوجيا والحدود وخطوط الانقسام الإثنية والسوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن"[1].

ويعني مّركب الأمن بمعناه الكلاسيكي مجموعة من الدول المتقاربة حدوديا، تسمى دول متجاورة (Neighboring States)، ذات إدراكات واهتمامات أمنية مترابطة، ومشاكلها الأمنية القومية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض، نتيجة للاعتماد المتبادل الذي ولدته تلك العوامل[2]. يقول "باري بوزان": "مّركب الأمن هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[3].

لقد جاء تحليل مّركب الأمن في الأصل من أجل الدول فقط، ومن أجل القطاعين العسكري والسياسي أساسا، (وهذا ما قامت عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية)[4]. ولكن في كتابهما "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي"، راجع "بوزان" و"وافر" مفهوم مّركب الأمن ومنه نظرية مّركب الأمن الإقليمي، التي كانت في نسختها الجديدة أقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، ووسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية والعسكرية.

الفكرة المركزية في نظرية مّركب الأمن الإقليمي الحديثة هي أنه ما دامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات االقصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، فالاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على قاعدة القرب الإقليمي: مركبات أمنية (Security Complexes)، فقد لاحظ "فريدبرغ"

1- Amer Rizwan. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010. P. 40.

2- Osman Gokhan Yandas. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thsis submitted to the graduate school of social sciencies of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005. P. 17.

3- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 21.

4-Tânia Felício. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007. p. 54.

(Freidberg) أن أغلب الدول تولي تاريخيا اهتماما أساسيا بالإمكانات والتوترات عند جيرانها، وعمليات الأمننة أو إضفاء طابع أمني (Processes of Securitization) ومن خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدتها بين الفواعل ضمن مثل تلك المركبات (الأمنية)، أكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات وتلك التي تقع خارجها[1].

وتقع عمليتي الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (Securitization) من جهة، ونزع الطابع الأمني (Desecuritization) من جهة أخرى في صلب نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، ويعرف "وافر" العمليتين: (الأمننة) تظهر عندما تعلن النخبة وجود تهديد يخلق درجة عالية من الطوارئ أو التأهب، ويبرر الاستجابة في حالة أزمة. أما (نزع الطابع الأمني) فهو يشير إلى العودة إلى الوضعية الطبيعية وتقليص جو الأزمة[2].

وبالنسبة لـ "بوزان" فإضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية. وتهدف هذه العملية إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان أو المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحة تلك القضية من الحيز العادي إلى حيز القضايا الطارئة. وأما عملية نزع الطابع الأمني عنها فهي تحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية مجددا، حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديمقراطية[3].

ووفقا لذلك يعرف مّركب الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة من الوحدات (Units) التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمننة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما، بحيث أنه لا يكون من المعقول حل أو تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض"[4].

1- Barry Buzan and Ole Waever. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press. 2003. p. 4.

2- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 131.

3 - عادل زقاغ. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009. ص ص 129-131.

4- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

والملاحظ على الفرق بين مفهومي مّركب الأمن في النظرية التقليدية والحديثة لمّركب الأمن الإقليمي، هو استبدال "الدول" كمرجعية للأمن بفكرة "الوحدات"، والتي تتعدى نطاق الدولة بالضرورة لتكون أفرادا أو جماعات أو هوية وغيرها، كما تم استحداث فكرتي الأمننة ونزع الطابع الأمني لوصف رؤية وإدراك صناع القرار لطبيعة مختلف القضايا.

لقد انفتح تحليل نظرية مّركب الأمن الإقليمي الآن على مدى أوسع من القطاعات تضم الاقتصادية منها والمجتمعية والبيئية (وليس السياسية و العسكرية فقط)، والاتجاه لجعل "وحدات" معينة مرجعية لها بدلا من الدول فقط، والاعتراف بدور فواعل أخرى من دون الدولة[1].

وما يصنع تميز نظرية مّركب الأمن الإقليمي في نسختها الجديدة، هو عمل "بوزان" على نهج طريق وسط بين نظريات العلاقات الدولية المادية للغاية، والمقاربات النقدية التي تبدو متمسكة للغاية بدراسة البناء الاجتماعي فقط[2].

إن التصور المطور لنظرية مّركب الأمن الإقليمي يستعمل مزيجا من المقتربات المادية والبنائية، ففي الجانب المادي توظف أفكار الوحدة الإقليمية وتوزيع القوى القريبة من تلك المتبناة في الواقعية الجديدة. وفي الجانب البنائي فإن نظرية مّركب الأمن الإقليمي تبنى على نظرية الأمننة التي وردت في أعمال سابقة لمدرسة كوبنهاغن، وارتبطت ببوزان و"وافر" اللذين ركزا على العمليات السياسية التي تفهم بها القضايا الأمنية[3].

وعلى أساس نظرية مّركب الأمن الإقليمي، ينظر "بالونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة التي تتم بين دول متجاورة، حيث يصبح أمن الطاقة جزءا من مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين، ويطلق عليها اسم "مّركبات أمن الطاقة".

وتتشكل مّركبات أمن الطاقة (Energy Security Complexes) عند "بالونكوربي" من تفاعلات طاقوية مترابطة، بين إثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية

1- Tuva Khars. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004. P. 64.

2- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

3- Tânia Felício. Op. Cit. p. 54.

طاقوية بين الدول المعنية، وإدراكا لتلك التبعية كتهديد (أمننة)، ويضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل إنتاج (تصدير) وشراء (استيراد) وعبور الطاقة.

ومثلما هو الشأن في نظرية مّركب الأمن الإقليمي لـ "بوزان" و"وافر"، فالتهديدات التي تنجم عن علاقات التبعية الطاقوية كذلك، هي أكثر كثافة وحدة بين الدول (أو الأقاليم) المتقاربة جغرافيا، ومن جانب آخر تستطيع آلاف الكيلومترات من أنابيب تصدير النفط والغاز ربط دول متباعدة جغرافيا في نفس سلسلة التبعية (أو الاعتماد المتبادل) الطاقوية. ويمكن في إطار مّركبات أمن الطاقة النظر للتوزيع الإقليمي للموارد الطاقوية وعلاقات التبعية الطاقوية الإقليمية بشكل مواز لتوزيع القوة العسكرية في مركبات الأمن ذات القاعدة العسكرية والسياسية، ولرسم معالم مّركب أمن الطاقة نحتاج بداية لتقييم القوة النسبية للتبعية الطاقوية بقياس عدة عوامل، مثل ميزان تجارة الطاقة، والمستوى (الداخلي) للموارد الطاقوية، وإمكانات تنويع مصادر الطاقة[1].

ومن العوامل الهامة في تعريف مّركبات أمن الطاقة نماذج الصداقة (Amity) أو العداوة (Enmety) التاريخية، التي تؤثر على كيفية إدراك حالة التبعية الطاقوية، فكل حالة من حالات التبعية الطاقوية يمكن إدراكها بدرجات متنوعة إما كاعتماد متبادل المنافع (Mutually Benifetial Interdependency) أي حالة تبعية إيجابية (Positive Dependency)، أو كتبعية غير متكافئة تشكل تهديدا (Unequaly Dependency) أي حالة تبعية سلبية (Negative Dependency)، بعبارة أخرى فنماذج الصداقة والعداوة يمكن النظر إليها كعوامل تفسر جزئيا لماذا بعض علاقات التبعية الطاقوية تسيس (Politicized) و/أو يضفى عليها الطابع الأمني (Securitized)، بينما لا يحدث الأمر نفسه مع علاقات أخرى، ويمكن أن توضع طبيعة علاقة التبعية الطاقوية (ما إذا كانت إيجابية أم سلبية) في سياق متصل معا اقتصادي– سياسي– أمني، مثلا يمكن أن لا تعتبر دولة ما تبعيتها الطاقوية لدولة أخرى مجاورة لها والمقدرة بـ 30% كتهديد أمني جاد، في حين تكون التبعية المقدرة بـ 10% لدولة أخرى مجاورة بمثابة تهديد جاد لأمنها القومي، ومع أنه غالبا ما يتم في الواقع الجمع معا بين الجانبين الاقتصادي والسياسي لأمن الطاقة، فذلك لا يقلل من أثر الفصل التحليلي لهذه الجوانب المختلفة، والتي تشكل أساس دراسة مّركبات أمن الطاقة، فمن دون ذلك الفصل يمكن أن يفهم أمن الطاقة إما كبحث كلي

1- Mikko Palonkorpi. Op. Cit. p. 3.

للسوق على التوازن بين العرض والطلب، أو كتنافس كلي جيوسياسي بين الدول على مصادر الطاقة وطرق العبور وغيرها[1].

وعموما فعلاقة التبعية الطاقوية يمكن أن تسّيس أو يضفى عليها الطابع الأمني بسهولة أكبر إذا كانت تربط دولا بينها خلافات ونزاعات (عداوة)، وكيفية إدراك تلك الدول لتلك العداوة تعد عاملا يحول التبعية إلى تبعية طاقوية سلبية، وبذلك فمرّكبات أمن الطاقة يرجح أن تتبع خطوط الاعتماد الأمني المتبادل الموجودة في الإقليم. وفي الجهة المقابلة فإن الاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي يحتمل أن يتطور وفقا لقواعد السوق، حيث تتمثل أخطر التهديدات في ضمان الإمدادات وأسعار مستقرة لمصادر الطاقة، ومثلما لاحظ "هووارد شايز" (Howare Chase) فإن غياب الاكتفاء الذاتي من الطاقة ليس مشكلا في حد ذاته، لأن التجارة هي الميكانيزم الذي ينبغي أن يوازن ذلك.

ولكن التركز المستقبلي لإنتاج واحتياطات النفط والغاز في يد عدد أقل من الدول ذات توقعات غير يقينية فيما يخص الاستقرار السياسي، يقوي العداوة ومظاهر الإدراك السلبي. بهذا المعيار يمكن أن يعرف مرّكب أمن الطاقة بأنه منطقة جغرافية أين تتركز علاقات تبعية سلبية وبالنسبة للاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي فالمصطلح الأنسب هو "جماعة أمنية طاقوية" (Energy Security Community)[2].

والجماعة الأمنية كمصطلح جاء به "كارل دويتش" (Karl Deutsh) يعبر عن مستوى عال من التعاون والاندماج بين مجموعات معينة، يقول "دويتش": "الجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها، والمقصود بالشعور بالجماعة اعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي"[3].

وهكذا يجعل "بالونكوربي" من مركب أمن الطاقة جزءا من مركب الأمن الإقليمي، حيث يتفاعلان معا ضمن علاقة تأثير وتأثر يكون فيها أمن الطاقة موازيا للجانب السياسي والأمني من مركب الأمن الإقليمي ككل ضمن منطقة جغرافية محددة، ويحدد ذلك ما إذا كانت الطاقة كموضوع لعلاقة تبعية

1- Ibid. p. 5.

2- Ibid. p. 7.

3- جون بيليس. مرجع سابق. ص 424.

إيجابية سلمية وتعاونية، أم علاقة تبعية سلبية تؤدي إلى جعل الطاقة مصدرا من مصادر النزاع وعدم الاستقرار، بسبب أمننة قضايا الطاقة ووضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة، بتبني خطاب قوة ولغة تهديد وإدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقوية المتبناة من مختلف الفواعل المعنية.

المطلب الثالث: الطاقة كمصدر للنزاعات في العلاقات الدولية: تاريخ الطاقة تاريخ عنيف، مليء بالتوترات بين الدول والشركات النفطية والغازية، بالحروب الاقتصادية أو العسكرية بين الدول، بالأزمات والنزاعات الحدودية بين الشعوب، المسائل الطاقوية ولدت مطالب حدودية، وأبرزت علاقات قوة جديدة، وظهرت كمبرر لحالات تحالف أو تعاون، وكثيرا ما تلقي بوزن حاسم على نظام العالم[1].

لقد أصبح الاهتمام بأمن إمدادات الطاقة والبترول خصوصا عنصراً رئيسياً في التخطيط الإستراتيجي منذ الحرب العالمية الأولى، وكانت المملكة المتحدة هي أول قوة عظمى تعاني من حساسية الوصول إلى البترول في أوقات الحرب، وخاصة بعد أن دفع قرار اللورد "ونستون تشرشل" قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة – كما أشرنا سابقا– بالانتقال من الفحم إلى البترول لتموين السفن الحربية الملكية البريطانية، لامتلاك قواعد ومصادر للبترول قادرة على تزويد الأسطول الذي يعمل بالبترول، حيث لم تكن المملكة المتحدة تمتلك مصادر محلية للبترول على عكس الولايات المتحدة. ومع اندلاع الحرب حاولت بريطانيا أن تسيطر على مصادر جديدة للبترول، ولم يؤثر الإخفاق البريطاني في الوصول إلى احتياجات بترول محلية فيه على استمرار عملياتها العسكرية حتى فبراير 1917، إلى أن استأنفت ألمانيا حملتها في حرب الغواصات مما أدى إلى شلل الأسطول الملكي لنقص البترول، الأمر الذي ترك أثر عميقاً على المخططين العسكريين، وجعلهم يركزون على كيفية تجنب ذلك مستقبلا[2].

اكتسبت الصلة بين النفط والسياسة العسكرية أهمية أكبر أثناء الحرب العالمية الأولى نفسها، عندما قام كل المتحاربين الكبار باستخدام المركبات العاملة على النفط للقتال والاستطلاع والأعمال اللوجيستية، ولم يكن الاستعمال واسع الانتشار للمركبات الآلية لحمل الجنود والإمدادات إلى ساحة المعركة يقل أهمية

1- Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Op.Cit.

2 - أحمد البهي. " **الخليج الفارسي يظل الجائزة الإستراتيجية**". قراءات إستراتيجية: العدد الحادي عشر، نوفمبر 1999، المجلد الثاني 1999.
"http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ91.HTM"

عن ذلك، وعلى هذه الخلفية صرح اللورد "كورزون" (Curzon): "لقد ركب الحلفاء النصر على موجة من النفط"[1].

وأدت التبعية الطاقوية لليابان في الثلاثينيات إلى تبنيها لسياسة خارجية توسعية وعدائية، مما وضعها في سباق محموم مع الصين وبعدها مع الولايات المتحدة الأمريكية (أحدثت المحاولات اليابانية في المحيط الهادي للسيطرة على الإمدادات النفطية لجزر الهند الشرقية الهولندية، ذعرا متفاقما لدى واشنطن التي فرضت حظرا نفطيا على اليابان سنة 1941، وكان هذا دافعا للهجوم الياباني على بيرل هاربر).[2].

وقد مثل الوصول إلى البترول جزءاً هاماً في إستراتيجية دول المحور والحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت دول المحور(ألمانيا وإيطاليا واليابان) تعاني بشدة من نقص في إمدادات الوقود، وكانت ألمانيا واليابان متأثرتين بشدة بالحاجة إلى تأمين موارد البترول، وقد تضمن الميثاق النازي– السوفيتي في 1939 العديد من البنود السرية الخاصة بالبترول وبالشرق الأوسط ، الأمر الذي أثر على الإستراتيجية العسكرية في الأيام الأولى من الحرب، فعلى سبيل المثال تم وعد الاتحاد السوفيتي بأن تترك له الحرية في الخليج العربي وإيران إذا هزمت ألمانيا الحلفاء، بينما كان قرار ستالين بإمداد ألمانيا ببترول القوقاز ضربة قوية للحلفاء مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى ضرب مرافق البترول السوفيتية في القوقاز من القواعد الفرنسية في سوريا. وكان الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في جوان 1941 – في جزء منه – محاولة للوصول إلى مصادر أوكرانيا الغنية، ولحماية الإمدادات الحيوية من رومانيا، وكانت الإستراتيجية الألمانية في 1941 – 1942 موضوعة على أساس الوصول إلى ستالينغراد، والتحرك منها إلى القوقاز التي تحتوى على ثلاثة حقول كبرى في "مايكوب" و"غروزنى" و"باكو"، بالإضافة إلى خطوط نقل البترول في القوقاز[3].

وإدراكا منها للأهمية الإستراتيجية للنفط ولمناطق إنتاجه خاصة في الشرق الأوسط، سعت الولايات المتحدة لضم السعودية والعراق وإيران في أحلاف أمنية بقيادتها، لتقليص النفوذ السوفييتي في المنطقة

---

1 - مايكل كلير. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002. ص ص 38،39.

2- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p.8.

3 - أحمد البهي. مرجع سابق.

أثناء الحرب الباردة، ولأن كل نظم الأسلحة الرئيسية (دبابات، طائرات، سفن) تعمل على النفط، فسيكون هنالك دوما علاقة مباشرة بين أمن النفط والأمن العسكري[1].

وكان للحظر العربي على النفط سنة 1973، آثاره العميقة على التصورات الإستراتيجية لأمن الطاقة خاصة في الدول الغربية المستهلكة، ففي أوروبا مثلا أصبحت هنالك ثلاث مسائل تحتل الأولوية، وهي: الحاجة لتعاون أكبر في السياسات الطاقوية بين الدول الأوروبية فيما بينها من جهة، ومع الدول المنتجة من جهة أخرى، أهمية زيادة التنسيق بين الأمم في حالة حدوث انقطاعات مستقبلية في الإمدادات، وثالثا ضرورة تحضير أوروبا لاستراتيجيات للوقاية من التحول إلى ضحية لأية محاولات مستقبلية لاستعمال الطاقة كسلاح اقتصادي أو سياسي من طرف الدول المصدرة، وقد كان إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" (IEA) سنة 1974 كاستجابة أولى ورد على ذلك الحظر[2].

وقد تأثرت الإستراتيجية الأمريكية بذلك الحظر وجعلت من حماية إمدادات النفط عقيدة راسخة في تخطيطها الإستراتيجي، وتعزز ذلك التوجه بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، أين سارع الرئيس "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) في بيان له في جانفي 1980 إلى التهديد باستعمال القوة ضد كل من يسعى لإعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج، وهو ما عرف بـ "عقيدة كارتر" (Carter Doctrine)[3].

وعززت الولايات المتحدة تواجدها العسكري في مناطق الوفرة النفطية مثل الشرق الأوسط، فالتواجد الأمريكي في السعودية وفي قطر والبحرين منذ 2001 له علاقة مباشرة بأمن الطاقة، كما تمركزت القوات الأمريكية أو قدمت المساعدة العسكرية لدول نفطية غنية في آسيا الوسطى، أذربيجان وكازاخستان وأوزباكستان وقرغزستان. وفي أمريكا اللاتينية تتمركز قوات خاصة أمريكية في كولومبيا لمساعدة الحكومة هناك في حماية أنابيب النفط، التي طالما كانت عرضة لهجمات تجار المخدرات ومسلحي الجماعات المتمردة، وهنالك بوادر أولى لتواجد أمريكي على طول الساحل الغربي لإفريقيا[4].

1- Manjeet Singh Pardesi and others. Op. Cit. p. 12.

2- Vince L. Morelli. The European Union's Energy Security Challenges. CRS Report for Congress. The Library of Congress**.** September 11, 2006. P. 3.

3 - مايكل كلير. مرجع سابق، ص 41.

4- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 8.

إن العلاقة وثيقة بين الأمن والطاقة، حيث يشكل أي نقص في التموين بالموارد الطاقوية المطلوبة، أو أي تهديد لسلامة المنشآت الطاقوية ومناطق الإنتاج أو طرق النقل والإمداد، عاملا مؤثرا بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة على الأمن القومي لأي دولة، وتبقى احتمالات تأثير البحث عن مصادر الطاقة (النفط والغاز خاصة) على الأمن والاستقرار في العالم، محكومة بثلاثة عوامل رئيسية مختلفة، وهي:

1- العامل الجيولوجي (الطبيعي): كتب الكثير من المختصين مؤخرا عن نهاية عصر النفط أو "مرحلة أفول النفط"، والتي توصف بأنها الفترة المتميزة بتنامي تسييس (Politization) قضايا الطاقة، وتنامي الاهتمام بكيفية استعمال القوة للتحكم في الإمدادات المتوفرة بأسرع وقت ممكن.. ويبدو بشكل متسارع أن الاعتقاد بأن الإنتاج العالمي للنفط سيصل إلى أوجه خلال النصف الأول من هذا القرن، سيؤدي إلى اندلاع حروب جديدة حول الموارد[1].

يفهم من مصطلحي "أوج إنتاج النفط" (Peak Oil Production) أو "أوج النفط" (Peak Oil) أنهما ينطويان على حد فاصل حاد.. يعبر عن لحظة من الزمن.. ينطلق قبلها إنتاج النفط صاعدا كالصاروخ ثم فجأة ينعكس الاتجاه (أي انحدار إنتاج النفط إلى غاية النضوب بعد أن يكون قد بلغ الذروة من حيث الإنتاج والاستخراج في وقت سابق)[2].

وقد طرحت مسألة "أوج النفط" لأول مرة سنة 1956 من طرف الخبير الجيوفيزيائي في شركة "شل" (Shell) "ماريو كينغ هابرت" (Mario King Hubbert)، الذي تنبأ بوصول إنتاج النفط الأمريكي إلى الأوج ما بين 1969 و1970 ليأخذ بعدها في التناقص سريعا، مستخدما في ذلك نفس النظرية المستعملة في دراسة السكان، ولكنه طبقها على نمو النفط، والنظرية قائمة على تبيين تأثر النمو السكاني بالبيئة، فعندما يشرع شعب معين في النمو في منطقة موارد أساسية، تزداد نسبة النمو بنفس الوتيرة سنويا، ولكن عندما يصبح نمو السكان أكبر من حجم الموارد المتوفرة لعيشهم، تبدأ نسبة نمو سكان تلك المنطقة بالتباطؤ، ونفس الأمر ينطبق على النفط. فحسب "هابرت" تتناقص فرص اكتشاف حقول نفط جديدة عندما يكون هنالك نفط أقل لاكتشافه، وبناء على هذا التحليل أضاف أنه عندما نبدأ باكتشاف أقل للنفط،

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. C it.p. 9.

2- ريتشارد هاينبرغ. غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم. بيروت. 2006. ص 44 .

فمن الممكن أن يأتي وقت لن نستطيع الحصول فيه على أي مقدار من النفط، والمقدار الوحيد الذي سيكون بإمكاننا الاعتماد عليه، هو النفط الموجود أصلا في الاحتياطات أو المخزونات، التي نستنزفها حاليا ببطء[1].

وقد ظهرت الكثير من الدراسات التي تنبأت ببلوغ الإنتاج العالمي للنفط مرحلة الأوج التي يبدأ بعدها الانحدار، مثل دراسة "جون تومبسون" (John Thompson) سنة 2003 المعنونة بـ: "تحول ثوري" (Revolutionary Transformation) في دورية "The Lamp" الصادرة عن شركة "إكسون موبيل"، التي تحمل اعترافا ضمنيا بعدم قدرة مستويات الإنتاج الحالية على تلبية الطلب المتزايد، إذ يقول: "تقديرنا هو أن الإنتاج العالمي للنفط والغاز من الحقول القائمة، يهبط بمعدل وسطي بين 4 و6 بالمائة، ولتلبية الطلب المتوقع سنة 2015 يتعين على صناعة النفط إنتاج 100 مليون برميل يوميا زيادة على ما تنتجه حاليا، وهذا ما يقارب حوالي 80% من مستوى الإنتاج الحالي".

ودراسة "ويليام ريز" سنة 2003 التي توصلت إلى أن مجمل الإنتاج العالمي للموائع النفطية من نفط وغاز التقليدية منها أو غير التقليدية (مثل النفط القطبي، والنفط الثقيل، ونفط المياه العميقة، ورمال القطران التي تشتهر بها كندا، وموائع الغاز الطبيعي NGL، والتي تكون عادة أعلى تكلفة من إنتاج النفط التقليدي)، سيبلغ أوجه سنة 2017. و أشار "ريز" إلى أن الإحساس سيعم بأمواج الصدمة الاجتماعية والاقتصادية لبلوغ الأوج، لأن موارد الطاقة البديلة ستكون آنذاك غير قادرة على تزويد المجتمعات بما تعودت الحصول عليه من طاقة كما وكيفا[2].

وخلص تقرير "وكالة الطاقة الدولية" الذي درس حالة أكبر 800 حقل نفطي في العالم، إلى وجود معدل تناقص سنوي في الإنتاج بنسبة 5.1% ومرشح للارتفاع إلى 8.6% بحلول عام 2030، وأعلى مستويات التناقص في الإنتاج النفطي بين سنتي 2000 و2008 سجلت في المكسيك والصين والنرويج وأستراليا والمملكة المتحدة. وانخفضت الكميات المستخرجة من بحر الشمال من 6.4 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى أقل من 2.1 مليون برميل يوميا سنة 2005، وفنزويلا فقدت جزءا من قدرتها الاستخراجية منذ 2002، بينما انخفض إنتاج الولايات المتحدة للعشرية الثالثة على التوالي،

1- George Orwel. Black gold: The new frontier in oil for investors. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. 2006. P. 4.

2 - ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص ص 32-36.

وتحولت إندونيسيا حديثا من دولة مصدرة إلى مستورد للنفط، وقررت نتيجة لذلك الانسحاب من عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC). وشمل هذا التضاؤل في القدرات الإنتاجية حتى الشرق الأوسط موطن ثلثي احتياطيات العالم من النفط، ففي نوفمبر 2005 أعلنت شركة النفط الكويتية أن حقل "بورغان" البترولي الأكبر في الكويت والثاني على مستوى العالم، قد بلغ أوج إنتاجه النفطي بـ 1.7 مليون برميل يوميا، وبلغت نسبة التضاؤل في إيران 9% سنويا، وفي السعودية لم يكتشف أي حقل نفطي ضخم منذ 30 سنة، واحتمالات تحقيق اكتشافات كبرى تتناقص[1].

ويثبت تقرير "مشروعات حقول النفط الكبرى 2004" بالوثائق، أن معدل اكتشافات الحقول النفطية الجديدة الكبرى هبط هبوطا حادا في السنوات الأخيرة، فمن 13 اكتشافا لحقول نفطية تزيد مخزوناتها عن 500 مليون برميل سنة 2000، هبط العدد إلى 6 سنة 2001، ثم إلى 2 سنة 2002، أما سنة 2003 فلم تشهد أي تبليغ عن أي اكتشاف واحد جديد يزيد حجمه عن 500 مليون برميل[2].

والمشكلة تكمن في نضوب النفط سهل الاستخراج ومنخفض التكاليف، والذي لا يتطلب تكنولوجيا بالغة التطور والتعقيد لاستخراجه، إذ يبقى هنالك نفط صعب الاستخراج في أعماق البحار وفي القطبين. فبينما يأخذ الطلب في الارتفاع يناضل العرض لمواكبته، فمع نقص النفط رخيص الاستغلال ستبقى بطبيعة الحال احتياطات كبيرة من النفط في بعض الأجزاء من العالم، مثل المياه العميقة لغرب إفريقيا، وفي القطب الجنوبي وسيبيريا وفي الشرق الأوسط، ولكن المشكلة تكمن في تكاليف التنقيب في مناطق صعبة، مثل البحر الأسود وخليج غينيا وخليج المكسيك، و في ضرورة توفر تكنولوجيا عالية التقدم[3].

وكما استنتج مجموعة من العلماء على رأسهم "تشارلز هول" في مقالهم المنشور في مجلة "Nature" المعنون بـ: "الهيدروكربونات وتطور الثقافة البشرية" الصادر في نوفمبر 2003: "إن العالم ليس على وشك أن يستنفذ ما لديه من هيدروكربونات، وربما لن يستنفذ ما لديه من نفط من المصادر غير التقليدية في أي وقت قريب، فالصعوبة تكمن في الحصول على البترول الرخيص، فالذي بقي إنما هو كمية

1- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 2.

2 - ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 40.

3- George Orwel. Op. Cit. p. 18.

ضخمة من الهيدروكربونات الرديئة، التي يحتمل أن تكاليفها أعلى بكثير ماليا وسياسيا وبالأخص بيئيا"[1].

جدول رقم (1): التناسب بين حجم استهلاك النفط وحجم الاكتشافات (ملايير البراميل/السنة)

السنوات	استهلاك النفط	اكتشافات النفط
1940–1930	**3**	**10**
1950–1941	**7**	**25**
1960–1951	**12**	**30**
1970–1961	**20**	**48**
1980–1971	**23**	**31**
1990–1981	**26**	**26**
2000–1991	**29**	**15**
2001	**32**	**10**

Source: Ernst Gabriel Frankel. Oil and Security: A world beyond petroleum. Published by Springer. Dordrecht, The Netherlands. 2007. P. 19.

ومع هذا الاختلال الواضح بين حجم الموارد الطاقوية المتاحة وكثافة الطلب عليها، يخشى الخبراء من دخول العالم حالة المفارقة الحادة بين الندرة والحاجة، وفكرة أن الندرة (scarcity) في الموارد تزيد من احتمالات نشوب النزاعات ليست جديدة في أدبيات العلاقات الدولية ودراسات المناطق – أو ما يعرف حاليا بالدراسات الإقليمية –، وتنطلق من فرضية مفادها أن تزايد الطلب الداخلي على الموارد يدفع الدول نحو التوسع الخارجي، وهو ما يزيد من إمكانية حدوث نزاعات[2].

2– العامل الاقتصادي: يعرف الطلب العالمي على مصادر الطاقة من نفط وغاز خاصة ارتفاعا محسوسا وغير مسبوق، وهو ما يفسر جزءا كبيرا من احتمالات عدم تلبية مستويات الإنتاج الحالية لنسب الطلب الآخذة في التزايد باضطراد، ويشكل سببا رئيسيا في سرعة وصول عدد من مناطق إنتاج النفط لمرحلة الأوج أو الذروة التي يليها تناقص تدريجي في إنتاجيتها، وما ينجر عن ذلك من آثار وخيمة على استمرارية نمو الاقتصاد العالمي.

---

1 - ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 39.

1- Guo Rongxing**. Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation: some options for The East China Sea.** Working Paper of The Brookings institution, Massachusetts, September 2010. p. 4.

فكل المعلومات المتوفرة توحي بأن الطلب العالمي يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 2% سنويا إلى غاية 2020، وبحسب تصورات وزارة الطاقة الأمريكية فإن هذا يعني أن استخدام النفط سيرتفع من حوالي 77 مليون برميل يوميا عام 2000 إلى 85 مليون برميل عام 2005، و94 مليون برميل عام 2010، و102 مليون برميل عام 2015 إلى غاية 110 مليون برميل يوميا عام 2020. في تلك النقطة سيكون استهلاك النفط أكبر بمرة ونصف على ما كان عليه سنة 1996، وضعفي ما كان عليه عام 1970، وخمسة أضعاف ما كان عليه سنة 1958[1].

وتفيد الدراسة المستقبلية التي قامت بها "وكالة الطاقة الدولية" حول سيناريوهات تطور الطلب العالمي على الطاقة ما بين 2005 و2030، والمنشورة في تقريرها السنوي 2007 والمعروف بـ " World Energy Outlook 2007"، أن الاحتياجات الطاقوية العالمية ستزداد بـ 55% ما بين 2005–2030، وذلك بمعدل سنوي مقداره 1.8%، وذلك ببلوغ الطلب على النفط 17.7 مليار طن مقارنة بـ 11.4 مليار طن سنة 2005، الوقود الأحفوري سيبقى مصدر الطاقة الأولي المهيمن بتسجيله 84% من الارتفاع المتوقع في الطلب ما بين 2005–2030، ويظل النفط على رأس القائمة رغم أن حصته من إجمالي الطلب العالمي ستنخفض من 35% إلى 32%، على أن يبلغ الطلب على النفط 116 مليون برميل يوميا سنة 2030 مقارنة بـ 32 مليون برميل أو 37% سنة 2006. وبالموازاة مع نموه الملحوظ في السنوات القليلة الماضية، سيسجل الفحم أكبر زيادة في الطلب ما بين 2005 و2030 بنسبة 73%، ويرفع بذلك نصيبه في الطلب الإجمالي على الطاقة من 25% إلى 28%، ومعظم الزيادة في الطلب على النفط ستكون في الصين والهند، ويرتفع نصيب الغاز الطبيعي في نفس الفترة بنسب متواضعة من 21% إلى 22%. ويتضاعف نصيب استعمال الكهرباء في استهلاك الطاقة النهائي بارتفاعه من 17% إلى 22%، ويتطلب الوفاء بالاحتياجات المتوقعة من الطلب العالمي استثمار حوالي 22 تريليون دولار في منشآت الإمداد، والحصول على هذه الاستثمارات يمثل تحديا بحد ذاته[2].

وقد شهدت الفترة ما بين 1996– 2006 زيادة معتبرة في الطلب العالمي على النفط، ويعود ذلك بالأساس للنمو الاقتصادي الهائل في الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند، فقد

---

1 - مايكل كلير. مرجع سابق، ص 43.

2- World Energy Outlook 2007: China and India insights. International Energy Agency (IEA). Paris. 2007. p. 42.

كانت الصين مكتفية ذاتيا من النفط إلى غاية 1993، ومنذ ذلك الحين تضاعف ناتجها الداخلي الخام ثلاث مرات تقريبا، وتضاعف طلبها على النفط بالموازاة مع ذلك. وهي تستورد 3 ملايين برميل من النفط يوميا تمثل تقريبا نصف مجموع استهلاكها، ليبلغ نصيبها في السوق العالمي حوالي 8%، ولكن نصيبها من نمو الطلب الإجمالي منذ 2000 أصبح 30%، فمن بين 7 ملايين برميل يوميا يسجلها نمو الطلب العالمي على النفط 2 مليون برميل يوميا تذهب إلى الصين، أما الهند فاستهلاكها الحالي للنفط أقل بـ 40% من استهلاك الصين، ولكن دخولها لما أسماه الاقتصادي "فيجاي كيلكار" (Vijai kelkar) "طريق النمو السريع" سيساهم في تسارع طلبها على النفط **(تفاصيل أكثر حول الطلب الصيني والهندي على النفط في الفصول اللاحقة)**. وانعكاسات النمو المتزايد للطلب الصيني والهندي على النفط تظهر بوضوح، فقد كانت أمريكا الشمالية في السبعينيات تستهلك نفطا بمرتين أكثر من آسيا، ولكن منذ 2005 تجاوز الاستهلاك الآسيوي نظيره في أمريكا الشمالية[1].

ويضاف هذا التطور إلى الاستهلاك الكبير للموارد الطاقوية من القوى الاقتصادية التقليدية، فالولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في أوروبا واليابان، والتي تستهلك مجتمعة حوالي نصف الإنتاج العالمي السنوي من النفط، سيتواصل معدل استهلاكها في النمو بـ 2% سنويا، وكنتيجة لذلك فسكان العالم سيحتاجون سنة 2030 لمقدار من الطاقة أكبر بـ 45% مما هو موجود حاليا[2].

ويساهم الانفجار السكاني في تزايد الطلب العالمي على الطاقة، فأثناء الخمسين عاما المنصرمة (1950– 2000) لوحدها ازداد عدد سكان العالم بأكثر من 3 ملايير نسمة، ليقفز من 2.6 مليار نسمة سنة 1950 إلى أكثر من 6 ملايير نسمة سنة 1999. ومن الطبيعي أن يستتبع الازدياد في عدد السكان احتياجا زائدا للغذاء والكساء والمأوى والضروريات الأساسية الأخرى للحياة (على رأسها الطاقة طبعا)[3]،

1- Daniel Yergin. Op. Cit. p. p 71,72.

2- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 1.

3 - مايكل كلير. مرجع سابق، ص 22.

خصوصا مع وصول عدد سكان العالم عام 2011 إلى 7 ملايير نسمة، وتوقعات الأمم المتحدة بالوصول إلى رقم 8 ملايير نسمة عام 2025، و 9.3 ملايير نسمة عام 2050 [1].

إن النمو السكاني والاستهلاك الكبير للموارد للفرد الواحد يؤدي إلى تدهور الظروف البيئية، مما يزيد من ندرة الموارد أكثر، ويسبب منافسة حادة على الموارد، وعندما تتحد هذه العملية مع الدخول غير المتوازن أو غير العادل للموارد وتحصيلها "ندرة بنيوية" (Structural Scarcity) تزيد احتمالات العنف[2].

الإنسانية اليوم تواجه أزمة طلب على الطاقة والميزة غير المستحبة لها هي الوتيرة السريعة لاستغلال الثروات الطاقوية، وكما أشار "دومينيك مايار" (Dominique Maillard) أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي: "لقد استنزفت البشرية واستغلت بكثافة منذ قرن ونصف مواردا عضوية تشكلت خلال 300 مليون سنة[*]. وهذا الاستغلال يمكن أن يستمر لمدة 150 سنة أخرى، ولكن من الواضح أن مثل هذا الاستغلال غير مستحب على المدى الطويل"[3].

3- العامل الجيوسياسي: يتركز أغلب إنتاج النفط والغاز في العالم في مناطق تشهد حروبا وتوترات، حيث تشهد 30 دولة منتجة للنفط وجود توترات متفاوتة الخطورة، وقد وجد الباحثون في البنك الدولي أن الدول ذات الموارد الهامة، يزيد احتمال أن تشهد حروبا أربعة أضعاف عن الدول التي ليس فيها مثل تلك الموارد، وهذه الدول تشدد بشكل طبيعي تشديدا كبيرا على حماية مواردها في سياساتها الأمنية[4].

إن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي السياسي والأمني للبلاد المصدرة للبترول، والذي يُعتبر من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والآخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمني، الذي بدوره يؤثر سلباً على أمن الطاقة

1- Haya El Nasser. "**World population hits 7 billion**". USA TODAY. 31/ 10/ 2011. "http://www.usatoday.com/news/world/story/2011-10-30/world-population-hits-seven-billion/51007670/1".

2- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 4.

*** تفيد دراسات أخرى أن ما تستغرق الطبيعة ثلاثة ملايين سنة لإنتاجه من النفط، تستهلكه البشرية في عام واحد.**

3- Energie & Geopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une atalité. Op. Cit.

4- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 19.

العالمي. كما أن الاستقرار الإقليمي للمناطق التي تتركز فيها عمليات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة كمنطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة، ولا ننسى كذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات، ومن خلال أيضاً ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات، وخطر القرصنة التي ارتفعت معدلاتها في السنين القليلة الماضية[1].

في وقتنا الحالي لم يعد العالم أقل أمنا فقط بل أصبح "مسطحا" (Flat) أو أصغر مما كان عليه، بحيث أن المشاكل السياسية والأمنية في جزء من العالم مثل فنزويلا أو نيجيريا أو روسيا والعراق تؤثر على الناس في أي مكان آخر، والطبيعة العالمية لسوق النفط تجعله أكثر تحسسا للتوترات الجيوسياسية[2].

عدم الاستقرار السياسي في أو حول دول من غير الدول الأساسية المزودة للطاقة يمكن أن يحدث تغيرا ملحوظا في الأسعار. فعندما هددت تركيا مثلا في 17 أكتوبر 2007 بنقل محاربتها لحزب العمال الكردي إلى كردستان العراق، قفزت أسعار النفط من 87.40 دولار للبرميل إلى94.53 دولار بنهاية الشهر، مع أن تركيا ليست دولة مصدرة للنفط، والعراق ينتج 3 ملايين برميل يوميا من بين 85 مليون برميل تضخ في الأسواق العالمية يوميا، وفهم العوامل التي تقود إلى مثل هذه التقلبات تعد في صلب فهم جيوبوليتيك الطاقة[3].

وتدخل الجغرافيا دائرة الاهتمام بقوة لأن الكثير من مصادر العالم الرئيسية للنفط تقع في مناطق حدودية متنازع عليها أو في مناطق الأزمة والعنف المتكرر **(أنظر الملحق رقم (2) الذي يحتوي على تفصيل للنزاعات الإقليمية في المناطق الحاوية للنفط و/أو الغاز الطبيعي)**.. ورغم وجود مناطق إنتاج مستقرة نسبيا مثل المنحدر الشمالي لألاسكا والجنوب الغربي الأمريكي، فهنالك مناطق إنتاج تنتشر عبر عدة دول أو تقع في مناطق الاضطراب الدائم. علاوة على ذلك لكي يصل النفط إلى الأسواق العالمية لا

1- سامس عبد العزيز النعيم. مرجع سابق.

2- George Orwel. Op. Cit. p. 19.

3- Carlos Pascual. "**The Geopolitics of Energy: From Security to Survival**". Brooking institute. p. 2." www.brooking.edu//.../energy security/energysecurity-chapter.pdf".

بد من نقله غالبا بالسفن أو بخطوط الأنابيب من خلال مناطق مضطربة، ولذلك فإن أي تفجر للصراع مهما كان صغيرا، سوف يقطع تدفق النفط ويولد بشكل تلقائي خطر التدخل الخارجي[1].

ومن المرجح أن تكون المضائق والقنوات البحرية التي تمر عبرها ناقلات وأنابيب النفط، مثل باب المندب وهرمز وقناة السويس وملقا وغيرها، موضوع قلق من إمكانية إغلاقها أمام الملاحة في حال حدوث أي نزاع وهي المعروفة بنقاط الاختناق (Chokepoints) **أنظر الجدول رقم (2).** ويمثل الإرهابيون والقراصنة اليوم تهديدا مباشرا بهجماتهم المتكررة على ناقلات النفط وعلى خطوط الأنابيب وعلى المنشآت النفطية، فما بين 2003 و2006 ارتفع عدد الهجمات ضد هذه الأهداف ست مرات (من 50 إلى 300 هجوم سنويا ضد الناقلات وخطوط الأنابيب فقط)، وخلفت هذه الهجمات 600 ضحية في الفترة ما بين 2004–2005[2].

جدول رقم (2): نقاط اختناق عبور النفط العالمي

نقطة الاختناق	المواقع	تدفق النفط سنة 1998 (مليون برميل يوميا)	التعليقات
مضيق هرمز	في مدخل الخليج بين إيران وعمان	15.4	موقع للصدامات المتكررة في الماضي، الإغلاق سيمنع تدفق نفط الخليج إلى كثير من أنحاء العالم.
مضيق ملقا	بين ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية، يربط المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي	9.5	الإغلاق سوف يقطع تدفق النفط من الخليج إلى اليابان والصين وتايوان وكوريا الجنوبية.
باب المندب	عند مدخل الباب الأحمر، بين اليمن وإريتيريا/ جيبوتي	3.3	الإغلاق سوف يمنع ناقلات النفط القادمة من الخليج من الوصول إلى قناة السويس وخط أنابيب Sumed.
قناة السويس وخط أنابيب Sumed	شمال شرقي مصر، يربط البحر الأحمر بالمتوسط	3.1	موقع للصدامات المتكررة في الماضي، الإغلاق سوف يقطع تدفق النفط بشدة من الخليج إلى أوروبا
المضائق التركية (البوسفور/ الدردنيل)	الحدود بين تركيا الأوروبية والآسيوية، يصل البحر الأسود	1.7	الكثير من نفط بحر قزوين يتوقع أن يتدفق من هذا الممر، وهو طريق

1 - مايكل كلير. مرجع سابق، ص 36.

2- Arūnas Molis. "**European energy security and related issues: Military Dimension Of Energy Security**". Eurodialogue organization. 16.04.2010. "http://eurodialogue.org/Military-Dimension-Of-Energy-Security".

	بالمتوسط		التصدير الرئيسي للنفط الروسي.
قناة بنما	يربط المحيط الأطلسي والبحر الكاريبي بالمحيط الهادي	0.6	الإغلاق سيقطع تدفق النفط بين المحيطين الأطلسي والهادي.

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق، ص 57.

إن تقاطعات مختلف تلك العوامل تجعل من شح وندرة موارد الطاقة أمرا واردا، وجعلها مصدرا للصراع واستعمال حتى القوة العسكرية في سبيل ذلك، وهو ما يصفه الإستراتيجيون بـ: "عسكرة أمن الطاقة" (Militarization of Energy Security)، واعتمادا على مقولة الندرة والحاجة، كيف سيستجيب العالم لنضوب موارد الطاقة في العقود القادمة؟ من الأجوبة الممكنة على هذا السؤال: ستكون باحتدام التنافس على ما تبقى من موارد (وبالأخص النفط والغاز الطبيعي)، فالمفهوم القائل بأن ندرة الموارد تؤدي في الغالب إلى احتدام التنافس له أساس راسخ بلا شك[1].

فإذا كان من الطبيعي أن الدول تفضل الاعتماد على مواد تقع بالكامل داخل حدودها، فعندما تستنزف هذه الإمدادات فإن الحكومات سوف تسعى بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المكامن المتنازع عليها. وعندما يحدث هذا النوع من التنافس على خلفية من العداوة القائمة مسبقا كما هو الحال في إفريقيا والشرق الأوسط، فإن النزاعات على الإمدادات من مواد حيوية يمكن أن تتحول إلى نزاعات متفجرة[2].

ومثلما تفيد الدراسات القائمة على فكرة الندرة، فإن هنالك علاقة بين ندرة الموارد والنزاعات الحدودية. فإذا كانت هنالك دولة غنية نسبيا بالموارد تجاور دولة فقيرة لها، تقوم علاقة تبعية وارتباط بين الجانبين عبر الحدود، والسيطرة على الموارد عبر الحدود من طرف معين معناه نقص في كمية الموارد لدى الطرف الآخر، وهو ما يمكن وصفه باللعبة الصفرية (Zero-Sum Game)، ويذهب "غريتشلي" و"تيريف" إلى أن النزاعات المباشرة حول الطاقات المتجددة تكون نادرة، ولكن التنافس حول الموارد النادرة (والمعرضة للنضوب) لها تأثير كبير على الميل نحو النزاع، فنقص الموارد يفرض ضغطا على المجتمع، مما يجعله أقل استقرارا وأكثر ميلا للعنف[3].

---

1 - ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 67.

2- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 28.

3- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 4.

ويمكن تصنيف أنماط الصراعات الممكنة على الموارد بحسب طبيعة الأطراف المعنية بها إلى أربعة أنماط، هي:[1]

أ- الصراع بين الأمم المستهلكة والأمم المنتجة: ويمتلئ التاريخ بالأمثلة عن هذا النمط من الصراعات، فتدخلات الولايات المتحدة المكشوفة أو السرية في إيران وفنزويلا وكولومبيا هي من هذا النوع (وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل في العراق)، ويمكن أن ينشب الصراع مستقبلا بين الولايات المتحدة وأمم أخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ب- الحروب الأهلية: أكثر ما يحتمل أن ينشب هذا الصراع داخل الأمم الغنية بالموارد، لأن الجماعات المتنافسة ستتبارى فيما بينها للفوز بحصة من الثروة، مثلما حدث في أنغولا والكونغو وميانمار والبيرو وكمبوديا (ونيجيريا والسودان أيضا).

ج- الصراع بين الأمم المستهلكة: عندما يحدث شح في الموارد يصبح الصراع فيما بين المستهلكين أكثر احتمالا، فقد ذهبت ألمانيا إلى الحرب مرتين في القرن العشرين للحصول على مستعمرات لها وأراض وموارد طاقة، أما الصين فهي اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وسيأتي يوم تصبح فيه كمية النفط المتاحة للتصدير غير كافية لتلبية طلب الأمتين معا، فما الذي سيحدث حينها؟ لا يبدو الصراع المسلح المباشر محتملا، لكن من المؤكد أن التنافس سيكون حادا وربما يتخذ أشكالا متنوعة.

د- الحرب غير المتكافئة أو اللاتناظرية (Asymmetric): لا تتخذ الحرب دوما أشكالا تقليدية بين الأمم، فقد تكون بين دولة ومنظمة أو شبكة إرهابية (ما يحدث بين الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة مثلا، وقد تلجأ مجموعات إرهابية لأعمال التخريب للمنشآت وخطوط النقل كتعبير عن عدائها لدولة معينة).

نتيجة للمعطيات سالفة الذكر، بدأ الاعتراف الآن بمسألة أمن الطاقة بكل تجلياتها، من الحتمية الداخلية لحماية منشآت الطاقة الحساسة، إلى الاندماج في سلسلة إمدادات الطاقة العالمية، وصولا إلى استعمال الموارد لضبط الرافعة السياسية والاقتصادية للدول المنتجة تجاه الدول المستهلكة، ليس كمجرد قضية موارد ضيقة فحسب، ولكن كتحدي أمني محوري ومحدد في القرن الحادي والعشرين[2].

---

1 - ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص ص 91-94.

2- Kevin Rosner. Op. Cit.

الفصل الثاني: الاستجابة الصينية لتحديات أمن الطاقة

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الصين

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الصين

المطلب الثاني: عوامل ومظاهر تزايد الطلب الصيني على الطاقة

المبحث الثاني: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين

تبرز الصين كقوة اقتصادية كبيرة وواعدة، منافسة للاقتصاديات العالمية الكبرى المعروفة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، وتترافق الإنجازات الاقتصادية المذهلة التي تحققها، مع نمو مضطرد فيها للطلب على الطاقة لضمان استمرار عجلة النمو والتقدم.

يحلل هذا الفصل الاستجابة الصينية للتحديات التي يفرضها الطلب المتنامي على مصادر الطاقة المختلفة وعلى رأسها النفط، وذلك بدءا بتوضيح الصورة العامة للوضعية الطاقوية في الصين، من حيث قدراتها الإنتاجية وما تملكه من موارد طاقوية من جهة، والوقوف على مدى قدرة الموارد المتوفرة في الصين على تلبية الطلب الداخلي على الطاقة، ومواكبة وتيرة النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وذلك بالاعتماد على الإحصائيات التي تعكس موقع الصين وحصتها المتزايدة في الطلب على الطاقة في السوق العالمي، ومختلف الأسباب أو العوامل التي تقف وراء القفزة الحاصلة في استهلاك الطاقة في الصين وتأثيراتها داخليا وخارجيا.

وإذا كانت الطاقة تشكل تحديا مهما للصين الصاعدة، فهنالك آليات قد تم وضعها من صناع القرار في بكين للاستجابة لهذا التحدي، ويضطلع هذا الفصل بتحديد التصور أو المفهوم الصيني لأمن الطاقة، لأن هذا المفهوم يعتمد في تعريفه بشكل كبير على خصوصيات كل دولة وموقعها في سلسلة الطاقة. وتأثير المفهوم المتبنى لأمن الطاقة في الصين على خصائص وأهداف ومكونات الإستراتيجية الصينية الموضوعة لتحقيق أمنها الطاقوي وضمان استمرار تدفق الإمدادات الطاقوية. ودور مختلف المؤسسات الصينية ذات الصلة بقطاع الطاقة في رسم وتنفيذ وتطوير السياسة الطاقوية، بعبارة أخرى تحليل دور مختلف الفواعل المؤثرة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية.

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الصين

توضيح الوضعية الطاقوية في الصين من حيث مدى التناسب بين إنتاج واستهلاك مختلف مصادر الطاقة، سيساعد بلا شك في إدراك مدى خطورة وعظمة التحدي الطاقوي الذي تواجهه الصين، لتوفير الاحتياجات الطاقوية لأكثر سكان العالم عددا ولأسرع الاقتصادات نموا. في ظل تضافر مجموعة من مظاهر وعوامل زيادة الطلب على الطاقة في العملاق الآسيوي المتحفز للصعود عالميا.

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الصين: تتمتع الصين بوجود احتياطات من مختلف الموارد الطاقوية الطبيعية كالفحم والنفط والغاز، إضافة إلى الطاقة النووية ومختلف مصادر الطاقات المتجددة. ورغم ضخامة الإنتاج الطاقوي الصيني، إلا أن الإشكالية تكمن في مدى كفاية الموارد الطاقوية المتوفرة محليا لسد الاحتياجات السكانية والاقتصادية المتزايدة باضطراد. وهذا ما يفرض ضرورة رصد القدرات الطاقوية الصينية المحلية من حيث المخزونات والإنتاج لمختلف مصادر الطاقة.

* **الفحم:** يشكل هذا المورد الطاقوي المصدر الأساسي لتوليد الطاقة في الصين، وقد برزت الصين سنة 2005 كأول منتج عالمي للفحم بـ 28% من مجموع الإنتاج العالمي، وهي المستهلك الأول لهذه المادة في الوقت ذاته، ولكن أهمية إنتاجها من الفحم تسمح لها بأن تتبوأ مكانة ضمن المصدرين الرئيسيين، وبتلبية 94% من احتياجاتها الاستهلاكية بالموازاة مع ذلك[1].

ولكونها الاقتصاد الأسرع نموا والأكثر اعتمادا على الفحم، فإن حصتها من استهلاك الفحم في العالم عام 2005 قد مثلت 40% من الاستهلاك العالمي (باستهلاك ما مقداره ملياري طن من الفحم)، وهي تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا معا[2]. وتعتبر الصين أكبر منتج عالمي للفحم الحجري، وتبلغ نسبة احتياطاتها حوالي 15% من الاحتياطات العالمية، ويتركز معظمها في المناطق الغربية والوسطى[3].

ويقع على كاهل الفحم تلبية قسط كبير من الاحتياجات الطاقوية الكبيرة في الصين خاصة مع قلة البدائل المتاحة، لكون الصين فقيرة من حيث الموارد النفطية والغازية، وقد مثل الفحم 95% من الاستهلاك الرئيسي للطاقة ما بين 1952–1960، و80% ما بين 1961–1970، وحوالي 70% من السبعينيات إلى التسعينيات بعد تزايد استعمال النفط باكتشاف حقل "داكين" (Daquin) النفطي، واستمر

1- Lionel Vairon. Defis Chinois: Introduction à une geopolitique de la Chine. Ellipses édition marketing. Paris. 2006. P. 151.

2- "**الصين وبدائل الطاقة**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. نقلا عن: نيوزويك، 2006/2/14. ص 59.

3- وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978–2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. 2000. ص 81.

الفحم في تمثيل 69% من مصادر الطاقة المستعملة بحلول عام 2002. ويساهم الفحم في توليد 80% من الكهرباء، وعرفت نسبة الفحم المستخرجة المستعملة في توليد الكهرباء ارتفاعا، من 17.98% في 1980 إلى 60.85% في 2000 و58.20% سنة 2001. ولا يعد الفحم مولدا للطاقة فقط، بل يعتبر أيضا مكونا هاما في إنتاج الفولاذ والكثير من المنتجات الكيماوية. وهذا ما يجعل من صناعة الفحم عنصرا هاما في مواجهة التحدي التنموي الذي يواجه الصين من خلال:

– تلبية متطلبات الارتفاع الحالي في نمو الناتج الداخلي، وضمان تنمية مستدامة مستقبلا.

– كونه مصدرا لتطوير الأعمال غير الزراعية، وزيادة الدخل في المناطق الغنية بالفحم، ودوره الهام في امتصاص القوة العاملة، وتحسين مستويات المعيشة، وتطوير التنمية المحلية.

– ورغم كونه مصدرا رئيسيا لتلويث البيئة بشكل يقلق الصين والعالم أجمع، إلا أن استعمال الفحم يجب مراقبته وتحسينه في نفس الوقت[1].

ولكن الاحتياطيات الصينية من الفحم تظل محل تضارب بين مختلف الدراسات والإحصائيات، فالمكتب الجيولوجي العام (General Geological Bureau) أوضح سنة 1999 أن موارد الفحم المتبقية تضع الصين في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، بفضل احتياطي قدره 1003 مليار طن، ولكن 115 مليار طن فقط يمكن اعتبارها كاحتياطات مؤكدة، وتفيد تقديرات سنة 2007 أن قيمة الاحتياطيات المؤكدة يمكن أن ترتفع إلى 192 مليار طن[2].

وميزة إنتاج الفحم في الصين، هي أن أغلب المناجم والمقدر عددها بـ 24000 منجما، والتي توفر 67% من الإنتاج الإجمالي للطاقة و80% من الإنتاج الوطني الصيني للكهرباء، تقع في مناطق بعيدة عن المناطق الحضرية والمراكز الصناعية الكبرى التي تتمركز في أغلبها في المقاطعات الشمالية الشرقية[3].

حيث أن 80% من مصادر الفحم توجد في مقاطعات "شانكسي" و"منغوليا الداخلية" و"شينجيانغ" و"نيغ سيا" و"هيباي" و"غانسو" و"كينغاي"، والتي تقع جميعها في الشمال الغربي للبلاد، وتنفرد "شانكسي" وحدها بـ 26 مليار طن من الفحم، أو ما نسبته 38% من إجمالي الموارد الفحمية الصينية، وتنتج المقاطعات الساحلية الشرقية 6% فقط من مجموع إنتاج الفحم في الصين، ولذلك فإن الوصول

1- Huaichuan Rui. Globalization, Transition and development in China: The case of the coal industry. Routledge Curzon. London and New York. First published 2005. p.p. 26-27.

2- World Energy Outlook 2007: China and India insights. Op. Cit. p. 334.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 151.

للمستهلكين يتطلب نقل كميات معتبرة من الفحم عبر مسافات طويلة، وهو ما يتسبب في ضغط كبير على نظام السكك الحديدية، وفي رفع التكاليف[1].

ويتطلب استغلال المناجم الواقعة في مناطق بعيدة في أغلبها استثمارات معتبرة، من أجل تجهيز وتطوير عمليات الاستخراج والنقل، كما أن العودة للفحم كمصدر رئيسي للطاقة يطرح اليوم مشكلة عويصة تتعلق بالأمن والبيئة، ففي كل سنة يذهب آلاف المنجميين ضحية للحوادث الناجمة عن ضعف معايير وإجراءات الأمن والسلامة في المناجم، ورغم الجهود التي تبذل على مستوى المركز لتحسيس المسؤولين. إلا أن تسيير المناجم من الفاعلين المحليين العموميين أو الخواص يبقى غير خاضع للرقابة بشكل كاف، وفي إطار السعي لإصلاح القطاع أغلقت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة عشرات المناجم، بسبب اعتبار مردودها غير مجزي أو لخطورتها الكبيرة، والعمل على تحسين التسيير من أجل إعادة استغلالها وجعل القطاع أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب، ففي عام 2005 ثبت أن 2400 منجم لا تستجيب لمعايير السلامة فتم إغلاقها من قبل السلطات، ولكن نتائج هذه السياسة تظل محدودة وبحاجة لجهود لدعمها[2].

* **النفط:** في مقابل غناها من حيث الفحم، تتمتع الصين بدخول محدودة لمصادر الطاقة الأخرى، إذ تشير التقديرات إلى امتلاكها لاحتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 21.3 مليار طن، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى 6.09 مليار طن، إضافة إلى أن نصف الكمية (3.5 مليار طن) قد تم استخراجها بالفعل، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 2.45 مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز 2% من الاحتياطي النفطي العالمي، وذلك في وقت يمثل فيه سكان الصين 22% من إجمالي سكان العالم، ويضاف إلى ذلك كون الحقول النفطية الرئيسية في الصين، والواقعة في المناطق الساحلية شرقي الصين قد دخلت في مرحلة التراجع التدريجي، وذلك بعد سنوات طويلة من الاستخراج[3].

وتشير تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" في تقريرها لعام 2007، إلى امتلاك الصين لمخزون قدره 16 مليار برميل في نهاية 2006 أي ما يساوي 1.2% من المجموع العالمي. وتتركز هذه المخزونات في خمسة مناطق رئيسية هي: خليج بوهاي (35%)، وسونغ لياو (22%)، وحوض تاريم (12%)، وجونغار (11%) وأوردوس (6%)، وهي جميعها حقول أرضية باستثناء خليج بوهاي البحري، ويبقى حقل "داكين"

1- World Energy Outlook 2007: China and India insights. Op. Cit. p. 335.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 152.

3- خديجة عرفة. "**الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 56.

في حوض "سونغ لياو" الأكبر في الصين، حيث يحوي أكثر من 14% من المخزونات المحتملة والمؤكدة[1].

وتتوزع المصادر النفطية الصينية بشكل متفرق في مختلف أنحاء البلاد، حيث تقع أهم المخزونات في الغرب وبالضبط في منطقة "شينجيانغ" المستقلة ذاتيا، وفي منطقة الشمال الشرقي التي تعد منتجا تقليديا للنفط، وفي بحر الصين. وتمثل الحقول الأرضية حاليا حوالي 90% من مجموع الاحتياطيات النفطية الصينية المؤكدة، وينتج حقل "داكنغ" (Daqing) النفطي في مقاطعة "هيلونغ جيانغ" لوحده ثلثي الإنتاج الوطني، أي مليون برميل يوميا، ورغم استغلاله منذ الخمسينيات إلا أن إنتاجه مرشح للارتفاع في السنوات القادمة، وذلك بفضل اكتشافات حديثة لحقول صغيرة وبفضل تحسين تقنيات الاستغلال. ويتوقع أن تصبح منطقة "شينجيانغ" التي تقع على الحدود مع آسيا الوسطى، المركز الثاني لإنتاج النفط في الصين في غضون السنوات القادمة، فمخزوناتها المتركزة في "حوض تاريم" تمثل حوالي 34% من المخزونات الصينية الإجمالية[2].

ومن حيث الإنتاج فإن الحقول الأرضية الصينية تنتج ما مقداره 85% من مجموع الإنتاج الصيني، أما الـ 15% المتبقية فمصدرها الحقول البحرية والتي من المتوقع أن يكون لها الإسهام الأكبر مستقبلا في نمو الإنتاج الصيني من النفط، وبحسب تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" فالإنتاج الحالي للحقول البحرية يبلغ 680 ألف برميل يوميا، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 980 ألف برميل يوميا بحلول 2014، وهذا الحجم سيوازن ولو القليل من الكميات الناضبة من الحقول النفطية المهتلكة في المناطق الشرقية. وتتمثل أهم مناطق تواجد الحقول النفطية البحرية في منطقة "خليج بوهاي" و"دلتا نهر اللؤلؤة" وبحر الصيني الجنوبي وبحر الصين الشرقي، ويعد حقل "حوض خليج بوهاي" الأقدم من بين جميع الحقول البحرية ويحتوي على القدر الأكبر من الاحتياطيات النفطية البحرية المؤكدة، وقد أعلنت شركة "Petro China" في ماي 2007 عن اكتشافات نفطية تعد الأكبر من نوعها منذ ثلاثة عقود، ويحتوي حقل "نانبو" على احتياطيات مؤكدة تقدر بـ 3.7 مليار برميل مع إمكانية مع احتمال وجود كميات أكبر، وقد وضعت شركة "Petro China " خطة على مرحلتين لتطوير قدرات حقل "نانبو" تهدف في المرحلة الأولى لرفع إنتاجه من النفط الخام إلى 200 ألف برميل يوميا بحلول سنة 2012، ورفعه في مرحلة ثانية إلى 500 ألف برميل يوميا، ليصبح ثالث أكبر حقل نفطي صيني بعد كل من "داكنغ" و"شانغلي"[3].

---

1 **- World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 381.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 152.

3- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Energy information administration, country analysis briefs. July 2009. "*http://205.254.135.24/emeu/cabs/China/pdf.pdf ".*

وتضع الحكومة الصينية آمالا كبيرة على تلك الحقول البحرية، ولذلك فقد تم فتح باب الاستثمارات فيه واسعا للأجانب، وخاصة في "خليج بوهاي" شرق "تيانجين" ودلتا نهر اللؤلؤة في بحر الصين الجنوبي، أين تقدر الاحتياطيات بـ 2 مليار يرميل، وقد شرعت أغلبية الشركات الغربية في عمليات التنقيب في هذه المناطق وبدأت في الإنتاج. وتحققت سنة 2004 اكتشافات نفطية هامة في بحر الصين الشرقي (اكتشاف 280 مليون طن حول حقل شانغلي)، مع السياسة النشيطة للشركات الصينية بالشراكة مع كبريات الشركات الغربية[1].

وبالموازاة مع ذلك فقد استطاعت "الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري" (CNOOC) تحقيق ثمانية اكتشافات جديدة، رفعت حصة الشركة من الاحتياطيات النفطية البحرية المؤكدة إلى 1.6 مليار برميل وتطمح هذه الشركة لمضاعفة إنتاجها في خليج "بوهاي" أين يتوقع أن يتمركز أكثر من نصف إنتاج شركات النفط الوطنية الصينية بحلول عام 2015. وقدر الإنتاج الإجمالي لـ (CNOOC) بـ 372 ألف برميل يوميا 37 % منها كان مصدره بحر الصين الجنوبي، وتشترك نفس الشركة مع كل من شركتي "كونوكو فيليبس" و"ديفون للطاقة" في تطوير حقول "بانيو" النفطية لإنتاج 60 ألف برميل يوميا، وبدأ الإنتاج التجاري في حقل "وانشانغ" بتقديرات أولية في حدود 14 ألف برميل يوميا، أما حقل "وان 19-1" (Wen 19-1) فيتوقع أن ينتج قرابة 19 ألف برميل يوميا، كما أن لشركة (CNOOC) استثمارات في حقل "كسيجيانغ 23-1" منذ 2008، ويتوقع أن تنتج 40 ألف برميل من النفط الخام يوميا[2].

ولكن طموحات الصين تصطدم بطموحات مماثلة لجيرانها في مناطق بحرية متنازع عليها، مثلما هو الحال خاصة في بحر الصين الجنوبي، في أرخبيل "كسيشا" المعروف بـ "بارسيل" و"نانشا" المعروف بـ "سبراتلي"، وبعض الجزر في بحر اليابان، ولكن تحسن العلاقات مع فيتنام سمح للبلدين بتوقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية بينهما في خليج "تونكين" (Tonkin) بتاريخ 25 ديسمبر 2000، مما أدى لوقف عقود من النزاع والحوادث البحرية المسلحة، وهو ما فسح المجال للصين لاستغلال خيرات تلك المنطقة وإعلان مناقصات دولية في 2004 لاستغلال وتطوير عشرة مجمعات يعتقد أنها غنية بالنفط[3].

وإذا كان هنالك إجماع بين الخبراء على أن الإنتاج أو العرض الصيني من النفط سيستمر بالتهاوي أمام زيادة الطلب، فإن هنالك اختلاف بينهم حول ما إذا كان المعروض الصيني من النفط سينمو بشكل معتدل أو يتضاءل خلال السنوات القادمة مقارنة بالإنتاج الصيني النفطي الذي قدر بـ 3.6 مليون برميل يوميا سنة 2005. فالتوقعات المستقبلية بشأن تطور الإنتاج الصيني من النفط بحلول عام 2020،

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p.p 153-154.

2- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

وبحسب دراسات لمؤسسات وشركات ومعاهد متخصصة صينية وأجنبية تتراوح بين 3 و4 مليون برميل يوميا **(أنظر الجدول رقم 3)**، وقد ذهب مدير قسم التخطيط في الشركة الوطنية النفطية الصينية (CNPC) في حديث له سنة 2006، إلى القول بأن الإنتاج الصيني من النفط المقدر بـ 3.6 مليون برميل يوميا سنة 2005، مرشح للارتفاع ما بين 2006 و2020 إلى 4 ملايين برميل يوميا فقط، على أن يبدأ الإنتاج بالتناقص بداية من عام 2021[1].

جدول رقم (3): توقعات تطور حجم الإنتاج النفطي الصيني لسنة 2020

مصدر الدراسة	تاريخ الصدور	حجم التوقعات 2020 (مليون برميل يوميا)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	**2006**	**3.8**
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	**2006**	**4.0**
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	**2005**	**3.8**
وكالة الطاقة الدولية	**2005**	**3.0**
معهد أبحاث الطاقة الصيني	**2005**	**4.0**

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006. P. 10.

* **الغاز الطبيعي:** عرف إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا في الستينيات والسبعينيات بفضل اكتشاف حقول كبيرة في مقاطعة "سيشوان"، ولكنه يظل مصدرا هامشيا للطاقة ضمن نظام الطاقة الواسع في الصين ولا يمثل إلا 2% من الاستهلاك العام للطاقة، أي أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 23.6%، ويقدر الاحتياطي الصيني المؤكد من الغاز الطبيعي بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية سنة 2000 بـ 1.5 تريليون متر مكعب[2].

وارتفعت احتياطات الصين من الغاز الطبيعي سنة 2003 إلى 1.82 تريليون متر مكعب، والجزء الأكبر من هذه الاحتياطيات يقع في غرب وشمال ووسط البلاد، ويحوي حوض تاريم الواقع في مقاطعة "شينجيانغ" لوحده 8.5 تريليون متر مكعب أي 25% من الاحتياطيات في الحقول الأرضية[3].

1- Erica S. Downs. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006. P. 11.

2- **China's worldwide quest for energy security.** International energy security report. 2000. P. 24.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

غير أن تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" لسنة 2006 تضع الاحتياطيات الصينية في حدود 3720 مليار متر مكعب، وهو ما يمثل 2% من الاحتياطيات الغازية العالمية، وتتركز هذه الاحتياطيات في خمسة أحواض أساسية: "أوردوس" (27%)، و"سيشوان" (23%)، و"تاريم" (19%)، و"خليج بوهاي" (8%)، و"سونغ لياو" (7%)، والـ 16% المتبقية تتوزع على مخزونات صغيرة في حوالي 10 أحواض[1].

وتخطط الحكومة الصينية لتجعل من "حوض تاريم" المركز الأول للإنتاج في البلاد، ولذلك تعطي للمنطقة أولوية عالية ضمن الاستثمارات الموجهة لتطوير الإنتاج، والمركزان الرئيسيان الآخران للإنتاج يقعان في "سيشوان" (تحوي أكثر من 20% من الاحتياطيات المؤكدة)، و"حوض أوردوس" في منغوليا الداخلية. أما الاحتياطيات الموجودة في الحقول البحرية فتمثل حوالي 20% من الاحتياطيات الإجمالية المؤكدة، وتتركز في أغلبها في "خليج بوهاي"، وفي بحر الصين الشرقي، وفي شمال بحر الصين الجنوبي[2].

ومن حيث الإنتاج فقد أنتجت الصين ما مقداره 51 مليار متر مكعب عام 2005، ليرتفع الإنتاج سنة 2006 بنسبة 17% ويبلغ حوالي 60 مليار متر مكعب، وينحدر حوالي 60% من الإنتاج من 133 حقل أرضي، وتوفر 370 حقلا ما تبقى من إنتاج، أما الحقول البحرية التي بدأت في الإنتاج منذ منتصف التسعينيات فقط فقد ساهمت بـ 15% من الإنتاج الإجمالي[3].

وتحظى الحقول البحرية باهتمام متزايد لدعم نمو إنتاج الغاز في الصين وخصوصا في بحر الصين الجنوبي، وخاصة حقل "ياشانغ 13-1" (Yacheng 13-1) الذي يعد أكبر حقل غازي بحري في الصين، ويعتبر الممول الرئيسي لمحطات الطاقة في "هونغ كونغ"، ويقع تحت إشراف شركة "بريتيش بتروليوم" (BP) بنسبة 34%، والشركة الوطنية الصينية (CNOOC) بنسبة 51%، والشركة الكويتية للاستخراج الخارجي بنسبة 15%، وتقدر طاقته الإنتاجية بـ 124 مليار قدم مكعب سنويا، وتسعى شركة (CNOOC) لرفع رأس مال استثماراتها عام 2009 بـ 19% لتصل إلى 6.9 مليار دولار، وذلك من خلال اعتماد 1.1 مليار دولار لمشاريع استغلال في بحر الصين الجنوبي وخليج بوهاي[4].

وفي ظل المساهمة القليلة للغاز في الاستهلاك العام لمختلف مصادر الطاقة في الصين، إضافة إلى قلة المنشآت الخاصة بمعالجة وتمييع الغاز، تهدف الحكومة الصينية لرفع نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد لما له من فوائد في خفض التلوث، ولتقليل حدة الطلب ولو نسبيا على الفحم الملوث للبيئة،

1-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p.328-329 .

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

3- **World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 330.

4- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal".** Op. Cit.

وعلى النفط الذي يشكل الحصول عليه أحد أكبر التحديات، وقد تضاعف الإنتاج الصيني من هذه المادة ما بين 1995 و2005 من 17.4 مليار متر مكعب إلى 50 مليار متر مكعب، وتشير توقعات مختلف المؤسسات المتخصصة إلى تراوح الارتفاع في الإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 ما بين 98 و120 مليار متر مكعب، مثلما يوضح ذلك الجدول الموالي.

جدول رقم (4): توقعات تطور حجم الإنتاج الصيني من الغاز لسنة 2020

مصدر الدراسة	تاريخ الصدور	حجم التوقعات 2020 (مليار متر مكعب)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	98
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	2006	80
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	150
وكالة الطاقة الدولية	2005	138
معهد أبحاث الطاقة الصيني	2005	120

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 11.

* **مصادر الطاقة الأخرى:** والمتمثلة في الطاقة النووية والكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى، فبنسبة 1% من الإنتاج الإجمالي للطاقة فقط لا يمثل القطاع النووي لحد الآن إلا جزءا صغيرا من الإنتاج الطاقوي الصيني، ولكن الحكومة قررت وضع سياسة لتطوير سريع لإنتاج الطاقة النووية من خلال الدعوة لاستثمارات خارجية واسعة، وتمتلك الصين 9 مفاعلات نووية عملية تقع جميعها في المقاطعات الساحلية (زيجيانغ، شاندونغ، وغوانغ دونغ)[1].

وتهتم الصين بالطاقة النووية لكونها طاقة نظيفة ومصدر فعال لتوليد الطاقة الكهربائية، ورغم أن القدرة النووية في حدود 9 جيغاواط ولا تساهم إلا بقدر ضئيل في إمكانيات توليد الطاقة الصينية، فإن الكثير من التطور الرئيسي المسجل في قطاع الكهرباء الصيني يعود إلى استعمال الطاقة النووية، والحكومة الصينية تأمل في إضافة ما بين 60 إلى 70 جيغاواط للقدرة النووية الصينية بحلول 2020[2].

وبالعمل على بناء 32 مفاعل نووي جديد في آفاق 2020، تهدف الصين لرفع الإنتاج 36000 ميغاواط، لتضمن الطاقة النووية 4% من الإنتاج الطاقوي الوطني الصيني، وهو ما يكلف استثمار ما مجموعه 48 مليار دولار[3].

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 155.

2- "**China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal".** Op. Cit.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 155.

وفيما يخص الطاقة الكهرومائية تعتبر الصين المنتج الأول عالميا، حيث تمكنت من توليد 430 مليار كيلوواط في الساعة من الكهرباء من المصادر المائية، وهي تمثل 14.1% من مجموعة الطاقة الكهربائية المولدة في الصين. وهي نسبة مرشحة للارتفاع بالنظر للمشاريع المخطط لها مستقبلا وتلك الواقعة قيد الإنشاء، وأكبر هذه المشاريع مشروع بناء سد على طول نهر "اليانغتسي" يضم 32 حاجزا تولد كل منها 700 ميغاواط لتولد ما مجموعه 22.5 جيغاواط، وعند إتمامه سيكون السد الكهرومائي الأكبر في العالم[1].

ويعود الإنتاج المعتبر للطاقة الكهرومائية إلى الشبكة المائية الكبيرة التي تتمتع بها الصين بفضل 1500 نهر، ويتركز العدد الأكبر لهذه الأنهار في الجنوب الغربي وشرق البلاد، واتخذت الصين قرارات عملية لرفع الإنتاج من الطاقة الكهرومائية في السنوات القادمة حيث يهدف المخطط العاشر إلى رفع الإنتاج بـ 48%[2].

أما الطاقة المتولدة عن الرياح فهي ثاني أكبر مصدر للطاقات المتجددة في الصين، وتعد الخامسة عالميا من حيث الإنتاج بتوليدها لـ 5.6 مليار كيلوواط ساعي سنة 2007، بتطور نسبته 95% منذ 2006، على أن يصل الإنتاج إلى 10 جيغاواط سنة 2010[3].

ويرجع الاهتمام بالطاقات المتجددة للضغوط الناجمة عن تزايد الطلب الداخلي، ومتطلبات حماية البيئة المتزايدة، وقد طورت الصين برنامجا لتنمية الطاقات المتجددة وذلك في إطار "مخطط تطوير قطاعات جديدة للطاقات المتجددة"، ليصل الإنتاج من الطاقات المتجددة سنة 2015 حوالي 43 مليون طن مكافئ للفحم، مع العلم أن الكمية المنتجة حاليا تقدر بـ 3 ملايين طن مكافئ للفحم، لذلك يحتاج هذا القطاع لاستثمارات أجنبية ضخمة، وتمويل من مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العالمي للبيئة والبنك الآسيوي للتنمية التي تمول مشاريعا في هذا الميدان، غير أن هذا المكون في الإنتاج الطاقوي الصيني له إسهام هامشي مقارنة باستهلاك المحروقات[4].

ويمكن ملاحظة تصميم صناع القرار الصينيين على تطوير قطاع الطاقات النظيفة والمتجددة، من خلال مخططهم الطموح الذي أعلن عنه عام 2007 "المخطط المتوسط وطويل المدى لتطوير الطاقات المتجددة"، والذي أقره مجلس الشعب عام 2008 تحت مسمى "قانون الطاقات المتجددة"، ويهدف هذا

1- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal".** Op. Cit.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 156.

3- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal".** Op. Cit.

4- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 157.

المخطط إلى التوجه بالبلاد نحو الطاقات المتجددة، من أجل خفض استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتأمل هذه السياسة الجديدة في توليد 10% من الطاقة المعروضة في الصين من الطاقات المتجددة بحلول 2010، و15% بحلول 2020، ولتحقيق هذا الهدف فمجموع الاستثمارات المطلوبة يقدر بـ 2 تريليون يوان صيني (133.3 مليار دولار). على أن تبلغ كمية الكربون المتوقع التخلص منها إلى 1.2 مليار طن عام 2020، ويعكس هذا الهدف رغبة الصين في التعامل بجدية مع تحديات التغيرات المناخية، ويمكن الوقوف على الرابط بين سياسة الطاقة الصينية والتغير المناخي من خلال وثيقة السياسة "برنامج الصين الوطني للتغير المناخي 2007"[1].

ومن حيث توليد الكهرباء تعد الصين الثانية عالميا، ويتم توليدها من مصادر متعددة مثل الوقود الصلب الذي يمثل الفحم مصدره الأول، والبترول والغاز والطاقة النووية والطاقات المتجددة وعلى رأسها الطاقة الكهرومائية، بسبب غنى الصين كما لاحظنا أعلاه بالسدود وبمحطات التوليد وبالأنهار التي توفر القوة المطلوبة لتوليد الطاقة الكهربائية، ولا تتفوق عليها إلا الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، سواء من حيث القدرة التوليدية أو القدرة الاستهلاكية، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم، والجدول الموالي يوضح ضخامة الإنتاج الصيني من الطاقة الكهربائية وتطوره المرتقب مستقبليا في آفاق العام 2020.

جدول رقم (5): توليد الكهرباء في الصين ما بين 1995 – 2020

مصادر التوليد	1995		2020	
	تيراواط ساعي	النسبة	تيراواط ساعي	النسبة
الوقود الصلب	767	%74	2 .612	%67
الطاقة الكهرومائية	191	%18.4	726	%18.8
البترول	63	%6.1	257	%6.7
الطاقة النووية	13	%1.3	127	%3.3
الغاز الطبيعي	2	%0.2	132	%3.2
طاقات متجددة أخرى	0	––	11	%0.3
المجموع	**1036**	**%100**	**3.857**	**%100**

Source: China's worldwide quest for energy security. Op. Cit. P. 29.

1- Li Xing and Woodrow W. Clark. Energy Concern in China's Policy-Making Calculation: From Self-reliance, Market dependence to Green Energy. Dir Research series, Working paper N°. 143. 2010. P. 15.

والملاحظ عموما على المصادر الطاقوية في الصين تميزها بـ:

1- التوزيع غير المتوازن للموارد الطاقوية: حيث يتواجد الفحم بالأساس في الشمال والشمال الغربي، والطاقة الكهرومائية في الجنوب الغربي، والنفط والغاز في المناطق الشرقية والوسطى والغربية وعلى طول الساحل، في حين أن مناطق ومراكز الاستهلاك الرئيسية تتواجد أساسا في الجهة الساحلية الجنوبية الشرقية التي تعتبر أكثر تطورا اقتصاديا، وقد نتج عن هذا الفرق بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك طول مسافة نقل الفحم والنفط من الشمال إلى الجنوب، والكهرباء والغاز الطبيعي من الغرب إلى الشرق.

2- صعوبة تطوير الموارد الطاقوية: فمقارنة مع أجزاء أخرى من العالم، تواجه الصين صعوبات جيولوجية حادة في تطوير إنتاجها من الفحم لأن معظم مخزوناتها تتركز عميقا تحت الأرض، بينما تتواجد المصادر النفطية والغازية في مناطق ذات خصائص جيولوجية معقدة وعلى أعماق كبيرة، مما يتطلب تقنيات متطورة و مكلفة، أما مصادر الطاقة الكهرومائية فتعاني من صعوبات تقنية ومن ارتفاع التكاليف بسبب وقوع أغلبها في مرتفعات الجبال والأنهار العميقة في الجنوب الغربي بعيدا عن مراكز الاستهلاك[1].

4- سيطرة الفحم على مزيج الطاقة: حيث يشكل الفحم النسبة الأكبر من الطاقة المستهلكة في الصين بنسبة قاربت السبعين في المائة سنة 2002، وينتظر أن تنخفض إلى حدود 60% سنة 2020، مع تمركز النفط في المرتبة الثانية بنسبة 24% سنة 2002، على أن ترتفع إلى 27% سنة 2020، مع مساهمة ضئيلة لكل من الغاز الطبيعي والطاقة النووية والكهرومائية.

شكل رقم (2) : مزيج الطاقة في الصين ما بين 2002 – 2020

مزيج الطاقة في 2002

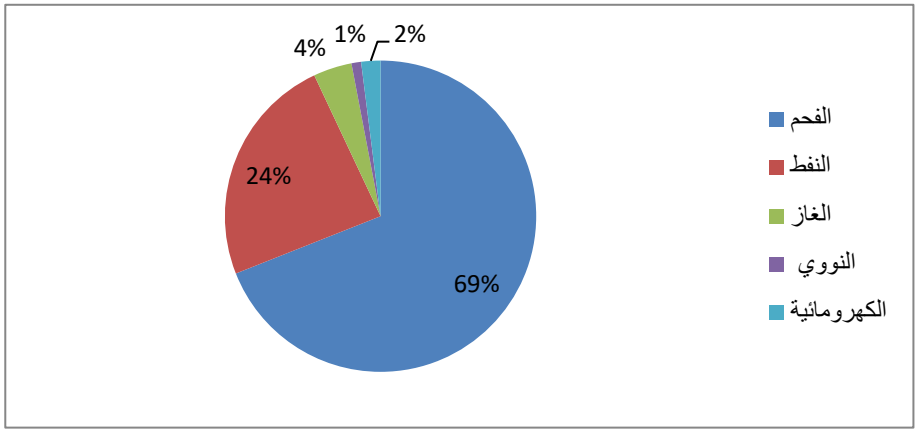

1- **White paper: China's Energy Conditions and Policies**. The Information Office of the State Council of the People's Republic of China. December 2007. "http://www.china.org.cn/english/environment/236955.htm".

مزيج الطاقة في 2020

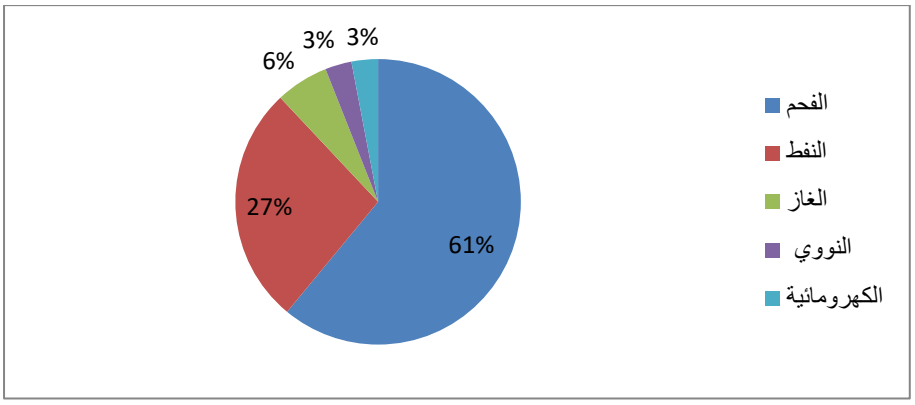

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 12

3- ضعف معدل الاستهلاك الفردي للطاقة: ضعف معدل استهلاك الطاقة السنوي لكل ساكن في الصين، يتجلى في كون متوسط ما يستهلكه الصيني أقل بعشر مرات مما يستهلكه الأمريكي، وأقل بست مرات مما يستهلكه الأوروبي سنة 2002، ولكن هذا المعدل مرشح للارتفاع مستقبلا، بعد أن سجل ارتفاعا بنسبة 90% ما بين 1980-2002، مقابل 20% سجلت في أوروبا في نفس الفترة[1].

المطلب الثاني: عوامل و مظاهر تزايد الطلب الصيني على الطاقة: رغم ضخامة إنتاجها من الطاقة الذي أهلها لأن تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث إنتاج مختلف مصادر الطاقة، إلا أن الصين تعاني من اختلال كبير بين إمكاناتها الإنتاجية المحلية وشراهتها الاستهلاكية الكبيرة لمختلف المصادر الطاقوية، ويعيد الخبراء تنامي الطلب الصيني على الطاقة إلى مجموعة من العوامل التي تضافرت معا، لتجعل منها ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأحد الفواعل المؤثرة في سوق الطاقة العالمي، و أهم هذه العوامل:

أولا: النمو الاقتصادي السريع: دخلت الصين ابتداء من 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، حيث بدأت القيادة الصينية ولأول مرة منذ الخمسينيات تحدد مهامها ومستقبل الأمة، وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة، بدلا من الحملات السياسية والعقائد الإيديولوجية[2].

1- Pierre Noel et Michal Meiden. **"L'approvisionnement Energétique de la Chine: Marchés et politiques".** Institue Français de relations internationales **(Ifri).** Juillet 2006. p. 2.

2 - دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا. التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997. ص 14.

وأدركت القيادة الجديدة آنذاك وعلى رأسها الرئيس "دنج كسياو بنغ" (Deng Xiaoping)، أنه لم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب، وتوسيع سلطات الدولة مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمرا ضروريا لإثبات أحقية هذه الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة، وطبقا لإستراتيجية التنمية في الصين تعتبر الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية عناصر حيوية لا غنى عنها مطلقا لتحقيق ذلك النجاح[1].

منذ بدأ عملية الإصلاح الاقتصادي شهدت الصين توسعا كبيرا ومنتظما في ناتجها الداخلي الخام (GDP)، حيث حقق ارتفاعا قدره 9.5% ما بين 1980–2002، أما الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن والذي يقيس معدل الدخل لكل صيني فقد ارتفع في نفس الفترة بـ 450%، أي بنمو سنوي يفوق 80% (في الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الفترة لم ينمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن سوى بـ 50%)، حتى وإن ظل الصيني في المتوسط أفقر من الأمريكي بـ 32 مرة[2].

في عام 2006 والنصف الأول من 2007 ارتفع الناتج الداخلي الخام الصيني إلى حدود 11%، ببلوغه 10 تريليونات من الدولارات أي ما نسبته 15% من الناتج العالمي. وقد كان للصناعة النصيب الأكبر في ذلك النمو المسجل بنسبة 49% من الناتج الداخلي الخام الصيني، ونسبة 39% لقطاع الخدمات، والنسبة المتبقية أي 12% كانت للزراعة، وأصبح الاقتصاد الصيني أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي خاصة بعد انضمامها في 2001 إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ازداد نصيبها في التجارة العالمية لتصبح الثالثة عالميا عام 2006 بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا بفضل قيمة صادرات وواردات بلغت 1.8 تريليون دولار، والأولى عالميا من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 108 مليار دولار، وتضاعف نصيبها من إنتاج الفولاذ بـ 31% ما بين 2000–2005، بينما ارتفع نصيبها العالمي في تجهيزات الاتصال بـ 20% [3].

وشهد العام 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتجاوزة اليابان لأول مرة، وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ 10.1% بفضل ناتج قدر بـ 9.854 تريليون دولار[4].

1- توماس ويلبورن. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: الصين– اليابان– الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، عدد 12. أبوظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997. ص 20.

2- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 2.

3-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 246.

4- **China economy overview**. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm".

هذا التقدم الاقتصادي السريع صاحبه تطور قوي في الطلب على الموارد الطاقوية الأولية، فقد تزايد الطلب الصيني على الطاقة ما بين 1980–2002 بمتوسط نمو سنوي قدره **4.2%**، مقارنة بنمو الطلب العالمي الذي لم يتعد خلال نفس الفترة نسبة **1.7%**، وابتداء من عام 2002 تسارع الطلب الصيني على الطاقة بشكل مكثف بلغ **23%**، و**15%** سنتي 2003 و2004. ونتيجة لنمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أكبر من نمو اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) فقد ازداد ثقلها الطاقوي، فمقارنة مع عام 1980 أين كان الاستهلاك الصيني للطاقة أقل من ربع الاستهلاك الأمريكي، وثلث استهلاك دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، تغيرت المؤشرات عام 2002 ببلوغ الاستهلاك الصيني **45%** من الاستهلاك الأمريكي و**70%** من الاستهلاك الأوروبي، وفي عام 2004 ارتفعت تلك النسبة إلى **60%** و**90%** بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي[1].

ثانيا: النمو الديموغرافي الكبير: شهدت الصين نموا ديموغرافيا كبيرا خلال القرنين الـ 19 والـ 20، فعند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كان عدد السكان 540 مليون نسمة، وتضاعف هذا العدد في ظرف ثلاثين سنة إلى أكثر من 800 مليون نسمة عام 1979[2].

وبعدد إجمالي للسكان بلغ 1.31 مليار نسمة عام 2005 (وذلك بحسب تقديرات الأمم المتحدة الصادرة عام 2006)، تعد الصين البلد الذي يحوي أكبر عدد من السكان في العالم، حيث يمثل الصينيون خمس سكان العالم، وتملك الصين مساحة تقارب مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعدد سكان أكبر من نظيره الأمريكي بأربع مرات، ويتوقع أن تحافظ الصين على هذه المكانة خلال العقود القليلة القادمة من هذا القرن (وهذا قبل أن تتجاوزها الهند من حيث عدد السكان بحلول عام 2025 كأقصى تقدير)[3].

وحسب آخر إحصاء للسكان في الصين (الإحصاء الوطني السادس للسكان الذي أشرف عليه المكتب الوطني الصيني للإحصائيات، وشارك فيه قرابة 10 ملايين عامل)، والذي انطلق في الفاتح نوفمبر 2010 كتاريخ مرجعي، وأعلنت نتائجه في الـ 28 أفريل 2011، فإن عدد سكان الصين قد بلغ 1.370 مليار نسمة (1370536875 نسمة بالضبط)، ومقارنة بنتائج الإحصاء الخامس الذي تم سنة 2000 أين قدر عدد السكان بـ 1.265 مليار نسمة، فقد ازداد عدد سكان الصين بـ 73899804 شخص، أي بنسبة **5.84%** خلال عشر سنوات، وبمتوسط نمو سنوي قدره **0.57%**[4].

1- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 3.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 114.

3-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 255.

4- **Communiqué of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census.** National Bureau of Statistics of China.

وتذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى حدوث قفزة ديموغرافية صينية بحلول عام 2025، ببلوغ عدد سكان الصين 1.44 مليار نسمة، ولكن مع توقع حدوث انخفاض محسوس في عددهم بحلول عام 2050 ليبلغ 1.392 مليار نسمة، أين تتجاوزها الهند في هذه المرحلة بعدد سكان يتوقع أن يصل إلى 1.592 مليار نسمة عام 2050، بعد أن كان 1.103 مليار نسمة عام 2005[1].

ويحدث ذلك نتيجة للانخفاض الكبير في نسب نمو سكان الصين خلال الثلاثين سنة الماضية وخلال السنوات القادمة، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو الديموغرافي خلال الفترة ما بين 2006–2030 نسبة 0.4**%** سنويا، ليبلغ عدد السكان 1.46 مليار نسمة عام 2030، بعد أن كانت 1.5**%** سنويا خلال 1980–1990، و0.9**%** سنويا ما بين 1990–2005[2].

ولكن الانخفاض المتوقع في نسبة زيادة السكان يقابله ارتفاع ملحوظ في العمر المتوقع، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى بلوغ 38.2**%** من سكان الصين لسن يفوق الستين سنة في 2050، مقابل 12**%** سنة 2005. وقد بدأ هذا التطور منذ بداية التسعينيات وأخذ في المضي قدما، إذ مثل الأشخاص البالغون أكثر من 65 سنة في 1990 نسبة 5.57**%** من السكان، وارتفعت هذه النسبة إلى 6.96**%** عام 2000[3].

ومن المعلوم أن استهلاك الطاقة يزيد بازدياد عدد السكان، حيث تزداد احتياجاتهم الطاقوية للطهي والتدفئة والإنارة وغيرها من ضروريات الحياة اليومية، خاصة مع التطور الملحوظ في مستويات المعيشة الذي يعرفه المجتمع الصيني، وهذا ما يزيد الضغط على الموارد الطاقوية.

ثالثا: زيادة نسبة سكان المدن (Urbanization): ترافق التزايد الكبير في عدد سكان الصين بتزايد ملحوظ في نسبة التمدن (أي زيادة عدد سكان المدن مقارنة بسكان المناطق الريفية)، فقد ازداد عدد سكان المدن التي تضاعف حجمها بمرتين في المتوسط خلال العشرين سنة الماضية، فبالإضافة إلى بكين وشنغهاي اللتان يفوق عدد سكان كل منهما 10 ملايين نسمة، فالصين تحتوي على ثمانية مدن تضم كل منها أكثر من 5 ملايين نسمة، و88 مدينة ذات عدد سكان ما بين 1 و5 مليون نسمة، وترتب أربع

April 28, 2011.
"http://stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722244.htm".

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 115.

2-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 255.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 116-117.

مدن صينية ضمن قائمة المدن الثلاثين الأولى في العالم من حيث عدد السكان، وتشهد مدن المقاطعات الساحلية أعلى نسب التمدن بمتوسط **49%**، مقابل **35%** تسجلها مدن البر الصيني[1].

ويعود الإقبال على المدن الساحلية إلى ما تشهده من ازدهار اقتصادي، بسبب كونها مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية على عكس مناطق الصين الأخرى خاصة في الجنوب الغربي والشرقي، إذ تركزت معظم الثروة في المناطق الساحلية الشرقية. ففي سنة 1998 تلقت "غوانغدونغ" **26.5%** من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلقت البلديات الثلاث الكبرى (شنغهاي، وبكين وتيانجين) **17%**، ومقاطعة "جيانغسو" **11.6%**، في حين تلقت تسع مقاطعات وبلدية واحدة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من الصين **3%** فقط من مجمل الاستثمار الأجنبي في نفس السنة[2].

والنتيجة أن كان معدل الدخل الفردي لسنة 1998 في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي، وتتمتع شنغهاي وحدها بدخل حقيق أكبر من الدخل في الشمال الغربي، وأعلى بـ **60%** من الدخل في الجنوب الغربي، وأحدث هذا التفاوت هجرات داخلية كبيرة من الأرياف إلى المدن، للبحث عن فرص عمل في البلديات والمدن الكبرى وعلى طول الساحل، وقدرت الأعداد المتدفقة على مراكز جذب الاستثمارات الأجنبية بما بين 80 و120 مليون مهاجر[3].

ومع استمرار تدفق المهاجرين الداخليين على المدن يتوقع إضافة إلى نسبة الزيادة الطبيعة أن يعيش أكثر من نصف سكان الصين في المدن قبيل عام 2020[4]، خصوصا أن نسبة التمدن في الصين قد بلغت **43%** من مجموع عدد السكان عام 2008، بنسبة نمو قدرت بـ **2.7%** ما بين 2005–2010، وقد ترافق تزايد سكان المدن مع ارتفاع مستويات الحياة المتوقعة والثروة في أيدي الصينيين، وعندما يصبح المجتمع أكثر تمدنا وغنى تزداد نسبة الخصوبة واحتمالات طول الحياة (مع تأثير ذلك على تحسن ظروف الحياة والطلب على الموارد وخاصة الغذائية والطاقوية منها)[5].

رابعا: تطور حظيرة المركبات الصينية: تعتبر الصين اليوم ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، ولأن السيارات تعمل على منتجات النفط فقد ساهم ذلك برفع الاستهلاك الصيني

1- **World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 257.

2- طوني سايش. "**العولمة والحكم والدولة السلطوية: الصين**". في: جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو. الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد الشريف الطرح. الرياض، مكتبة العبيكان. 2002. ص ص 301، 302.

3 – دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 248.

4- **World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 258.

5- **"China's Population: A Looming Demographic Time Bomb".** China mike. January 2011."http://www.china-mike.com/chinese-culture/society/china-population-growth-crisis/".

بشكل كبير، ليقفز نصيب قطاع النقل من استهلاك منتجات النفط من 10% سنة 1978 إلى 25% سنة 2002، وبحسب مركز مجلس الدولة للأبحاث والتنمية فاستهلاك السيارات الصينية يرتقب أن يكون 138 مليون طن من النفط سنويا بحلول عام 2010، أي ما يعادل 43% من الاستهلاك الإجمالي للنفط في الصين، ويتوقع ذات المركز أن الطلب السنوي على السيارات سيبلغ 9.4 مليون وحدة سنة 2010، و18.9 مليون وحدة سنة 2020، مقارنة بـ 5.7 مليون وحدة في 2005. وتفرض هذه الأرقام ضغطا متزايدا على قدرة قطاع تكرير البترول في الصين، فمع الزيادة في مبيعات السيارات، وبناء طرق جديدة، وكثافة حركة الملاحة الجوية منذ 2002، سيكون من الصعب جدا على صناعة تكرير البترول الصينية مواكبة ذلك، وستكون الصين مجبرة على استيراد كميات أكبر من البترول[1].

لاسيما وأن العديد من الدراسات الاستشرافية تتوقع تزايدا في كميات النفط المستهلكة من قطاع النقل الصيني، ففي عام 2001 أفادت دراسة "مخبر آرغون الوطني" أن السيارات الصينية ستستهلك ما بين 4.5 و6.6 مليون برميل يوميا عام 2020[2].

أصبحت الصين بذلك لاعبا رئيسيا ومؤثرا في سوق الطاقة العالمي، فقد ترافق تزايد نصيب الصين في نمو الناتج الخام العالمي مع تزايد في نصيبها في الطلب العالمي على الطاقة، فما بين 1980–1990 ساهمت الصين بـ 15% في نمو الطلب العالمي على الطاقة، وفي غضون العشرية الموالية ارتفعت تلك النسبة إلى 23%، وابتداء من العشرية الأخيرة للقرن العشرين 1991–2001، أصبحت الصين القطب الرئيسي في نمو الطلب العالمي على الطاقة متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية، بإسهامها بـ 52% من نمو الطلب العالمي على الطاقة ما بين 2001–2004[3].

خلال ثلاثة عقود (1979–2009)، عرف الناتج الداخلي العام الصيني معدل نمو ما بين 9% و10%، ومنذ 2002 ازداد الاستهلاك الصيني بنسبة أسرع من نمو ناتجها الداخلي، ومن 2000 إلى 2005 ارتفع استهلاك الطاقة الصيني بـ 60%، لتعادل تقريبا نصف النمو في استهلاك الطاقة العالمي. وفي عام 2002 كان نصيب الصين 10% من مجموع الطاقة المستعملة في العالم، وهي مرشحة للارتفاع إلى 15% عام 2025، ومن المتوقع أن تكون مسؤولة خلال العقود الثلاثة القادمة عن 25% من الزيادة العالمية في توليد الكهرباء[4].

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p.p. 15, 16.

2- Kelly Sims Gallagher. China Shifts Gears: Automakers, Oil, Pollution, and development. The MIT press. London. 2006. p. 13.

3- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 3.

4- Li Xing and Woodrow W. Clark. Op. Cit. p. 4.

واستمر الاختلال في التوازن بين إنتاج واستهلاك النفط خلال عام 2009، حيث قدر إنتاجه بـ 3.991 مليون برميل يوميا، مقابل استهلاك قدر بـ 8.2 مليون برميل يوميا. أما الغاز الطبيعي فبلغ إنتاجه خلال نفس السنة 82.92 مليار متر مكعب مقابل بلوغ الاستهلاك 87.08 مليار متر مكعب[1].

ويتفق الخبراء على استمرار الطلب الصيني على النفط بحلول عام 2020 بكمية ما بين 10 و13 مليون طن، والأمر ذاته بالنسبة للغاز الطبيعي بكمية ما بين 100 و130 مليار متر مكعب، (الجدولين المواليين يوضحان توقعات مختلف المؤسسات والمعاهد الصينية والأجنبية بشأن تطور الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بحلول عام 2020).

جدول رقم (6): توقعات نمو الطلب الصيني على النفط 2020

مصدر التوقعات	سنة الصدور	حجم التوقعات (مليون برميل يوميا)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	11.7
اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح	2006	12-10
شركة الصين الوطنية البترولية	2006	10
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	11.8
صندوق النقد الدولي	2005	13.6
معهد أبحاث الطاقة الصيني	2005	13
وكالة الطاقة الدولية	2005	11.2
الوكالة الوطنية للإحصائيات الصيني	2004	12.7

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 9.

جدول رقم (7): توقعات نمو الطلب الصيني على الغاز 2020

مصدر التوقعات	سنة الصدور	حجم التوقعات (مليار متر مكعب)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	133
معهد الهندسة الصيني	2006	200
اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح	2005	250
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	180
وكالة الطاقة الدولية	2005	106
شركة الصين الوطنية البترولية	2004	210 -160
الشركة الوطنية لحقول النفط البحرية الصينية	2004	200

Source: Ibid. p. 11.

1- **China economy overview**. Op. Cit.

وفي سيناريو لتوقعات ارتفاع الطلب الصيني على الطاقة ما بين 2005–2030، تم إعداده من طرف وكالة الطاقة الدولية عام 2007، يرجح ارتفاع معدل النمو السنوي للطلب الصيني على الطاقة بـ **5.1%** ما بين 2005 و2015، وبـ **3.2%** خلال الفترة ما بين 2005– 2030 إجمالا، وهذا سيرفع الطلب الصيني الإجمالي على الطاقة من 1742 مليون طن عام 2005، إلى 2851 مليون طن عام 2015، و3819 مليون طن عام 2030[1]. والجدول الموالي يعطي تفاصيل أكثر حول حجم التطور في الطلب على مختلف مصادر الطاقة من خلال الفترة المرجعية للسيناريو 2005–2030.

جدول رقم (8): سيناريو تطور الطلب الصيني على الطاقة 2005- 2030 (مليون طن)

مصادر الطاقة	2005	2015	2030	نسبة النمو% 2015-2005	نسبة النمو% 2030-2015
الفحم	1094	1869	2399	5.5	3.2
النفط	327	543	808	5.2	3.7
الغاز الطبيعي	42	109	199	10.0	6.4
الطاقة النووية	14	32	67	8.8	6.5
الطاقة الكهرومائية	34	62	86	6.1	3.8
مصادر الطاقة العضوية	227	225	227	-0.1	0.0
طاقات متجددة أخرى	3	12	33	14.4	9.9
المجموع	**1742**	**2851**	**3819**	**%5.1**	**%3.2**

Source: World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 287.

1-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 286.

المبحث الثاني: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

إن تميز ميزان الطاقة في الصين بالاختلال بين العرض والطلب لصالح هذا الأخير، يجعل صناع القرار الصينيين أمام تحد كبير يتمثل في العمل على موازنة الوضعية الطاقوية بتقليص الفجوة بين العرض والطلب قدر الإمكان، وضمان تلبية الاحتياجات الطاقوية المتنامية للأمة الصينية، وترتبط آليات الاستجابة لهذا التحدي هنا بمدى كفاءة وفاعلية الإستراتيجية الموضوعة من الساسة والمختصين في بكين لتحقيق أمن الطاقة.

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة: تعد الطاقة قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي في الصين، لذلك تنظر بكين لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، وهي تواجه تحديات مختلفة سواء كانت داخلية بسبب النمو الاقتصادي السريع، أو خارجية بسبب البيئة الدولية المتغيرة وغير المستقرة[1].

ولكن في الصين كما في الدول الأخرى، أمن الطاقة مصطلح يستعمل غالبا ولكن من دون تعريف دقيق له، وتحول الصين سنة 1993 إلى مستورد للنفط طرح مصطلح أمن الطاقة في الحوارات الصينية حول الطاقة. ولكن مع تضاعف الواردات الصينية من النفط وفاتورة استيراده عام 2000، أصبح أمن الطاقة مصطلحا سائدا في الحوارات العامة الصينية، وفي دراسة قامت بها "أخبار الصين الاقتصادية" التابعة لمكتبة بنك المعلومات الصيني حول ورود مصطلح أمن الطاقة في مختلف الدوريات، تبين أن هذا المصطلح قد ظهر في 41 منشورة فقط ما بين 1994–1999، ولكن في 1150 من المنشورات ما بين 2000–2005، غير أن تكرر استعمال هذا المصطلح لم يرافقه تحديد واضح للمقصود به من طرف المحللين الصينيين[2].

وباعتبارها دولة مستهلكة للطاقة وذات عدد كبير من السكان، إضافة لاقتصادها سريع النمو ولسعيها لتكون ضمن القوى الكبرى عالميا، فإن للصين تصورها الخاص لأمن الطاقة انطلاقا من خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الدول. فقد أدى العجز المسجل في إنتاج النفط في الصين مقابل زيادة الطلب عليه إلى جعله محور سياسة أمن الطاقة الصينية. وتبنى رؤية الدارسين الصينيين لأمن الطاقة في بلدهم على منظورين:

* **المنظور الأول:** هو المنظور الواقعي، الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، وأمن النفط يرتبط بكون إمدادات النفط المطلوبة من الأسواق العالمية متوفرة بشكل كاف وفي أي وقت

1- Xuecheng Liu. China's Energy Security and Its Grand Strategy. The Stanley foundation policy analysis briefs. September 2006. P. 4.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 13.

وبالأسعار العادية، والعلاقة بين أمن الطاقة والأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح وخسارة، فأي دولة مهيمنة عسكريا لا تأمل في رؤية دولة من المحتمل أن تكون متحدية لها عسكريا ذات مصادر طاقة أكبر، لكون الطاقة المصدر الحرج لأي حالة عداوة محتملة لمساهمتها في زيادة القدرات العسكرية، والحفاظ على تفوق عسكري مهم جدا في هذه الحالة للسماح بمراقبة استهلاك الطاقة في الدولة المتحدية، وأثناء النزاعات أحد أكثر الطرق فاعلية لهزيمة الخصم تتمثل في قطع موارده الطاقوية وخطوط إمداداته، وهذا الفهم لأمن الطاقة يقتضي تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الإمدادات ومزيج الطاقة المستهلك، ووضع احتياطيات إستراتيجية لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في التموين[1].

المنظور الواقعي يعالج أمن الطاقة كمسألة إستراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، ويتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة وثمينة ومركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية[2]. فالنفط لم يعد مجرد منتج اقتصادي عادي، بل تحول إلى منتج سياسي ومادة إستراتيجية، وخلف التنافس على النفط نجد التنافس بين الشركات النفطية الكبرى، وخلف ذلك نجد التنافس بين الدول المنتجة الرئيسية والدول المستهلكة[3].

* **المنظور الثاني:** هو أكثر ليبرالية وظهر خلال الثمانينيات في تحدي واضح للمنظور الواقعي، وينطلق من أن حدوث اكتشافات منتظمة لمواقع نفطية، وتزايد دور الدول المنتجة خارج إطار الأوبك "OPEC" وغيرها، قلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط، ووجب بذلك النظر إليه كسلعة عادية، وعليه فتدخل الحكومات غير مرغوب فيه إلا في حالة حدوث اضطرابات في السوق، أي عندما لا يتم أخذ معطى خارجي معين بعين الاعتبار من طرف بنى أو هياكل السوق. ويكون تدخل الدولة هنا مشروعا فقط إذا كان على أساس قواعد السوق، بجمع المعلومات ونشرها والتعاون الدولي، وبالتالي فأمن الطاقة يمكن ضمانه بشكل أفضل من طرف الأسواق، وأفضل إستراتيجية يمكن أن تتبعها أي دولة هي تقليل الحواجز على التجارة والاستثمارات في الإنتاج وتقليص تدخلها في هذا الشأن[4].

1- Zhang Jianxin. "**Oil Security Reshapes China's Foreign Policy**". Working Paper No. 9. Center on China's Transnational Relations. The Hong Kong University of Science and Technology. 2006. P. 2.

2- Christian Constantin. "**China's Conception of Energy Security: Sources and Interational Impacts ".** Working Paper No. 43. March 2005. P.1.

3- Hamayoun Khan. "**China's Energy Drive and Diplomacy**". International Review: p. 94. **"**www.siis.org.cn/.../20081217174045S1QX.PDF "

4- Christian Constantin. Op. Cit. p.2.

ووفقا لهذا الفهم لأمن الطاقة يمتلك السوق يدا خفية تنظمه، لذلك يعتقد أنصار هذا المنظور أن السوق الحر والتكاليف العادية أو المعقولة يضمنان أمن الطاقة، ويعارضون بناء القوة العسكرية كأداة لضمان الدولة لأمنها الطاقوي[1].

ولكن تزايد القلق في التسعينيات حول القضايا البيئية، والإرهاب العابر للحدود، وتحدي وضع مدارس فكرية لفهم العلاقات الدولية الراهنة، أنتج إدراك جديد غير تقليدي (Non-traditional perspective) لأمن الطاقة متأثرا بالعوامل الثلاثة المذكورة، وأهم رواده "ستاوت بيتر" (Stoett Petter) و"دواين بريتي" (Dwayne Pretti)، اللذان يؤكدان على أن أمن الطاقة ينبغي تقييمه في المراحل المختلفة لدورة الطاقة (الإنتاج، النقل، التحويل، الاستهلاك والمخلفات)، وبالنظر إلى مختلف هذه المراحل يبدو جليا أن نموذج تنمية قائم على وقود أحفوري ينقل عبر مسافات طويلة، ويعالج في منشآت متمركزة في مكان واحد وخطير وينتج تلوث كبير، يكون أكثر عرضة للحوادث والهجمات من نظام لا مركزي قائم على الطاقات المتجددة والهيدروجين يتم إنتاجه و عالجته في عين المكان بدلا من نقله، دون نسيان المزايا البيئية لمثل هذا النظام، ودعم هذه المقاربة يساعد على تكوين منظور طاقوي جديد يكون أكثر نظافة وأمنا مقارنة بما هو موجود حاليا[2].

ويذهب أغلب المحللين إلى أن الصين تتبنى مقولات المنظور الواقعي في تحديد تصورها لأمن الطاقة، مثل كبير المختصين في شؤون أمن الطاقة "دانييل يرغين" الذي لاحظ أن الكثيرين يصفون خيارات سياسة بكين الطاقوية بأنها قريبة بشكل كبير للنقص (في الموارد الطاقوية)، والأمن والتهديد في سيناريوهات سنوات السبعينيات[3].

ويهدف أمن الطاقة حسب "دانييل يرغين" إلى: "ضمان إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة بأسعار معقولة، وبطرق لا تمس بالقيم والأهداف القومية الأساسية"، وهذا يتضمن حسب "إريكا داونز" (Erica S. Downs) ضمان السيادة والسير العادي للاقتصاد، وهذا يدخل في إطار التفكير التقليدي حول أمن الطاقة المتمحور حول مركزية الدولة، وضمان الإمدادات، والتركيز على النفط، والسعي لمساواة الأمن مع الاكتفاء الذاتي، وإطار التفكير حول أمن الطاقة في الصين يتضمن هذه الخصائص[4].

1- Zhang Jianxin. Op. Cit. p. 3.

2- Christian Constantin. Op. Cit. p. 3.

3- Ibid. p. 4.

4-Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". The China Quarterly: 2004. p. p. 22, 23. In: "http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=219843".

أما "فيليب أندروز سبيد" (Phillip Andrews- Speed) فقد جادل بأن الحكومة الصينية تتبنى مقاربة إستراتيجية لأمنها الطاقوي، ولذلك فهي تفضل الوسائل السياسية على الوسائل الاقتصادية لضمان أمن الدولة الطاقوي[1].

غير أنه يجدر التذكير بأن المفهوم الصيني لأمن الطاقة عرف تغيرات بحسب تغير الظروف داخليا وخارجيا، حيث كان أمن الطاقة الصيني في عهد "ماو تسي تونغ" وإلى غاية التسعينيات يقوم على فكرة تحقيق "الاكتفاء الذاتي" (Self-suffeciency)، حيث أدى اكتشاف حقول "داكينغ" و"شانغلي" و"لياو" النفطية إلى منح الصين الاكتفاء الذاتي وحتى القدرة التصديرية على مدار 30 سنة، وتم استغلال ذلك في الدعاية الماوية لنجاح سياسة الحزب الشيوعي الصيني، ولكن تناقص مردودية تلك الحقول النفطية الثلاثة التي كانت توفر نصف احتياجات البلاد من النفط الخام، وعدم النجاح في توفير مصادر بديلة، مع النمو الاقتصادي السريع في التسعينيات أدى إلى ظهور أمن الطاقة كقضية اقتصادية مستعجلة (وإلى ضرورة إعادة النظر في المفهوم الصيني لأمن الطاقة الذي كان قائما على الاكتفاء الذاتي).

أما العامل الثاني الذي ساهم في تعريف أمن الطاقة في الصين فهو التغير في الأجيال الحاكمة في القيادة المركزية، حيث يتوقع أن يكون الجيل الرابع من القادة أكثر بعدا عن القوالب الإيديولوجية التي كانت سائدة، وعليه يمكن أن يكونوا أكثر تفتحا وتأييدا لإصلاحات السوق الموجه، ولكنهم يظلون أكثر حذرا بسبب تجربتهم مع الوضع المزري للمناطق الريفية الفقيرة، مما يدفعهم للبحث عن تنمية متوازنة، على العكس من ذلك فالكثير من قادة الجيل الثالث الذين أخذوا خبرتهم في سنوات السبعينيات والثمانينيات في إطار مركزية قطاع الطاقة، وظلوا قريبين من الشركات النفطية الرئيسية الثلاث المملوكة للدولة، ومن الشركات الصناعية الكبرى في المناطق الساحلية التي استفادت من سياسة التنمية في التسعينيات، وعليه فإن اختلاف تجارب كل جيل تنعكس على مفهوم و تصور كل منهما لأزمات الطاقة و كيفية التصدي لها. وأخيرا فإن التصور المتبنى من بكين لأمن الطاقة تأثر بالخبرات الأجنبية مع انعدام أمن الطاقة، (الحظر العربي 1973 مثلا وتأثيره على الدول الغربية، وتدخلات الو.م.أ العسكرية ذات الصلة بأمن الطاقة في العراق وأفغانستان)[2].

ويبدو تأثر الصين بالخبرات الأجنبية في وضعها لتصورها الخاص بأمن الطاقة، من خلال نصيحة الخبير "شيا ييشان" (Xia Yi Shan) باعتباره أحد الدارسين الصينيين الذين شجعوا بلدهم على الاستفادة من خبرات دول كروسيا والولايات المتحدة واليابان، وذلك بـ:[3]

1- Christian Constantin. Op. Cit. p. 4.

2- Ibid. p. p. 6, 7.

3- Zhang Jianxin. Op. Cit. p. 3.

– تبني سياسة لأمن الطاقة قائمة على الأمن القومي والرؤية الإستراتيجية.

– زيادة الاهتمام الموجه من قبل الحكومة لأمن الطاقة.

– تشجيع النشاطات ما وراء البحار للشركات النفطية الصينية المملوكة للدولة.

– زيادة تدخل الدولة على الساحة الدولية لصالح تلك الشركات.

– تبني سياسة التنويع.

– الدخول في تعاون دولي ثنائي ومتعدد الأطراف(*).

– بناء احتياطيات إستراتيجية.

وتقر منظمة الطاقة الدولية أن الاستراتيجيات المتبناة من طرف الصين للاستجابة لارتباطها المتزايد بالأسواق الأجنبية، هي نفسها التحركات الكلاسيكية (Classical Moves) للدول التي وجدت نفسها في حالة جديدة من الارتباط بالواردات(1).

وبناء على ما سبق فقد أصبح الحوار حول أمن الطاقة في الصين أكثر شمولية، حيث أدى تزايد الارتباط بالخارج إلى جعل النفط النقطة المحورية في الحوار، مع ملاحظة زيادة التركيز في السنوات الأخيرة على مصادر الطاقة الأخرى، وعلى تأثير العوامل الداخلية على أمن الطاقة. والتطور الأهم هو

*** يبرز البعد التعاوني في المفهوم الصيني لأمن الطاقة في أعمال الباحث "شيا ييشان" في إحدى حلقاته البحثية المعنية بالطاقة في الهند، ووصفه بأنه "مفهوم جديد لأمن الطاقة" تختص به الصين، يتألف من المبادئ التالية:**

– اتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.

– عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.

– الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة.

– ضرورة أن يكون التعاون الدولي متعدد الأوجه والأبعاد، بما في ذلك رأس المال والموهبة والإنتاج والنقل والمبيعات.

– اتصاف التعاون الدولي بالمرونة وأخذ شكل أبعاد ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول من جهة، والدول والشركات من جهة أخرى، والشركات فيما بينها من جهة ثالثة. أنظر: تلميذ أحمد. "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008. ص 429.

1- Christian Constantin. Op. Cit. p. 8.

مراجعة أو التخلي عن مبدأ الاكتفاء الذاتي كأساس لتعريف أمن الطاقة في الصين، إذ أقر المسؤولون والمختصون الصينيون أن البلاد ستظل مرتبطة بالنفط المستورد، وانتقل النقاش مما إذا كان يجب على الصين استيراد كميات كبيرة من النفط أم لا، إلى كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالتبعية للواردات من الخارج[1].

إن تحديد المفهوم الصيني لأمن الطاقة ومن ثم وضع الإستراتيجية اللازمة لضمانه، مسألة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، وتحدد "صبرينة هووال" (Sabrina Howell) خمسة متغيرات رئيسية مؤثرة في هذا الصدد، وهي[2]:

أولا: وقوع الصين بعيدا عن مموليها بالنفط، ففي عام 2007 وفرت كندا والمكسيك 30% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، وكلا الدولتين محاذيتين لها وتقعان في مجال نفوذها. بينما ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة، وتناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفر 90% من نفطها المستورد.

ثانيا: الصين تعاني من افتقارها لهبات جيولوجية، بامتلاكها لما مقداره 1.3% فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط.

ثالثا: نمو الطلب بوتيرة أسرع من العرض الذي أصبح عاجزا عن مجاراته، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

رابعا: اعتقاد الصين أن لها نفوذ محدود على الساحة العالمية، فرغم مقعدها الدائم في مجلس الأمن، القادة الصينيون يشيرون غالبا إلى أن بلدهم عبارة عن دولة نامية، ولم تدخل بعد نادي الثمانية الكبار في العالم (G8).

خامسا: الحزب الشيوعي الصيني الذي يأمل في تحسين ظروف الحياة، ويعتقد أن تحقيق هذا الهدف يعد حيويا لبقاء النظام، ولكن الرفاهية المستهدفة تجلب معها زيادة في الطلب على الطاقة.

كل المعطيات المتوافرة تشير إلى خضوع المفهوم الصيني لأمن الطاقة للمنظور الواقعي، القائم على العقلانية بتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من التكاليف، من خلال السعي لضمان الإمدادات الطاقوية المطلوبة بأسعار معقولة، والمرجعية الدولتية بوضع الدولة كفاعل رئيسي في ضمان أمن الطاقة، من خلال تسيير قطاع الطاقة، ووضع استراتيجيات التعامل مع المسألة الطاقوية، وقلة الثقة في الأسواق

1- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 14.

2- Sabrina Howell. "**Jia You! (Add Oil!): Chinese Energy Security Strategy**". In: Gal Luft and Anne Korin (Editors). Op. Cit. p.p. 191,192.

كمنظم لتجارة الطاقة العالمية. وتتجلى الرؤية الإستراتيجية لمسألة الطاقة في اعتبار النفط سلعة إستراتيجية وحيوية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمصالح العليا للصين وبأمنها القومي، وضرورة استعمال كل الوسائل اللازمة لضمان تدفق مصادر الطاقة المختلفة وعلى رأسها النفط لتغذية الاقتصاد المتنامي وتلبية احتياجات أكثر من مليار نسمة، حتى وإن لزم الأمر اللجوء للقوة العسكرية، مع عدم استبعاد إمكانية التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

وقد أشار خبير الطاقة الصيني "وو لاي" إلى أن مسائل الطاقة في الصين أضحت: "في صلب الاهتمامات القومية"، مما يعني أن أمن الطاقة الصينية ليس مهما للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي فحسب، وإنما له أيضا انعكاسات سياسية ودبلوماسية وعسكرية أيضا[1].

إن الصين تتصرف وفقا لمبدأ أن أمن الطاقة من الأهمية بما كان بحيث لا يمكن تركه للأسواق وقواعدها لتتحكم به، لذلك قررت الصين تبني إستراتيجية "التوجه خارجا"، وأهم عناصر هذه الإستراتيجية تتضمن أنماطا أكثر نشاطا ومركزية من الدبلوماسية التجارية من طرف القادة الصينيين، ضمن مناطق تصدير النفط الرئيسية مدعومة بحملة واسعة من نشاط الشركات الطاقوية الثلاثة الكبرى المملوكة للدولة، لضمان استثمارات كبيرة في حقول النفط والغاز خارجيا وضمان رقابة على إمدادات النفط[2].

فالحكومات الوطنية تنظر عادة للنفط بوصفه مصدرا إستراتيجيا وحيويا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني والقوة العسكرية وليس فقط سلعة قابلة للتداول، والسبب في ذلك هو أن النفط مادة لا يمكن تجديدها، وعليه فهي نادرة بشكل متزايد، وهي في الوقت ذاته مادة أساسية وحيوية بالنسبة إلى النقل البحري والبري والجوي بما يحافظ على إدامة عمل الاقتصاد الوطني. كما يعد النفط حيويا بالنسبة إلى عمل القوة العسكرية التي تعد معتمدة اعتمادا كبيرا على الوقود الهيدروكربوني للنقل، ولتقليل الانقطاعات ولضمان استقرار عرض النفط، ولا سيما تحسبا للمنافسة المحتدمة التي يمكن أن تتصاعد لتصل إلى أزمة جيوسياسية[3].

هذا التصور ينطبق على الحكومة الصينية، وهو ما يعكسه الرئيس الصيني "هو جنتاو" (Hu Jintao) الذي يدرك أن التدفق العادي لواردات النفط يمكن ألا يكون مضمونا، وهذا ما يمكن أن يؤثر

---

1 – تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 429.

2- Kenneth Liberthal. "**Energy security and the future of energy cooperation: China**". In: Alyssa Ayres and C Raja Mohan (eds). Power realignments in Asia: China, India and the United States. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi. 2009. p. 163.

3- نان لي. "**الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: **التنافس على موارد الطاقة.** مرجع سابق. ص 154.

على الحياة اليومية والاقتصاد وحتى الدفاع، وعجز الصين عن جعل نفسها بمنأى عن هذا الارتباط الخارجي هو أصل المشكلة، وهذا العامل هو الدافع الرئيسي وراء تطوير الصين لقدراتها البحرية، لحماية شحنات الطاقة الصينية المنقولة من المصادر الأجنبية، والصين التي هي بحاجة للموارد الطاقوية ستقوم بما يلزم للحصول عليها. ويؤكد "وانغ هايون" (Wang Haiyun) عضو مجلس الدولة الصيني، أن الطاقة كمسألة تتعاظم أهميتها يمكن أن تستعمل بشكل متزايد "كسلاح إستراتيجي في السعي لتحقيق المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية والأمنية"، كما حلل "وانغ هايون" أيضا سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم ما يعرف بـ: "نظرية التهديد الطاقوي الصيني" (China Energy Threat Theory)، وتوصل العديد من المحللين الحكوميين الصينيين إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تستعمل سلاح الطاقة، وتفرض احتواء طاقويا استراتيجيا على الصين[1].

بالنسبة لصناع القرار والمحللين الصينيين هنالك علاقة مباشرة بين التبعية وخطر التدخل والخضوع لرقابة القوى الكبرى، ويرى المحللون الصينيون أن الوضع الإستراتيجي العالمي ليس إيجابيا للمصالح الصينية، ويعبر هؤلاء عن التخوف من احتمال الخضوع لحصار من الولايات المتحدة وحلفائها في آسيا مثل الهند واليابان، وهذا يؤكد ارتباط الرؤية الصينية لأمن الطاقة بشؤون الحرب. ففي حالة حرب خصوصا مع تدخل الولايات المتحدة يجب على الصين أن تكون قادرة على الحماية المباشرة لإمداداتها لاسيما النفط لتقليل خطر الضغط من أي تهديدات بفرض حظر أو قطع الخطوط البحرية وغيرها. وهذا ما يجعل وجهة النظر الصينية تجاه أمن الطاقة غير متصلة بالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فقط، ولكن أيضا بالقدرة أيضا على شن الحرب في أي وقت يصدر قرار بذلك، وبحسب "لي جونرو" (Li Junro) نائب رئيس مدرسة الحزب المركزي: "الطاقة عامل يمكنه أن يؤثر على صعود الصين السلمي والاستقرار العالمي، فهنالك منافسة إستراتيجية على إمدادات الطاقة، وعلى الصين بالخصوص أن تكون نشيطة في هذا المجال لكونها قادم جديد في هذه المنافسة"[2].

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة: أحد التحديات التي تبرز عند مناقشة موضوع أمن الطاقة، تتمثل في إيجاد إطار يسمح لصناع القرار من تحديد الوضعية الراهنة لترتيبات الدولة الطاقوية، ثم تحليل المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلال المسجل[3].

1- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p.p. 242, 243.

2- Valérie Niquet. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Octobre 2007. p.p. 5, 6.

3- Kevin D. Stringer. "**Energy Security: Applying a Portfolio Approach"**. Baltic Security & Defence Review: Volume 10, 2008. P. 125.

ويتمثل هذا الإطار في الإستراتيجية الواجب إتباعها من أجل تقييم وضعها الطاقوي، وتوصيف المخاطر المحتمل تأثيرها على أمنها الطاقوي، وإبراز أولويات وأهداف إستراتيجيتها لأمن الطاقة، وتحديد الآليات والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المفروضة وتعزيز أمن الدولة الطاقوي. وهو الأمر الذي ينطبق على الصين التي تبحث عن وضع إستراتيجية لأمن الطاقة، تمكن من تقييم دقيق لإمكانات دولتهم الطاقوية المتاحة، ووضع قائمة بالمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على التزود الصيني بالموارد الطاقوية المطلوبة، والمشاكل التي تواجه الصين في المجال الطاقوي، وكيفية تغطية العجز المسجل.

وقد حدد "زانغ بييان" (Zeng Peiyan) نائب الوزير الأول أمام مجلس الشعب الصيني المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة الصيني، فيما يلي:

- استمرار الطلب القوي على الطاقة مع نقص الموارد المحلية، مما وضع ضغطا كبيرا على العرض.
- تركز الإمدادات حول الفحم مما يؤدي إلى تدهور البيئة.
- التخلف التكنولوجي الذي يؤثر على كفاءة إمدادات الطاقة.
- اضطرابات السوق العالمية التي تؤثر سلبا على الإمداد الداخلي للطاقة[1].

وتقوم الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل والتحديات المذكورة في تقرير نائب الوزير الأول، على عدد من المرتكزات التي تنبع من التعريف الصيني لأمن الطاقة المتأثر بالمنظور الواقعي كما لاحظنا سابقا وبالتصور التقليدي لأمن الطاقة، والتي يلخصها الشكل الموالي:

شكل رقم (3) : العناصر المكونة لإستراتيجية أمن الطاقة الصينية

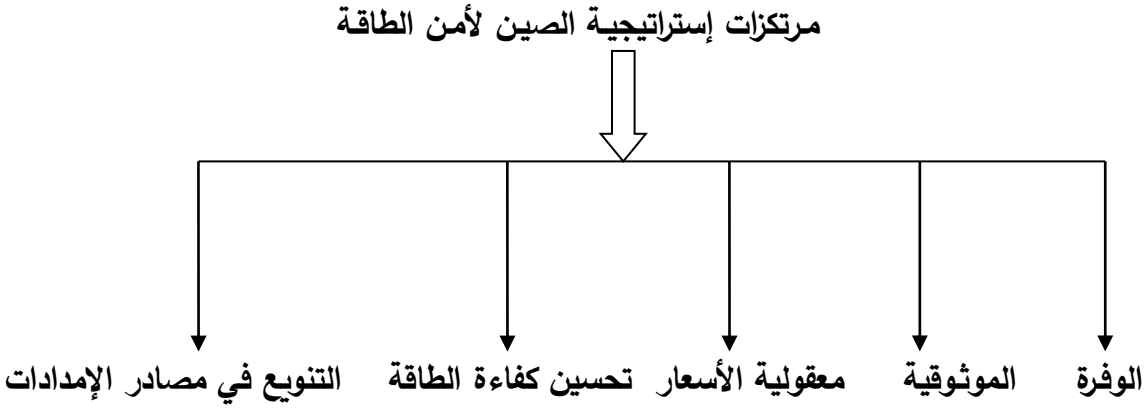

المصدر: من وضع المؤلف

1- Wenran Jiang. " **Beijing's "New Thinking" on Energy Security**". China Brief: Volume 6. Issue 8, December 2006. P. 2.

1- ضمان الوفرة (Availability): بالنسبة للتخطيط الإستراتيجي لأي دولة في مجال الطاقة، فإن السؤال الأهم هو: لأي مدى ستظل المصادر الطبيعية متوفرة؟ وهذا السؤال يؤثر بقوة على الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة[1].

فالصين تنظر بحساسية لمسألة وفرة الموارد الطاقوية خدمة للأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها، خصوصا وأننا لاحظنا الاختلال الكبير لصالح القدر المستهلك من الطاقة في الصين، مقارنة بالمنتوج الصيني من مختلف مصادر الطاقة الذي أصبح عاجزا عن مواكبة الطلب الداخلي.

إن الفجوة الكبيرة الموجودة حاليا بين إنتاج الطاقة المنخفض رغم ضخامته في بعض الموارد، مقارنة بالاستهلاك المتسارع مرشحة للتزايد أكثر فأكثر خلال العقدين القادمين، فحسب تقديرات "مكتب معلومات الطاقة" (EIA)، فاستهلاك الصين من الطاقة مرشح للارتفاع من 5.6 مليون برميل يوميا عام 2003 إلى 15 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030، أي بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 3.8% سنويا، وهو الأعلى من نوعه في العالم، والأمر نفسه ينطبق على الغاز الطبيعي الذي يرتقب أن يرتفع خلال نفس الفترة من 1.2 تريليون قدم مكعب إلى 7 تريليون قدم مكعب، أي بمتوسط نمو سنوي قدره 6.8%، وهو الأعلى من نوعه في العالم أيضا، في حين أن محدودية الاحتياطيات الصينية النفطية والغازية المؤكدة تزيد من تعقيد آفاقها الطاقوية[2].

إن توفر إمدادات كافية من النفط والغاز يعتبر عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة[3]، وذلك لكون البعد الأول لأمن الطاقة في الصين هو الحصول على إمدادات كافية لحماية الأهداف الرئيسية للقيادة الصينية، ويتضمن ذلك تواصل النمو الاقتصادي، ومنع استقلال تايوان، والمضي قدما نحو البروز كقوة عالمية كبرى، وبقاء الحزب الشيوعي الصيني في السلطة، ويحتل النفط هنا المركز الأبرز بين مختلف الموارد الطاقوية الأخرى بسبب:

- أولا: كون النفط ضروري للنمو الاقتصادي، بسبب عدم وجود وقود بديل كاف وفعال لقطاع النقل من مشتقات النفط.

1- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler." **China's increasing economy and the impacts on its energy strategy**". Estudios gerenciales: Vol. 26, No. 117, October – December 2010. P. 135.

2- Gawdat Bahgat. " **China's Energy Policy: Strategic Implications**". Middle East Economic Survey: VOL. XLIX. N° 3. January 15, 2007.
" http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n03-5OD01.htm".

3- Chen Shaofeng. Assessing the impact of China's foreign energy quest on its energy security. EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009. p. 4.

– ثانيا: حاجة القوة العسكرية للنفط، فعدم كفاية الإمدادات يمكنها أن تضعف الجهود الصينية الرامية لمنع تايوان من الاستقلال عن الوطن الأم، ومواجهة بقية التهديدات الأخرى.

– ثالثا: لأن النفط مصدر من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية، فهو يدعم السعي الصيني للتحول إلى قوة عالمية كبرى، ويؤكد "لي جونرو" (LI Junro) نائب رئيس مدرسة الحزب الشيوعي الصيني المركزية أن العامل الأساسي المؤثر في صعود الصين السلمي نحو الريادة العالمية ليس تايوان، ولكن التنافس العالمي على المصادر الطاقوية.

– رابعا: كل العناصر المذكورة أعلاه تساهم في تقوية شرعية الحزب الشيوعي الصيني[1].

وهذا المبدأ الرئيسي في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، يعد من المبادئ الأساسية التي تتبعها عموما مختلف الدول المستهلكة، إلى جانب السعي لتكون الأسعار معقولة أو في المتناول. والعديد من الإجراءات يمكن اتخاذها لتحقيق هذا المبدأ ميدانيا، وعلى رأسها التدابير التالية التي تعمل الصين على تطبيقها كلها:

– مضاعفة الإنتاج، وقد بلغ الإنتاج الصيني من النفط حاليا إلى مرحلة الذروة.

– بناء مخزونات إستراتيجية لتفادي أي اضطرابات في الأسعار أو في التزويد بالإمدادات[*].

– ضبط وتنظيم الاستهلاك.

– تطوير مصادر طاقة بديلة.

– تحسين المنشآت الطاقوية.

– تنويع مصادر الإمدادات[1].

1- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 13.

*** واحد من بين أهم أهداف إستراتيجية تطوير الطاقة الصينية ما بين 2011–2020، هو بناء وتطوير نظام مخزون نفطي استراتيجي، يخدم ويتماشى مع احتياجات الشركات النفطية والاحتياجات الطارئة للدولة، وبالعودة لأهداف الإستراتيجية 2011–2020، ينبغي على الإستراتيجية الصينية لتطوير الطاقة التركيز على ضبط وتحسين بنية الطاقة، وكفاءة الطاقة، وتطوير مصادر بديلة وجديدة للطاقة، والوصول بالتدريج لوضع وتطوير مخزون استراتيجي من النفط لضمان التنمية المستدامة للصناعة الطاقوية، وبذلك توفير قاعدة طاقوية صلبة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أنظر:**

HAO Binbin, WANG Chunhong. "**Research on the Development Strategy of Energy in China**" . College of Resource, Hebei University of Engineering, Handan, China. 2008. «www.seiofbluemountain.com/search/detail.php?id... ».

وشرعت الصين في وضع مخططات لمخزونات نفط إستراتيجية، والتي تعتبر واحدة من بين أهم الإجراءات الإستراتيجية لمواجهة أي انقطاع في الإمدادات وضمان إمدادات طاقوية مستمرة واستقرار سوق النفط. ومع ذلك فالاحتياطي الصيني من النفط حاليا غير مطمئن بوصوله لحدود 15 مليون طن، لأن إحصائيات صدرت سنة 2002 حول الاستهلاك الصيني للنفط، بينت أن تلك الكمية أي 15 مليون طن لا تكفي إلا لحوالي 20 يوما فقط من الاستهلاك الداخلي. بينما يختلف الوضع في الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا، حيث تكفي الاحتياطيات النفطية فيها لأكثر من 158 يوم و161 يوم و117 يوم و96 يوما على التوالي، وينبغي على الاحتياطيات الصينية من النفط أن تكون كافية على لـ 90 يوما أو 120 يوما، لتقترب من معدلات القوى المذكورة.[2].

كما طورت الصين عنصرا جديدا في إستراتيجيتها لتحقيق الوفرة بعيدا عن اضطرابات السوق ومناطق الإنتاج، بمحاولة شركاتها النفطية فرض رقابة مباشرة على إنتاج النفط في الدول الرئيسية المصدرة له، والهدف هو ضمان تصدير مخرجات حقول النفط التي تسيطر عليها الشركات الصينية نحو الصين مباشرة، وليس نحو الأسواق الدولية مثلما تقوم بذلك معظم الشركات متعددة الجنسيات بمخرجاتها النفطية. ولكن في حالة نجاح الصين في تلبية احتياجاتها من الطاقة بجعل دول معينة ممولا حصريا لها بالنفط، فهنالك تخوف من تناقص قدرة سوق النفط العالمي على الاستجابة بمرونة لأي نقص مفاجئ في الإمدادات أو تزايد في الطلب[3].

2- موثوقية الإمدادات (Reliability): تعرف الموثوقية بأنها نطاق المخاطر التي تتعرض لها إمدادات الطاقة الصينية، والتي تأخذ أشكالا متعددة يمكن أن تمس استثماراتها الطاقوية الخارجية الكبرى، وهي تعبير عن عدة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تتسبب في اضطرابات وانقطاعات في إمدادات النفط والغاز بما يؤثر على أمن الدولة الطاقوي[4].

لذلك يركز مبدأ موثوقية الإمدادات على أن تكون الإمدادات الطاقوية آمنة وموثوق بها وضمان تدفقها دون انقطاع، وتمتد الموثوقية هنا إلى كل ما يتعلق بسلسلة إنتاج وإيصال الموارد الطاقوية، من طرق نقل سواء كانت برية عبر الأنابيب أو مقطورات الشحن، أو بحرية بواسطة ناقلات النفط العملاقة، واستثمارات خارجية في ميدان الطاقة، ومنشآت قاعدية في وجه مختلف المخاطر المحتملة. وما يزيد من أهمية مبدأ موثوقية الإمدادات، هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم احتياجاتها الطاقوية على

1- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler. Op. Cit. p. 136.

2- Xuecheng Liu. Op. Cit. 7.

3- Heinrich Kreft. "**China's Energy Security Conundrum**". The Korean Journal of Defense Analysis: Vol. XVIII. No. 3. Fall 2006. p. p. 115.

4- Chen Shaofeng. Op. Cit. p. 10.

الاستيراد من الخارج ومن مناطق بعيدة، إذ ترتبط بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة، وتناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفير 90% من نفطها المستورد[1].

وهذا الاعتماد الكبير على النفط المستورد زاد من حساسية الصين لأي هجمات من الإرهابيين أو القراصنة، فأغلبية النفط الخام والمنتجات المكررة المستوردة من طرف الصين تنقل بواسطة الناقلات العملاقة، ومع ذلك فالصين لم تكن تنقل عام 2005 إلا 9% من المنتجات الطاقوية التي تستوردها بواسطة سفنها التي تمتلكها. ونتيجة للمصالح التجارية واهتمام الدولة بضمان نقل آمن للمواد المستوردة بواسطة الناقلات، بدأ التخطيط لبناء أسطول من الناقلات لتمكين بكين من نقل ما بين 40% إلى 50% من نفطها المستورد في ناقلات مملوكة للدولة بحلول عام 2010، على أن تصل هذه النسبة إلى ما بين 60% و70% بحلول عام 2020. إضافة إلى تطويرها لقدراتها العسكرية البحرية لحماية ناقلات النفط، خاصة تلك التي تمر من "مضيق ملقا" (Strait of Malacca)، الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادي، وهو أقصر طريق بحري بين الهند والصين وإندونيسيا، لذلك يعتبر نقطة الاختناق الحرجة في آسيا، ومع تزايد الواردات الصينية من الشرق الأوسط فالأهمية الإستراتيجية لهذا المضيق مرشحة للارتفاع[2].

وبمرور حوالي 80% من كمية النفط الصينية المستوردة عام 2007 والمقدرة بحوالي 160 طن عبر "مضيق ملقا"، ومع توسيع الولايات المتحدة لانتشارها العسكري في المنطقة، تحولت طرق نقل النفط إلى مشكلة حيوية من منظور أمن الطاقة الصيني، لذلك تخطط الصين على المدى الطول لتطوير طرق نقل تعتمد على قنوات متعددة[3].

ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية لضمان إمدادات ذات موثوقية عالية بالنسبة للصين في ظل تعقد التحديات التي تعيق ذلك، لا يستبعد الخبراء لجوء الصين لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها من أجل حماية إمداداتها من النفط، خصوصا وأنه في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان، فإنه من المحتمل أن تتحول خطوط أنابيب النفط إلى أهداف عسكرية، كما أنه يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى غلق المنافذ البحرية مثل مضيق ملقا، بغرض فرض حصار نفطي على الصين[4].

1- Sabrina Howell. Op. Cit. p. 191.

2- Gawdat Bahgat. Op. Cit.

3- Hamayoun Khan. Op. Cit. p. 94.

4- Tang Shiping. "**China**". In: Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Op. Cit. p. 32.

وقد أولى الرئيس الصيني "هو جنتاو" في نوفمبر 2003 عند مناقشته لما يسميه الصينيون "مأزق ملقا" (Malacca dilemma)، أهمية بالغة لأمن شحنات الطاقة القادمة للصين، باعتباره ممرا لحوالي 80% من النفط الصيني المستورد. ورغم عدم ارتياح الصين لاعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان عبور آمن للنفط المستورد عبر الطرق البحرية، إلا أن الكثير من المحللين الصينيين يرون أن ذلك واقع على الصين التعامل معه لفترة طويلة، بسبب عجزها عن تطوير قوة بحرية قادرة على القيام بهذه المهمة في المدى القريب، وحسب تعبير أحد محللي السياسة الخارجية الصينية: "كم من الوقت ستستغرق الصين لبناء قوة بحرية تضاهي نظيرتها الأمريكية؟ سوف لن يكون هنالك أي نفط حينها"[1].

في الوقت الحالي ومع الاعتماد الصيني على الناقلات في شحن وإيصال وارداتها من النفط، فإن الحفاظ عليها معناه القدرة على حماية خطوط النقل البحرية، ولكن حاليا يعد اعتماد الصين على نفسها في تحقيق ذلك الهدف خيارا غير واقعي، في ظل حاجتها لعقود من أجل امتلاك الإمكانات اللازمة (أي قوة بحرية وجوية وتكنولوجيا اتصال ودعم لوجيستيي)، لتغطية 7000 ميل من خطوط النقل البحرية التي تمتد من شنغهاي إلى مضيق هرمز، وحتى إقامة تعاون عسكري لحماية هذه الطرق البحرية يبقى أمرا خارج متناول الصين، وذلك لسبب بسيط وهو عدم كون الصين حليف لأي دولة غربية مصنعة، ولعدم تطويرها لأي هيكل تعاون عسكري مع جيرانها في شرق آسيا[2].

ورغم أن مخاطر نشوب نزاع عسكري في مضيق تايوان يضم الولايات المتحدة الأمريكية مازال قائما منذ عقود، فإن السيناريو الأسوأ هو أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في حالة هجوم صيني على تايوان، بجمع جيران الصين البحريين الآسيويين لفرض حصار شامل عليها، ولكن الاندماج الصيني العميق في الاقتصاد الإقليمي يزيد من التكاليف أو الخسائر الناجمة عن حدوث مثل ذلك الحصار. وهكذا يعمل الاعتماد المتبادل الاقتصادي في المنطقة كأقوى عامل ردع أمام أي حظر أو حصار على الصين من طرف جيرانها الآسيويين، ولذلك يدعو عدد من الخبراء الصين للنظر إلى أمن الطاقة حاليا كمسألة تهديدات اقتصادية تعالجها حلول السوق، بدلا من النظر إليها كتهديد عسكري واستجابات دبلوماسية[3].

ولكن المحللين الصينيين مازالوا يتخوفون من أي قطع مادي لخطوط الإمدادات بالنفط تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين في وضعية تبعية غير مريحة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عدوها

1- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 14.

2- John Calabrese. "**Dragon by the Tail: China's Energy Quandary**". Middle East institution. 23 March 2004. *"www.* se1.isn.ch/serviceengine/.../**calabrese**304.pdf" .

3- Zha Daojiong. "**China's Energy Security: Domestic and International issues**". Survival: vol. 48 no. 1. Spring 2006. p. 181.

المحتمل لضمان أمن نفطها المستورد، فالصين لا تمتلك القوة العسكرية البحرية الكافية لتأمين خطوط نقل الطاقة البحرية التي تضمن تدفق القدر الأكبر من الموارد الطاقوية القادمة إلى الصين، وعليها الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان عبور آمن. وهذا الوضع لا يريح الكثير من خبراء الصين الاستراتيجيين وخصوصا المحللين العسكريين والمختصين في السياسة الخارجية، الذين يعتقدون أن اعتماد الصين الكبير على النفط المستورد كنقطة ضعف يمكن استغلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، لقطع تدفق الإمدادات النفطية للصين في حال نشوب أي نزاع واشنطن.[1].

كما أن التطورات التي تشهدها مناطق إنتاج النفط وخاصة الشرق الأوسط الذي يعد المصدر الأكبر للإمدادات الصينية، ترفع درجة المخاطر التي تؤثر على موثوقية الإمدادات التي تحتاجها الصين، ولهذا مازال القادة الصينيين يرغبون في إبقاء الدولة على أكبر قدر ممكن من الرقابة على المكونات الأساسية في قطاع الطاقة الصيني، وخاصة على سلسلة إمدادات النفط، وقد أشار تقرير دبلوماسي عام 2003 إلى أن الحرب على العراق قد دعمت رؤية الصين الصفرية (Zero-Sum View) لأمن الطاقة[2].

ومن أجل تقليل ارتباطها بمضيق ملقا تعمل الصين على توسيع اعتمادها على الموارد الغازية والنفطية القادمة من روسيا وآسيا الوسطى، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على إيجاد طرق بديلة تعوض مضيق ملقا، مثل بناء أنابيب نفط من ميانمار (بورما) وباكستان[3].

وإلى جانب المخاطر الناجمة عن إمكانية قطع خطوط الإمدادات البحرية بالدرجة الأولى، تبرز المخاطر السياسية (Political Risks)، أي خطر فقدان أو خسارة عائدات الاستثمارات أو اضطراب المعاملات التجارية نتيجة التغيرات السياسية أو عدم الاستقرار في دولة ما.

وعلى العموم فإن المخاطر السياسية التي يمكن أن تؤثر على الإمدادات النفطية الصينية متعددة، ففي حالة مخاطر سياسية منخفضة يمكن للدول المنتجة أن تساهم في دعم أمن الطاقة الصيني، مثل خط أنابيب نقل النفط الصيني– الكازاخستاني، وتمويل السعودية المباشر للصين بالنفط الخام، اللذان يمكنان من ضمان إمدادات على المدى الطويل للاستثمارات المشتركة في مجال التكرير في الصين، ويقلل من ارتباط الصين بمضيق ملقا. ولكن في حالة وجود مخاطر سياسية عالية مثلما هو الحال في السودان وأنغولا ونيجيريا التي تعاني من اضطرابات داخلية، غالبا ما تكون شركات النفط الأجنبية عرضة لحوادث الاختطاف والقتل المتكررة للعمال الأجانب في حقول النفط المحلية، وتؤثر على المنشآت النفطية المحلية)، وهذا ما أجبر شركة "شال" shell مثلا على مغادرة نيجيريا. وقد كانت الشركات النفطية

1- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 31,32.

2- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 244.

3- Chen Shaofeng. Op. Cit. p. 12.

الصينية وعمالها عرضة للعديد من الهجمات في نيجيريا والسودان وإثيوبيا، كما أن العلاقات العدائية بين السودان وإيران من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، وفرض هذه الأخيرة لعقوبات على البلدين المذكورين، جعلت من علاقة الصين بهما ذات حساسية كبيرة[1].

3- الحصول على إمدادات بأسعار في المتناول (Affordability): تعد الأسعار هاجسا مقلقا للدول المنتجة والمستهلكة للطاقة على حد سواء، إن اختلفت الزاوية التي ينظر منها كل منهما للمسألة. فبينما تركز الدول المنتجة على ما يسمى "أمن الأسواق" (Markets Security)، أي ضمان استمرار الطلب على مختلف مصادر الطاقة وخاصة النفط، وبأسعار تخدم مصالحها وتطلعها لتحصيل مداخيل كبيرة. نجد على الجانب الآخر الدول المستهلكة التي تركز على استمرار إمداداتها من الطاقة، ومبدؤها في ذلك أن تكون الأسعار في المتناول أو الأسعار المناسبة والمعقولة (Reasonable Prices)، وإن كان هنالك اختلاف حول المعايير التي يتم على أساسها تحديد ما إذا كانت الأسعار في المتناول أو معقولة بالنسبة لكل طرف بحسب موقعه في سلسلة الطاقة. وتظل مسألة الأسعار هنا هدفا ومكونا أساسيا في أي إستراتيجية لأمن الطاقة. وهو ما يذهب إليه "دانييل يرغين" في قوله: "هدف أمن الطاقة هو ضمان إمدادات كافية وموثوقة بأسعار معقولة، وبطرق لا تمس بالقيم والأهداف الوطنية"[2].

ومن وجهة نظر الحكومة الصينية فأمن الطاقة يتدعم بفضل أسعار لا تكون جد منخفضة ولا مرتفعة للغاية في الوقت ذاته، كي لا تتأثر الأهداف القومية الكبرى، فالقيادة الصينية تبحث عن أسعار منخفضة بما فيه الكفاية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن عناصر معينة، والمتمثلة خصوصا في الفلاحين والصيادين وسائقي سيارات الأجرة وغيرهم، لأن معيشة هؤلاء تعتمد على الطاقة اللازمة لقيادة جراراتهم وسفنهم وسياراتهم، وفي الوقت ذاته لا ترغب القيادة في أسعار جد منخفضة لأن ذلك سيزيد من عمليات التكرير[3].

تزايد الطلب الصيني على النفط له تأثير كبير على الأسعار والأسواق عالميا، ويدفع أسعار النفط نحو مستويات قياسية، فكونها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم يجعل من سياستها الطاقوية ذات تأثير معتبر على سوق الطاقة العالمي[4]. ففي عدة مواضع كان الارتفاع الكبير المسجل في أسعار النفط يعزى إلى شهية الصين الكبيرة للطاقة، كما كان عليه الحال في 2004 أين يؤكد الخبراء على وقوف تزايد نمو الطلب الصيني على النفط والذي قدر بـ 14%، وراء الطفرة الحاصلة في الأسعار، وما بين 2000

1- Ibid. p. 11.

2- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 22.

3- Erica S. Downs. **Energy security series: China**. Op. Cit. p.p. 13, 14.

4- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler. Op. Cit. p. 138.

و2004 ارتفع الطلب الصيني على النفط بـ 1.5 مليون برميل يوميا، مقابل زيادة بـ 1.3 مليون برميل يوميا، سجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة[1].

ونتيجة لذلك ازدادت تكاليف استيراد الصين للنفط سنويا، حيث استوردت ما قيمته 43 مليار دولار عام 2004، وفاقت 50 مليار دولار عام 2005، وبحسب إحصائيات الجمارك الصينية فقد استوردت الصين قرابة 160 مليون طن من النفط الخام عام 2007 بتكلفة قدرها 79.76 مليار دولار، أي بزيادة في التكاليف أكبر بـ 12.4% من فاتورة استيراد النفط عام 2005، وأكبر بـ 20.1% من فاتورة 2006، وهذا التوجه مرشح للاستمرار في الارتفاع مستقبلا[2].

فالصين ليست منشغلة بإمكانية اضطراب أو عدم كفاية الإمدادات فقط، بل بالتقلبات الحاصلة في الأسعار أيضا، وأحسن مثال حول كيفية تأثير تلك التقلبات على الاقتصاد الصيني هو قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في نوفمبر 2003 خفض إنتاجها، والذي نجم عنه ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، ومنه حدوث ارتفاع في أسعار مشتقات النفط خاصة الديزل. وهذا ما وضع الحكومة في وضعية صعبة لأن السلطات الصينية طالما عملت على إبقاء أسعاره في مستويات منخفضة نسبيا من أجل مساعدة الشركات الصناعية[3].

4- تحسين كفاءة الطاقة (Efficiency): يركز هذا المؤشر على درجة فعالية استعمال الطاقة في إشباع الحاجات، سواء كانت استعمالات في المستوى الجزئي (Micro level)، أي الاستعمالات المنزلية المختلفة كالطبخ والتدفئة والإنارة، أو في المستوى الكلي (Macro level)، أين نجد استعمالات الطاقة في النشاطات الاقتصادية المختلفة كالنقل والإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها، وكلما كانت تلبية الحاجات المختلفة في المستويين الجزئي والكلي تتم باستعمال مقدار أقل من الطاقة كلما كانت كفاءة الطاقة إيجابية وأعلى العكس صحيح. وبالنسبة للاقتصاديين فلكفاءة الطاقة معنى أوسع، فوفقا للمفهوم الاقتصادي تتضمن كفاءة الطاقة كل التغييرات التي ينجم عنها تقليل مقدار الطاقة المستعمل لإنتاج وحدة واحدة من النشاط الاقتصادي (مثل الطاقة المستعملة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أو القيمة المضافة)، أو الطاقة اللازمة لتحقيق مستوى معين من الرفاهية، فكفاءة الطاقة إذا مرتبطة بالكفاءة الاقتصادية، وتتضمن كذلك تغيرات تكنولوجية وسلوكية واقتصادية[4].

1- Heinrich Kreft. Op. Cit. p. 114.

2- Hamayoun Khan. Op. Cit. p.p. 93, 94.

3- John Calabrese. Op. Cit.

4- **Energy Efficiency: A Worldwide Review Indicators, Policies, Evaluation**. A Report of the World Energy Council in Collaboration with ADEME. London. July 2004. p. 2.

إن عامل كفاءة أو فعالية استعمال الموارد الطاقوية يؤثر إذا بشكل كبير على مدى تحقق أمن الطاقة، لأن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد الطاقوية أو في كيفية تلبيتها فحسب، بل في كيفية استغلال أو استهلاك الموارد المتوفرة أيضا، أي ما إذا كان الاستهلاك يتم بطريقة عقلانية ورشيدة يتم فيها استعمال الموارد المتاحة بأكبر كفاءة ممكنة، وعكس هذه الصورة هو الاستعمال غير الكفء للمصادر المتوفرة، مما يتسبب في هدر قدر معتبر من الطاقة، وهذا ما يجعل السعي لتحسين كفاءة الطاقة ركيزة أساسية في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية.

حتى وقت قريب كانت الصين هي البلد النامي الرائد في مجال كفاءة الطاقة، ففي الفترة بين عامي 1980 و2000 ضاعفت الصين اقتصادها أربع مرات، في الوقت الذي لم ينمو فيه استهلاك الطاقة بأكثر من ربع معدل النمو الاقتصادي[1]. ويعود الفضل في ذلك إلى تبنيها لما يعرف بالبرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في بداية الثمانينيات[*]، وذلك بعد أن عانت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي هدرا كبيرا في الطاقة، وفي نهاية الثمانينيات جرى تبني سياسة إضافية أخرى شملت تأسيس أكثر من 200 مركز لتحسين كفاءة الطاقة على المستويين المحلي والإقليمي، وقد كلل هذا البرنامج الشامل لتحسين كفاءة الطاقة بنجاح كبير، بخفض كثافة الطاقة في الصين بأكثر من 50% في الفترة ما بين

---

1 – "**الصين وبدائل الطاقة**". مرجع سابق. ص 59.

*** أهم الإجراءات التي تضمنها البرنامج الوطني الصيني لتحسين كفاءة الطاقة تمثلت في:**

– إنشاء صندوق الاستثمار الوطني لتحسين كفاءة الطاقة وتقديم قروض ميسرة.

– إنشاء دوائر لإدارة الطاقة وأنظمة لمراقبة استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية الضخمة.

– سن قواعد تنظيمية متعلقة بتحديد حصص محددة من إمدادات الطاقة، وشراء الأجهزة ذات الكفاءة العالية والتخلص من تلك البالية.

– دعم البحث والتطوير والتوعية في مجال الطاقة.

– إنشاء مؤسسات تابعة لهيئة تخطيط الدولة تقوم بالتنسيق، والإشراف على برامج وسياسات تحسين الكفاءة.

– تأسيس مراكز لتحسين كفاءة الطاقة محليا وإقليميا.

– تقديم حوافز مالية للشركات اعتمادا على الوفورات المحققة، وإجراءات تقنية أخرى.

أنظر: هوارد جيلر. ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2005، ص 152.

1980–1997، وكان استهلاك الطاقة والانبعاثات في الصين سيصل إلى مستويات قياسية لولا هذا البرنامج[1].

وحققت الصين في الفترة ما بين 1980–2000 تقدما كبيرا في تحسين كفاءة الطاقة، وذلك ببلوغها لانخفاض يقدر بـ 66% في استهلاك الطاقة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام، وذلك مقارنة بالمتوسط العالمي لخفض استهلاك الطاقة خلال نفس الفترة والذي كان في حدود 19%، بينما كانت نسبة الخفض في استهلاك الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقدر بـ 20% [2].

وفي عام 2001 أعلنت الصين هدفا مماثلا أي أن تضاعف ناتجها القومي الإجمالي بأربع مرات بحلول عام 2020، على أن ينمو استهلاك الطاقة لديها بنسبة لا تزيد عن نصف النمو الاقتصادي، ولكنها قلبت هذا التوجه رأسا على عقب منذ عام 2001، حين نمو الطاقة فيها أكثر من واحد ونصف الضعف عن معدل النمو الاقتصادي[3]. ومع تواصل التقدم الاقتصادي والاجتماعي يبقى الطلب على الطاقة مرشحا للارتفاع، وإذا لم يتغير النموذج التقليدي للنمو الاقتصادي ومنظور استهلاك الموارد، فإن الاستهلاك المرتفع وظاهرة الإهدار المرتفع للطاقة سيكون تحديا أكثر حدة، والصين مطالبة في الفترة ما بين 2011–2020، ببذل مجهودات كبيرة لإجراء إعادة هيكلة صناعية وضبط وتعديل بنية الإنتاج[4].

ولكونها الاقتصاد الأسرع نموا في العالم والأكثر اعتمادا على الفحم – فهي تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة وروسيا والهند مجتمعة–، فإن الصين لا تستطيع استخراج أو نقل الفحم بسرعة كافية تجاري الطلب، مما يؤدي إلى نقص في إمدادات الطاقة الكهربائية، وكان رد المسؤولين المحليين متمثلا دائما في بناء ما يعادل محطة طاقة هائلة أسبوعيا تبلغ قدرتها 1000 ميغاواط تعمل بالفحم، وهو ما يزيد على مجموع طاقة إسبانيا كلها في السنة، وهذه المحطات هي في غالبها محطات غير فعالة تعود إلى الخمسينيات في تقنياتها، وتهدر ثلثي الفحم الذي تعمل به، ومقابل كل دولار من الناتج الاقتصادي، فإن الصين تهدر ثلاثة أضعاف المعدل العالمي من الطاقة، و11 ضعفا من معدل ناتج الهدر الياباني[5].

---

1 – نفس المرجع. ص ص 151،152.

2- Tang Shiping. Op. Cit. p. 32.

3 - **"الصين وبدائل الطاقة"**. مرجع سابق. ص 59.

4- HAO Binbin, WANG Chunhong. Op. Cit.

5- **"الصين وبدائل الطاقة"**. مرجع سابق. ص 59.

ويستعمل الاقتصاد الصيني الطاقة بطريقة أقل فعالية أو كفاءة بكثير من اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وفي 2002 كانت الكثافة الطاقوية (L'intensité Energétique) للناتج الداخلي الإجمالي الصيني – أي كمية الطاقة المطلوبة لتوليد وحدة واحدة من النمو– أكبر بثلاث مرات ونصف من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر بخمس مرات من مثيلتها في دول الاتحاد الأوروبي[1].

وترتبط الكثير من مشاكل البيئة في الصين بأنماط استهلاك الطاقة، فمع نموها السريع وضعف كفاءتها الطاقوية، أصبحت الصين سنة 1995 ثاني أكبر متسبب في زيادة انبعاثات غاز "سولفور الديوكسيد" (sulfur dioxide)، الناتج عن احتراق الفحم والمتسبب في المطر الحمضي، واستهلاك الوقود النفطي الكربوني المسبب للاحتباس الحراري[2].

ولكن جهود الحكومة لترقية المحافظة على الطاقة في المجتمع الصيني لا تتعلق بالبيئة فقط، لأن تركيز القيادة الرئيسي في سعيها لبناء مجتمع "حفظ الطاقة" له علاقة بأمن الطاقة الصيني كذلك. وقد انتقد رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" عام 2005، ظاهرة إهدار الموارد في البلاد التي تزيد من حدة الفجوة بين العرض والطلب على الموارد، والتسبب في نقص في الفحم والكهرباء والنفط، والتأثير على النقل، وزيادة تلوث البيئة، وتقوية التبعية الصينية للدول الأجنبية في مجال استيراد مختلف الموارد، واعتبر "وين جياباو" تأسيس مجتمع "حفظ الطاقة" بمثابة إجراء أساسي لضمان الأمن الاقتصادي والأمن القومي[3].

لقد انتشر بين صناع القرار الصينيين إدراك متنامي لأهمية تحسين كفاءة استهلاك واستعمال الطاقة، ففي تقرير العمل الذي قدمه الوزير الأول "وين جياباو" أمام مجلس الشعب الوطني في مارس 2007، أكد على الحاجة لخفض الاستهلاك والتلوث من أجل تحقيق أهداف مخطط الطاقة الحادي عشر، وحسب "زهانغ غيوباو" (Zhang Guobao) نائب رئيس "لجنة الإصلاح والتنمية الاقتصادية" (NDRC)، يجب على سياسة الطاقة الصينية في القرن الحادي والعشرين أن تركز على المحافظة على الطاقة، عبر زيادة كفاءة الطاقة من أجل تحسين أمن الطاقة و حماية البيئة[4].

1- Pierre Noël et Michal Meidan. L'approvisionnement énergétique de La Chine : Marchés et politiques. Rapport d'IFRI. Juillet 2005. P. 5.

2- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 4.

3- Susan L. Craig. Chinese perceptions of traditional and nontraditional security threats. Strategic Studies Institute. March 2007. p.p. 120, 121.

4- Valérie Niquet. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Paris. Octobre 2007. p. 8.

وفي إطار المجهودات الصينية المبذولة لزيادة كفاءة استعمال الطاقة والاستدامة البيئية، يقترح المخطط الخماسي الحادي عشر خفض الطاقة المستهلكة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بـ 20% عام 2010، مقارنة بما كان عليه المستوى عام 2005. مع توقعات بأن يتضاعف الناتج الداخلي الإجمالي بأربع مرات ما بين 2000 و2020، على أن لا يتضاعف استهلاك الطاقة إلا مرتين خلال نفس الفترة[1].

ويبدو الهدف المسطر جد متفائل، خصوصا وأن الصين تتخلف كثيرا وراء اليابان والولايات المتحدة فيما يخص كفاءة الطاقة، ولتحسين هذه الوضعية قررت الحكومة عام 2006 نشر وثيقة "الناتج الداخلي الإجمالي الأخضر" (Green GDP)، لمنح تركيز أكبر على حماية البيئة والحفاظ على الطاقة مقارنة بالنمو الاقتصادي، وأثمرت الجهود المبذولة بالنجاح في تحقيق تحسن شامل من حيث الطاقة المستهلكة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2006، بتسجيل انخفاض ما بين 1% و2% في استهلاك الطاقة بعد أربع سنوات من التزايد[2].

ومع ذلك تظل كفاءة استعمال الطاقة في الصين لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أقل بكثير من مثيلاتها في دول أخرى، مثل اليابان التي طورت النظام الأول في العالم من حيث كفاءة استعمال الطاقة، فإذا كانت الطاقة المستهلكة في اليابان لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة 1، فإنها تعادل 1.6 في الاتحاد الأوروبي، و2.7 في الولايات المتحدة الأمريكية، و3.3 في كوريا الجنوبية، بينما تصل إلى 9 في الصين، وهذا ما يدل على أنه مازال هنالك الكثير من عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة في الصين[3].

وهو ما يفسر أيضا سعي الصين الدؤوب لتطوير سياسات تحسين كفاءة الطاقة، تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- **اقتصادات الوقود:** باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها.

- **رفع جودة الوقود:** بزيادة الاعتماد تدريجيا على الوقود عالي الجودة، مثل الغاز الطبيعي وأبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون.

- **تنويع مصادر الوقود:** بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي، إلى جانب الطاقة النووية بهدف تأمين مصادر الطاقة.

1- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 6.

2- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 9.

3- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 6.

هذا إلى جانب عملها مع العديد من الكيانات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تنمية مصادر الطاقة لديها، وفي تطبيق برامج لترشيد ورفع كفاءة الطاقة، فمن خلال مرفق البيئة العالمي استطاعت الصين تطوير برامج واستراتيجيات جديدة[1]. ومن ناحية أخرى تؤكد الصين على المبدأ القائل بأن: "ترشيد الطاقة له أولوية، وأن الكفاءة في الطاقة هي الأساس"، وفي عام 2005 أمكن تخفيض نسبة استهلاك الطاقة بمقدار 47% لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالنسبة التي كانت سائدة سنة 1990[2].

5- التنويع في مصادر الإمدادات في ظل إستراتيجية "التوجه نحو الخارج": أضحى التنويع مفتاح أمن الطاقة منذ أيام "تشرشل" حين صرح: "السلامة واليقينية في النفط مرتبطة بالتنويع والتنويع فقط"، وبذلك يكون قد وضع المبدأ الأساسي لأمن الطاقة: تنويع الإمدادات، وهذا الأمر مازال ذو مصداقية لكون تنويع الإمدادات واحد من بين أهم ضمانات الأمن، وهو نقطة البداية لضمان أمن الطاقة. وتنويع المزودين بالطاقة يشير إلى مجموعة الدول الموفرة لإمدادات النفط والغاز الطبيعي والفحم وغيرها، وللنفط أهمية خاصة وأغلب أدبيات أمن الطاقة نجدها تركز على واردات النفط وعلى الانقطاعات المحتملة في الإمدادات النفطية[3].

فالخبرة التاريخية تفيد بأن تحقيق الدول لأمنها الطاقوي يقوم على عدة مبادئ، يأتي مبدأ التنويع الذي أشار إليه تشرشل على رأسها، فتنويع مصادر الإمدادات يقلل من الأضرار الناجمة عن حدوث انقطاع في الإمدادات من مصدر واحد نتيجة توفر بدائل أخرى، مما يخدم مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ذلك أن استقرار الأسواق هو الاهتمام الأساسي[4].

وتعمل الصين على تنويع مصادرها من النفط لتتجاوز الدول الخليجية وإيران، وتتسع إلى مناطق أخرى من العالم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى الشمالية. فما بين 1993 إلى 2003 جاءت حوالي 50% من واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط، و20% من إفريقيا، و10% من آسيا المحيط الهادي، و10% من محيطها الغربي مع خط أنابيب من كازاخستان دخل حيز الخدمة، وخط آخر من روسيا دخل حيز الخدمة كليا عام 2010[5].

1- محمد مصطفى الخياط. "**الصين وخيار الطاقة البديلة**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 109.

2 - يوشنغ جاو. "**الصين: رفع مستويات الإنتاج المحلي وتعزيز كفاءة الطاقة**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 299.

3- Kevin D. Stringer. Op. Cit. p. p. 127, 128.

4- Daniel Yergin. Op.Cit. p. 76.

5- Tang Shiping. Op. Cit. p. 32.

ويبرز في الخطاب الصيني حول أمن الطاقة وفي مختلف الدراسات مصطلح "المناطق الواسعة للإمداد النفطي والغازي"، والمقصود بها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومحيط بحر قزوين. ويمكن عموما تقسيم مناطق العالم المنتجة للنفط حسب أهميتها للصين، إلى ثلاث مناطق رئيسية، وهي:[1]

أولا: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشمال غرب إفريقيا، والتي تتمتع بأغنى الموارد النفطية والغازية في العالم الراهن، بحيث يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد فيها بـ 110 مليار طن، أي نسبة 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي، إضافة إلى مزايا زهد تكلفة الاستخراج وملاءمة الظروف الجيولوجية فيها. فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر المصدر التقليدي للواردات الصينية من النفط والغاز، كون دول المنطقة تربطها بالصين منذ أمد طويل علاقات مستقرة في تجارة الطاقة، غير أن هذه المنطقة ظلت تتعرض للنزاعات الدينية والصراعات مثل الفلسطيني – الإسرائيلي، والاضطرابات الجيوسياسية المختلفة، وغيرها من العوامل غير المحددة، مما يؤثر سلبا على استقرار الواردات الصينية من النفط ويعرضها لمخاطر كبيرة.

ثانيا: منطقة آسيا الوسطى وروسيا، وهي وفيرة الموارد النفطية والغازية (وسنتطرق إليها بتفصيل أكثر في مواضع لاحقة من هذه الأطروحة).

ثالثا: منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتتمتع هذه المنطقة أيضا بالموارد النفطية الغنية، وخصوصا في فنزويلا المالكة لأكبر الاحتياطات العالمية من النفط الثقيل، ولكنها بعيدة جغرافيا عن الصين، إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في بعض الدول التي تربطها بالصين علاقات طيبة.

ولأن الصين تعتمد بشكل أساسي على الشرق الأوسط في توفير احتياجاتها النفطية، وهو ما يتجلى من خلال استحواذ المنطقة على حوالي 50% من احتياجات الصين النفطية، مع احتمال ارتفاع هذه النسبة إلى 70% بحلول عام 2015، أين تعد الصفقات الكبرى للصين مع كل من إيران والسعودية وقطر عنصرا أساسيا في التحركات الصينية في الإقليم. فهي تهتم بتأمين ممرات النفط الدولية لاسيما القادمة من الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكده الكتاب الصيني الأبيض عن الطاقة الصادر عام 2007: "وأنه

1 – تشانغ تزي كوين. "**قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني**". المركز العربي للمعلومات، 2004/4/18. في:

"https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ".

على المجتمع الدولي أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة والمسؤولة عن نقل الطاقة، وخصوصا الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط"[1].

جدول رقم (9): نسبة مصادر الواردات الصينية من النفط الخام بحسب المناطق 1990-2010 (%)

المنطقة	1990	1997	2005	2006	2008	2010
الشرق الأوسط	39	48	46	44	46	46
روسيا وآسيا الوسطى	/	/	11	11	10	10
حوض الأطلسي	/	/	23	5	3	3
آسيا المحيط الهادي	60	26.2	8	4	/	/
إفريقيا	0	9.6	12	4	18	19
مناطق أخرى	0	9.6	12	4	18	19

Source: Zhang Jian. China's Energy Security: prospects, challenges, and Opportunities. The Brookings institution. Washington D.C. July 2001. p. 17.

ولهذا التخوف الصيني ما يبرره، لأن اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط معناه ارتباط أمنها الطاقوي ومسيرة تنميتها الاقتصادية بواحدة من أكثر مناطق العالم توترا، فقد أفاد تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة 2001، أن الخمسين سنة الماضية – إلى غاية 2001 – قد شهدت 14 عشر اضطرابا شديدا في إمدادات النفط في منطقة الخليج، معظمها مرتبط بالنزاعات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط[2].

وتحاول الصين التي استمدت 61.1% من وارداتها عام 2005 من خمس دول هي: السعودية وأنغولا وإيران وروسيا وسلطنة عمان، تنويع مصادر وارداتها النفطية، ولكن هنالك حدود لقدرتها على تنويع هذه المصادر، لأن وارداتها النفطية تفضل البلدان التي يتصف نفطها الخام بخفته وقلة محتواه الكبريتي، وثلث واردات الصين النفطية حاليا هي من النفط الخام الكبريتي الثقيل[3].

1- حسن أبو طالب. "**الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 144.

2 – هوارد جيلر. مرجع سابق. ص 29.

3 – شايتيج باجباي. "**البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 103.

جدول رقم (10) : كمية ونسبة مصادر واردات الصين النفطية العشرة الأولى 2003-2005

الدولة	2003 (مليون طن)	2004 (مليون طن)	2005 (مليون طن)	2003 (%)	2004 (%)	2005 (%)
السعودية	15.18	17.24	22.18	%16.65	14.04	17.45
أنغولا	10.10	16.21	17.46	%11.09	13.20	13.74
إيران	12.39	13.24	14.72	%13.60	10.78	11.23
روسيا	2.25	10.78	12.78	%5.77	8.77	10.05
عمان	9.28	16.35	10.83	%10.18	13.31	8.53
اليمن	7.00	4.91	6.98	%7.68	4.00	5.49
السودان	6.26	5.77	6.62	%6.87	4.70	5.21
الكونغو	3.39	4.77	5.53	%3.72	3.89	4.36
إندونيسيا	3.33	3.43	4.09	%3.66	2.79	3.21
غينيا الاستوائية	1.46	3.48	3.84	%1.60	2.84	3.02
الإجمالي	73.64	96.18	104.58	%80.82	78.32	82.29
الإجمالي العام للواردات	+91.13	122.82	127.08	%100	%100	%100

المصدر: شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 103.

وعملت الصين على توسيع وتنويع مصادر احتياجاتها النفطية لتتوغل في إفريقيا وخاصة في السودان، أين وقعت شركة الصين الوطنية للبترول اتفاقيات مع حكومة السودان للتنقيب واستغلال البترول السوداني، وذلك بدءا من عام 2000 إلى 2007، وتصل الاستثمارات الصينية في مجال استخراج البترول من السودان إلى نحو 15 مليار دولار، مع إشرافها على إنتاج وتصدير ما يزيد على 243 ألف برميل بترول يوميا، وهو ما يشكل 48% من إجمالي الصادرات النفطية السودانية[1]. هو ما أهل الصين لتكون المستثمر الأكبر في قطاع الطاقة الناشئ في السودان، وهذه الأخيرة تمثل المصدر الأكبر لإنتاج

1 – رضا محمد هلال. "**العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 134.

شركات النفط الوطنية الصينية من النفط، ولتشكل أكبر سابع مورد للمحروقات إلى الصين بما مقداره 133 ألف برميل يوميا[1].

وفي أمريكا اللاتينية تمكنت الصين من توسيع علاقاتها هناك، لتصبح منذ عام 2005 ثالث أهم شريك تجاري لدول المنطقة، مع بلوغ حجم التجارة البينية بينهما نحو 50 مليار دولار عام 2004، ثم تقفز إلى 70 مليار دولار عام 2007. وعلى الرغم من ضعف الواردات الصينية من نفط أمريكا اللاتينية، والتي لم تتجاوز 3% من إجمالي واردات الصين الخارجية من النفط خلال تلك الفترة، إلا أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع مع توقيع الصين على اتفاقيات للتنقيب والكشف عن البترول مع البرازيل وكوبا وفنزويلا، وسعيها لإبرام اتفاقيات مماثلة مع كل من الأرجنتين والبيرو وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور[2].

ويطلق الصينيون على هذه السياسة الهادفة للتوجه نحو الخارج في توفير احتياجاتهم النفطية عن طريق الاستثمار في مناطق الإنتاج بحد ذاتها، وتوطين شركات النفط الصينية فيها للتنقيب على النفط وضمان تصديره للوطن الأم، بإستراتيجية "التوجه نحو الخارج" أو "تجاوز عتبة البلاد" (Going-Out or Going Abroad Strategy)[*] أو الاستثمار وراء البحار (Overseas Investment)، تعتمد جميعها على دبلوماسية نشيطة في جميع أرجاء العالم، والتي يمكن أن تكون مصدرا لتوفير الموارد الطاقوية اللازمة في إطار "دبلوماسية الطاقة".[**]

وتعود جذور إستراتيجية التوجه نحو الخارج الصينية إلى عمل بكين وفق المبدأ القائل بأن "أمن الطاقة أهم من أن يترك تحت رحمة الأسواق"، لذلك تبنت إستراتيجية التوجه نحو الخارج، وأهم عناصر هذه الإستراتيجية تتضمن شكلا أكثر تركيز ونشاطا من الدبلوماسية التجارية من القادة الصينيين ضمن مناطق تصدير النفط الرئيسية، إضافة إلى مرافقة قوية وكبيرة من شركات النفط الوطنية الكبرى الثلاث المملوكة للدولة (CNPC) و(Sinopec) و(CNOOC)، لضمان استثمارات صافية في حقول الغاز والنفط في الخارج أي (السيطرة المادية على إمدادات النفط)، وتنويع عقود تموين بالغاز الطبيعي طويلة المدى من عدد كبير من المصدرين لمواجهة احتياجات المستقبل، هذه الإجراءات تعزز قدما بدبلوماسية

1- Dan Blumenthal. "**Concerns with Respect to China's Energy Policy**". July 01, 2008. P. 423. In: " http://www.aei.org/files/2003/08/26/20080723_ChinaEnergyStrat.pdf ".

2- رضا محمد هلال. مرجع سابق. ص 136.

*** يطلق الصينيون على هذه السياسة اسم "زو تشو كيو" (Zou Chu Qu).**

**** الملحق رقم (4) يبين أهم إجراءات ونشاطات دبلوماسية الطاقة الصينية.**

الدولة وجهود الشركات لترقية وتطوير أنابيب جديدة لنقل النفط والغاز من شأنها تنويع طرق النقل المستقبلية للطاقة المستوردة[1].

وركز القادة الصينيون في رحلاتهم الخارجية تركيزا كبيرا على الطاقة، فقد وقعت الصين على صفقات بمليارات الدولارات في أنحاء العالم لشراء الطاقة ومد خطوط أنابيب، وصاغت علاقات أوثق مع دول تمتد من النمسا إلى المملكة العربية السعودية ومن فنزويلا إلى إيران. كما تسعى بكين أيضا لإقامة شراكة إستراتيجية مع أي دولة يمكنها تزويدها بالطاقة، مع تكثيف شركات النفط الوطنية الصينية لاستثماراتها في الخارج للحصول على تحكم مباشر أو حقوق جزئية في حقول نفط محتملة في العالم[2].

ولكن العديد من المعوقات تحول حاليا دون تمكن الصين من تحقيق هدفها في تنويع مواردها النفطية، فعندما تسعى شركات النفط الوطنية لموارد طاقة خارج البلاد، كانت تركز على الدول ذات رأس المال والنفوذ الغربي المحدود، والتضاريس المتناسبة والقدرات التقنية لتلك الشركات، والنفط الخام المتوافق ومصافي النفط الصينية، أضف إلى ذلك أن موارد الدولة المالية التي كانت في متناول الشركات الصينية، ومكنتها من الدخول في مشروعات ذات عناصر مخاطرة عالية أكثر من نظيراتها من شركات النفط الغربية، ومن تقديم عروض أسعار تفوق ما يقدمه منافسوها، ودفع قيمة أعلى غالبا من الثمن الذي تستحقه أصول الطاقة[3].

إن الحساسية المتزايدة الناجمة عن الاعتماد على النفط المستورد، قد أسهمت في زيادة المخاوف من عدم يقينية تحقيق أمن الطاقة الذي ترمي إليه، ويتجلى ذلك في مواطن القلق التالية التي عبرت عنها القيادة الصينية:

* **تذبذب الأسعار:** لا سيما أن مثل هذا التذبذب يمكن أن يترجم إلى ضعف اقتصادي، والقيادة الصينية تتخوف من أن أي تردي اقتصادي أو كساد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وتقويض شرعية النظام الصيني وقدرته على الاستمرار في الحكم.

* **احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر:** تشعر الصين بالقلق لأن طرق الملاحة البحرية التي تمر من خلالها شحنات النفط الخاصة بها يمكن أن تتعرض للمخاطر، وبالخصوص فيما يعرف بـ "نقاط

1- Kenneth Lieberthal and Mikkal Herberg." **China's Search for Energy Security: Implications for U.S. Policy".** NBR Analysis: volume 17, number 1, April 2006. P. 13.

2 – وينران جيانغ. "**النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 339.

3 - هوارد جيلر. مرجع سابق. ص 104.

الاختناق" مثل مضيق ملقا، حيث يمكن أن تتعرض شحنات النفط للاختناق على يد الإرهابيين القراصنة، أو عن طريق منافسين جيوسياسيين محتملين في أوقات الأزمات، لا سيما وأن أربعة أخماس النفط الذي تستورده الصين يجب أن تمر من هذا المضيق.

* **تركز المصادر**: القلق من موضوع زيادة تركز مصادر مستوردات الطاقة، فعلى سبيل المثال جاءت نحو 80% من مستوردات الصين من 10 دول، وجاءت حوالي 60% من هذه الكمية من خمس دول في الشرق الأوسط وإفريقيا (السعودية، أنغولا، إيران، عمان، السودان)، وهي مناطق يحتمل أن تحدث فيها انقطاعات في توريد النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي.

شكل رقم (4) : مصادر الواردات الصينية من النفط الخام 2010 (%)

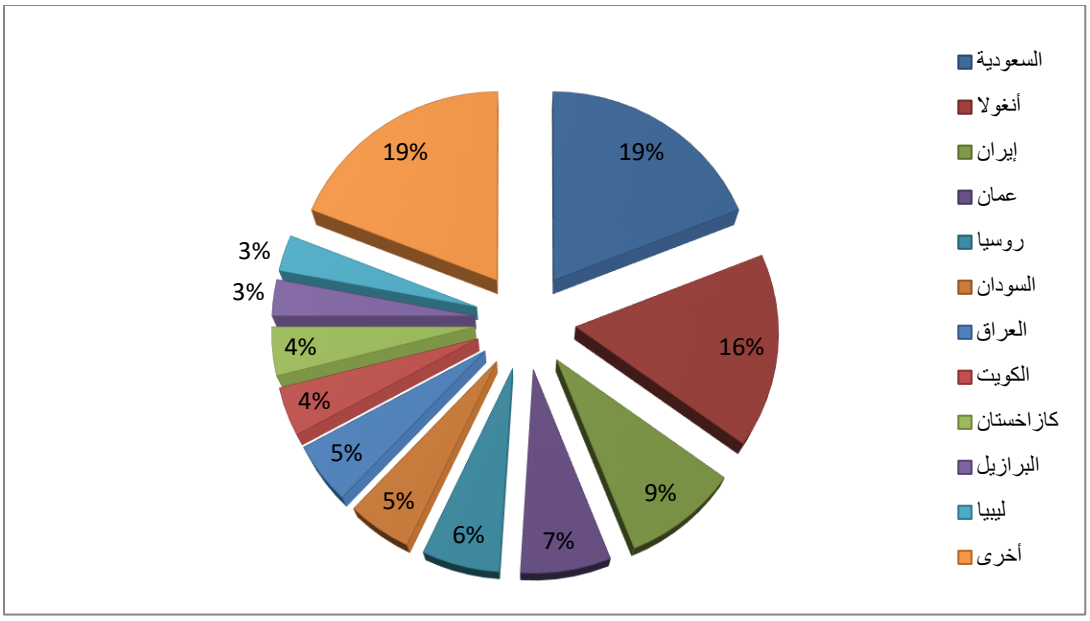

Source: Zhang Jian. Op. Cit. p. 17.

* **النزاعات مع الجيران البحريين**: وأخيرا فإن نزاعات الصين مع جيرانها البحريين بشأن الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الحصرية والجزر، التي تحتوي على احتياطات غنية من النفط والغاز الطبيعي، قد أسهمت في زيادة قلق القيادة الصينية[1].

ولمواجهة هذه المخاوف وضعت القيادة الصينية رؤية جديدة للتعامل معها، وذلك بتطوير تصورات جديدة تجعل إستراتيجية الطاقة الصينية الحديثة، تقوم على تحقيق المقاربات الأربع التالية:

1 – نان لي. مرجع سابق. ص ص 144, 145.

* تطوير مصادر ومناطق استيراد متعددة، بزيادة واردات النفط من روسيا وآسيا الوسطى، رفع حصة النفط الخام المستورد من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتنويع واردات النفط من الشرق الأوسط نحو دول مختلفة.

* بناء مخزونات احتياطية إستراتيجية لتفادي أي انقطاع غير متوقع في الإمدادات.

* ترقية وتقوية التعاون الإقليمي والثنائي في ميدان الطاقة.

* المشاركة في اتفاقية ميثاق الطاقة[1].

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين: يمثل وضع تنظيم فعال لتسيير قطاع الطاقة أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الصين في سبيل وضع الإستراتيجية المثلى لضمان أمنها الطاقوي، فقد أصبحت الإدارة الصينية للطاقة موضوع حوار عميق حول إعادة هيكلتها وتنظيمها، بعد نشوب أزمة مؤسساتية حقيقية تجاوزت النظام المشكل من فواعل رسم السياسة الطاقوية، وكان منطلق ظهور هذه الأزمة عام 1993، بعد إلغاء وزارة الطاقة بعد خمس سنوات فقط من استحداثها[2].

وشرعت الحكومة في العمل على رفع قدرتها المؤسساتية على التعامل مع مسألة أمن الطاقة في ظل مقترب أكثر نظامية وشمولية، خصوصا وأن نظام صنع القرار في قطاع الطاقة الصيني يتميز بفقدان كبير للتنسيق بين الفواعل والهيآت المختلفة، ولذلك يتجلى دوما ذلك الغموض فيما يخص من يصنع سياسة الطاقة في الصين؟ ومن يعمل على تنفيذها بعد وضعها؟ مع ما يلاحظ أيضا على بنية صنع القرار في مجال الطاقة في الصين من وضع لسياسة الطاقة بشكل يفتقد للتخطيط الدقيق غالبا، وعدم وجود إستراتيجية طويلة المدى[3].

ففي ظل الاقتصاد المخطط كانت سياسة الطاقة في الصين غير منفصلة عن السياسة الصناعية، فهيئة أو لجنة الدولة للتخطيط في بكين حددت مدى الحاجة للطاقة لتحقيق الأهداف الصناعية المتضمنة في المخططات الخماسية، فقد عهد للجنة الدولة الاقتصادية السهر على تحقيق الوزارات الصناعية المكلفة بإنتاج الفحم والنفط والغاز والكهرباء لأهدافها، ولكن مع مطلع الثمانينيات أثبتت مقاربة "الرقابة

1- Liyan Hu and Ter-Shing Sheng. China’s energy security and geo-economic interests in Central Asia. Central European journal of international and security studies (CEJISS). 2008. Volume 2, Issue 2. P. 47.

2- Bastien Brunis. Politique extérieure énergétique de la Chine: discours sur la stratégie de puissance de la PRC. Panthéon- Sorbonne, université Paris1. June 2006. P. 37.

3- Bo Kong. An Anatomy of China’s Energy Insecurity and Its Strategies. Pacific Northwest for global security. USA. December 2005. p. 44.

والتحكم" فشلها في الوفاء باحتياجات البلاد. فباشرت الصين سلسلة من الإصلاحات بتحويل وزارات الطاقة الحكومية إلى شركات مملوكة للدولة، مع تحرير جزئي للأسعار، وفتح المجال للمبادرات والمنافسة في مناطق معينة، وبنهاية عام 2002 أصبح كل إنتاج وتوزيع الطاقة في البلاد من طرف شركات وليس بيروقراطيات[1].

وهكذا أصبحت سياسات الطاقة في الصين ترسم من قبل طرفين رئيسيين، وهما: مؤسسات الحكومة المركزية ذات الصلة بقطاع الطاقة والتي توصف بأنها الأقل فاعلية (البيروقراطيات)، وشركات الطاقة القوية المملوكة للدولة. أدت سياسة الانفتاح واللامركزية في قطاع الطاقة الذي رافق الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إلى انتقال القوة والموارد من الحكومة المركزية إلى الشركات النفطية المملوكة للدولة، وإلى تفتت في الهيكل المؤسساتي للسلطة في قطاع الطاقة، وهذه الوضعية أعاقت تقدم التنسيق بين المصالح المتصارعة في قطاع الطاقة، ولم تسمح بتطوير إستراتيجية وطنية شاملة للطاقة، ومكنت بالمقابل شركات الطاقة الصينية القوية من الاستحواذ على نفوذ كبير في صنع القرار في ميدان الطاقة، ونتيجة لذلك فغالبا ما كانت أجندة ومشاريع الطاقة في الصين تخضع لمصالح تلك شركات، بدلا من أن تخضع للمصالح القومية للدولة الصينية[2].

لقد افتقدت الصين بشكل عام الهيكلية المركزية اللازمة لصنع السياسة الخاصة بالطاقة، ولعل المرة الأخيرة التي كان صنع سياسة الطاقة في البلاد مركزيا، هو ما تم بإشراف وزارة الطاقة خلال الفترة ما بين (1988–1993). وبعد إلغاء الوزارة برزت هياكل ومؤسسات بيروقراطية متعددة، عهد إليها تسيير مجال الطاقة دون أن يكون هنالك تنسيق فعال فيما بينها، لا سيما مع كثرتها وتنوع اختصاصاتها وطبيعة عملها. وهو ما يتبين أدناه من خلال الشكل البياني لمخطط التنظيم الهيكلي لفواعل قطاع الطاقة في الصين.

1- Daniel H. Rosen, Trevor Houser. **China Energy**: **A Guide for the Perplexed.** China Balance Sheet. A Joint Project by the Center for Strategic and International Studies and the Peterson Institute for International Economics. May 2007. p. p. 17, 18.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 16.

شكل رقم (5): التنظيم الهيكلي لفواعل قطاع الطاقة في الصين

Source: Suisheng Zhao. China's energy security and relations whith periphery countries. Graduate school of international studies, university of Denver. In: "www.rice.edu/energy/.../asiaenergy/.../BIPP_UFJ_ZHAOSUISHENG_063004.pdf - ".

ومنذ ذلك التاريخ وسياسة الطاقة تمليها الهيئة الوطنية للتطوير والإصلاح التابعة لإدارة الطاقة، ويكملها كل من مكتب الطاقة الحكومي التابع للهيئة المذكورة الذي أسس في جوان 2005، والمجموعة الصغيرة الرائدة للطاقة المؤلفة من 13 عضوا، والمشكلة من طرف مجلس الدولة في ماي 2005، ويرأسها رئيس الوزراء. ولكن هذه المجموعة لا تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، كما يفتقد مكتب الطاقة الحكومي وإدارة الطاقة للموارد اللازمة لتنفيذ سياسة الطاقة الصينية بشكل فاعل، كما أن تقسيم المسؤوليات بين المؤسسات الثلاث ليس واضحا، وهذا ما يجعل سياسة الطاقة الصينية خاضعة باستمرار لما يسميه الخبراء مبدأ "الطبخة المحروقة لكثرة الطباخين"، وذلك بوجود العديد من شركات النفط الوطنية الصينية، إلى جانب 13 وزارة موكول لها جميعا مهمة اتخاذ القرارات المتصلة بالطاقة بالإجماع بعد مساومات ومفاوضات مطولة[1].

شكل رقم (6): طبيعة العلاقات بين أهم أجهزة رسم سياسة الطاقة في الصين

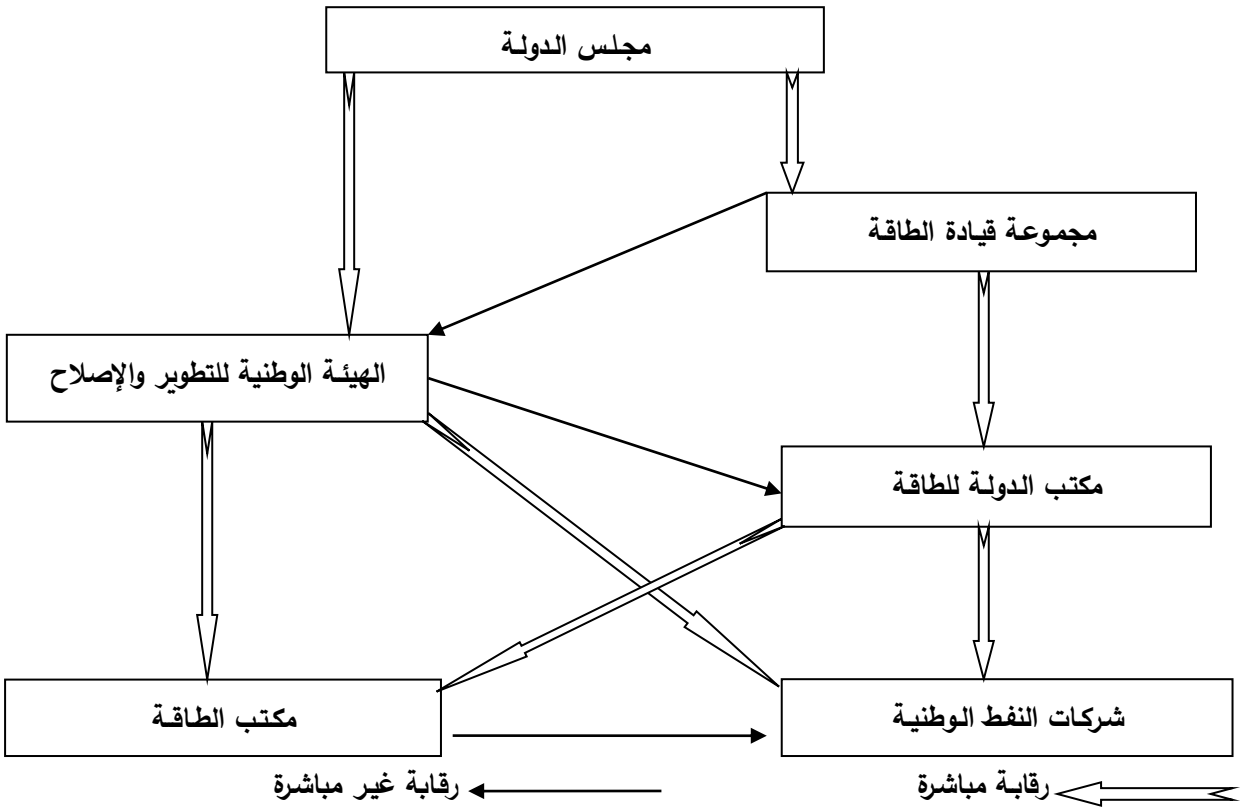

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 18.

أما الفواعل الأكثر سيطرة وتأثيرا على وضع سياسة الطاقة في الصين فهي الشركات الوطنية النفطية المملوكة للدولة، والمتمثلة في شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، وشركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات(Sinopec)، وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC)، وشركة الصين

1 – شايتيج باجبايي. مرجع سابق. ص 99.

الكيماوية (Sinochem) والفروع المختلفة لهذه الشركات، والتي تعد المسير الرئيسي لجانب الطلب من سياسات أمن الطاقة الصينية، ويعود نفوذ هذه الشركات إلى كل من خبرتها النفطية وقبضتها السياسية، الناجمة عن اعتماد الحكومة الصينية المتزايد عليها في الجانب الجبائي، ومن كون قياداتها العليا تعين مباشرة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، مما يمنحها اتصالا مباشرا بالقيادة السياسية الصينية[1]. إضافة إلى قيامها بعمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل سواء داخل النطاق المحلي، أو من مناطق مختلفة إلى الوطن الأم في إطار إستراتيجية "الاتجاه خارجا" أو "الاستثمار وراء البحار"، فشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) مثلا، هي اللاعب الرئيسي في صناعة النفط والغاز في الصين، وهي المنتج الأكبر والممول بالنفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والبتروكيمياويات في الصين[2].

وهي أول شركة حكومية صينية تقوم باستثمارات في قطاع النفط في الخارج عام 1993، ولديها مصالح واستثمارات في أكثر من 40 دولة عبر العالم، منها كازاخستان والبيرو والسودان والجزائر وفنزويلا وإندونيسيا وميانمار وكندا وتركمنستان وأذربيجان ومنغوليا وتايلند وبابوا غينيا الجديدة وغيرها، وفي عام 2005 وصل نصيب هذه الشركة من إنتاج النفط إلى 400 ألف برميل يوميا، بعد أن كان 329 ألف برميل يوميا عام 2004، و137 ألف برميل يوميا عام 2000، أما إنتاج الشركة من الغاز في الخارج فقد بلغ 281 مليون قدم مكعب يوميا عام 2005، بعد أن كان 251 مليون قدم مكعبة عام 2004، وأنفقت حتى نهاية عام 2005 حوالي 8.2 مليار دولار على الاستثمارات النفطية الخارجية، وخلال هذه الفترة تمت إضافة ما يقارب 11 مليار برميل من احتياطات النفط الجيولوجية، وأبرمت عقودا للمشاركة في الإنتاج والتنقيب وخدمات أخرى في 36 دولة على الأقل، في إفريقيا وآسيا المحيط الهادي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ومناطق أخرى[3].

وتتدعم قوة الشركات الوطنية النفطية الصينية باستثماراتها في حقول النفط ما وراء البحار، لأنها تساعد تلك الشركات على تحقيق هدفيها الرئيسيين وهما: دعم أمن الطاقة الوطني، وكسب الخبرة الدولية التي تمكنها من تحقيق طموحاتها، لتكون قادرة على المنافسة مع كبريات شركات النفط العالمية[4].

وأمام الاختلال الواضح في ميزان القوى بين الشركات النفطية المملوكة للدولة وبقية الأجهزة البيروقراطية المشكلة لسلطة رسم وتنفيذ سياسة الطاقة، وفي ظل نقص التنسيق بين مختلف الأجهزة

1- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 25.

2- Chen Shaofeng. **China's outward FDI and energy security.** EAI Working Paper No. 143 . 20 November 2008. p. 3.

3 - جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو. "**سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص ص 269 ،268.

4- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 25.

المتعددة التي تكون دائرة صنع القرار في المجال الطاقوي في الصين، ناهيك عن عدم القدرة على وضع إستراتيجية متكاملة وشاملة وطويلة المدى توضح الأبعاد الرئيسية للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، بسبب تضارب المصالح بين المكونات المختلفة المكلفة بوضع سياسة الطاقة، وحدة التنافس بينها وصعوبة الوصول إلى قرارات حاسمة في وقت مقبول، أصبحت هنالك حاجة ملحة لإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لجهاز صنع القرار في ميدان الطاقة. فالصين واحدة من الدول القليلة في العالم التي لا تمتلك وكالة حكومية وطنية تنسق تطوير الطاقة، عكس ما هو سائد في معظم الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بنظام السوق الحر، ومع ذلك تتواجد كتابة دولة وطنية للطاقة يعهد لها بتطوير إستراتيجية وطنية للطاقة، وحماية أمن الطاقة، وتنسيق ودعم بحوث تطوير الطاقة.[1]

فالكثير من الخبراء الصينيين سبق لهم وأن أعلنوا أن تفكك بيروقراطية الطاقة تحد من قدرتها على تحقيق الصين لأمنها الطاقوي، وقالوا بضرورة إدخال تغييرات مؤسساتية وهيكلية لمواجهة تحديات البلاد الطاقوية. وتحولت قضية أي نوع من البنية المؤسساتية تكون أكثر نجاعة من أهم المواضيع التي شغلت الخبراء في حوار أمن الطاقة الدائر في الصين، وإن كان أغلبية الخبراء يميلون إلى استحداث هيكل وزاري أو سلطة أخرى أعلى منه للعمل على تركيز السلطة في قطاع الطاقة، والتنسيق مع بقية الوكالات الحكومية ذات العلاقة بالشأن الطاقوي مثل وزارة الشؤون الخارجية[2].

ويميل الخبراء إلى أن وزارة قوية للطاقة ستكون هي الأقدر على تسيير الصناعات الطاقوية الصينية النشيطة بشكل فعال، وفعالية هذه المؤسسة ستعتمد على التطرق إلى القضايا التي سببت فشل وتفكك وزارة الطاقة سابقا، وستكون بحاجة إلى السلطة والموارد البشرية والمالية لتسيير سياسة أمن الطاقة، والتوفيق بين المصالح المتضاربة ضمن الأجهزة البيروقراطية الواسعة، وستحتاج أيضا إلى أن تكون أحسن تأطيرا بشريا، ولها القدرة على الوصول إلى معطيات نوعية لوضع سياسات واتخاذ قرارات فعالة، ولها إمكانية الدمج بين العرض والطلب على الطاقة والقضايا الأمنية، وأن تتمتع بالقدرة على التفاعل مع بقية الوكالات والمستويات الوزارية على قدم المساواة. بالإضافة إلى حصولها على السلطة التي تمكنها من الوقوف في وجه مصالح شركات النفط والفحم المتزايدة. فوزارة الطاقة الجديدة يجب هيكلتها بحيث تسمح بتمثيل مصالح كل المعنيين بالقطاع، بما في ذلك تلك العناصر التي تتميز بضعف مؤسساتي مثل مستهلكي الطاقة ووكالات حماية البيئة، وينبغي عليها أن تسمح للحكومة بتطوير خبرتها وتكون ذات قدرة تنافسية ومساهمة في صنع القرار، بدلا من أن تأخذ بنصائح الشركات الوطنية فقط[3].

1- Xu Yi-Chong. "**China's energy security**". In: Michael Wesley. Energy security in Asia. Rutledge, 2007. London and New York. p. 50.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 17.

3- Zhao Daojiong. China's thirst for oil. International crisis group Asia report N° 153. 9 June 2008. P. 7.

الفصل الثالث: إستراتيجية "التوجه نحو الخارج" الصينية تجاه آسيا الوسطى

المبحث الأول: التواجد الصيني في مناطق إنتاج الطاقة بآسيا الوسطى

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة الصينية في المنطقة

المبحث الثاني: التنافس على مصادر الطاقة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى

المطلب الأول: الاختراق الصيني لمجال النفوذ التقليدي لروسيا

المطلب الثاني: التضارب بين المصالح الطاقوية الأمريكية والصينية في آسيا الوسطى

هذا الفصل يهدف إلى تحليل العلاقات الطاقوية الصينية بجمهوريات آسيا الوسطى، وإبراز مدى أهمية المنطقة في تخفيف حدة المخاوف التي تعيشها الصين، نتيجة عدم يقينية تحقيق أمنها الطاقوي، في ظل الوضعية المعقدة التي تعيشها الأسواق العالمية، والاضطرابات المستحكمة في أهم مناطق تموين الصين بإمداداتها النفطية في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتوضيح احتمالات التعاون والصراع بين الصين وبقية اللاعبين المؤثرين في تفاعلات المنطقة.

إذ تعد منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من بين أغنى مناطق العالم بالنفط، وينظر إليها على أنها الاحتياطي المستقبلي للموارد النفطية والغازية في العالم، ولكونها مجاورة للصين مباشرة ولها علاقات تاريخية وثقافية وحضارية واقتصادية وطيدة معها. فقد أصبحت ذات أولوية بالنسبة لبكين لتأمين احتياجاتها النفطية والغازية خصوصا مع قربها الجغرافي من الحدود الغربية للصين، ويتجلى ذلك في الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة المستوطنة في جمهوريات آسيا الوسطى، وتطوير طرق نقل جديدة للغاز والنفط نحو السوق الصينية المتعطشة للطاقة.

ولكن بقدر ما توفره هذه المنطقة من فرص كبيرة للصين بقدر ما تعج بالتحديات والمخاطر، لكون الصين مجرد لاعب في المنطقة من بين عدد من اللاعبين الآخرين المنافسين على ثروات المنطقة ومكانتها الجيوسياسية، وعلى رأسها روسيا ذات العلاقات التاريخية بدول المنطقة التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت أحداث 11 سبتمبر لتضع قدما لها في المنطقة وتقيم قواعد عسكرية هناك، إضافة لفواعل أخرى جديدة لها بدورها مصالحها وعواملها التي تجعلها ذات قدر من النفوذ والعلاقات المميزة مع جمهوريات آسيا الوسطى.

المبحث الأول: التواجد الصيني في مناطق إنتاج الطاقة بآسيا الوسطى

رغم وجود تبادلات ثقافية وتاريخية تعود لآلاف السنين بين الصين وآسيا الوسطى، إلا أن إقامة علاقات قائمة على الندية والمنافع المتبادلة، لم يتم إلا بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفييتي، أين تعالت منذ ذلك الحين أصوات داعية لإقامة تعاون استراتيجي بين الطرفين للقرن الحادي والعشرين.

فالعلاقات بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى محكومة بعوامل جغرافية وسياسية واقتصادية وأمنية، فهما يعتبران جيرانا بالمفهوم الجغرافي، والصين تمثل ممرا نحو البحر بالنسبة لتلك الجمهوريات، بينما هي توفر ممرات اتصالات برية للصين مع أوروبا وغرب آسيا (طريق الحرير)، أما سياسيا فهما يتقاسمان حاليا العديد من وجهات النظر المتشابهة فيما يخص الكثير من القضايا الوطنية والدولية، بينما تمثل الروابط الاقتصادية بينهما عاملا جوهريا في العلاقة بين الجانبين، فجمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة للصين هي مصدر مهم لموارد الطاقة والمعادن وأسواق لتصريف المنتجات الصينية[1].

ويحتل قطاع الطاقة أهمية خاصة في العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى، لما تحويه المنطقة من ثروات نفطية وغازية مغرية، إضافة إلى القرب الجغرافي الذي يسهل مهمة نقل تلك الموارد إلى الصين مباشرة، دون الحاجة للمرور بالمسطحات المائية الخطيرة للمحيطين الهندي والهادي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى: ظهرت جمهوريات آسيا الوسطى للوجود بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وتفككه في بداية تسعينيات القرن الماضي، لتبرز خمس جمهوريات مستقلة وهي: وكازاخستان، وأوزباكستان، وطاجكستان، وقرغزستان وتركمنستان، وأهم ما يميز هذه الجمهوريات من الناحية الإستراتيجية هو تمتعها بموقع جغرافي حيوي، جعلها همزة وصل بين آسيا وأوروبا، وإطلالة إثنين من دولها وهي كازاخستان وتركمنستان على بحر قزوين.

1- Sun Zhuangzhi. The Relationship between China and Central Asia. p.p. 40, 41. In: ″src-h.slav.hokudai.ac.jp/...1.../03_zhuangzhi. pdf ″.

خريطة رقم (1): جمهوريات آسيا الوسطى

المصدر: مقدمة ملف جمهوريات آسيا الوسطى، الجزيرة نت، 5 أفريل 2007. في:

https://2u.pw/B3KF1I5

كما تعد آسيا الوسطى امتدادا طبيعيا للقوقاز، وجزءا من "أوراسيا" التي تعتبر "قلب الأرض" (Heartland)، حيث يصنفها الخبراء كمكون رئيسي لما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى" (Central Eurasia)، فجغرافيا تمثل جمهوريات آسيا الوسطى الخمس إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاث أذربيجان وجورجيا وأرمينيا ما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى"، وتقع دول هذه المنطقة إلى شرق وغرب حوض بحر قزوين الغني بالنفط والغاز[1].

وتتبدى الأهمية الجيوستراتيجية الرئيسية لآسيا الوسطى في عاملين رئيسيين، وهما: اكتشاف احتياطيات معتبرة من الموارد الطاقوية، وكونها ممرا محوريا لأنابيب النفط والغاز، وطرق المواصلات

1- Guo Xuetang. "**The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 117.

التي تنطلق منها بكل الاتجاهات، رابطة إياها بالصين وروسيا وأوروبا ومنطقة القوقاز، وإلى المحيط الهندي عبر بحر قزوين[1].

تحاذي كازاخستان وتركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين الأكثر غنى بالنفط والغاز، أما بقية الدول التي لا تمتلك حقولا نفطية كبيرة فلها أهمية من نوع آخر، تكمن في موقعها الإستراتيجي لنقل النفط والغاز إلى أسواق شرق وجنوب شرق آسيا[2].

وبإلقاء نظرة عامة حول جمهوريات آسيا الوسطى، تحتل أوزباكستان مكانة فريدة بسبب عوامل جيو سياسية وجيو استراتيجية، فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا مشتركة مع بقية الدول الأربعة الأخرى، ولها أكبر عدد من السكان أكثر من25 مليون نسمة، وهي الممر الرئيسي لطرق العبور في آسيا الوسطى، ولها جاليات مؤثرة في الدول المجاورة يمكن أن تستغلها كرافعة في علاقاتها معها. وثاني أكثر الدول أهمية هي كازاخستان ذات المساحة الأوسع، والدخل القومي الأكبر المقدر بـ 47.39 مليار دولار عام 2005، أي ما يساوي أكثر من 50% من مجموع الدخل القومي لجمهوريات آسيا الوسطى مجتمعة، ويحتمل أن تكون في ظرف عقد واحدة من أكبر منتجي النفط. أما الدول الثلاث المتبقية تركمنستان وقرغزستان وطاجكستان فتكمل بخصائصها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، حيث تستحوذ قرغستان وطاجكستان على 90% من الموارد المائية مع إمكانيات كبيرة لاستغلالها، بينما تركمنستان غنية بالغاز الطبيعي، وموقعها على بحر قزوين يزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة[3].

لقد حظيت آسيا الوسطى بموقع متميز على خريطة الموارد الطاقوية في العالم بمحاذاتها لبحر قزوين[*]، فقد أظهرت المنطقة المحيطة بهذا البحر المغلق دلائل على وجود موارد نفطية تكفي لما لا يقل

1- Vinod Anand. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 162.

2 – عاطف عبد الحميد. "**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 76.

3- Vinod Anand. Op. Cit. p. 163.

*** يعد حوض بحر قزوين من أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر لعام 1840، أما جغرافيا فهو بحر مغلق تبلغ مساحته 375 ألف كلم2، تحده جبال "البرز" الإيرانية من الجنوب، والقوقاز من الشمال الغربي، ويغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، ليشكل "دلتا" واسعة قرب "أستراخان"، تطل عليه روسيا من الشمال، وتحيط به أذربيجان وإيران وتركمنستان وكازاخستان من بقية الجهات.**

- Colin J. Campbell. "The Caspian chimera". In: Andrew Mckillop and Sheila Newman. The final energy crisis. Pluto press, London. 2005. P. 93.

عن ألفي عام (الدول المحيطة ببحر قزوين هي: كازاخستان، تركمنستان، أذربيجان، إيران، وروسيا)، والملاحظ هو كون إثنين من بين جمهوريات من آسيا الوسطى الخمس محاذيتان لهذا البحر. وقد تضاربت الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية والغازية في هذا البحر لكنها تجمع كلها على ضخامتها وأهميتها، فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في أكتوبر 1997 احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة قزوين بين 15 و29 مليار برميل، وأضافت الوكالة أن الاحتياطيات الممكنة أو المحتملة قد تصل إلى 163 مليار برميل، ولكن سرعان ما خفض هذا الرقم ليتراوح ما بين 60 و90 مليار برميل[1].

خريطة رقم (2): منطقة بحر قزوين

المصدر: إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 31 يناير 2013.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313111362725137 0.html

وفي عام 2006 أفادت إحصائيات نشرتها مؤسسة "هيريتايج فاونديشن" (Heritage Foundation)، استنادا إلى معلومات عن "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" و" كتابة الدولة الأمريكية للطاقة"، إلى بلوغ الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بحر قزوين ما بين 17.2 و49.3 مليار برميل، مع

1- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 395.

احتياطيات محتملة تصل إلى 186 مليار برميل. أما تقديرات الغاز الطبيعي في المنطقة فتفيد بوجود 232 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية المؤكدة، و328 من الاحتياطيات المحتملة[1].

جدول رقم (11): احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين (مليار برميل)

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	المجموع
أذربيجان	7	23	**39**
إيران	0.1	15	**15.1**
كازاخستان	9– 40	92	**132 – 101**
روسيا	0.3	7	**7.3**
تركمنستان	1.7 – 0.55	38	**39.7 – 38.55**
أوزباكستان	0.59 – 0.3	2	**2.59 – 2.3**
المجموع	**49.3 – 17.2**	**186**	**235.7 – 203.2**

جدول رقم (12): احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين (تريليون قدم مكعب)

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	المجموع
أذربيجان	30	35	**65**
إيران	0	11	**11**
كازاخستان	65	88	**153**
روسيا	لا معطيات	لا معطيات	**لا معطيات**
تركمنستان	71	159	**230**
أوزباكستان	66	35	**101**
المجموع	**232**	**328**	**560**

Source: Ariel Cohen. Op. Cit. p. p. 3-5.

أما وكالة الطاقة الدولية فتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بين 6.7 و9.6 تريليون متر مكعب، و8تريليون متر مكعب محتملة، أي 6% من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، في حين قدرها معهد "جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة" ما بين 230 و360 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يمثل نحو 7% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي المؤكدة[2].

1- Ariel Cohen. "**U.S interests and Central Asia energy security**". Backgrounder: N° 1984, November 15, 2006. p. p. 3-5.

2- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 396.

ويتباين نصيب جمهوريات آسيا الوسطى المحاذية لحوض بحر قزوين من ثرواته، إذ تعد كازاخستان أغنى دول المنطقة من حيث الموارد النفطية، فخلال التسعينيات ارتفع إنتاج النفط بشكل حاد بسبب دخول حقول جديدة في الخدمة، وحفر آبار جديدة وتأهيل آبار قديمة، واستخدام تقنيات جديدة متطورة في عمليات الاستكشاف، ليصل إنتاجها عام 2010 إلى 90 مليون طن من النفط الخام سنويا، مقارنة بـ 66 مليون طن سنة 2006، (150 مليون طن سنويا بحلول عام 2015)[1] .

وتقدر عدد من الدراسات الاحتياطيات الكازاخية من النفط ما بين 30 و40 مليار برميل، أي ما يعادل حوالي نصف الاحتياطيات الروسية و11% من مثيلتها السعودية، لتحتل المرتبة الحادية عشر عالميا بين نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي ثامن منتج عالمي للنفط، مع بلوغ الإنتاج اليومي من النفط إلى 1.74 مليون برميل يوميا عام 2010 أي بزيادة 45%، وتتركز أغلب حقولها النفطية في الغرب قرب حوض بحر قزوين، ويشكل حقل "كاراشكاناغ" استثناء بوقوعه في الشمال الغربي قريبا من الحدود الروسية[2]

وهي أيضا منتج للغاز الطبيعي، حيث رفعت إنتاجها ليصل إلى 23 مليار متر مكعب سنويا عام 2006، ليرتفع بشكل حاد ليبلغ 52 مليار متر مكعب عام 2010، وحوالي 80 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2015 (تبلغ الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في كازاخستان 3 تريليون متر مكعب تمثل1.7% من مجموع الاحتياطي العالمي)، وعلى العكس من الإنتاج المرشح للارتفاع بشكل محسوس، فاحتمالات تزايد الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي تبقى منخفضة جدا، مما يترك كميات متزايدة من هذه المادة الحيوية قابلة للتصدير[3].

وبسبب هذه الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز واستهلاكها المنخفض للطاقة (15 بالمائة فقط من الإنتاج النفطي الكازاخي يتم استهلاكها محليا)، تبرز كازاخستان كدولة منتجة ومصدرة للأسواق العالمية، حيث أن إنتاج النفط الكبير والعدد الصغير للسكان، بالإضافة إلى تخلف صناعة تكرير النفط، كلها عوامل تجبر كازاخستان على البحث عن طرق ومبادرات جديدة للوصول إلى مستهلكين محتملين، وفي نفس الوقت تعاني منطقة بحر قزوين وكازاخستان خصوصا من مشاكل مثل الجغرافيا المغلقة التي تسبب عوائق لوجيستية لنقل البضائع والإمدادات بما في ذلك الطاقة. ناهيك عن البعد الكبير عن مراكز

1- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 47.

2- **Central Asian's energy risks.** Asia report of international crisis group. Brussels/ Bishkek. N° 133, 24 May 2007. p. p. 6, 7.

3- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 47.

الاستهلاك، ونقص المنشآت والمعدات والظروف المناخية التي تعقد من مهمة تطوير استغلال ونقل الطاقة، والتي تعد أسبابا مفسرة لاستغراق المشاريع الطاقوية لوقت طويل لإنجازها وتطويرها[1].

أما تركمنستان فهي الرائدة في إنتاج الغاز في المنطقة، بامتلاكها لاحتياطيات بحوالي 2.1 تريليون متر مكعب، أي ما يعادل 2.1% من الاحتياطيات العالمية، ما يجعلها مالكة لأكبر ثالث عشر احتياطي غازي في العالم، ومع احتياطي كبير كهذا وعدد سكان صغير أكثر من 5 ملايين نسمة، فالمواطنون والشركات التركمانية لا يحتاجون إلا لجزء صغير من إنتاج شركات الدولة للغاز الطبيعي، ففي عام 2002 مثلا أنتجت شركتا "تركمانغاز" و"تركمان نفط" وهما اللاعبين الوحيدين في سوق الطاقة التركمانية، 71 مليار متر مكعب من الغاز، ولم يستهلك المواطنون التركمان ولا الصناعات التركمانية سوى 15 مليار متر مكعب، أي 21% فقط من مجموع الإنتاج، فيما وجهت 80 % المتبقية للتصدير[2].

ورغم كون الغاز الطبيعي المنتج التصديري الأكثر أهمية، إلا أنها تنتج النفط كذلك في حقول نفطية برية وبحرية توفر إنتاج قدره 200 ألف برميل يوميا، رغم أن "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" ترى أن الإنتاج وصل إلى ذروته عند هذا الحد عام 2004 وهو آخذ في الانحدار، وتتركز أهم الحقول في الشرق، ولكن أهم منطقة إنتاجية هي "شبه جزيرة شيليكين" في المقاطعة الغربية "بالكان"، وتستمد شركة "تركمان نفط" أغلبية إنتاجها من كتلة "قاراش سيزليك"، أين تتواجد 6 من بين أكثر من 40 حقل لإنتاج النفط والغاز[3].

وقطاع النفط في تركمنستان على ما يميزه من تواضع وفقا للمعايير العالمية، إلا أنه مرشح للارتفاع مستقبلا من حيث الإنتاج والتصدير، لأن التقديرات الصادرة عن عمليات المسح الزلزالي التي قامت بها شركات غربية وأمريكية تحت إشراف الحكومة التركمانية، أفادت بوجود احتياطيات قدرها 11 مليار طن من النفط الخام في نصيب تركمنستان من حوض بحر قزوين، وهذا ما يزيد من احتمالات بروزها كمنتج ومصدر للنفط مثلما هو عليه الحال في الغاز الطبيعي[4].

1- Zhanibek Saurbek. "**Kazakh-Chinese energy relations: Economic pragmatism or political cooperation**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 1. 2008. p. 82.

2- Kathleen J. Hancock. "**Escaping Russia, looking to China: Turkmenistan pins hopes on China's thirst for natural gas**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 3. 2006. p. 70.

3- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 8.

4- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 48.

في الوقت الذي تعتبر فيه الدول الثلاث الأخرى أقل أهمية من حيث ثرواتها واحتياطاتها من مصادر الطاقة المختلفة، فأوزباكستان تعد أفضل من قرغزستان وطاجكستان من حيث مواردها النفطية والغازية، غير أنها تعتبر ضئيلة مقارنة بكازاخستان وتركمنستان.

جدول رقم (13): المحروقات في كازاخستان وتركمنستان وأزوباكستان 2007

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة من النفط (مليار برميل)	الإنتاج (1000 برميل يوميا)	التصدير (1000 برميل يوميا)	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز (تريليون قدم مكعب)	الإنتاج (مليار قدم مكعب يوميا)	التصدير (مليار قدم مكعب)
كازاخستان	9- 40	1426	1114	105	2.3	268
تركمنستان	0.55- 1.7	163	/	100	6	1596
أوزباكستان	0.3- 0.59	125	/	66	5.4	406

Source: Gene Germanovich. 'The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?'. China and Eurasia forum quarterly: V 6. N°. 1. 2008. P. 24.

فأوزباكستان تعد مستوردا للنفط، لأن إنتاجها من احتياطياتها المقدرة بـ 600 مليون برميل يتوقع أن ينخفض تدريجيا، حيث أن الحقول الأوزباكية تشارف على النفاد، وهو الانحدار في الإنتاج الذي بدأ مع نهاية التسعينيات، بعد أن مرت البلاد بفترة كانت فيها تعيش حالة من الاكتفاء الذاتي أثناء الحقبة السوفييتية. مع عدم كفاية الاستثمارات في إنتاج النفط والغاز، حيث قدرت عام 2005 بـ 114.1 مليون دولار وجه أغلبها لقطاع الغاز، بالتوازي مع انخفاض إنتاج النفط عام 2005 بـ 16% مقارنة بـ 2004 ليبلغ 120 ألف برميل يوميا[1].

ويقوم قطاع الطاقة في أوزباكستان على احتياطياتها التجارية من الغاز الطبيعي بالأساس، والتي تتراوح ما بين 1.6 و 1.9 تريليون متر مكعب، مع بلوغ الإنتاج 55 مليار متر مكعب عام 2006، مقابل استهلاك 43 مليار متر مكعب، ليوجه الباقي للتصدير لروسيا[2].

أما قرغزستان فهي إحدى الدولتين اللتين لا تمتلكان ثروة طاقوية في المنطقة، إذ تحتوي على مخزون ضئيل لا يزيد عن 40 مليون برميل من النفط، وبنيتها الجيولوجية تجعل من إمكانية اكتشاف مخزونات

1- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 9.

2- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 48.

إضافية مهمة صعبة وبطيئة، وهي تواصل البحث عن مخزونات إضافية وعن مساعدات لتطويرها، ونفس المشاكل تواجه مخزونها القليل من الغاز الطبيعي الذي يقارب 5.6 مليار متر مكعب[1].

تبقى قرغزستان واحدة من أضعف اقتصاديات آسيا الوسطى، والتي عانت كثيرا في مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي تلت استقلالها عن الاتحاد السوفييتي سابقا، وتتركز الاستثمارات الأجنبية فيها حول مناجم الذهب التي تمثل مورد الصادرات الإستراتيجي الأول للبلاد، بسيطرتها على حوالي 40% من العائدات، إضافة لتزويدها طاجكستان وأوزباكستان بالكهرباء (لأنها تتمتع بثروة مائية هائلة تساعدها في توليد الكهرباء هيدروليكيا) [2].

ولا يختلف وضع طاجكستان كثيرا عن قرغزستان، باعتبارها ثاني الدول الأفقر من حيث الموارد الطبيعية في المنطقة، بمخزون قدره 12 مليون برميل من النفط وبنية تحتية ضعيفة لاستخراجه، و5.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعلها تلبي احتياجاتها من جارتها أوزباكستان[3].

لكن تبقى الأهمية الأكبر لجمهوريات آسيا الوسطى التي تفتقد لمخزونات كبيرة من النفط والغاز، تتمثل في كون أراضيها (أوزباكستان، وقرغزستان وطاجكستان) ممرا إستراتيجيا لأنابيب نقل الغاز والنفط نحو أسواق الاستهلاك في أوروبا وآسيا، إضافة لامتلاكها لموارد أخرى كالمياه المنحدرة من الأنهار الجبلية التي تمكنها من توليد الكهرباء وتصديرها، والمعادن والمنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى: مثل تفكك الإتحاد السوفييتي تهديدا للصين، ولكنه اختزن كذلك فرصا لبكين في آسيا الوسطى، حيث عملت أولا على حل المشكلات الحدودية والمطالب الإقليمية، وعلى الصعيد الدبلوماسي اعترفت بسيادة جمهوريات آسيا الوسطى سنة 1991، وأقامت في 1992 علاقات دبلوماسية مع الجمهوريات الخمس الناشئة[4].

ولأن الأهمية الجيواقتصادية لدول آسيا الوسطى مرتبطة بامتلاكها لثروات طبيعية وبكونها أسواق إقليمية، فإن الاحتياطيات التي تحويها منطقة آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية تجعل منها منطقة

1- Thomas H. Johnson. "**Central Asia: energy resources, politics and security".** Daniel Moran and James A. Russell (eds). Energy security and global politics: The militarization of resourcemanagement. Rutledge global security studies. London and New York. 2009. p. 146.

2- Irina Morozova. "**External powers influence upon the reform and political elites in present Kyrgyzstan**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009. p. p. 87-89.

3- Thomas H. Johnson .Op. Cit. p. 147.

4- Irina Ionela Pop. China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010. P. 198.

حيوية بالنسبة للصين لكونها الثانية بعد منطقة الخليج من حيث الموارد النفطية، أين تتركز احتياطيات نفطية ضخمة في آسيا الوسطى، أغلبها في كازاخستان وتركمنستان مع كمية أقل في أوزباكستان[1].

ومع مطلع الألفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ليتحول من التركيز على القضايا الأمنية والسياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات، مثل تسوية الخلافات الحدودية، وخفض التواجد العسكري على الحدود، ومحاربة الحركات الانفصالية الويغورية، وعدم الاستقرار في أفغانستان وغيرها. لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية حيث أن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي على الطاقة زاد من أهمية الواردات في هذا المجال، بعد أن تجاوزت الصين اليابان سنة 2004 من حيث استهلاك الطاقة لتصبح ثاني أكبر مستهلك عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للدروس التي تعلمتها من حرب العراق وغيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، مما دفعها للتفكير والعمل جديا على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، وفي هذا الإطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى بشكل أسرع خاصة ما تعلق بمجال الطاقة[2]. إن الخبراء الصينيين يدركون جيدا أن الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى آخذة في التزايد، وأن المنطقة سيكون لها نفوذ معتبر في القرن الحادي والعشرين، خصوصا وأنها وما جاورها من مناطق أخرى ستلعب دورا مهما في إمداد العالم بمصادر الطاقة[3].

آسيا الوسطى تتجه بسرعة نحو تحولها إلى حجر الزاوية في سياسة أمن الطاقة الصينية، وعلى المستوى الدبلوماسي تعمل الصين على تقوية التعاون الإقليمي مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى في القضايا الطاقوية الهامة، وإلى جانب استغلال الحقول النفطية، تواصل شركات النفط الصينية استثمار مليارات الدولارات في خطط لامتلاك وتطوير المخزونات النفطية هناك، ومما يجعل آسيا الوسطى مصدر مغري لمد الصين بمصادر الطاقة، قرب الحقول النفطية من حدود الصين والضعف النسبي للتواجد الأمريكي فيها، وقلة سيطرة شركات النفط الغربية على المصالح الطاقوية هناك، ومقارنة بروسيا التي تعتبر منافسا إستراتيجيا محتملا للصين، أو مقارنة بالشرق الأوسط المضطرب، يمكن لآسيا الوسطى أن تلعب دورا فعالا في تنويع مصادر الطاقة الصينية، وامتصاص الصدمات والاضطرابات التي تمس الإمدادات وتهدد النمو الاقتصادي الصيني[4].

1- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 47.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 198.

3- Guangcheng Xing. **"Chin and Central Asia"**. In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001. p. 152.

4- Sascha Muller –Kraenner. China's ad India's emerging energy foreign policy. Discussion paper of The German development institute. Bonn 2008. p. 8.

وتدخل الطاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية والدبلوماسية للصين في آسيا الوسطى والتي تحدد وتعرف نشاطاتها هناك، وهي:[1]

– للصين أهداف إستراتيجية ودبلوماسية في آسيا الوسطى، تندرج ضمن أهداف سياستها الخارجية ككل.

– الصين تبحث عن حفظ أمن واستقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

– تركز الصين على منع أي نفوذ وتدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية، خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم "شينجيانغ".

– المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في المنطقة، وخاصة تطوير الموارد الطاقوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية.

فالطاقة عامل حاسم في دفع الصين لدخول آسيا الوسطى بغية تقليص الاعتماد على خطوط الاتصالات البحرية لنقل النفط، ففي حالة قيام أي نزاع أو هجوم مسلح يمكن قطع هذه الخطوط بسهولة، مما يؤثر على إمدادات الصين النفطية خصوصا مع الحساسية العالية التي تميز "مضيق ملقا" (الذي يصفه الرئيس الصيني "هو جنتاو" بـ "مأزق أو معضلة ملقا"). كما أن اكتشاف حقل "كاشاغان" النفطي كان عاملا آخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فهذا الحقل يقع شمال بحر قزوين وهو من بين الحقول النفطية الخمسة الأكبر في العالم، ويعتبر الاكتشاف النفطي الأكبر في العالم خلال عشرين سنة الماضية[2].

وتتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الإستراتيجية للصين، فهي محاذية لها ولثلاث من دولها حدودا مباشرة معها (كازاخستان، قرغستان، طاجكستان)، وهذا ما يمكن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكا للطاقة والمتركزة خصوصا في الساحل الشرقي، ويمكن بكين من تجنب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي والهندي، والمضائق البحرية الخطيرة التي تميزها وعلى رأسها "مضيق ملقا".

وتنقسم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في آسيا الوسطى إلى محورين، هما: محور الاستثمار في استغلال وتطوير الحقوق النفطية والغازية، ومحور الاستثمار في بناء وتطوير أنابيب وطرق نقل الإمدادات الطاقوية.

1- Matthew Oresman. "**Repaving the silk road: China's emergence in Central Asia**". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (eds). China and the developing world. M. E Sharp. New York. 2007. P. 60.

2-Xuanli Liao. "**Central Asia and China's energy security".** The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. November 2006. p. 60.

* **استغلال وتطوير الحقول النفطية والغازية:** سعت الصين في إطار إستراتيجيتها الرامية لتوسيع استثماراتها الطاقوية خارج حدودها (إستراتيجية التوجه نحو الخارج)، للتمركز في آسيا الوسطى أين يتجه تركيزها نحو كازاخستان بالأساس لكونها الدولة الأغنى في المنطقة بالاحتياطيات النفطية مع احتوائها على مخزونات هامة من الغاز الطبيعي، وهي الشريك التجاري الأول للصين في آسيا الوسطى، وكانت فاتحة الاستثمارات الصينية في كازاخستان عام 1994 بالتوازي مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني آنذاك "لي بانغ" (Li Peng)، ودعا فيها إلى فتح "طريق حرير جديد" (New silk road).

ففي ذلك العام امتلكت شركة النفط الوطنية الصينية 60% من نصيب الشركة الكازاخية "آكتوبيموناج غاز" (Actobemunaj Gaz)، التي كانت تستغل حقل "آكتيوبينسك" (حصلت الصين بموجب الاتفاقية على حقوق استغلال لمدة عشرين سنة لموقع "زهانازهول" للغاز وموقع "كينكيياك" النفطي، وتبلغ استثماراتها حدود 4 مليار دولار عام 2010) ، وفي عام 1997 تم توقيع اتفاقية مع شركة "أوزيمونيغاز" لاستغلال حقل "أوزين" (انسحبت الصين فيما بعد من المشروع سنة 1999) [1]. وفي جوان 1997 استثمرت شركة النفط الوطنية الصينية 4.3 مليار دولار في شركة النفط الوطنية الكازاخية "آكتيوبينسك نفط"، لتحصل على 63% من ناتج ثلاثة حقول نفطية قدر مخزونها بمليار برميل[2].

وبالتوازي مع تطوير القيادة الصينية خلال المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 2002، لما عرف بـ "إستراتيجية التوجه غربا" (Go West strategy) للحصول على الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى، عرفت النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية الصينية في كازاخستان توسعا كبيرا. فتطبيقا لتلك الإستراتيجية استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على 100% من حصص شركة "تيكساكو– نورث بوزاكي" (Texaco- North Buzachi)، التي كانت تشرف عل أعمال تطوير حقل "نورث بوزاكي" الكازاخي في أكتوبر 2003، كما نجحت في شراء شركة نفط دولية مسجلة في كندا "بتروكازاخستان"، كانت منافسا إقليميا لها بمبلغ 4.18 مليار دولار عام 2005، لتباشر عملها في حقول "كومكول" النفطية في حوض "تورغاي" ذو القدرة الإنتاجية البالغة 150 ألف برميل يوميا، وسمح هذا الاستحواذ أيضا للشركة الصينية باكتساب الحق في 50% من حقل "كازغيرموناي" الذي ينتج 40 ألف برميل يوميا، وتعد هذه الصفقة الأكبر التي تحققها في استثماراتها الخارجية[3].

1- Valérie Niquet. "**China and Central Asia**". China perspectives: N° 67, (September-October 2006). P. 5.

2- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 70.

3- Sonja Davidovic. China's energy policy in the geopolitical context. Geopolitics of energy in Eurasia. MSFS 536. p. 19.

وكان للشركات الصينية الأخرى نصيبها أيضا من الاستثمارات في كازاخستان، ففي عام 2004 سيطرت شركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات (Sinopec) على حقوق استغلال عدد من الحقول النفطية، التي كانت ملكا للشركة الأمريكية "شركة النفط الدولية الأولى" (FIOC) مقابل أكثر من 160 مليون دولار، وإن كانت تلك الحقول صغيرة مثل "فيدوروف" و"ساجيز" و"باغيدار" و"سازانكوراغ" و"ميزدوريشانسك". وفي أوت 2005 وقعت الشركة البحرية الوطنية الصينية على اتفاقية ثنائية لاستغلال حقل "دارخان" في بحر قزوين مع شركة "كازموناي غاز"، ولكن في سنة 2005 فشلت شركتا (CNPC) و(Sinopec) في الحصول على حصة شركة "بريتيش غاز" (British Gaz) المقدرة بـ 16.6 % في التحالف الدولي لعدد من الشركات العالمية(شال، إيكسون موبيل، توتال، كونوكو فيليبس وأجيب agip، بسبب رفض الشركات المشكلة للتحالف مشاركة الشركات الصينية، ولكن في ديسمبر 2006 تمكنت "مجموعة سيتيك" (CITIC group) الصينية من شراء حقوق استغلال حقل "كارازانباس" التي كانت ملكا لشركة طاقة إندونيسية[1].

أدى التوسع السريع في الروابط الطاقوية بين البلدين إلى إشاعة الدفء في العلاقات بينهما، مما دفع شركة النفط الوطنية الصينية للدخول في مفاوضات لإمداد الوطن الأم بالغاز من كازاخستان[2]، وتجسد ذلك ميدانيا بتوقيع شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع شركة "كازموناي غاز" الكازاخية في نوفمبر 2007، لتصدير 5 مليار متر مكعب سنويا من الغاز للصين، وفي أفريل 2009 اشتركت (CNPC) مع شركة "كازموناي غاز" لشراء "مانشيستو موناي غاز" مقابل 3.3 مليار دولار، لتصبح تلك الشركة ملكا لهما مناصفة في نوفمبر 2009[3]. وتعتبر كازاخستان المصدر الأول للنفط الصيني القادم من آسيا الوسطى، ولكن الكميات المصدرة تبقى قليلة مقارنة بالاحتياجات الصينية من جهة والقدرات النفطية الكازاخية من جهة أخرى.

جدول رقم (14): الواردات الصينية من نفط كازاخستان 1999–2004 (ألف طن)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الاستيراد	49.08	72.42	64.96	100.36	119.82	128.56
النسبة من الواردات الإجمالية	%0.013	%0.010	%0.010	%0.014	%0.013	%0.013

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 207.

2- Rollie Lal. Central Asia and its Asian neighbors: security and commerce at the crossroads. Rand project air force. 2006. p. 8.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 207.

Source: Zha Daojiong. "China's energy security and its international relations". The China and Eurasia forum quarterly: V 3, N° 3. November 2005. p. 52.

في ثاني جمهوريات آسيا الوسطى من حيث الثروة الطاقوية وخاصة الغاز الطبيعي، عملت الصين على الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمنستان، صاحبة أكبر احتياطي وإنتاج من هذه المادة في المنطقة. وكانت بداية هذه الاستثمارات مباشرة بعد استقلال تركمنستان، ففي سنة 1992 تقدمت شركة النفط الوطنية الصينية وشركة "ميتسوبيشي" باقتراح لتصدير الغاز التركماني للصين، وبعد ثلاث سنوات اتفقت الشركتان سالفتا الذكر رفقة شركة "إيكسون" على إجراء دراسة عملية للمشروع تمت سنة 1996[1].

ومنذ مطلع عام 2000، قادت شركة النفط الوطنية الصينية مجموعة من عمليات التنقيب والاستغلال وتقديم الخدمات والصيانة في حقل "كومداغ" النفطي في غرب تركمنستان، زيادة على ذلك فقد كانت مدعوة لتطوير التنقيب في بحر قزوين، وتتضمن الاستثمارات الصينية في تركمنستان أيضا التكفل التام بتزويد شركات النفط والغاز الوطنية التركمانية "تركمان نفط" و"تركمان غاز" بمنصات التنقيب والرافعات، وبلغت قيمة السلع والخدمات الصينية ذات العلاقة بصناعة النفط والغاز التي وردت لتركمنستان بـ 293 مليون دولار عام 2003، وتعد الصين مصدر التجهيزات التي تستخدم في ورشات عمل في أكثر من ألف بئر نفط في تركمنستان عام 2005[2].

وفي سنة 2004، وقعت الشركة الصينية للتكنولوجيا النفطية والتطوير مع شركة "تركمان غاز"، على عقد لتزويد الشركة التركمانية بمعدات قيمتها 14.5 مليون دولار، بينما كانت سنة 2006 شاهدة على توقيع البلدين لاتفاقية تقضي بتزويد تركمنستان للصين بما مقداره 30 مليار قدم مكعب من الغاز في 2009، وعرفت سنة 2010 توقيع شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية إنتاج مشتركة لتطوير واستخراج الغاز من حقل "باقتي يارليك" في شرق تركمنستان، كما فازت بعدها بعقود تطوير في حقل "جنوب يولوطان" البري بحلول 2009[3].

وإلى جانب شركة النفط الوطنية الصينية، تمتلك الشركة الوطنية الصينية للبتروكيمياويات (Sinopec) استثماراتها الخاصة بها في تركمنستان، حيث قامت بالعديد من عمليات الحفر والتنقيب عبر

1- Ibid. P. 207.

2- Jan Sir and Slavomir Horak. "**China as an emerging superpower: The view from Ashkhabad**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 2. May 2006. p. p. 79, 80.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p.p. 207, 208.

أرجاء البلاد، أهمها عملية التنقيب في حقل "شاتليك" الغازي، وهو أقدم حقل غاز في تركمنستان يقع في الضفة اليمنى لنهر "أموداريا"[1].

أما فيما يخص أوزباكستان وإن كانت ثروتها النفطية والغازية أقل مما تمتلكه كازاخستان وتركمنستان، إلا أنها لم تخرج عن نطاق الاهتمام الصيني، فقد حققت الصين صفقات واتفاقيات مهمة لتطوير النفط والغاز وتوطين استثمارات أخرى في أوزباكستان[2].

فأثناء زيارة الرئيس الصيني "هو جنتاو" لأوزباكستان في جوان 2004، تم تمهيد الطريق لحصول شركة النفط الوطنية الصينية على عدة عقود نفط وغاز مع شركة "أوزباك نفط غاز"، ففي جوان 2006 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع أزباكستان لاستثمار 210 مليون دولار في استغلال النفط والغاز حتى 2011، وتم كذلك في أوت 2006 دخول نفس الشركة الصينية في عقدين مع الشركة الأوزباكية السابقة لاستغلال وتطوير احتياطات الغاز الطبيعي في بحر أرال، ليتواصل التعاون بين نفس الشركتين من خلال الاتفاق على تطوير استغلال مشترك لحقل "مينغ بولاك" النفطي في أكتوبر 2008، في حين تم في سنة 2010 التوقيع بين الشركتين الصينية والأوزباكية على اتفاق إطار عمل يقضي ببيع 10 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي للصين سنويا، وتوجت جهود شركة النفط الوطنية الصينية في أوزباكستان بالنجاح رفقة شركات كورية في استكشاف حقل جديد للغاز الطبيعي في بحر أرال[3].

ووفقا للاتفاقيات السابقة الموقعة بين شركات النفط والغاز الصينية والأوزباكية، تمكنت الشركات الصينية من الحصول على حقوق تكرير احتياطيات النفط والغاز في أوزباكستان، مع امتلاك أفضلية الدخول لعديد الآبار بمجرد انتهاء عملية حفرها[4].

* **بناء وتطوير أنابيب وطرق نقل النفط والغاز:** تحتاج الموارد الطاقوية إلى طرق لنقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، لذلك لم تكتف الصين بالاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب والتكرير في كازاخستان وتركمنستان وأوزباكستان، بل عززت توجهها نحو توطيد علاقاتها بدول المنطقة، من خلال تبني مشاريع هادفة لبناء خطوط أنابيب (Pipelines) من الدول الثلاث الأغنى من حيث الموارد الطاقوية في المنطقة، لنقل النفط والغاز للحدود الغربية للصين، ومنه للمناطق الساحلية الصينية التي تعرف ديناميكية نمو اقتصادية كبيرة.

1- Jan Sir and Slavomir Horak. Op. Cit. P. 80.

2- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 47.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

4- Ablat Khodzhaev. "**The Central Asian policy of The Peoples Republic of China**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009. p. 18.

إن تطوير علاقات طويلة المدى مع جمهوريات آسيا الوسطى يخدم إلى حد كبير تحقيق أهداف قومية محورية بالنسبة للصين، منها على الخصوص تحقيق أمن الطاقة عبر تنويع مصادر الإمدادات، والتخلص من "مأزق مضيق ملقا"، وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية الصينية، وتأمين الجهات الغربية للصين ووضع حد للنزعات الانفصالية للويغور في منطقة شينجيانغ المستقلة ذاتيا، والدولتان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في آسيا الوسطى هما كازاخستان وتركمنستان فلكليهما مخزونات هائلة من المحروقات. وتبقى كازاخستان الأكثر أهمية بالنسبة للصين، لكونها الأكبر مساحة وتمتلك مخزونات هيدروكربونية معتبرة مع احتياطيات إستراتيجية من اليورانيوم، وهي بمثابة جسر للصين نحو بحر قزوين، كما أنها منطقة عازلة محتملة أمام روسيا ومستضيفة للمهاجرين من الويغور، ولضمان وصول موارد الطاقة الكازاخية نحوها، استثمرت الصين في بناء منشآت قاعدية للمواصلات من طرق وسكك حديدية، وخاصة بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز نحو الأسواق الصينية[1].

ويعد مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة "شينجيانغ" في غرب الصين، من أكثر المشاريع الطاقوية الخارجية الصينية طموحا، إذ يصل الأنبوبان إلى مقاطعة شينجيانغ الصينية على الحدود مع كازاخستان، مع إمكانية إيصالهما من هناك إلى السواحل الشرقية الأكثر استهلاكا للطاقة أين توجد مقاطعة شنغهاي، مع العمل على توسيع المشروع لربط المراكز الصناعية لمقاطعة "غوانغدونغ" بالأنبوبين. وإذا كانت أشغال أنبوب الغاز الرابط بين شينجيانغ وشنغهاي قد بدأت فعليا، فإن أشغال أنبوب النفط الرابط بين شينجيانغ وشنغهاي يبقى مرتبطا بمدى القوة الإنتاجية للحقول النفطية في شينجيانغ وخاصة في حوض تاريم[2].

تعود فكرة بناء أهم خط أنابيب لنقل النفط يربط بين كازاخستان والصين والمعروف بـ "أتاسو– ألاشانكو" إلى عام 1993، وفي سبتمبر 1997 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية و"كازموناي غاز" الكازاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته 3.5 مليار دولار[3]. ويهدف إلى زيادة القدرة التصديرية للنفط الكازاخي إلى الصين، لأن كمية النفط المصدرة تبقى قليلة لم تتجاوز 19600 برميل يوميا عام 2002، أي 1.4% من مجموع واردات الصين النفطية، نقل معظمها عن طريق سكة الحديد، وهو ما رفع من أهمية بناء المزيد من طرق المواصلات بين الصين وآسيا الوسطى[4].

1- James Bosbotinis. "**Sustaining the dragon, dodging the the eagle and barring the bear? Assessing the role and importance of Central Asia in Chinese national strategy".** ". The China and Eurasia forum quarterly: V8, N° 1. Spring 2010. p. 71.

2- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm**,** November 2004. p. 18.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

4- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 71.

وتصل القدرة التصديرية للأنبوب الممتد على مساقة أكثر من 3000 كلم إلى ما بين 800 ألف ومليون برميل من النفط يوميا، وتم تجسيد المشروع عبر ثلاثة مراحل، الشطر الأول بين "أتيرو" و"كينكيياك" على امتداد 448 كلم تمت أشغاله في 2003، وامتد الشطر الثاني على مسافة 988 كلم بين "أتاسو" و"ألاشانكو"، وهو الشطر الأهم لذلك عرف الأنبوب باسمه "أتاسو– ألاشانكو"، وأصبح عمليا في جويلية 2006، وفي 18 أوت 2007 وقع البلدان على اتفاقية إنجاز الشطر الثالث والأخير "كينكيياك– كومكول" بطول 793 كلم، الذي انتهت أشغاله في 11 جويلية 2009، ويصل الأنبوب إلى طاقته القصوى عام 2011[1].

ويرجو الصينيون تحقيق عدة أهداف رئيسية من وراء بناء خط أنابيب "أتاسو– ألاشانكو"، وتوسيع العلاقات الطاقوية مع كازاخستان، وهي:[2]

أولا: يقلل من اعتماد الصين على النفط القادم من منطقة الخليج، ومنه تقليل المخاطر المحدقة بأمن الطاقة الصيني الناجمة عن الاضطرابات في الشرق الأوسط.

ثانيا: موقع الأنبوب في وسط أراضي أوراسيا يجعل من طريق نقل الإمدادات الصينية أكثر أمنا.

ثالثا: سيوفر للصين قاعدة إمدادات بالنفط مستقرة وبديلة على المدى الطويل.

رابعا: يمثل المشروع مكسبا إستراتيجيا للصين، لأنها ستكون المرة الأولى التي تحظى فيها بمصدر مضمون لواردتها الطاقوية، بعيدا عن تأثير الفرق العسكرية لحاملات الطائرات الأمريكية، مثلما هو الحال بالنسبة للواردات النفطية القادمة من الخليج والسودان.

ومنذ دخول الشطر الأول من مشروع "أتاسو–ألاشانكو" الخدمة عام 2006، دخلت الصين في محادثات مكثفة لبناء خطوط أنابيب أخرى، مما أعطى الانطباع أن خط "أتاسو–ألاشانكو" ليس سوى الخط الأول ضمن سلسلة من خطوط نقل النفط والغاز نحو الصين، وبالفعل اتفقت في أفريل 2007 مع كازاخستان على تسخير كل الإمكانات لضمان استكمال أشغال بناء أنبوب نقل الغاز الموازي لأنبوب نقل النفط عام 2009[3].

كما تم التوقيع في 14 أكتوبر 2009 في بكين، على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز باسم "خط أنابيب بينو– شيمكانت" (Beyneu-Shymkent pipeline)، يضخ 10 مليار قدم مكعب من الغاز الكازاخي للصين سنويا، وبعد المصادقة على البروتوكول في كازاخستان في جوان 2010، تم

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

2- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 130.

3- Sonja Davidovic. Op. Cit. p. 20.

في نفس التاريخ الاتفاق بين شركتي "كازموناي غاز" وشركة النفط الوطنية الصينية على تصميم وتمويل وبناء هذا الخط[1].

وبالنسبة لتركمنستان فإن دورها الرئيسي الحالي هو تصدير الغاز للصين عبر خط أنابيب آسيا الوسطى للغاز الطبيعي، فأثناء زيارة الرئيس التركماني السابق "صابر مراد نيازوف" لبكين عام 2006، وقع رفقة نظيره الصيني "هو جنتاو" على اتفاقية لبناء خط أنابيب غاز يربط بين البلدين ويسهل تدفق الغاز التركماني نحو الصين[2].

ولكن اعترضت هذا المشروع عدة صعوبات، أهمها إلزامية مرور أنبوب الغاز الجديد على أراضي أوزباكستان في طريقه إلى الصين، ولكن أوزباكستان تفرض إتاوات عالية على مرور الأنابيب والموارد الطاقوية المصدرة عبر أراضيها، غير أن الرئيس الصيني تمكن على هامش قمة دول منظمة شنغهاي في لقاء له مع الرئيس الأوزباكي من تسوية المشكلة، ووقعت أخيرا شركة "أوزباك نفط غاز" مع الشركة الصينية القابضة للنفط والغاز وشركة النفط الوطنية الصينية، على اتفاق لتصميم وبناء وتشغيل شطر أنبوب الغاز الرابط بين أوزباكستان والصين، الذي يصدر عبره الغاز الطبيعي القادم من تركمنستان بدءا من عام 2010[3].

وتم بالفعل تدشين أنبوب الغاز الرابط بين تركمنستان والصين يوم 14 ديسمبر 2009، متبعا الطريق التالي: تركمنستان– أوزباكستان– كازاخستان– إيردوس– أورومكي– لانزهو– كسيان– شنغهاي، على امتداد 4350 ميل وبتكلفة 10 ملايير دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين سنة بداية من عام 2012[4].

وتمثل السكك الحديدية وسيلة أخرى لنقل الموارد الطاقوية من دول آسيا الوسطى نحو الصين، وهو ما يستلزم تطوير المنشآت القاعدية في هذا النوع من وسائل النقل، وهذا ما يتضمن مشاريع تختص ببناء سكك حديدية جديدة تربط مقاطعة شينجيانغ الصينية بأوزباكستان وتمر بقرغزستان، وسكة أخرى يمكن أن تتضمن طاجكستان، والهدف هو ربط هذه الشبكة بطريق قوقاز أوروبا– آسيا الذي يرعاه البنك الأوروبي للإنشاء والتنمية بقيمة 250 مليون دولار، ومشروع تطوير التجارة ونقل الطاقة الذي يموله البنك الآسيوي للتنمية بقيمة 1.5 مليون دولار، لبناء طريق حرير جديد يربط الصين بأوروبا، إضافة إلى مشاريع أخرى لتطوير المنشآت القاعدية للنقل تتضمن استكمال بناء خط سكة حديد أورومكي– ألما أتا،

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

2- **China's energy security and its grand strategy.** Op. Cit. p. 10.

3- Sonja Davidovic. Op. Cit. p. 20.

4- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

و360 كلم من الطريق الرابط بين "لاك إسيك كول" في قرغستان و"أكسو" في شينجيانغ الصينية بتمويل من الصين[1].

وتنظر الصين لتطوير طرق نقل النفط والغاز من دول آسيا الوسطى نحو مناطقها الغربية، كخطوة في طريق تطوير تلك المناطق وتحقيق قفزة نوعية في حقل التنمية في مناطق تشهد أقل مستويات التنمية في البلاد مقارنة بالمناطق الساحلية الشرقية، التي تجذب أكبر نسبة من الاستثمارات والمشاريع الصناعية والخدماتية. إذ تعول على المشاريع التنموية في شمالها الغربي لتحقيق منافع للمسلمين الذين يشكلون الأغلبية في مقاطعة شينجيانغ، مما قد ينتج عنه التخفيف من حدة النزعات الانفصالية المنتشرة بالإقليم، وتنظر لتنمية مناطقها الغربية بما في ذلك زيادة إنتاج النفط في شينجيانغ كأمر حيوي لأمنها الاقتصادي. فاستقرار المناطق الغربية للصين مرهون بأمن الطاقة الصيني وتقدم التنمية في أقاليمها الشرقية، ففي إطار دعم أمن الإمدادات الطاقوية، أطلقت الحكومة الصينية برنامجا لتطوير الغرب، وبناء خطوط أنابيب بين حوض تاريم وشنغهاي مكون مهم في ربط خطوط الأنابيب القادمة من آسيا الوسطى إلى حوض تاريم في شينجيانغ، فالصين تتوقع أن يخلف حوض تاريم الشمال الشرقي كقاعدة طاقوية جديدة، توفر خمس الطلب الصيني على النفط عام 2010، بما في ذلك 35 مليون طن مستخرجة من المنطقة و10 ملايين طن من النفط مستوردة من كازاخستان[2].

وتتأثر عملية مد أنابيب النفط والغاز بعوامل اقتصادية تتعلق خصوصا بمسألة التمويل المادي للمشاريع التي تتطلب أغلفة مالية كبيرة، فقد بلغت تكلفة خط "أتاسو–ألاشانكو" قرابة 4 ملايير دولار، وخط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من تركمنستان نحو الصين 10 ملايير دولار. وتتدخل أيضا العوامل الجيوبوليتيكية المرتبطة بالاضطرابات التي تؤثر على أمن وسلامة الإمدادات الطاقوية عبر الأنابيب، التي قد تتعرض لعمليات تخريب توقف عملها، لاسيما مع انتشار جماعات مسلحة متشددة في مختلف دول آسيا الوسطى قد تشن عمليات تعطل عمل تلك الأنابيب. إضافة إلى تعارض المصالح بين الدول التي تتنافس فيما بينها على مد خطوط أنابيب تتماشى مع مصالحها وترفض وجود خطوط منافسة لها، مثلما كان عليه الحال في مشروع "أتاسو–ألاشانكو" الذي لاقى معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه ينافس خط "باكو–تبيليسي– جيهان" في نقل النفط الكازاخي، والأنبوب الحامل للغاز الطبيعي التركماني نحو الصين، الذي أضر بالمصالح الروسية التي كانت تعتبر أراضيها الممر الرئيسي للنفط التركماني نحو الأسواق الاستهلاكية المجاورة. **(المبحث الثاني يحلل أكثر الصراع بين الصين وبقية القوى الكبرى على الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى).**

1- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 71.

2- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 48.

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة الصينية في المنطقة: بما أن شركات النفط الوطنية الصينية (NOC's) هي الفواعل الأهم في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، فقد سعى المسؤولون الحكوميون الصينيون وصناع القرار في بكين لدعم إستراتيجية الاستثمار ما وراء البحار أو إستراتيجية التوجه نحو الخارج، التي تتبعها مؤسسات صنع القرار في مجال الطاقة، وتعمل شركات النفط الوطنية الصينية على تطبيقها، بإقامة علاقات ثنائية وطيدة مع الحكومات التي تختزن أراضيها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وتعزيز الامتيازات التجارية والاستثمارات والمساعدات التنموية المختلفة، هذه النشاطات من طرف الحكومة الصينية في الدول الغنية بالطاقة وصفت من طرف الكثير من المحللين بـ "**دبلوماسية الطاقة الصينية**"[1].

واتبعت الصين دبلوماسية الطاقة في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي في آسيا الوسطى باعتبارها مركزا مهما عالميا في إنتاج الطاقة، ولتهيئة الأجواء الملائمة لشركاتها للنشاط وتحصيل استثمارات في موارد الطاقة في المنطقة، بتبني سياسة تقوم على تحسين وتوطيد العلاقات مع دول المنطقة في جميع المجالات الأخرى السياسية والتجارية والثقافية والأمنية، لبناء جسور الثقة مع جمهوريات آسيا الوسطى وكسب الأفضلية لديها في الحصول على حقوق التنقيب والاستغلال والتطوير في الحقول النفطية والغازية، والظفر بمشاريع لتحسين البنى التحتية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في تلك الدول، من تجهيز للحقول وبناء محطات التكرير وإنشاء خطوط نقل النفط والغاز منها مباشرة نحو الحدود الغربية للصين ومنها لبقية أرجاء البلاد.

حيث ركزت الصين في علاقاتها مع جمهوريات المنطقة بالخصوص على أشكال تعزيز النفوذ ذات الطابع غير العسكري، وهي السياسات التي تسمى أيضا بسياسات القوة الناعمة (Soft Power Policies)، التي تقوم على تحقيق نوع من النفوذ أو الهيمنة على تصرفات الدول الأخرى، بجذبها وإقناعها بتبني أهداف وغايات طرف معين، مثل هذا النفوذ يشمل العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية، وعملت الصين على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى على كل من المستوى الثنائي، بتقوية علاقاتها مع كل دولة على حدا، بالموازاة مع تطوير الروابط متعددة الأطراف عبر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي تضم في عضويتها الصين وروسيا وجميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمنستان[2].

1- Linda Jacobson. "**Does China have an 'energy diplomacy'? Reflections on China's energy security and its international dimensions**". In: Antonyo Marquina (ed). Energy security; visions from Asia and Europe. Palgrave Macmillan. New York. 2008. p. 122.

2- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. A study prepared for "Committee on foreign relations United States senate". Congressional research service. Washington, April 2008. p. 66.

إن أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للصين ليست بالجديدة، فقد كانت دائما مرتبطة بقضايا تتعلق بتوسيع ومراقبة حدود البلاد وضمان أمنها، وبالنظر لهذه الأهمية نجحت الزيارات الرسمية الصينية لجمهوريات آسيا الوسطى منذ استقلالها في خلق ديناميكية في العلاقات بين الطرفين، منذ الجولة الأولى لرئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بانغ" في المنطقة سنة 1994[1].

وتعمل الصين وجمهوريات آسيا الوسطى على بناء علاقات سياسية قوية، نظرا لتقاسمهما لحدود مشتركة طولها 3300 كلم، ولروابط ثقافية وصلة دم، وقد حدد "لي بانغ" رئيس الوزراء الصيني الأسبق المبادئ الأربعة الرئيسية التي تحكم الصين في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، والمتمثلة في:

1- علاقات قائمة على التعايش السلمي وحسن الجوار.

2- التعاون على أسس المنافع المتبادلة والرفاهية المشتركة.

3- احترام خيارات شعوب آسيا الوسطى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4- احترام استقلال وسيادة كل دولة وترقية الاستقرار الإقليمي.

وأكد الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" في خطابه أمام البرلمان الكازاخي في 5 جويلية 1996، على ترقية العلاقات بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى مستوى إستراتيجي للقرن الحادي والعشرين، بقوله: "لأن الصين ودول آسيا الوسطى تتقاسم مصالح مشتركة، فالصين تسعى لبناء مستقبل مجيد من التعاون الودي والتنمية المشتركة مع دول المنطقة، لنكون جيرانا وأصدقاء وشركاء جيدين للأبد"، وهو المقترح الذي يستحسنه ويؤيده قادة الجمهوريات الخمس[2].

وركزت سياسة الصين أساسا على تحسين الاستقرار الإقليمي، والحصول على الموارد الطاقوية وأمن الحدود، لذلك استهلت الصين في مطلع التسعينيات مفاوضاتها مع كازاخستان وقرغزستان وطاجكستان للوصول لاتفاقيات تسمح بتسوية للمشاكل الحدودية الموروثة عن الحقبة السوفييتية، وأبدت الصين مرونة في هذا السياق باكتفائها في بعض الحالات بالتوقيع على اتفاقيات لا تضمن لها سوى 50% من مطالبها الترابية أو أقل من ذلك حتى[3].

وتمت المفاوضات الصينية مع دول المنطقة بدءا من النصف الثاني من سنة 1992 على مستوى ثنائي مع كازاخستان وقرغزستان، ووافقت فيما بعد على المقترح الروسي بالتفاوض على أساس متعدد

1- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 2.

2- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 47.

3- Evan S. Meidors. China’s international behaviour: Activism, Opportunitism, and diversification. RAND project air force, USA, 2009. p. 134.

الأطراف، ونتيجة لذلك تأسست في سبتمبر 1992 مجموعة عمل في "مينسك"، عرفت بمجموعة (4+1) التي تضم روسيا وكازاخستان وقرغزستان وطاجكستان+ الصين، وتوجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقيتي "صداقة وحسن جوار" عام 2005 مع كازاخستان وقرغزستان، و"شراكة إستراتيجية" مع كازاخستان في نفس السنة، واتفاقيات أخرى "للصداقة وحسن الجوار والتعاون الودي" مع أوزباكستان وطاجكستان وتركمنستان، وتوقيع اتفاقيات لترسيم الحدود مع قرغزستان بين عامي 1996 و1999، ومع كازاخستان وطاجكستان سنة 2002[1].

وتشكل دبلوماسية القمة آلية مفتاحية في سعي الصين وجمهوريات آسيا الوسطى لتطوير العلاقات الثنائية، تجسدت في تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين الجانبين منذ 1992، ففي مارس 1992 قام الرئيس الأوزباكي "إسلام كاريموف" بزيارة رسمية للصين، وهي الزيارة الأولى لرئيس من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بعد استقلالها للصين، وتبعتها في ماي 1992 زيارة من رئيس قرغزستان، وأخرى من رئيس تركمنستان "صابر مراد نيازوف" في نوفمبر 1992، وفي مارس 1993 أدى رئيس طاجكستان زيارة لبكين، تبعه بعدها الرئيس الكازاخي "نور سلطان نزاربابييف، الذي قام بزيارته الأولى للصين"، وبعد 1994 قام رؤساء الجمهوريات الآسيوية بزياراتهم الثالثة والرابعة وحتى السابعة للصين[2].

ومن جهتها عكست كثافة الزيارات الصينية على أعلى مستوى لمختلف جمهوريات آسيا الوسطى، تصميم الصين على تهيئة الأرضية الملائمة لشركاتها النفطية لتحظى بالأولوية والأفضلية في سوق الطاقة في المنطقة. بدءا بزيارة "لي بانغ" رئيس الوزراء الصيني الأسبق لدول المنطقة سنة 1994، التي تعد الحدث الذي حدد بوضوح معالم العلاقات السياسية بين الطرفين، أين زار "لي بانغ" قرغزستان وتركمنستان، وأعلن فيها الأسس الأربعة الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الجانبين[3].

لتتبعها زيارات أخرى على أعلى مستوى يقوم بها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" ما بين 1996 و2000، ففي مطلع جويلية 1996 زار كازاخستان وأوزباكستان وقرغزستان، وفي سنتي 1998 و1999 قام بزيارتي عمل لكازاخستان وقرغزستان، وفي جوان 2000 زار كلا من طاجكستان وتركمنستان[4].

وكان أهم ما أسفرت عنه تلك الزيارات توقيع اتفاقيات لحل الخلافات الحدودية، على رأسها التوقيع على اتفاقية في 4 جويلية 1996 بين الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" ونظيره القرغيزي "آشكار

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 198.

2- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 199.

4- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

أكاييف" لحل مشكلة الحدود ببين الجانبين، ووقع الرئيس الصيني مع نظيريه القرغيزي والكازاخي عام 1999 على اتفاقية تدعم الاتفاقيات السابقة لتسوية المشاكل الحدودية، والترسيم النهائي لها في العاصمة القرغيزية "بيشكك"[1].

وواصلت القيادة الصينية في عهد الرئيس "هو جنتاو" نفس سياسة التقارب مع جمهوريات آسيا الوسطى، ففي ماي 2003 وفي جويلية 2005 أتم الرئيس "هو جنتاو" زيارتين لكازاخستان، وزار أوزباكستان في جوان 2004، في الوقت الذي زار فيه رئيس الوزراء "وين جياباو" قرغزستان في سبتمبر 2004، وطاجكستان في سبتمبر 2006[2].

ولعبت هذه الزيارات دورا كبيرا في خدمة الإستراتيجية الصينية الهادفة لتحقيق أمن الطاقة، أين مكنت زيارة "هو جنتاو" لكازاخستان من توقيعه رفقة نظيره "نازار باييف" على اتفاقية رفعت العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية. بالموازاة مع الاتفاق على تطوير 1300 كلم من خط أنابيب "أتاسو– ألاشانكو"، لنقل 10 ملايين طن من النفط على الأقل سنويا، من سواحل كازاخستان على بحر قزوين إلى مقاطعة شيجيانغ[3].

وكانت زيارة "هو جنتاو" لأوزباكستان عام 2004 فرصة ليؤكد في كلمته أمام البرلمان الأوزباكي، عن تقدير الصين للتقدم الذي أحرزته آسيا الوسطى على مستوى التنمية الاقتصادية، وعن أمله في إرساء تنمية واستقرار دائمين في المنطقة، وأشاد بمساندة الطرفين لبعضهما في المسائل المتعلقة بالسيادة والحفاظ على الوحدة الترابية، والتقدم المسجل في مكافحة "التهديدات الرئيسية الثلاثة" التي تمس الأمن الإقليمي، وهي: الإرهاب، والتطرف، والنزعات الانفصالية، مع العمل على توسيع التبادلات الاقتصادية الثقافية. ولدفع العلاقات بين الجانبين أكثر نحو الأمام قدم "هو جنتاو" أربعة مقترحات:

1– تعميق أجواء الجوار الودية، وزيادة الثقة السياسية المتبادلة، عن طريق تكثيف مستوى التبادلات وإتمام آليات التعاون الإقليمي.

2– تقوية التنسيق الأمني والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتفعيل اتفاقيات منظمة شنغهاي للتعاون وبقية الاتفاقيات الثنائية.

3– تفعيل مبدأ المنافع والثقة المتبادلة لتسريع تعاون براغماتي وتوسيع الاستثمارات.

1- Guangcheng Xing. Op. Cit. p. 154.

2- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

3- Thrassy Marketos. "**Eastern Caspian sea energy geopolitics: A limitus test for the US – Russia – China struggle for the geostrategic control of Eurasia**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009. p. 7.

4- تطوير التبادلات الثقافية وتقوية الصداقة التقليدية بين شعوب المنطقتين، بتشجيع التواصل عبر المجموعات الثقافية والإعلامية والأكاديمية والسياحية والاجتماعية[1].

إن بحث الصين عن تحقيق أهداف متعددة في علاقاتها بدول آسيا الوسطى، وعلى رأسها زيادة نفوذها ورافعتها في المنطقة، واستغلال ما تقدمه من فرص لتوسيع أسواقها الخارجية، والحصول على مصادر الطاقة النفطية والغازية التي تزخر بها، وضمان الاستقرار في مناطقها الغربية، والحد من النزعات المتطرفة و الانفصالية المنتشرة على حدودها الغربية، وموازنة النفوذ الروسي، ومواجهة التدخل الأمريكي في المنطقة، جعلها توسع علاقاتها مع جمهوريات المنطقة من النطاق الثنائي الضيق إلى المستوى متعدد الأطراف الأوسع المتمثل في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، والتي كانت في الأصل عبارة عن اتفاقية جمعت خمس دول الصين وروسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغزستان عام 1996، وعرفت آنذاك باسم "منظمة شنغهاي للدول الخمس"، ثم تحولت بعد ذلك إلى "منظمة شنغهاي للتعاون"، بعد اجتماع قادة الدول الخمس في مدينة شنغهاي الصينية يومي 14 و15 جوان 2001، وانضمت حينها أوزباكستان للمنظمة كعضو سادس كامل العضوية[2].

وتهدف المنظمة لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عدة كالمجال الأمني والسياسي والاقتصادي، وقد أخذت الصين زمام المبادرة لإنشاء المنظمة وذلك لأول مرة في تاريخها، لذا فإن وجود هذه المنظمة هو حدث مهم في التاريخ الدبلوماسي الصيني، إضافة لكونها منظمة إقليمية تعكس المبادئ والروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين الدول[3].

ويرتبط هدف منظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة ما يعرف بـ "التهديدات الرئيسية الثلاثة" في المنطقة، وهي: الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، بأحد أهم أهداف الصين في علاقاتها بدول آسيا الوسطى وهو تحقيق أمنها الطاقوي، لأن الحد من خطورة تلك التهديدات يحفظ السلم والاستقرار في

1- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. p. 47, 48.

2- جمال مظلوم. "**التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 61.

3- خديجة عرفة محمد. "**تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون**". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد 3 الخامس، ماي 2005. في:

"http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM".

المنطقة، لأن انعدام الاستقرار الإقليمي يمكنه أن يعرض البنى التحتية لإنتاج النفط وخطوط نقله لمخاطر كبيرة تهدد تدفق الإمدادات حاضرا أو مستقبلا[1].

واستغلت الصين هذا المنتدى الجديد الذي عملت على تأسيسه لتحقيق تقارب أكبر مع جمهوريات آسيا الوسطى وخدمة دبلوماسيتها الطاقوية في المنطقة، حيث كان التوقيع على اتفاقية بناء خط الأنابيب الناقل للنفط من كازاخستان نحو الصين، والاتفاق على استثمارات أخرى في قطاع النفط والغاز الكازاخي، بمناسبة زيارة الرئيس "هو جنتاو" لحضور قمة دول منظمة شنغهاي للتعاون[2].

فالصين تأمل في توظيف منظمة شنغهاي للتعاون لمساعدتها على توسيع دخولها لمصادر الطاقة في آسيا الوسطى، وعبر المسؤولون الصينيون عن رغبتهم عام 2006 في تأسيس المنظمة لـ "مجموعة عمل حول الطاقة"، لدراسة المقترحات الخاصة ببناء خطوط أنابيب تمر عبر الدول الأعضاء للمنظمة، بالموازاة مع مباشرة الصين لمفاوضات مع روسيا فهي تسعى لإدراج منظمة شنغهاي وأعضائها ضمن هذه المبادرة لتكثيف جهودها الرامية إلى تأمين مصادر الطاقة في آسيا الوسطى[3].

وفي قمة "بيشكك" أوت 2007 وبدعم من الصين، وافق رؤساء الدول الأعضاء الستة على العمل كـ "نادي للطاقة" بتكوين سوق موحد، لجلب النفط والغاز من الدول الأعضاء التي تمتلك هذه الثروات نحو بقية الدول الأعضاء التي تفتقد لها لمساعدتها على تعزيز تنميتها، وأكد الإعلان الموقع من رؤساء الدول الأعضاء على أهمية الموارد الطاقوية كأساس للأمن والتنمية المستدامة، وعبرت الصين عن استعدادها لتقديم قروض ودعم مالي للبرامج الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول منظمة شنغهاي في عدة مجالات على رأسها الطاقة[4].

إن طموحات الصين في الحصول على النفط وتحويل طريق الحرير القديم عبر آسيا الوسطى إلى "طريق للطاقة" تزداد أولويتها، ويذهب عدد من الخبراء مثل "ويليام أودوم" (William Odom) إلى أن "منظمة شنغهاي" تعمل كوسيلة بيد الصين وروسيا لتثبيت نفوذهما في آسيا الوسطى، وتحجيم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوصول إلى إمدادات الطاقة الكبيرة في المنطقة. في حين يرى آخرون أمثال "ديفيد وول" (David Wall) أن توسيع وعسكرة "منظمة شنغهاي" سيجعل منها "منظمة أوبك

1- Cindy Hurst. China's global quest for energy. Institute for the analysis of global security (IAGS). Washington. January 2007. p.6.

2- Ingolf Kiesof. Op. Cit. p. 20.

3- Stephen Blank. "**China makes policy shift, aiming to widen access to Central Asian energy". Eurasianet.org.** March 12, 2006. "www.Eurasianet.org/.../business/.../eav031306.sht..." .

4- **China's thirst for oil**. crisis group Asia report N° 153. International crisis group .9 June 2008. p. 19.

جديدة" ولكنها مدعمة بقنابل – في إشارة إلى الإمكانيات الطاقوية لعدد من دولها والقوة العسكرية لدولها خاصة روسيا والصين–[1].

أما من حيث التبادلات التجارية بين الصين وآسيا الوسطى فهنالك عدة عوامل تدفع بها نحو الأمام، فكما هو معلوم جمهوريات آسيا الوسطى غنية بالموارد الطبيعية، النفط والغاز في كازاخستان وتركمنستان، واليورانيوم والذهب في أوزباكستان، مع وجود احتياطيات من الذهب واليورانيوم في طاجكستان وقرغزستان مع ما يتميز به هذين البلدين من موارد مائية هائلة، وكلها موارد قابلة للتصدير للأسواق العالمية ولدول آسيا الوسطى طموحات كبيرة لاستغلالها ثم تصديرها، والصين باعتبارها قوة محاذية لدول المنطقة، وتطل على مساحات مائية واسعة ولها سواحل طويلة، فبإمكانها أن تكون مخرجا لتصدير ثرواتها الطبيعية للأسواق العالمية، أو جلبها لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي السريع في الصين وخاصة احتياجاتها الطاقوية[2].

وأثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بانغ" لآسيا الوسطى عام 1994، أعلن عن المبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، وهي:

1– المساواة والمنافع المتبادلة بحسب القوانين الاقتصادية.

2– تنويع أشكال التعاون.

3– تحسين ظروف الاتصال والنقل ببناء طريق الحرير الجديد.

4– تقديم المساعدات للاقتصادات المتواضعة في آسيا الوسطى كتعبير عن أواصر الصداقة.

5– تطوير التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، والسعي لتحقيق الرفاهية المشتركة لشعوب المنطقة.

وكانت نتيجة هذه السياسة توسع حجم التجارة بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى، فبعد أن كانت نسبا لا تذكر من قبل، تطورت لتبلغ 459.35 مليون دولار سنة 1992، وارتفعت فيما بعد إلى 872.41 مليون دولار عام 1997، لتفوق 2.3 مليار دولار عام 2002[3]. ووصلت إلى 12 مليار دولار عام 2006، حسب إحصائيات للجمارك الصينية[4]. والملاحظ أن المبادلات التجارية عموما بين الجانبين منذ

1- Sascha Muller –Kraenner. Op. Cit. p. 9.

2- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 50.

3- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 50.

4- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 71.

استقلال جمهوريات آسيا الوسطى وإلى غاية 1998 كانت محدودة ما بين 350 و700 مليون دولار كل سنة، وأثناء الفترة 2000– 2003 تضاعف حجم المبادلات بين الجانبين ثلاث مرات من 1 إلى 3.3 مليار دولار[1]. وما بين 2001–2005 نمت التجارة بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى بنسب معتبرة، حيث ازدادت العلاقات التجارية بين الصين وكازاخستان خلال هذه الفترة بنسبة 429% و718% مع قرغستان و1368% مع طاجكستان و1067% مع أوزباكستان[2].

وشهدت الفترة ما بين 2000–2007 ارتفاعا سريع في التبادلات التجارية بين الصين وآسيا الوسطى، بزيادة معدلها 15 مرة عما كانت عليه سنة 1990، وفي نهاية 2007 ارتفع نصيب الصين في تجارة آسيا الوسطى بنسبة 14%، بينما لم يتعد نصيب المنطقة في تجارة الصين الخارجية 0.7%، وفي نفس العام بلغ حجم التجارة الصينية مع كازاخستان 12.385 مليار دولا، و1.608 مليار دولار مع أوزباكستان، و984 مليون دولار مع قرغستان، و684 مليون دولار مع طاجكستان، و377 مليون دولار مع تركمنستان[3]. وعرف العام 2008 تسجيل حجم التبادلات التجارية الصينية مع جمهوريات آسيا الوسطى مستويات غير مسبوقة حيث فاق 30 مليار دولار، وتضاعف مجموع التجارة بين الطرفين أربع مرات ما بين 2004–2008[4].

إن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه آسيا الوسطى يمكن تحليلها على عدة مستويات، فهي تبدو كامتداد لإستراتيجية تنمية المناطق الغربية الصينية، الرامية لهدف واحد وهو انفتاح "شينجيانغ" وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمقاطعة لتهدئة التوترات هناك، بالإضافة إلى العنصر الجديد في نظرة الصين لآسيا الوسطى كسوق للمنتوجات الصينية من جهة عبر التبادلات على الحدود، وكمصدر للإمدادات الطاقوية التي تزداد أهميتها للصين باستمرار[5].

وتسعى الدبلوماسية الصينية لربط جمهوريات آسيا الوسطى بالاقتصاد الصيني، من خلال تقديم نفسها على أنها الممر الآمن لصادرات تلك الدول نحو الأسواق العالمية، وتعزيز دور تلك الجمهوريات في تزويد الاقتصاد الصيني بما يحتاجه من موارد طاقوية ومعدنية تزخر بها دول المنطقة، والمساهمة في تنمية الجهات الغربية للصين وحفظ الاستقرار الإقليمي، بمنع نشاط الجماعات الانفصالية الويغورية على

1- Sadykzhan Ibraimov. "**China-Central Asia trade relations: Economic and social patterns**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009. p. 48.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 199.

3- Sadykzhan Ibraimov. Op. Cit. p. 48.

4- Evan S. Meidors. Op. Cit. p. 134.

5- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 2.

أراضيها، لأن الاضطراب في شينجيانغ يؤثر سلبا على الاستقرار في عموم المنطقة، ويوقف ديناميكية العلاقات الاقتصادية والتجارية النشيطة بين الطرفين بسبب غياب الأمن، مما يمس بالأمن الطاقوي في المنطقة كذلك لوجود احتمالات كبيرة باستهداف الحركات الانفصالية لخطوط الأنابيب المارة بالإقليم وللمنشآت الطاقوية ككل. ويتعزز هذا التوجه بعمل الدبلوماسية الصينية على كسب ولاء النظم السياسية في المنطقة من خلال اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية واتفاقيات حسن الجوار، وتقديم الدعم لها دبلوماسيا وماديا وحتى عسكريا للحفاظ على بقائها في وجه تنامي دور الحركات الإسلامية المتمردة الهادفة لإسقاطها، ومواجهة الضغوط الدولية المنتقدة لغياب الديمقراطية وانتهاكات تلك النظم لحقوق الإنسان، بمقابل إعطاء الشركات النفطية الصينية الأفضلية في الحصول على استثمارات هامة في قطاع الغاز والنفط بما يخدم أمنها الطاقوي.

المبحث الثاني: التنافس على مصادر الطاقة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى

لطالما كانت آسيا الوسطى النقطة المحورية الرابطة بين الشرق والغرب، ولطالما استفادت كما تضررت أيضا من إيجابيات وسلبيات مثل هذا الموقع، فمن الناحية الإيجابية كانت شعوب المنطقة قادرة على كسب معيشتها بالاستفادة من التجارة الناشطة بين أوروبا والشرق، واستقبال الروافد الثقافية المختلفة أيضا، ولكن من الناحية السلبية كان ذلك الموقع الجغرافي إضافة إلى عدم وجود حواجز وعوائق طبيعية، وراء توالي موجات من الغزاة الذين مروا بالمنطقة وتركوا بصماتهم فيها، لذلك تحولت آسيا الوسطى إلى مجال للتنافس بين إمبراطوريات متنازعة مثل الروس والبريطانيين والفرس والأتراك والصينيين، وقد عملوا جميعا على توطيد رقابتهم وبسط نفوذهم على المنطقة[1].

وأبرز مظاهر التنافس للسيطرة على المنطقة تلك التي شهدها القرن التاسع عشر بين روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى، هي المنافسة التي أطلق عليها "روديارد كيبلينغ" Rudyard Kipling اسم "اللعبة الكبرى" (The Great Game)، واليوم تعيش المنطقة فترة جديدة من التنافس لكسب النفوذ وبسط السيطرة في ظل ما يسميه الخبراء الإستراتيجيون "اللعبة الكبرى الجديدة" (The New Great Game). والتي تختلف عن اللعبة الكبرى السابقة في القرن التاسع عشر من عدة نواحي:

* اللعبة الكبرى للقرن التاسع عشر كانت بين قوتين ذات نزعة توسعية روسيا وبريطانيا، أما اليوم فروسيا تجد نفسها في مواجهة عدة لاعبين، منهم لاعبين إقليميين كإيران وتركيا وباكستان والصين، ولاعبين من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

* الرهان في اللعبة الكبرى القديمة كان المكاسب الإقليمية (التوسع)، أما اليوم فالرهان متعدد بين الاستقلال الوطني، والاستفادة من منتجات النفط والغاز (الطاقة) والصحوة الثقافية الإسلامية و غيرها[2].

* تعد جمهوريات آسيا الوسطى الآن دولا مستقلة لها تطلعاتها السياسية الخاصة بها، وتسير سياساتها وفقا لعدة اعتبارات تتعلق برفض الخضوع لسيطرة أي دولة إقليمية أو عالمية، والتركيز على الارتقاء بمستويات المعيشة لشعوبها، والعمل على تشجيع التعاون السياسي والاقتصادي فيما بينها بما يحقق مصالحها[3].

1- Dan Burghart. "**The new nomads: The American military presence in Central Asia**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 5. N° 2. (2007). p. 5.

2- William Odom. "**The Caspian sea littoral states: the object of a new grate game**". In: Dieter Dettke (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Freidrich – Ebert- Stiftung, Washington office. 1999. p. 77.

3 - تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 413.

وكان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى مطلع التسعينيات إيذانا ببداية "اللعبة الكبرى الجديدة"، فمن بين العديد من التطورات الإستراتيجية التي لاحظها الخبراء، يعد بروز آسيا الوسطى كمنطقة محورية في العالم، أحد التطورات المهمة التي عرفها الواقع الدولي المعقد الذي ظهر منذ نهاية الحرب الباردة. وأدى ذلك إلى إعادة التفكير في "نظرية قلب الأرض" (Heartland Theory) لـ "هالفورد ماكيندر" (Halford Mackinder) التي تتلخص في أن: "من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم"، وإذا كانت أوروبا الشرقية اليوم تتجه أكثر للاندماج في الاتحاد الأوروبي، فإن قلب الأرض في جزئه الآسيوي والذي يشمل المنطقة الممتدة من إيران في الغرب إلى منطقة شيينجيانغ الصينية في الشرق، ومن روسيا في الشمال إلى شمال الهند في الجنوب ما تزال محل منافسة مرة أخرى، وعودة آسيا الوسطى للبروز كمنطقة تنافس من جديد بدأت مع اختفاء الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، واستقلال شبه الجزيرة الهندية، وظهور إيران مرة أخرى كأمة موحدة، وبانهيار الاتحاد السوفييتي ودخول جمهوريات جديدة مستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى للساحة العالمية، وصعود الصين والهند كقوى كبرى سياسيا واقتصاديا، وانبعاث روسيا الفيدرالية، يكون المجال السياسي الجديد لقلب الأرض قد اكتمل[1].

والصين هي أحد الفواعل المؤثرة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى، بسبب العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجعل من توطيد النفوذ الصيني في المنطقة رهانا إستراتيجيا، في مواجهة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى.

المطلب الأول: الاختراق الصيني لمجال النفوذ التقليدي لروسيا: من الناحية الإستراتيجية، تعتبر آسيا الوسطى مجالا حيويا تقليديا للنفوذ الروسي، وامتدادا طبيعيا للمساحة المترامية الأطراف لروسيا القيصرية التي ألحقت الهزيمة بالأقاليم التي تشكل اليوم جمهوريات آسيا الوسطى في القرن التاسع عشر وألحقتها بها، وخضعت بعدها تلك الجمهوريات للاتحاد السوفييتي. ولكن بعد تفكك هذا الأخير وحصول تلك الأقاليم على استقلالها، أصبحت روسيا أمام تحدي الحفاظ على هذه الجمهوريات في نطاق نفوذها وسيطرتها حتى بعد استقلالها، في ظل تحولها إلى محور للتنافس بين القوى الكبرى للاستفادة من حيوية موقعها وثرواتها النفطية والغازية، وتقف الصين على رأس هذه القوى لما تمثله المنطقة من أهمية لها على مختلف الأصعدة.

1- An Essay. "**The new face of Central Asia**". Caucasian review of international affairs: V. 2. (2)- Spring 2008. p. p. 107, 108.

ويتم التفاعل بين الصين وروسيا في منطقة آسيا الوسطى على ثلاثة مستويات رئيسية:

* **المستوى الأول:** حاجة الصين للموارد الطاقوية الروسية: بينما تعاني الصين من عدم كفاية إنتاجها المحلي من النفط والغاز وترتبط بالنفط المستورد من الخارج، تأتي روسيا في مقدمة الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي.

إذ تعتبر روسيا عملاقا طاقويا بكل المقاييس، بامتلاكها لـ 26% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، و7% من المخزونات العالمية المؤكدة من النفط، و17% من احتياطيات الفحم، واحتياطيات بالغة الأهمية من اليورانيوم والموارد المائية اللازمة لتوليد الطاقة، ويعد قطاع الطاقة أكثر القطاعات استقرارا ونموا في الاقتصاد الروسي[1].

وعرف إنتاج روسيا من النفط ارتفاعا محسوسا في الفترة مابين 1995–2006، لينتقل من 311 مليون طنا سنويا عام 1995 إلى 323 مليون طنا عام 2003 ثم 481 مليون طنا عام 2006، لتساهم بذلك في 12% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط، ويتوقع على المدى المتوسط أن يرتفع الإنتاج النفطي الروسي إلى 550 مليون طنا سنويا. وهي إلى جانب ذلك أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي بحصتها المقدرة بـ 21% في مجموع الإنتاج العالمي للغاز، ويتوقع أن يتسع إنتاجها للغاز الطبيعي من 612 مليار قدم مكعب عام 2006 إلى أكثر من 700 مليار قدم مكعب في العشر أو الخمسة عشر سنة القادمة[2].

تتطلع الصين إلى تلبية جزء من حاجاتها الطاقوية من النفط والغاز الروسيين، وخاصة من الموارد النفطية والغازية الواقعة في سيبيريا والمناطق الشرقية القصوى لروسيا، وأصبحت إمكانية التعاون في المجال الطاقوي ممكنة بين البلدين مع التغيرات في الوضع الدولي وفي العلاقات الروسية الصينية منذ مطلع التسعينيات، ومع تحول الصين منذ عام 1993 إلى مستورد كامل للنفط، شكلت روسيا أحد البدائل الرئيسية للإمدادات النفطية. وبعد أن كانت الصادرات النفطية الروسية للصين لا تتعدى 2.1% عام 2000 و2.9% عام 2001 من مجموع الواردات الصينية، تحولت روسيا سنة 2004 إلى رابع أكبر مصدر للنفط للصين، بارتفاع نسبة الواردات الصينية من النفط الروسي إلى 8.8% من مجموع وارداتها النفطية الإجمالية، واستوردت الصين ما مقداره 12.78 مليون طنا من النفط الروسي سنة 2005 أي حوالي 10.1% من واردات النفط الصينية مجتمعة[3].

إن كون روسيا صاحبة مخزونات ضخمة من النفط والغاز في سيبيريا مناطقها الشرقية القصوى، والصين صاحبة الطلب المتزايد على النفط والغاز، شكل أساسا واقعيا للتعاون بين البلدين في تلك

1- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 41.

2- Ibid. Op. Cit. p. 96.

3- Sonja Davidovic .Op. Cit. p. 22.

المنطقة، فسيبيريا الغربية تحتوي على 1200 مليار قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي الروسية المؤكدة، و870 مليار قدم مكعب من تلك الاحتياطيات في سيبيريا الشرقية، ومجموع ما يستخرج من المنطقتين من غاز طبيعي يساوي 92% من مجموع إنتاج روسيا، و67% من مجموع إنتاج النفط الروسي يستخرج من نفس المنطقتين[1].

ويعطي تركز احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الروسي في سيبيريا أفضلية للصين من عدة نواح، مثل عامل القرب الجغرافي لسيبيريا من الحدود الشمالية للصين، ومساعدة ذلك في توفير خط إمدادات بري للموارد الطاقوية من سيبيريا نحو الصين، مما يقلل من المخاطر الجيوسياسية والتكاليف المادية المترتبة عن النقل البحري لشحنات النفط التي تعتمد عليها الصين بشكل كبير مع ما فيها من مخاطر (مأزق مضيق ملقا)[2]. وباشرت شركة النفط والغاز الطبيعي الصينية سنة 2000 رفقة الشركة الروسية لخطوط الأنابيب وشركة "يوكوس"، الدراسات الأولية لجدوى المشروع التي أثبتت جدواه من الناحية التقنية والاقتصادية، ليدخل المشروع حيز الخدمة سنة 2005[3].

ومع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، دعا الأكاديميون الصينيون لإعادة تقييم دور روسيا وآسيا الوسطى في مستقبل أمن الطاقة الصيني، وذلك على ضوء السيطرة الأمريكية ووضعيتها الجيوبوليتيكية تجاه مصادر الطاقة في الخليج العربي وبحر قزوين، وتم أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار من طرف القيادة الصينية. فبعد أيام قليلة من دخول القوات الأمريكية لبغداد، أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ونظيره الصيني "هو جنتاو" عن قيام شراكة طاقوية كأولوية في العلاقات بين البلدين، وبعدها مباشرة وقعت شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع شركة "يوكوس" الصينية لتزويدها بالنفط على المدى الطويل، والتخطيط لبناء خط أنابيب لنقل النفط يربط بين سيبيريا الروسية و"داكينغ" الصينية، باستطاعته نقل 700 مليون طن من النفط الخام الروسي للصين على مدار 25 سنة[4].

ويأتي مشروع مد هذا الأنبوب الذي يتوقع أن يضخ للصين ما قيمته 150 مليار دولار من النفط الخام الروسي على مدار 25 سنة، ضمن المجهودات الكبيرة التي تبذلها الصين لضمان إمداداتها من الطاقة ببناء خطوط أنابيب تنطلق من الدول المجاورة لها، وتقع الحقول النفطية في سيبيريا الشرقية بالقرب من "آنغارسك" شمال "إيركوتسك"، ويمتد الأنبوب على 2026 كلم طولا وصولا إلى الحقول النفطية

1- Xia Yishan. "**China-Russia energy cooperation: Impetuses, prospects and impacts**". The James A. Bicker III institute for public policy of Rice University. May 2000. p. 6.

2- John Calabrese. Op. Cit. p. 12.

3- Xia Yishan. Op. Cit. p. 3.

4- John Calabrese. Op. Cit. p. 12.

الصينية في "داكينغ" شمال شرق البلاد، ومنه يتم ربطه بأنابيب أخرى تتجه نحو مراكز الاستهلاك في بكين وشنغهاي[1].

وأثناء زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للصين سنة 2006، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة الوطنية النفطية الصينية وشركة الغاز الطبيعي الروسية، بهدف تزويد الصين بمقدار يتراوح ما بين 30 و40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي عبر خطي أنابيب يمتد أحدهما من سيبيريا نحو شيينجيانغ، والآخر يمتد من سيبيريا أيضا نحو مقاطعة "هيلونغ جيانغ" الصينية، ويتوقع أن يكون عمليا بحلول سنة 2015[2].

* **المستوى الثاني:** الصين كبديل لجمهوريات آسيا الوسطى عن روسيا: استمرت السيطرة الروسية على آسيا الوسطى لأكثر من قرن، ولكن انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991 خلق "فراغا في القوة" (Power vacuum) في المنطقة، مما جعلها محل تنافس على النفوذ من دول مجاورة لها أو من قوى كبرى بعيدة عنها[3].

لكن روسيا تبقى متمسكة بالحفاظ على آسيا الوسطى كمنطقة نفوذ تقليدية لها، وهو ما ترجمه وضع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المحافظة على النفوذ الروسي في المنطقة كهدف رئيسي لسياسة روسيا في آسيا الوسطى، للتحكم في الأصول والثروات الإقليمية المتمثلة في المحروقات والمعادن، ومكافحة نفوذ المتطرفين الإسلاميين، والتخوف من تسارع امتداد النفوذ الأمريكي في المنطقة. والصين بدورها تؤكد اهتمامها بالموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، وتشاطر روسيا مخاوفها المتعلقة بالوطنية العرقية والتطرف الديني، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على سكان الصين المسلمين، ومن الطبيعي أن يؤدي قرب الصين الجغرافي من الموارد الهيدروكربونية في المنطقة إلى جعلها تسعى للقيام بمشروعات استكشاف وإنتاج وخطوط أنابيب مع عدة جمهوريات في آسيا الوسطى، ويدفع تخوف الجانبين الصيني والروسي من الوجود الأمريكي في المنطقة إلى عقد شراكات فيما بينهما لمواجهة التحديات المشتركة[4].

غير أن مصالح الجانبين الروسي والصيني تتعارض في العديد من المسائل المتعلقة بالتعامل مع الثروة الطاقوية التي تزخر بها آسيا الوسطى، ففي الوقت الذي تعمل فيه الصين على الوصول إلى حقول

1- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Op. Cit. p. 35.

2- Sonja Davidovic .Op. Cit. p. 21.

3- Gawdat Bahgat. American oil diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea. University press Florida, 2003. p. 147.

4 – تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص ص 415، 416.

النفط والغاز وإنشاء طرق جديدة لنقلها، اعتادت روسيا على فرض نوع من الوصاية على صنع القرار في النظم الحاكمة في المنطقة، وربط اقتصادياتها القائمة أساسا على تصدير المواد الأولية وخاصة الطاقوية منها بالاقتصاد الروسي مباشرة، بسيطرتها على خطوط نقل الصادرات الطاقوية لتلك الدول نحو الأسواق الخارجية.

وقد ساعد روسيا على ذلك حقيقة أن صادرات الغاز والنفط من آسيا الوسطى يجب أن تصدر للشمال عبر أراضيها، بسبب الوضعية الجغرافية لجمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها أراض مغلقة، مما جعلها تعتمد على جيرانها لتصدير ثرواتها الطبيعية لبقية العالم، وهذه الحقيقة الجغرافية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية لتلك الدول وخاصة في قطاع الطاقة[1].

فالورقة الأقوى التي توظفها روسيا للحفاظ على سيطرتها في المنطقة هي احتكارها لمنظومة خطوط الأنابيب لتصدير النفط والغاز، فإذا أرادت الصادرات الكازاخية والتركمانية الوصول إلى الأسواق العالمية، يتوجب عليها المرور بمنشآت خطوط الأنابيب والأراضي الروسية، ومن سلبيات هذه الحالة من التبعية وجود صعوبات في التفاهم مع روسيا حول حصص النقل والأسعار ومستويات وأشكال الدفع، مما يجعل التصدير عبر روسيا خيارا غير مستحب لدى تركمنستان وكازاخستان، وهو ما تسبب في عدة حالات من انقطاع الإمدادات عبر خطوط الأنابيب المارة بروسيا، ففي عام 1997 توقفت الصادرات التركمانية نحو أوكرانيا مما دفع بروسيا ممثلة في شركة "غازبروم" للبحث عن تسوية للموضوع، وفي نفس السنة توقفت الصادرات الكازاخية من "أتيرو" عبر الأنبوب الروسي في "سامارا" بسبب خلافات حول الحصص والأسعار[2].

ومارست روسيا ضغوطا كبيرة على تركمنستان بقطعها لصادراتها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا، ورفضت تسليمها 185 مليون دولار من عائداتها الغازية التي كسبتها سنة 1993، كما أن موسكو تشتري الغاز التركماني بأسعار منخفضة وتعيد بيعه لتركيا بسعر أعلى بنسبة 300%، وفي عام 1994 أوقفت دفع المستحقات الكازاخية من الفحم وتسببت في شلل جزئي في كازاخستان بتقليصها لإمدادات الوقود، ومطالبتها بنسبة فائدة ما بين 20% و40% في الحقول النفطية الخاضعة للاستغلال الروسي، وفي نفس السنة أوقفت روسيا الصادرات الكازاخية من النفط ما بين شهري ماي وأوت وأجبرت مصافي التكرير على وقف عملها، وأدى رفض روسيا رفع صادرات كازاخستان من النفط التي يتم ضخها عبر شبكة خطوط

1- Thomas H. Johnson. Op. Cit. p. 136.

2- Lena Jonson. "**Russia and Central Asia**". In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asia security: The new international context. Op. Cit. p. 102.

أنابيبها والمقدرة بـ 44 مليون برميل سنويا، مما أجبر شركة "شيفرون" الأمريكية على خفض إنتاجها في حقل "تانغيز" إلى النصف[1].

تستغل روسيا إذا ثروتها الطاقوية لزيادة رافعتها في المنطقة وكأداة في سياستها الخارجية بالسيطرة على طرق نقل الطاقة ومراقبتها من بحر قزوين إلى البحر الأسود، وما يدعم هذه السياسة هو البنى والمنشآت التحتية الخاصة بنقل النفط والغاز الموروثة عن الإتحاد السوفييتي، والتي تربط الدول المنتجة في آسيا الوسطى بروسيا إذا ما أرادت الوصول للأسواق الخارجية، فروسيا تعمل من أجل الحفاظ على سيطرتها على طرق النقل ومعارضة أي مشاريع يمكن أن تتيح لأوروبا بدائل أخرى للتزود بمصادر الطاقة، لا سيما مع تصدير روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى لأكثر من 5.9 مليون برميل يوميا لأوروبا سنة 2006، وهذا ما يضع الدول المنتجة في آسيا الوسطى في حالة تبعية لروسيا، عن طريق توقيعها لعقود طويلة المدى مع الشركات الروسية المالكة لخطوط الأنابيب التي تحتكر نقل نفط وغاز تلك الدول[2].

فالسيطرة على الإمدادات النفطية والغازية عبر أوراسيا يعد من بين مكونات إستراتيجية الطاقة الروسية، فرغم امتلاكها لأكبر مخزون عالمي للغاز الطبيعي إلا أنها تبحث عن الاستحواذ على أكبر قدر من حصص الغاز الطبيعي المصدر من آسيا الوسطى أو أي مكان آخر، كي تكون قادرة على إملاء الأسعار والتحكم فيها خاصة في أوروبا، وترى موسكو في ذلك أيضا عاملا للحفاظ على الوفرة على المدى الطويل باستغلال موارد آسيا الوسطى وحفظ حقول الغاز الشمالية الروسية للأجيال القادمة، وتجنب وضع استثمارات كبيرة في تطويرها، وتقليل الضغط على الأسواق التي تمثل مصالح إستراتيجية لروسيا في حد ذاتها، ومنذ 2002 حصلت روسيا على عقود استغلال وتزويد طويلة المدى مع كازاخستان وأوزباكستان، لمنعها من الدخول في ترتيبات مع الغرب تمكنها من التصدير المستقل لمواردها[3].

وكخطوة أخرى في سبيل إحكام قبضتها أكثر على الدول المنتجة للنفط والغاز في آسيا الوسطى، اتفق رؤساء روسيا وكازاخستان وتركمنستان في 12 ماي 2007 على مشروعين لبناء أنبوبي نقل غاز، ينطلق الأول من الحقول الشرقية لتركمنستان، والثاني مواز له ينقل الغاز عبر كازاخستان على طول بحر قزوين والشمال نحو روسيا، لضمان نقل 20 مليار متر مكعب سنويا عام 2012[4].

1- Dianne L. Smith. Central Asia: A new grate game. Strategic studies institute (SSI), USA. June 17, 1996. p. 17.

2- Ariel Cohen. "**Russia: The flawed energy superpower".** In: Gal Luft and Anne Korin (Eds). Energy security challenges for the 21st century. Op. Cit. p. p. 91- 93.

3- Ibid. p. 97.

4- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 17.

ويدخل هذين المشروعين في إطار توسيع "أنبوب بريكاسبيسكي" الذي يربط تركمنستان وكازاخستان بروسيا، بهدف إفشال مخططات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لبناء أنبوب الغز العابر لقزوين، من أجل نقل الغاز التركماني وحتى الكازاخي عبر بحر قزوين إلى أنبوب "نابوكو"، والسماح بالتالي لصادرات آسيا الوسطى بتجنب طرق التصدير المسيطر عليها من طرف روسيا[1].

فيظل السياسة الاحتكارية التي تتبعها روسيا والرامية للحفاظ على سيطرتها على الموارد الهيدروكربونية في آسيا الوسطى، بدأت جمهوريات المنطقة في البحث عن بدائل تخرجها من التبعية الكبيرة لموسكو، وتضمن لها تحكما أكبر بثرواتها الطاقوية التي تشكل عماد اقتصاداتها، وتتمركز الصين هنا كأحد البدائل الممكنة لهذه الدول للحصول على صفقات وعقود تطوير واستغلال وتنقيب وطرق بديلة لنقل مواردها نحو الأسواق الواعدة في آسيا وأوروبا. ومثل هذا التوجه يمكن أن يؤزم العلاقات بين الجانبين الروسي والصيني، فقطاع الطاقة يعتبر مجالا للشك وعدم اليقينية في العلاقات بين الطرفين، خصوصا عندما تتضارب المصالح فيما يتعلق بالحصول على حصص في استغلال مصادر الطاقة ونقلها التي تمثل أهمية كبرى لكليهما، فروسيا تحاول بكل الطرق مواصلة سيطرتها على مصادر الطاقة وشبكات نقلها، بينما الصين تنشط عالميا – بما في ذلك مع روسيا– لزيادة حصتها في مصادر الطاقة وأنابيب نقلها، ولذلك تعارض موسكو محاولات الصين لتكون شريكا أو تمتلك حصصا في صناعة الطاقة الروسية[2] .

وهذه مسألة خلافية مؤثرة في العلاقات الطاقوية بين الصين وروسيا، وتمتد لتشمل جو التنافس بينهما حول مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، حيث تبرز نقطتين رئيسيتين يجب أخذهما في الاعتبار عند دراسة العلاقات في مجال الطاقة بين الصين وروسيا في آسيا الوسطى، وهما:[3]

أولا: أهمية خطوط الأنابيب والسيطرة على بنائها ووجهتها كاستثمارات إستراتيجية.

ثانيا: تصميم روسيا على منع الصين أو أية قوة أخرى من أن تحظى بدخول مباشر للدول المنتجة للموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، وهو التصميم الذي يتعارض مباشرة مع الهدف الرئيسي لإستراتيجية الطاقة الصينية (إستراتيجية التوجه نحو الخارج). إذ أن التوترات الرئيسية في الصدام المتوقع بين سياسة الطاقة الصينية والروسية، تتجلى بشكل أوضح في منطقتين هما: آسيا الوسطى وشمال شرق آسيا.

1- Ariel Cohen. Op. Cit. p. 96.

2- Nicklas Norling. "**Russia's energy leverage over China and the Sinopec – Rosneft deal**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 31.

3- Stephen Blank. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006. p. p. 25, 26.

فقد أقبلت الصين على توسيع استثماراتها في آسيا الوسطى وتوطيد علاقاتها معها في مجال الطاقة، ضمن أهم الدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة مثل كازاخستان وتركمنستان وأوزباكستان، سواء من ناحية السعي للحصول على حقوق الاستغلال في مختلف الحقول النفطية والغازية، أو من ناحية بناء خطوط أنابيب جديدة وبديلة لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى نحو الصين. ويعكس هذا التطور في العلاقات بين الطرفين، طموح الصين من جهة لاستغلال الثروات الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى في إشباع حاجتها المتزايدة للطاقة، وسعي دول المنطقة للخروج من حالة التبعية الكبيرة لروسيا والبحث عن بدائل تحقق لها قدرا أكبر من المكاسب والاستقلالية في اتخاذ القرارات فيما يخص التحكم في مواردها الطاقوية بعيدا عن السطوة الروسية.

فكازاخستان مثلا تتبنى حاليا إستراتيجية للتصدير تهدف للتقليل من الاعتماد على روسيا، وتعتمد على تنويع طرق تصدير نفطها خصوصا من حقل "كاشاغان"، وهي هنا أمام ثلاثة خيارات، فإما توسيع أنبوب قزوين الموجود حاليا ويمر غربا عبر روسيا وصولا لسواحل البحر الأسود، أو ضخ كميات أكبر من نفطها في أنبوب "باكو– تبيليسي– جيهان"، والتصدير شرقا عبر أنبوب النفط الذي يربطها بالصين، وستكون كازاخستان بذلك في وضعية تجعلها قادرة على ضبط صادراتها عبر هذه القنوات الثلاث، وكسب سيادة أكبر وهامش مناورة أوسع أمام روسيا[1].

تجسدت الإستراتيجية الكازاخية لتصدير منتجاتها الطاقوية عبر طرق تتجنب شبكة أنابيب النقل الروسية، من خلال دخول الأنبوب الرابط بين كازاخستان والصين الخدمة، رغم أن محللي الصناعة الدوليين استبعدوا ذلك ووصفوه عند ظهور فكرة بنائه بالأنبوب الحلم، ولكنه تحول إلى واقع عندما أكملت شركة النفط الوطنية الصينية والشركة الكازاخية "كاز موناي غاز" في ديسمبر 2005 بناء الأنبوب الممتد من "أتيرو" في غرب كازاخستان إلى "ألاشانكو" في غرب الصين، والقادر على نقل 200 ألف برميل نفط يوميا، وقد بدأ ضخ الكمية المتفق عليها للصين بداية من جويلية 2006[2].

في حين تعتبر تركمنستان من أكثر جمهوريات آسيا الوسطى تضررا من السياسة الاحتكارية الروسية لأنابيب نقل الغاز الطبيعي، بسبب العلاقات السيئة بين الرئيس التركماني السابق "صابر مراد نيازوف" وموسكو، وفشل المشاريع المقترحة لبناء أنابيب نقل بديلة للغاز الطبيعي بعيدا عن الأراضي الروسية بالشراكة مع إيران من جهة أو مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية من جهة أخرى. لذلك كانت الصين هي البديل الأمثل للرئيس التركماني الذي زار بكين في أفريل 2006، حاملا معه مشروع يربط البلدين معا بأنبوب ناقل للغاز الطبيعي، يمتد حتى مدينة شنغهاي ويتجنب روسيا من الناحية الإستراتيجية، ويضمن للصين التزود بـ 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لتركمنستان سنويا طيلة

1- Thrassy Marketos. Op. Cit. p. 4.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. 32.

30 سنة، ووافقت الصين على بناء هذا الأنبوب الذي دخل العمل سنة 2009، ووصفه الرئيس التركماني بأنه طريق الحرير الجديد للقرن الحادي والعشرين، يمتد على مسافة 4000 كيلومتر من حوض نهر "آمو داريا" الواقع في الحدود الشمالية الشرقية لتركمنستان، ويمر شمالا عبر أوزباكستان وكازاخستان وصولا إلى الصين، وقد وافقت هذه الأخيرة على توفير 25 مليون دولار لتركمنستان لشراء معدات خاصة بالحفر ووافقت أيضا على الدفع بالدولار الأمريكي، وهو ما يعتبر صفقة مفضلة لتركمنستان مقارنة بالتضييق الروسي على طرق تصدير غازها الطبيعي[1].

* **المستوى الثالث:** قضية الطاقة ضمن تفاعلات منظمة شنغهاي للتعاون: تعتبر "منظمة شنغهاي للتعاون" SCO (Shanghai Cooperation Organization) مؤسسة جديدة يمكنها أن تؤثر على أمن الطاقة الصيني، ويذهب المحللون إلى أن الصين تعمل على تقوية علاقاتها متعددة الأطراف في منطقة آسيا الوسطى عبر هذه المنظمة، التي تعود النواة الأولى لها اتفاقية أفريل 1996 بين رؤساء خمسة دول وهي: روسيا والصين وكازاخستان وقرغزستان وطاجكستان فيما عرف بمجموعة الخمس (Group of Five)، وفي جوان 2001 انضمت أوزباكستان للدول الخمس، وتم الاتفاق على تحويل ذلك المنتدى إلى منظمة دائمة[2].

وتهدف هذه المنظمة إلى تقوية الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، وتطوير التعاون الفعال بينها في القضايا السياسية، وفي قضايا أخرى مثل الطاقة والاقتصاد والتجارة والبيئة والنقل والعلوم والتكنولوجيا وغيرها، والعمل معا على حفظ السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في دول المنظمة، والسعي لإقامة نظام عالمي اقتصادي وسياسي جديد أساسه الديمقراطية والعدالة والعقلانية[3].

وتشكل دول المنظمة مجتمعة كتلة جيوبوليتيكية قوية تمتلك مؤهلات تمكنها من لعب دور فاعل على الصعيد العالمي في حالة حسن استغلالها، بضمها للصين وروسيا القوتين النوويتين والعضوين الدائمين في مجلس الأمن والاقتصادين الكبيرين عالميا، وضمها لدول تكتنز مخزونات ضخمة من الثروات الطاقوية والمعدنية على رأسها روسيا وكازاخستان، وتغطي دولها مساحة قدرها 33 مليون كلم^2 أو ثلاثة أخماس مساحة أوراسيا، وعدد سكان يبلغ مليار و455 مليون نسمة أي حوالي ربع سكان العالم، كما أنها تضم أعضاء بصفة مراقبين هم الهند وباكستان وإيران ومنغوليا[4].

1- Kathleen J. Hancock. Op. Cit. p. 77.

2- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 68.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 2006.

4- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 57.

وباعتبارها منظمة ذات عدد قليل من الأعضاء، ولكنها تغطي مساحة جغرافية كبيرة، وذات تركيبة إثنية متنوعة، وغنية بالموارد الطبيعية، فالعلاقات بين الدول الأعضاء معقدة ومتشابكة، ويمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات:

1- العلاقات الصينية – الروسية: وهي العامل الرئيسي في وجود المنظمة وفي تحديد قيمها.

2- العلاقات الروسية بجمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: بسطت روسيا تقليديا نفوذها ومصالحها في آسيا الوسطى، ولذلك فهذه العلاقات ذات أهمية كبيرة في تعزيز التعاون ضمن المنظمة في آسيا الوسطى.

3- العلاقات الصينية بجمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: باستثناء أوزباكستان تمتلك كازاخستان وطاجكستان وقرغزستان حدودا مشتركة مع الصين، ولدول آسيا الوسطى الأربع تعاون متعدد الأبعاد مع الصين في مجالات الأمن والطاقة والموارد.

4- العلاقات بين جمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: العلاقات معقدة ومتغيرة بين جمهوريات آسيا الوسطى الأربعة التي تشترك في عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، وبما أن آسيا الوسطى تشكل "قلب الأرض" لمنظمة شنغهاي، فإن العجز عن خلق تعاون في منطقة آسيا الوسطى يعني نهاية التعاون ضمن المنظمة، ولذلك تعتبر العلاقات بين الدول الأربع في هذه المنطقة ذات أهمية كبرى[1].

إن كون العلاقات الصينية – الروسية أكثر المستويات تأثيرا في وجود ومستقبل منظمة شنغهاي للتعاون وتحديد القيم التي تبنى وتسير على أساسها، يجعل من هذه العلاقات المتغير الأكثر أهمية في توجيه تفاعلات المنظمة نحو الجانب التعاوني أو الصراعي، وإن كانت العلاقات بين البلدين ضمن المنظمة تحمل الكثير من المؤشرات الدالة على قوتها وحيويتها، إلا أنها تخفي العديد من العوامل والمصالح المتضاربة التي يمكنها أن تغير خريطة العلاقات في منطقة آسيا الوسطى. ويمثل مجال الطاقة والسعي للوصول إلى مناطق الإنتاج والسيطرة عل طرق التصدير وخاصة خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز في آسيا الوسطى، أحد ميادين التنافس بين الجانبين الروسي والصيني ضمن المنظمة، فالصين لها حوافز اقتصادية وأمنية قوية لتوسيع نفوذها ورافعتها في آسيا الوسطى. وتأسيس منظمة شنغهاي كان بمبادرة من الصين لدعم مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة، التي تنظر إليها الصين على أنها مصدر مستقبلي إستراتيجي لاحتياجاتها الطاقوية والاقتصادية[2].

1- Yang Shu. "**Reassessing the SCO's internal difficulties: A Chinese point of view".** The China and Eurasia forum quarterly: V. 7. N° 3. October 2009. p. 19.

2- Rollie Lal. Op. Cit. p. p. 6, 7.

وكل من الصين وروسيا تضعان أهدافا اقتصادية وسياسية متعارضة، يبدو الفضاء المؤسساتي المتمثل في منظمة شنغهاي غير كاف على تسييرها على المدى الطويل، الأولوية الإستراتيجية للصين هي ضمان صعودها الاقتصادي السلمي قبل أن تدخل في أية مغامرات عسكرية، وهو نفس النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قبل أن تصبح قوة عسكرية عالمية بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية، فالصين تسعى للحصول على الطاقة بأسعار رخيصة، وفي توسيع منظمة شنغهاي للتعاون لتسهيل السيطرة الاقتصادية الصينية، وهو ما لا توافق عليه روسيا فهي حذرة من ذلك لإدراكها التام بأن ذلك التوسيع سيقلل من قوتها وقد يدخل منافسين جدد لها في المنظمة[1].

فروسيا تتخوف من أن يمكن توسع التفاعلات التجارية والطاقوية الصينية مع جمهوريات آسيا الوسطى من السماح للصين بالتحول إلى فاعل إقليمي مهيمن مع مرور الوقت، وما تزال روسيا قلقة من احتمال أن تكون منظمة شنغهاي مجرد أداة صينية لتطوير وترقية أجندتها الأمنية ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، والصين بدورها تحمل مخاوفا مشابهة بشأن الجهود الروسية الرامية لعرقلة السياسة الصينية، وبالخصوص عملها للوصول إلى مصادر الطاقة هناك[2].

وما دامت الصين تدفع بالمنظمة باتجاه تشجيع التجارة الإقليمية والتنمية الاقتصادية، تتخوف روسيا من تطلع جمهوريات آسيا الوسطى نحو تبني نموذج اقتصاد السوق الصيني الأكثر نجاحا من النموذج الروسي، وذلك كجزء من تحرك الصين العالمي لتمثل نموذجا سياسيا واقتصاديا بديلا، يكون مؤشرا على النفوذ الإيديولوجي المتعاظم للصين المتعارض مع المنظور الغربي القائم على مبادئ الديمقراطية كضرورة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية[3].

وتتضارب كل من النظرة الروسية والصينية لمنظمة شنغهاي للتعاون، بين الرؤية الروسية لها على أنها وسيلة لتعزيز التعاون العسكري وتقليص النفوذ الصيني المتنامي في آسيا الوسطى، بينما رؤية الصين للمنظمة خلال السنوات القليلة الماضية لم تعد تقتصر على كونها كوسيلة لتقوية الأمن الإقليمي فقط، بل كوسيلة لزيادة التجارة والدخول إلى مناطق إنتاج النفط والغاز أيضا[4].

1- Ariel Cohen. "**After the G-8 summit: China and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 52.

2- Evan S. Medeiros. Op. Cit. 105.

3- Chin-Hao Huang. "**China and the Shanghai cooperation organization: post-summit analysis and implications for the United States**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 17.

4- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 68.

عندما يتعلق الأمر بالمصالح الطاقوية المتضاربة تسيطر الشكوك وعدم الثقة على العلاقات بين الصين وروسيا، فهذه الأخيرة تنظر بارتياب للتوسع الصيني المتزايد في مجال المنشآت الهيدروكربونية في المجال التابع للاتحاد السوفييتي سابقا بما في ذلك آسيا الوسطى، فقد أبدت موسكو عدم رضاها عن اكتمال مشروع خط الأنابيب الرابط بين كازاخستان والصين، وهو أول خط أنابيب يتجنب المرور عبر الأراضي الروسية والجورجية، وردت روسيا بطريقة غير مباشرة على ذلك عبر إلغائها لاتفاقيات بين شركات صينية وشركة النفط الروسية "يوكوس، والواقع أن مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون والاستقرار الفعلي في المنطقة مرهون بحل الخلافات الإقليمية المتعلقة بالموارد الطاقوية وخطوط الأنابيب، خاصة تلك التي تنشب بين الصين وروسيا[1].

وفي خضم كل هذه المنافسة الطاقوية بين الصين وروسيا العضوان الأكثر تأثيرا في منظمة شنغهاي للتعاون، تستغل بقية جمهوريات آسيا الوسطى الفرصة للاستفادة من الوضع، وذلك عبر محاولة تعظيم مكاسبها ومنافعها وتحقيق أكبر قدر من مصالحها[2].

المطلب الثاني: التضارب بين المصالح الطاقوية الأمريكية والصينية في آسيا الوسطى: لفت الخبراء الإستراتيجيون نظر صناع القرار الأمريكيين لضرورة إعطاء الأولوية لقارة آسيا عند وضع أية إستراتيجية قومية، حيث جاء في تقرير "**مجموعة العمل حول الخيارات الإستراتيجية الكبرى**" أن: "الولايات المتحدة الأمريكية أولت انشغالا كبيرا بتحول السياسات في الشرق الأوسط، وأهملت مصالحنا الإستراتيجية في آسيا، التي من المحتمل أن تستأثر بأهمية أكبر وأعمق في السنوات القادمة، فالسياسة الدولية في آسيا تتميز بتغيرات معتبرة في توزيع القوة، مع صعود الصين والهند كقوى كبرى جديدة، والدور المتزايد لآسيا في الاقتصاد العالمي، والتنافس الحاد على مصادر الطاقة"[3].

وهذا التوجه يتناسب مع كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى ذات مدى النفوذ والتأثير الأكبر عالميا، مما يدفعها للاهتمام بالتطورات الإستراتيجية الحاصلة في مختلف المناطق، ولاسيما تلك التي تمثل أهمية حيوية لمصالحها القومية العليا، وتدخل آسيا الوسطى ضمن المناطق ذات الأولوية الإستراتيجية، بفعل موقعها المحاذي للقوتين الروسية والصينية وقوى إقليمية أخرى كالهند وإيران وتركيا، وتصاعد المد الإسلامي فيها، ومخزوناتها الكبيرة من الموارد الطاقوية النفطية والغازية الضرورية لديمومة الهيمنة الأمريكية عالميا، ومنافسة القوى الأخرى الطامعة بدورها في ثروات المنطقة.

1- Sabrina Howell. Op. Cit. p. 201.

2- Evan S. Medeiros. Op. Cit. 105.

3- Francis Fukuyama and G. John Ikenberry. **The Princeton project on national security: report of the working group on grand strategic choices**. Princeton University, September 2005. p. 3.

فبعد أن كان القرن التاسع عشر شاهدا على كون آسيا الوسطى موضوعا للتنافس بين روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى في إطار ما عرف بـ "اللعبة الكبرى"، والتي انتهت بفرض روسيا لسيطرتها على مقدرات المنطقة وهي السيطرة التي استمرت في عهد الإتحاد السوفييتي سابقا، تحولت بعد تفككه سنة 1991 إلى مسرح لبداية "لعبة كبرى جديدة "في المنطقة ذات فواعل وخصائص مختلفة تحتل فيها الطاقة مكانة محورية. وهذا ما أكد عليه "هنري كيسينجر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بقوله: "إن المعركة الشاملة من أجل السيطرة على مصادر الطاقة، يمكن أن تتحول إلى المكافئ المعاصر للعبة الكبرى في القرن التاسع عشر بين بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية لفرض السيادة على آسيا الوسطى"[1].

وهو ما ذهب إليه أيضا "مهدي برفيزي أمينيه" الخبير في الشؤون الأمنية لأوراسيا الوسطى (يقصد بأوراسيا الوسطى المنطقة الجغرافية التي تضم جمهوريات آسيا الوسطى الخمس المعروفة، إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاث جورجيا وأرمينيا وأذربيجان) حين لاحظ أنه: "مع نهاية السيطرة السوفييتية على الموارد الطبيعية والبشرية في أوراسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، ظهرت لعبة كبرى جديدة بين العديد من اللاعبين المهتمين بالوصول إلى موارد النفط والغاز في المنطقة. وهذا المزيج من التغيرات في السياسة العالمية ينبئ بأن اللعبة الكبرى الجديدة في الحقبة ما بعد السوفييتية بهدف بسط النفوذ والهيمنة على أوراسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، هي أكثر تعقيدا من المنافسة الكولونيالية على المنطقة في القرن التاسع عشر بين القوتين الروسية والبريطانية"[2].

فاليوم ليس هنالك من شك في أن منشآت ومخزونات النفط والغاز في آسيا الوسطى ينظر إليها كعناصر ذات قيمة إستراتيجية كبرى، لذلك تشترك حاليا روسيا والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى في منافسة من أجل النفوذ والهيمنة على حصص السوق من الموارد الطاقوية لآسيا الوسطى، وهو ما دفع بالعديد من الملاحظين وصناع القرار للاعتقاد بأن اختبار المنطقة لصراع شديد حول الموارد الطاقوية ما هو إلا مسألة وقت فقط[3].

وتزداد أهمية الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لكونها المستهلك العالمي الأول للطاقة بسبب اقتصادها الأكبر عالميا بالدرجة الأولى، خصوصا إذا علمنا أن المخزونات النفطية الأمريكية الإضافية لم يكن بإمكانها إلا تعويض وتغطية 58% من إنتاج النفط الخام سنة 2003، وهو الوضع الذي بدأت ملاحظته منذ أوائل التسعينيات، ومع تراجع الإنتاج المحلي الأمريكي للنفط الخام

1- Ingolf Kiesow. "**Quest for oil and geostrategic thinking**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 3. N° 3. November 2005. p. 14.

2- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 120.

3- Thomas H. Johnson. Op. Cit. p. 135.

والعجز عن تلبية الطلب الداخلي، أصبحت الولايات المتحدة أكثر ارتباطا بالواردات الطاقوية، وهذا الارتباط بالاستيراد مرشح للارتفاع بـ 2.5% سنويا إلى غاية 2025، وإن لم يكن هذا الارتباط بالخارج والاستيراد يشكل خطرا على الولايات المتحدة في الماضي، إلا أنه تحول إلى إشكالية حقيقية مع تزايد المنافسة في سوق الطاقة العالمي بشكل ملحوظ نظرا للطلب العالمي المتزايد على النفط. وهي الزيادة التي تعود جذورها بالدرجة الأولى إلى قارة آسيا، حيث يفيد تقرير لمنظمة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بنسبة 66% ما بين 2002– 2030، وتزداد حصة قارة آسيا في هذا المجال من 28% إلى 35% في نفس الفترة، مع مسؤولية الصين والهند على النسبة الأكبر لهذه الزيادة[1].

أمام هذه الوضعية الطاقوية الحرجة تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للموارد الطاقوية في آسيا الوسطى كأحد الخيارات المستقبلية الإستراتيجية، فمصالح واشنطن في آسيا الوسطى تتمحور أساسا حول ضبط الأسعار العالمية للطاقة عبر الاستخراج المتواصل للنفط والغاز في المنطقة، وضمان أمن خطوط الأنابيب، وتوطيد الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي عبر تنويع مصادر الإمدادات وطرق التصدير، وتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك، فأي انقطاع في الإمدادات أو في خطوط الأنابيب سيتسبب في رفع الأسعار، بينما عمليات الاستغلال والاستخراج المتواصلة تعمل كقوة ضابطة ومخففة للاضطراب[2].

وكانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد إدارة "كلينتون"، قد جعلت من اندماج الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفييتي (بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى) في المؤسسات الغربية السياسية والاقتصادية و العسكرية هدفا رئيسيا لها[3]. مع العمل على إعادة هيكلة بيئة الجمهوريات حديثة الاستقلال من خلال ترقية الديمقراطية وحل النزاعات والرقابة الديمقراطية المدنية على القوات المسلحة، وتبني آليات الانفتاح الاقتصادي والسوق الحرة، وهذه المقاربة المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى وإن كانت تبدو مبنية على أساس قيمي، إلا أنها تعتبر كأسلوب فعال لتحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بما فيها الطاقوية منها، يقول "تالبوت" (Talbott) في خطاب له سنة 1997: "إذا استمرت الإصلاحات في دول آسيا الوسطى والقوقاز ونجحت، فستشجع على إحراز تقدم مماثل في الجمهوريات الأخرى المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفييتي، وستساهم في استقرار منطقة حيوية استراتيجيا تحاذي الصين وتركيا وإيران وأفغانستان، ولها روابط اقتصادية واجتماعية قوية مع الهند

1- Ingolf Kiesow. Op. Cit. p. 12.

2- Gene Germanovich. "**The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 6. N° 1. February 2008. p. 23.

3- Stephen Blank. "**The United States and Central Asia**". In: Roy Allison and Lena Jonson. Central Asian security. Op. Cit. p. 128.

وباكستان. وسوف يؤدي بناء مجتمعات تعيش في سلام داخليا مع الآخرين ممتدة من البحر الأسود حتى جبال "بامير"، إلى فتح طرق تجارة ونقل على طول طريق الحرير القديم بين أوروبا وآسيا، ولكن في حالة عدم نجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وفي حالة تفاقم النزاعات الداخلية وعبر الحدود، يمكن أن تتحول المنطقة إلى مرتع للإرهاب والتطرف الديني والسياسي، وأرض معركة لحروب شاملة، تكون محل اهتمام وقلق للولايات المتحدة الأمريكية ما دامت تجري في منطقة تختزن أكثر من 200 مليار برميل من النفط"[1].

ويستشف من تصريح "تالبوت" أن الوصول إلى أسواق الطاقة ومناطق إنتاج النفط والغاز هو المصلحة الأكثر حيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فهي تهدف إلى جر نظم دول المنطقة إلى المحور الغربي، خصوصا في العلاقات الخاصة بتجارة الطاقة والحرب على الإرهاب، وتوطيد روابط اقتصادات آسيا الوسطى بالغرب لعزل إيران وتحجيم النفوذ الروسي والصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تغلق على الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى كجزء مندمج في تنويع سوق الطاقة العالمي[2].

وطبق "كلينتون" في تعامله مع نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين نفس منطق الأمن القومي الذي طبقه الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) في الخليج وعرف باسم "عقيدة كارتر" (Carter Doctrine)[*]. فعند لقائه برئيس أذربيجان "حيدر أليييف" في البيت الأبيض سنة 1997 صرح "كلينتون": "في عالم يشهد نموا متزايدا في الطلب على الطاقة، لا يمكن لأمتنا أن تكتفي بالارتباط بمنطقة واحدة لتزويدها بالإمدادات الطاقوية"، وبتسهيل تصدير نفط أذربيجان يؤكد "كلينتون": "فإننا لا نساعد فقط أذربيجان على التقدم، بل نساعد كذلك في تنويع مصادر إمداداتنا الطاقوية وتقوية أمن أمتنا". وتماشيا مع هذا النمط من التفكير أعطى "كلينتون" الإذن بإقامة روابط عسكرية مع الدول الجديدة في منطقة قزوين، وتبني برنامج سخي للمساعدات العسكرية، وكجزء من هذا البرنامج تم الشروع في سلسلة من التمارين السنوية لاختبار جاهزية "البنتاغون" لإرسال قوات للمنطقة، بهدف دعم الحكومات الصديقة هناك في حال مواجهتها لأي هجوم من قوى معادية داخلية أو خارجية[3].

1- Ibid. p. 130.

2- Michael Wesley. "**The geopolitics of energy security in Asia**". Op. Cit. p. 10.

*** بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، تبنى الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" ما عرف فيما بعد باسم ""عقيدة كارتر"، حين سارع في بيان له في جانفي 1980، إلى التهديد باستعمال القوة ضد كل من يسعى لإعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج. أنظر: مايكل كلير. مرجع سابق، ص 41.**

3- Michael T. Klare. "**Petroleum anxiety and the militarization of energy security**". Daniel Moran and James A. Russell (Eds). Energy security and global politics: The militarization of resourcemanagement. Op. Cit. p. 49.

وانتقلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى أعلى من التصعيد في سعيها للوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، عندما أعلنت في 1994–1995 رفضها للإدعاءات الروسية باحتكارها لمصادر الطاقة في المنطقة، ومنذ ذلك الحين توافقت المؤسسات المالية الدولية على ما سمي بـ "إجماع واشنطن"، وفرضت ضغطا كبيرا لتمكين ثروات آسيا الوسطى من الوصول إلى الأسواق الليبرالية والحكومات الديمقراطية عبر الخطوط المسيطر عليها من الولايات المتحدة. ويقف وراء القرار الأمريكي برفض الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى الرغبة في تحقيق هدفين، الأول أقرب ما يكون إلى قضايا الأمن والدفاع، ويتمثل في منع روسيا من التحكم أكثر في سيادة واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، والثاني ذو جانب اقتصادي ويتمثل في إثبات نجاح المصالح الاقتصادية والتجارية في إقناع الحكومة الأمريكية بمركزية الوصول إلى منابع النفط، وقبول واشنطن أن النفط والغاز بالنسبة للدول المنتجة يوفران السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية والاستقلال الاقتصادي، فالطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الإستراتيجية الأمريكية، ولكنها ترتبط حيويا بالأهداف الأمنية الأمريكية[1].

ويمر التخفيف من الرقابة المحكمة لروسيا على مناطق الإنتاج في آسيا الوسطى وبحر قزوين، عبر مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء منظومة جديدة من خطوط أنابيب نقل النفط والغاز تكون بديلا للمنظومة الروسية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي. فقد حمل تفكك هذا الأخير معه عدة تطورات على مستوى إنتاج ونقل الطاقة في المنطقة، حيث أصبح لزاما على الدول المنتجة للطاقة هناك التكيف مع التغيرات في سياسة خطوط الأنابيب في موسكو، فالمنظومة السوفييتية القديمة للنقل خدمت كل الجمهوريات التي كانت تابعة لها على أساس وجود اندماج تام بينها، ولكن حاليا أصبح من الطبيعي أن تعطي شركات الطاقة الروسية الأولوية لاستعمال تلك المنظومة لنقل موارد الطاقة الروسية أولا، ويأتي بعدها التفكير في نقل النفط والغاز المنتج في الجمهوريات المستقلة، ومن بينها دول آسيا الوسطى التي أصبح ينظر إليها كمنافس تجاري[2].

ونظرا لافتقارها لخيارات بديلة وعدم قدرتها على الوصول لأنابيب من غير تلك التابعة لروسيا، فإنه من المهم جدا لدول المنطقة ذات الطبيعة الجغرافية المغلقة أن تجد شبكات نقل جديدة لصادراتها من النفط والغاز، وهذه الدول تبحث عن خيارات متنوعة من خطوط الأنابيب للابتعاد عن ضغط روسيا والدخول لأسواق ومستهلكين مختلفين في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا، وكما قال أحد المحللين فإن مراقبة خطوط أنابيب نقل النفط والغاز والسيطرة عليها أكثر أهمية من امتلاك موارد نفطية وغازية، فمن

1- Stephen Blank. Op. Cit. p. 130.

2- John Roberts. "**Pipelines politics**". In: Shirin Akiner (ed). The Caspian politics, energy and security. Routledge Curzon. London and New York. 2001. p. 68.

يسيطر على الخطوط الحيوية لنقل النفط يسيطر على المصادر النفطية في آسيا الوسطى، وبالتالي سيسيطر على سياسات دول أوراسيا الوسطى[1].

لذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من صلب أهدافها الجيوستراتيجية في المنطقة، العمل على توطيد موقعها الإقليمي وإبعاد المنطقة عن النفوذ الروسي، وإلى ضمان أن تظل إيران مستبعدة من أكبر مشروعات تطوير النفط والغاز وممرات العبور، وضمان أن يصب معظم إنتاج آسيا الوسطى في الغرب، وقد حققت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى أهم نجاح لها مع الانتهاء من خط أنابيب نفط "باكو– تبيليسي– جيهان" (BTC) العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي ينقل النفط الأذري على مسافة 1760 كلم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط، بعد أن كان مجرد فكرة سنة 1994، تم إنجازه في ظرف 11 سنة ودخل الخدمة في ماي 2005، وذلك على الرغم من المعارضة الروسية القوية لأنه أول خط أنابيب ينقل نفط قزوين دون الاعتماد على منظومة الأنابيب في المنطقة التي تسيطر عليها روسيا، ودون المرور بالمضائق التركية أو الترتيبات المتبادلة مع إيران، مع وضع أهداف مستقبلية لتطوير نشاط هذا الأنبوب لينقل غاز كازاخستان من "أكتو" عبر خط أنابيب تحت البحر، والانتهاء من خط أنابيب غاز جنوب القوقاز عبر أذربيجان وأرمينيا، وتطوير ميناء جيهان التركي ليكون منفذا رئيسيا إلى الأسواق العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية والغاز المسال[2].

وضمن ما أصبح يعرف بـ "سياسة خطوط الأنابيب" (Pipelines Policy) أو "حرب خطوط الأنابيب" (Pipelines War) في المنطقة، يمكن حاليا الوقوف عند خمس طرق رئيسية لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز، وهي:[3]

1– الطرق الشمالية: وهي المفضلة بالنسبة لروسيا، ويمكن من خلالها لكل من كازاخستان وأذربيجان الاتصال بخطوط الأنابيب الموجودة فعليا، عبر القيام بعمليات توسيع أو بناء أنابيب جديدة، تحمل نفطها نحو "نوفوروسيسك" على البحر الأسود[4].

2– الطرق الغربية: وهي المفضلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وأذربيجان وجورجيا، وهذه الطرق تتميز بعدم عبورها على الأراضي التابعة لروسيا أو إيران، وأقل المشاريع المطروحة كلفة هنا

1- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 126.

2- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 414.

3- Ibid. p. p. 38-40.

4- Hooshang Amirahmadi. "**The political risks of various pipeline routes in the Caspian Basin**". Dieter Dettke (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Op. Cit. p. p. 36, 37.

هو بناء خط أنابيب من مناطق الإنتاج نحو ميناء "سوبسا" الجورجي على البحر الأسود، ومنه تقوم ناقلات النفط بإيصاله لأوروبا عبر مضيق "البوسفور"، إضافة إلى خط "باكو– تبيليسي– جيهان" الذي تطمح من خلاله إسرائيل والولايات المتحدة لمد أنبوب نحو تل أبيب عبر البحر المتوسط، ويقوم أنبوب عابر لبحر قزوين بضخ النفط التركماني والكازاخي في أنبوب "باكو– تبيليسي– جيهان".

3– الطرق الجنوبية: وهي المفضلة من طرف إيران، وتمتاز بنجاعتها التجارية والاقتصادية، لكونها أرخص من حيث تكاليف البناء، تمر عموما عبر مناطق آمنة، ولا تطرح تحديات بيئية كبيرة، مع توفر المنشآت القاعدية من أنابيب وموانئ، ويمتد عبر المنطقة أنبوب غاز من تركمنستان إلى إيران، ويجري العمل على أن يمتد إلى تركيا عبر أنبوب جديد تشرف شركة "شال" (Shell) على إنجازه، ولكن هنالك تخوف عالمي من طرف الشكات النفطية والحكومات أن تزيد الطرق الجنوبية من ارتباط العالم بمضيق هرمز.

4– الطرق الشرقية: وهي المفضلة للصين، التي تزداد حاجتها للطاقة وتحتاج للبحث عن أسواق جديدة، والخيار الكازاخي يعتبر جذابا للصين لأنه الأقرب لها، وتتوفر هنالك إمكانية كبيرة للدخول لمصادر الطاقة، وجاءت في هذا الإطار اتفاقية بناء أنبوب ناقل للنفط بين البلدين سنة 1997.

5– الطرق الجنوبية الشرقية: وهي المفضلة لدى باكستان وأفغانستان، وأهم مشروع فيها هو تخطيط شركة "إينوكال" وشركة "دلتا النفط" السعودية وشركة أخرى أمريكية، لإنشاء خط أنابيب ينقل نفط وغاز تركمنستان وحتى كازاخستان عبر أفغانستان إلى باكستان وأخيرا الهند، ولكن عددا من العوائق السياسية الأمنية تحول دون تجسيد هذا المشروع. **(أنظر الخريطة رقم 3)** .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أخذت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى منحى جديدا وغير مسبوق، فقد أدركت أن أي هجوم على حركة طالبان في أفغانستان لن يكون ناجحا بدون دعم جمهوريات آسيا الوسطى، وقد أكدت مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون الأوروبية والأوراسية "إليزابيث جونز": "جمهوريات آسيا الوسطى ستلعب دورا هاما في الحرب ضد الإرهاب"[1].

وكانت تلك الأحداث فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت وجودها في آسيا الوسطى، عبر إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري هناك، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاث مناطق كبرى متمثلة في، الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، وحيث تبرز أربع قوى إقليمية هي روسيا والصين والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة، كما أن دخول واشنطن عسكريا وسياسيا إلى آسيا

1- Rizwan Zeb. "**Pakistan and the Shanghai cooperation organization".** The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 53.

الوسطى يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا، وفتح محور نحو المحيط الهندي، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ، يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا والصين وإيران[1].

خريطة رقم (3) : شبكة خطوط الأنابيب في المنطقة

Source:
http://www.google.dz/imgres?q=خريطة+آسيا+الوسطى&um=1&hl=fr&sa=N&biw=1024&bih=601&tbm=isch&tbnid=gEbpMrDkgYBZEM:&imgrefurl=http://www.forsanhaq.com/showthread.php%3Ft%3D122561

ولا ينفصل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر عن إستراتيجيتها الأمنية الكبرى التي تجعل من أمن الطاقة أحد العوامل المحددة لها، فهي تبحث عن تأمين مصادر النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وحماية خطوط نقلها، وإنشاء أخرى جديدة خارجة عن السيطرة الروسية.

1- حسام سويلم. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 43.

ورغم تفسير إدارة "بوش الابن" للمساعدات العسكرية التي قدمتها لدول آسيا الوسطى وحوض قزوين على أنها جزء من جهود محاربة الإرهاب، إلا أن القراءة المتأنية في وثائق كتابة الدولة للدفاع تبين أن حماية المنشآت والمخزونات النفطية يبقى اهتماما محوريا، ففي معرض تبرير تقديم 51.2 مليون دولار كمساعدات لأذربيجان سنة 2005، أكدت كتابة الدولة الأمريكية أن: "المصالح القومية الأمريكية في أذربيجان تتمحور حول الأمن الثنائي والتعاون في مجال محاربة الإرهاب وتدعيم أمن الطاقة الأمريكي". بينما قدمت مساعدات أخرى لكازاخستان من أجل إعادة تأهيل القاعدة الجوية السوفييتية القديمة في منطقة "أتيرو" الواقعة قرب حقل "كاشاغان" النفطي الضخم، وستكون هذه القاعدة مقرا للواء التدخل السريع الكازاخي، الذي تتمثل مهمته حسب الإدارة الأمريكية في: "تقوية قدرة كازاخستان على التعامل مع التهديدات الإرهابية الرئيسية للحدود للمنشآت النفطية"[1].

هذه الأهداف الأمريكية في المنطقة، لا يمكنها إلا أن تمثل تهديدا للمصالح والنفوذ الصيني والروسي في آسيا الوسطى، فالوجود العسكري الأمريكي هناك يزيد من الانشغالات الأمنية وإدراكات التهديد لدى القوتين الروسية والصينية، فبكين تنظر للتمركز طويل المدى للقوات الأمريكية في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى على أنه احتواء ومحاصرة مستمرة لها من قبل واشنطن. أما موسكو فلطالما عرفت المنطقة على أنها مجال تابع لها والوجود الأمريكي هو محاولة لوضع المنطقة تحت نفوذ واشنطن، و،رغم أن روسيا كانت من أكثر الدول دعما للولايات المتحدة بعد الهجمات إلا أن التواجد العسكري الأمريكي قريبا منها يشكل مصدر قلق لها[2].

وللصين وروسيا مصالح مشتركة في تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث أن بكين تدرك قدرة مصادر الطاقة في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى على تقليص ارتباطها بالإمدادات البحرية، وقد عرفت السنوات الأخيرة توافقا بين روسيا والصين ضمن إستراتيجية موحدة للحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، و"منظمة شنغهاي للتعاون" أحد أدوات هذه الإستراتيجية لمواجهة التواجد الأمريكي في المنطقة[3].

التفاعلات الصينية– الروسية والأمريكية في آسيا الوسطى جد معقدة، ففي الوقت الذي تلوح فيه بوادر التعاون بين الطرفين فيما يخص التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل محاربة الإرهاب، إلا أن أجواء عدم الثقة تخيم عموما على العلاقات بين الطرفين، وكل منهما يعتقد أن الآخر يطمح لإزاحته من المنطقة، فالولايات المتحدة فسرت "بيان أستانا" الذي خرجت به قمة منظمة شنغهاي للتعاون عام 2006 فيما

1- Michael T. Klare. Op. Cit. p. 49.

2- Rizwan Zeb. Op Cit. p. 54.

3- Michael Wesley. Op. Cit. p. 10.

يخص القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى، على أنه إشارة إلى رغبة الصين وروسيا في إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة (فقد جاء في البيان الختامي للقمة الدعوة لتحديد مدى زمني محدد لانسحاب القوات الأمريكية المتواجدة في مختلف القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى) [1].

وتأتي الدعوة لإنهاء التواجد العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، في إطار سعي روسيا لاستعادة النفوذ التقليدي لها في آسيا الوسطى، وعمل الصين على الحفاظ على ما حققته من مكاسب في علاقاتها مع دول المنطقة، وتعد الطاقة هنا رهانا مركزيا لكل الأطراف يتحكم في جزء كبير من خيوط اللعبة الكبرى الجديدة في المنطقة.

فروسيا لطالما استعملت مواردها الطاقوية وسيطرتها على طرق نقل الصادرات الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى كوسيلة لتدعيم رافعتها في المنطقة وإبقائها في دائرة نفوذها، ومثلما لاحظ عدد من الخبراء: "المصالح الروسية في المنطقة تتراوح بين حدود دنيا وقصوى، فمصالحها تتمثل في حدها الأدنى في منع تلك الدول المستقلة عنها حديثا من الوقوع تحت سيطرة أية قوة إقليمية مثل تركيا وإيران، أو أن تتحول إلى حدود جديدة لما يسمى بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل مصالحها هناك في حدها الأقصى في البحث عن فرض سيطرتها على سياسات دول المنطقة الداخلية منها والخارجية، والطاقة هنا تستخدمها روسيا في علاقاتها مع تلك الدول كوسيلة وليس كغاية في حد ذاتها"[2].

ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحييد ورقة الضغط التي تستعين بها روسيا في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، والمتمثلة في سيطرتها على طرق نقل الصادرات الطاقوية من تلك الدول، تأتي في إطار إستراتيجيتها الأمنية في المنطقة التي تعمل بالموازاة مع ضمان أمنها الطاقوي، ويعد بناء أنبوب "باكو– تبيليسي– جيهان" خطوة عملية في هذا الصدد لتمكين دول المنطقة من تصريف منتجاتها الطاقوية عبر طرق بديلة تتفادى الأراضي الروسية.

وفي نفس السياق، تعتبر المخزونات الغازية في تركمنستان وأذربيجان مبررا كافيا لبناء أنبوب ناقل للغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين نحو أوروبا، وهو ما يخفف من التبعية الإستراتيجية الأوروبية للغاز الروسي، و"أنبوب نابوكو" الذي يحظى بدعم أمريكي، يكون شطره الأول عمليا بحلول عام 2012. وهذا الأنبوب مقرر له أن يزود أوروبا بالغاز الطبيعي التركماني والأذري وحتى الكازاخي، حيث ينطلق بالغاز القادم من تلك الدول بعد وصوله إلى تركيا إلى النمسا مرورا ببلغاريا ورومانيا والمجر. ويترافق ذلك مع الوضعية الجيوبوليتيكية في المنطقة التي عرفت تغيرات كبيرة، أدت إلى أخذ مبادرة بناء هذا الأنبوب بأكثر جدية، وأهم تلك التغيرات وفاة الرئيس التركماني "صابر مراد نيازوف" وتعيين "باراديمو خاميدوف"

1- Zhao Huasheng. "**The Shanghai cooperation organization at 5: achievements and challenges ahead**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 122.

2- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 122.

خلفا له، وإتمام أنبوب الغاز "باكو–إيرزوروم" والمعروف أيضا بخط أنابيب جنوب القوقاز، ودخول الخط النفطي "باكو–تبيليسي–جيهان" الخدمة، وتزايد المؤشرات الدالة على رغبة دول أوراسيا الوسطى في استغلال بدائل أخرى تغنيها عن روسيا[1].

خريطة رقم (4) : خط أنابيب نابوكو

المصدر: مشروع نابوكو لأنابيب النفط، جريدة الاقتصادية، 5 فبراير 2012. في:

https://www.aleqt.com/2012/02/05/article_623458.html

إضافة لتخطيط واشنطن لتعويض موسكو كشريك عسكري رئيسي لدول المنطقة من خلال تزايد الاتفاقيات العسكرية معها، وصفقات شراء الأسلحة والتدريب وتأهيل المنشآت العسكرية وإقامة قواعد عسكرية أمريكية هناك. تعارض الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الروسية لفرض احتكار ومجال خاص للنفوذ يتمحور حول حل الخلاقات، ووضع الأجندات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإمدادات الطاقوية في القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال سعي واشنطن لزيادة الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى للمستهلكين في مختلف الأسواق، وحرمان إيران من استغلال وشحن وتطوير وتسويق المنتجات الطاقوية،

1- Nicklas Norling. "**The Nabucco pipeline: reemerging momentum in Europe's front yard**". p. 182. In: " www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/.../Detail/?ots591...id...".

ومنع أي دولة من احتكار الإمدادات النفطية في المنطقة – وروسيا هي المقصود بذلك–، مع العمل على تطوير قدرة دول المنطقة على إنتاج وشحن النفط للخارج، وتمكين الشركات الأمريكية والغربية الأخرى الراغبة في الاستثمار في تلك الجمهوريات من فعل ذلك[1].

أما بالنسبة للصين فآسيا الوسطى حيوية لمصالحها الطاقوية، ولا يسعها إلا أن تكون طرفا في المنافسة القائمة هناك من أجل تحصيل نصيب في مصادر الطاقة، وقد جاء في "تقرير أمن الطاقة القومي الصيني": "الصين هي دولة مجاورة لتلك المنطقة (آسيا الوسطى)، وينبغي علينا الدمج بين نشاطاتنا الجيواقتصادية والجيوسياسية من أجل أمن إمداداتنا الطاقوية، والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (في آسيا الوسطى) سيشتد بسرعة. وعلى الصين ألا تبقى بعيدة عن المنافسة بين القوى الكبرى في هذه المنطقة من أجل ضمان سلامة إمداداتها النفطية". والوجود الأمريكي في آسيا الوسطى يشكل تحديا إستراتيجيا للأمن الصيني بمختلف أبعاده بما في ذلك أمن الطاقة، لأن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة جعلت من تقوية العلاقات السياسية مع الدول المنتجة للطاقة في آسيا الوسطى وزيادة الاستثمارات فيها، كأحد الخيارات المطروحة لتخفيف "حساسيتها الطاقوية" وضمان أمن الطاقة، عبر تنويع مصادر إمدادات جديدة بعيدا عن الشرق الأوسط[2].

والتخوف الآخر الكامن وراء تنسيق الجهود بين روسيا والصين لإنهاء التواجد العسكري الأمريكي وتقليص نفوذ واشنطن في المنطقة، ينبع من السياسات الأمريكية المعارضة لقواعد النظامين السياسيين في روسيا والصين، وانتقاد غياب الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فيهما ولا سيما في الصين، والترويج لنشر النموذج الديمقراطي الغربي والأمريكي خصوصا في دول المنطقة، مستغلة ما عرف بـ "الثورات الملونة" التي شهدتها جمهوريات مستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا مثل الثورة البرتقالية في أوكرانيا. ولكن عندما تصطدم القيم الأمريكية بالمصالح البراغماتية خصوصا الطاقوية يتم تجاهل تلك الشعارات الديمقراطية، وهو ما يتجلى في تخفيف واشنطن لحدة الانتقادات التي كانت توجهها لنظام "نور سلطان نازاربابيف" في كازاخستان بسبب سياساته غير الديمقراطية، لتخوفها من فقدان الصديق المحتمل الوحيد في آسيا الوسطى، وبسبب غنى بلاده بالثروات الطاقوية والطبيعية، وعند استقبال "نزار بابيف" في البيت الأبيض نهاية سبتمبر 2006 من طرف الرئيس "بوش الابن"، لم يكن هنالك أي تطرق لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبدلا من ذلك انصب الاهتمام حول المخزونات النفطية الكازاخية[3].

1- Stephen Blank. Op. Cit. p. p. 132, 133.

2- Guo Xuetang. Op. Cit. p. p. 132-134.

3- Vinod Anand. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 34. November 2006. p. 164.

وينبغي التأكيد على أن مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، هي المحرك الرئيسي للعبة الكبرى الجديدة التي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين أطرافها الرئيسية الثلاث، ومع تزايد احتمالات تعارض المصالح بين هذه القوى الكبرى الثلاث، تزداد احتمالات أخذ التنافس بينها لمنحى مسلح أو عنيف، ومظاهر التسلح والتواجد العسكري المكثف في آسيا الوسطى، ما هي إلا مؤشر على ما يسميه الخبراء الإستراتيجيون بـ "عسكرة أمن الطاقة" (Militarization of Energy Security)، وهو أخطر المظاهر التي يتخذها أمن الطاقة عندما يخرج من النطاق الاقتصادي والدبلوماسي، ويأخذ طابعا عسكريا مسلحا.

ويتمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا، وأخرى تريد تحويله إلى الغرب، وهاتان الدولتان – الصين والولايات المتحدة الأمريكية– هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم. وقد أشار "كليفمان" في كتابه "الدم والنفط في آسيا الوسطى"، إلى المقابلات التي أجراها مع رؤساء شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) في كازاخستان، والذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة حين تزرع قواعدها في آسيا، فإنها ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج ونقل النفط مع شركات غير أمريكية، وبصفة خاصة مع تلك الصينية[1].

1- عاطف عبد الحميد. مرجع سابق. ص 80.

الفصل الرابع: جنوب آسيا في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية

المبحث الأول: موقع جنوب آسيا في خريطة الطاقة العالمية

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب آسيا

المطلب الثاني: الخصائص الطاقوية لجنوب آسيا

المبحث الثاني: رهانات الصين الطاقوية في جنوب آسيا

المطلب الأول: التنافس الصيني– الهندي على موارد وممرات الطاقة في المنطقة

المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي

المطلب الثالث: أمن الطاقة الصيني في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان

يعمل هذا الفصل على تحليل الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة تجاه منطقة جنوب آسيا، إذ تمتد المصالح الطاقوية الصينية إلى غاية هذه المنطقة، والتي وإن كانت تعد فقيرة من حيث الموارد الطاقوية مقارنة بمناطق أخرى من العالم. إلا أن أهميتها في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة لا تقل عن بقية الجوار الإقليمي، ومن خلال هذا الفصل سنقف عند أهم العوامل التي أكسبت جنوب آسيا أهمية معتبرة ضمن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، مع العمل على توضيح تأثير وجود الهند كقوة صاعدة سياسيا واقتصاديا في المنطقة على الصين، خصوصا مع كون الهند من بين أكبر المستهلكين العالميين للطاقة، وإبراز أيضا أهمية المنطقة كممر بحري لواردات الصين النفطية القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا عبر المحيط الهندي. مع تحليل الإستراتيجيات الصينية المتبعة لمواجهة التحديات الطاقوية التي تواجهها في منطقة تمتاز ببيئة أمنية وسياسية معقدة، والخطط الصينية لاستغلال الفرص الطاقوية التي توفرها المنطقة، سواء من حيث إنتاج مختلف مصادر الطاقة، أو توظيفها كمعبر بري وبحري للموارد الطاقوية القادمة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو الصين، والوقوف على خطورة العلاقات المميزة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية على أمن إمدادات الطاقة الصينية المارة عبر المحيط الهندي.

المبحث الأول: موقع جنوب آسيا في خريطة الطاقة العالمية

برزت قارة آسيا كعامل مؤثر جدا في تشكيل اتجاهات الطاقة العالمية، فأسرع أسواق الطاقة نموا تقع في دول آسيا المحيط الهادي، التي تحتاج إلى تدفق منتظم وكبير لموارد الطاقة لتغذيتها، ذلك أن حوالي 75% من النمو في الطلب العالمي على النفط في السنوات القليلة الماضية مصدره قارة آسيا، ومن المتوقع أن تكون هذه القارة مسؤولة عن حوالي 50% من نمو الطلب العالمي في هذا المجال خلال السنوات القادمة. وتمثل الفجوة الكبيرة بين إنتاج واستهلاك النفط في معظم الدول الآسيوية الكبرى تهديدا رئيسيا لأمن الطاقة في المنطقة، ونتيجة لذلك تحولت آسيا إلى قوة رئيسية في سوق النفط العالمي، ومن المتوقع أن تساهم تبعية القارة في ميدان استيراد الغاز في تقوية هذا التوجه[1].

وقد كان لصعود اقتصادات جنوب آسيا دورا إضافيا مؤثرا في زيادة نصيب وتأثير قارة آسيا في توازنات سوق الطاقة العالمي، خصوصا مع الكثافة السكانية الكبيرة التي تمتاز بها دول المنطقة، ووجود الهند كقوة اقتصادية صاعدة وذات طموحات سياسية كبيرة، ومستهلك جديد ومنافس قوي على الموارد الطاقوية العالمية، وموقع جنوب آسيا الجيوبوليتيكي الحساس، الذي جعل من أراضيها معبرا استراتيجيا لخطوط أنابيب نقل الطاقة، إضافة لإطلالتها على المحيط الهندي وطرقه البحرية، التي تمر منها نسبة معتبرة من سفن شحن ونقل النفط والغاز نحو الأسواق العالمية والقوى الكبرى المستهلكة للطاقة وعلى رأسها الصين.

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب آسيا: من الناحية الجيوبوليتيكية يعد تحديد المدى الجغرافي والإستراتيجي لجنوب آسيا مسألة خلافية بين المختصين في الدراسات الإقليمية، نظرا لعدة عوامل متعلقة بالتداخل الجغرافي والثقافي والتاريخي في المنطقة، والدور الذي تلعبه مصالح الدول والقوى الكبرى في تحديد الإطار الجيوسياسي لهذه المنطقة بما يتماشى مع أهدافها الإستراتيجية، وتميز التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا كما هو الحال في غيرها من الأقاليم بالديناميكية، مما يجعل من عنصر "التفاعل" (Interaction) والمشاركة الكثيفة في العلاقات الإقليمية، واحدة من العوامل المؤثرة في تحديد الدول المعنية بالانتماء جيوبوليتيكيا لجنوب آسيا.

وتبرز التباينات بين المختصين في تحديد المقصود بجنوب آسيا في تعدد التعاريف والمعايير المستعملة لتحديد الإطار الجيوسياسي للمنطقة، فهناك توجه يرى أن جنوب آسيا (South Asia) المعروفة أيضا بآسيا الجنوبية (Southern ASia) هي: "المنطقة الجيوبوليتيكية الجنوبية من القارة الآسيوية، التي تضم أقاليما في شبه القارة الهندية (Indian Subcontinent) أو قريبة ومجاورة لها، محاطة من الغرب إلى الشرق بغرب آسيا وآسيا الوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا"، ليتشكل إقليم جنوب

1- Harsh V. Pant. Contemporary debates in Indian foreign and security policy: India negotiates its rise in the international system. Palgrave Macmillan. New York, 2008. p. 151.

آسيا من الدول التالية: الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا، نيبال، بوتان، وهي نفس الدول الأعضاء في "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" (South Asian association for regional cooperation) المعروفة اختصارا باسم (SAARC) [1].

والملاحظ على هذا التحديد هو اعتماده على معيار العضوية في الهيكل المؤسساتي للإقليم، والمتمثل في منظمة "سارك" كأساس لتعريف وضبط حدود منطقة جنوب آسيا، وهو نفس المعيار الذي اتبعه الخبير في الدراسات الآسيوية "محمد السيد سليم"، حين عرف جنوب آسيا بأنه الإقليم الذي يضم الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[2].

ولكن هذا المعيار يطرح إشكالية دخول أعضاء جدد للمنظمة، فقد انضمت أفغانستان للمنظمة في القمة الثالثة عشر المنعقدة ما بين 12 و13 نوفمبر 2005 في بنغلاديش، على أن ينظر الأعضاء لاحقا في انضمام الصين واليابان كعضوين ملاحظين[3].

وهذا يبين محدودية صلاحية العضوية في الهيكل التنظيمي للإقليمي كمعيار لتحديد عضوية إقليم جنوب آسيا، وقد دأب البنك العالمي في مختلف تقاريره السنوية، حول المؤشرات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، على الإشارة إلى جنوب آسيا باعتبارها المنطقة التي تضم ثمانية دول هي: الهند، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش، المالديف، نيبال، بوتان، وإضافة أفغانستان.

وأدخلت العديد من مراكز الدراسات المتخصصة في شؤون جنوب آسيا منطقة التبت كجزء من إقليم جنوب آسيا لأسباب ثقافية رغم كونها تابعة للصين رسميا، ومن بين مراكز الدراسات التي تبنت هذا التصنيف نجد، مركز دراسات جنوب آسيا (Center for South Asia Studies) التابع لجامعة كاليفورنيا، ومركز جنوب آسيا التابع لجامعة "ماديسون"، ومركز موارد اللغة في جنوب آسيا (South Asia language resource Center) التابع لجامعة شيكاغو. بينما تم إدراج إيران ضمن دول الإقليم في تعريف جنوب آسيا من طرف الأمم المتحدة في موقعها الخاص بتركيبة المناطق الجغرافية الكبرى (القارات) والأقاليم الجغرافية الفرعية (Geographical Sub-Regions).[4]

1- **South Asia.** Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia".

2- محمد السيد سليم. "**العرب والتطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا**". في: وليد عبد الحي (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002. ص 65.

3- **The UE and South Asia association for regional cooperation**. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

4- South Asia. From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

كما تبرز في منطقة جنوب آسيا خاصية انتماء دولة ما لأكثر من نظام إقليمي أو دائرة إقليمية في نفس الوقت، ففي تحليله لمسألة الامتداد الإقليمي لكل من أفغانستان وباكستان توصل "بروس رسيت" (Bruce russet) في دراسته الصادرة سنة 1967 والموسومة بـ: "الأقاليم الدولية والنظام الدولي: دراسة في البيئة السياسية" (International regions and international system: study in political ecology)، إلى أن البلدين المذكورين أي أفغانستان وباكستان يعدان عضوين في النظامين الإقليميين أو منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط في آن معا[1]. وتذهب دراسات أخرى إلى تصنيف أفغانستان ضمن منطقة آسيا الوسطى، ولكن هناك عوامل عديدة ترجح انتماءها بالدرجة الأولى لجنوب آسيا، منها روابطها الاجتماعية والسياسية والتاريخية والإثنية مع الجارة باكستان[2]. حيث يتواجد "الباشتون" الذين تنحدر منهم غالبية سكان أفغانستان بكثافة في باكستان خاصة في إقليم "بلوشستان"، بسبب خلفيات تاريخية تعود للفترة الاستعمارية الإنجليزية، وبالضبط لسنة 1893 بعد التقسيم الذي ألحق الإقليمين المذكورين بما كان يعرف بشبه القارة الهندية، قبل انفصال باكستان عن الهند رغم أنهما في الأصل يعودان إلى أفغانستان[3].

وميزة جنوب آسيا أنها وبسبب طبيعة موقعها الجغرافي تضم أجزاء من مناطق مختلفة، وهو ما أكد عليه المختص في شؤون جنوب آسيا الباحث "جورج باركوفيتش" (George Perkovich)، حين عرف جنوب آسيا بأنها الإقليم الذي يضم أجزاء من شبه القارة الهندية وأجزاء من الصين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط[4].

وتذهب دراسات أخرى إلى تصنيف دولة "بورما" أو "ميانمار" ضمن منطقة جنوب آسيا، نظرا لعلاقتها بالموروث الثقافي والحضاري للمنطقة من خلال انقسام معتقدات سكانها بين الديانتين الكبريين في المنطقة البوذية والإسلام، ووجود امتداد طبيعي لبورما بجنوب آسيا التي تعد محاذية لبنغلاديش وترتبط معها بسلاسل نهرية، وتقيم علاقات وطيدة مع جيرانها الجنوب آسيويين اقتصاديا وتجاريا خاصة الهند وبنغلاديش.

1- محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى 2002. ص 46.

2- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

3 - هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. ص 83.

4- George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993. p. 85.

وستقوم هذه الأطروحة على تبني تعريف واسع لمنطقة جنوب آسيا باعتبارها الحيز أو المجال الجيوسياسي الذي يضم الدول التالية: الهند، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، سريلانكا، المالديف، بوتان نيبال، وميانمار (بورما).

وتمثل جنوب آسيا جوارا إقليميا حيويا للصين وترتبط مع دولها بعلاقات وثيقة عبر التاريخ وإلى يومنا هذا، وساهم في توطيد هذه العلاقات مجموعة من الاعتبارات أهمها:

* **الاعتبارات الطبيعية والجغرافية:** الصين وجنوب آسيا مرتبطان بالأراضي والمياه والجبال والأنهار، فروابط الصين وجنوب آسيا تعد طبيعية وشاملة، وأكثر متانة وتواصلا من الروابط الطبيعية والجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو بجنوب شرق آسيا. فالجبال تمتد عبر الصين وجنوب آسيا، والأنهار الرئيسية التي تتدفق نحو الصين وجنوب آسيا لها منبع واحد مشترك، وهو مقاطعة الحكم الذاتي للتبت التابعة للصين، لذلك يبقى العامل الجيوبوليتيكي والبيئي الطبيعي، الذي تدعمه الجبال والأنهار أكثر استقرارا من التحالفات الظرفية[1].

* **الاعتبارات التاريخية والثقافية:** جاء في دراسة أعدها "المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية" عنوانها "**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**" (China-South Asia in changing world)، والتي نشرت في دورية Spotlight on Regional Affairs عدد 222 أكتوبر 2004، أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ والدين والثقافة والجغرافيا، هي كلها عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى آلاف السنين. إذ ترجع بدايات العلاقات الصينية– الجنوب آسيوية إلى عام 400 ق. م، حين كانت التجارة والثقافة منتعشتين عبر طريق الحرير، وعبر التاريخ تواجدت إلى جانب هذا الطريق ثلاث طرق أساسية للتواصل والترابط بين الصين ومنطقة جنوب آسيا، عبر "باميان" و"باكتاريا" مرورا بوسط آسيا، وعبر "كاشغار"مرورا بوادي "تاريم"، وعبر "كشمير" و"جيلجيت" و"ياسين" مرورا بـ "باميرز"، وقد ظلت هذه الطرق على قدر كبير من الأهمية لمدة قرون عديدة. هذا بالإضافة إلى العلاقات التجارية والدبلوماسية بين المنطقتين، فتبعا للكاتب "بان كو" الذي عاش في القرن الأول بعد الميلاد، كانت منطقة جنوب آسيا تصدر اللؤلؤ والماس مستبدلة إياهما بالحرير والذهب الصيني[2].

1- Upendra Gautam. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

2- شيرين حامد فهمي. "**الصين وجنوب آسيا.. ديناميكيات ومعادلات جديدة**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

خريطة رقم (5): دول منطقة جنوب آسيا

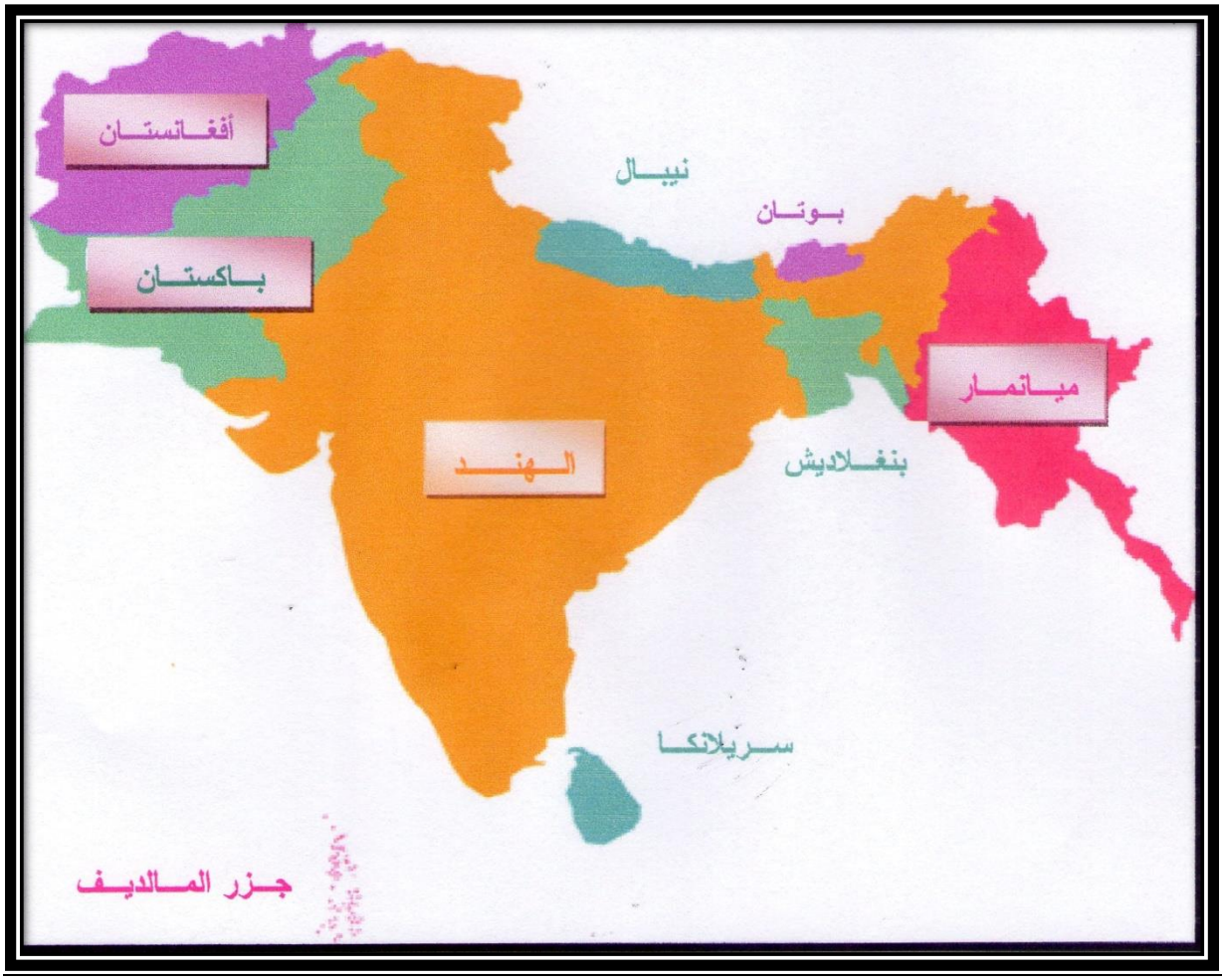

Source: Department of South Asia Studies.
https://www.southasia.upenn.edu/about-department

ولعبت "البوذية" دورا أساسيا آخر في تعميق علاقات الصين بجنوب آسيا، فتعاليم "غوتام بوذا" الذي ولد واكتسب المعرفة حول "الحقيقة المطلقة" في جنوب آسيا تعرف انتشارا واسعا في الصين، فحضارة الصين وجنوب آسيا لهما مصدر إلهام مشترك على درجة عميقة من التواصل، لاسيما أن البوذية لم تقف كأطروحة معارضة لأية ديانة أخرى، فساعدت بذلك على خلق قدرة داخلية عالية على الانصهار والتثاقف والتماثل بين الصين وجنوب آسيا، وكانت المدرسة البوذية في الصين من قنوات الاتصال الأخرى، فهذه المدرسة شجعت على جلب العلماء البوذيين من الهند، لكي يساعدوا على نشر وتدريس المبادئ البوذية في الصين. وهكذا يكون ما يميز علاقات الصين وجنوب آسيا هو دعم الجوار الجيوبوليتيكي بقيم ومعاني طبيعية وروحية قوية[1].

1- Upendra Gautam. Op.cit.

المطلب الثاني: الخصائص الطاقوية لجنوب آسيا: رغم احتوائها على قرابة ربع سكان العالم، ظلت جنوب آسيا لمدة طويلة خارج الحسابات ضمن دائرة النفوذ الاقتصادي العالمي، بمساهمتها بما مقداره 3% فقط من الناتج الإجمالي العالمي، ولكن حالة الجمود الاقتصادي التي ميزت المنطقة تاريخيا بدأت بالتراجع بفضل التغير في السياسات المتبعة، لتتحول المنطقة إلى موطن لعدد من الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم، تقودها الهند بنسبة نمو حقيقي تعادل 8% منذ عام 2003، وتسجيل باكستان وبنغلاديش وسريلانكا لنسب نمو تقارب 6% منذ 2005[1].

وإذا كان مصطلحا "الطاقة" و"جنوب آسيا" وإلى وقت قريب من النادر أن يجتمعا معا في جملة واحدة، فإن توقعات النمو الاقتصادي السريع في المنطقة وخاصة لدى الهند، وتوقعات حدوث تعاون ملحوظ بين الدول المتجاورة في الإقليم قد غيرت الصورة تماما، وأدخلت جنوب آسيا ضمن المناطق المؤثرة في سوق الطاقة العالمي[2].

ويتوقع أن تلعب جنوب آسيا دورا رئيسيا في سوق الطاقة العالمي خلال السنوات القادمة، فالهند لوحدها ترشحها التوقعات لتكون ثالث أكبر مستورد للنفط عام 2030، وإرضاء الطلب المتزايد على الطاقة سيتطلب درجة أعلى من التبعية الطاقوية، ونتيجة لذلك سيجد القادة الإقليميون أنفسهم منقسمين بين الرغبة التقليدية في الحفاظ على حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة من جهة، والأهداف التنموية الطموحة التي وضعوها من جهة أخرى، وهو ما يدفع الهند وباكستان وبقية دول المنطقة للاهتمام بالصراعات الدولية التي تقوم على حدود تجارة الطاقة، وفرض رقابة صارمة على المناطق الخارجة عن سيطرتها، وإعادة توجيه مهام القوات العسكرية لتصبح أكثر اتساعا، وتطوير فهم أحسن لما ينجر عن التبعية الطاقوية من تأثيرات على علاقات دول المنطقة مع دول الجوار[3].

النمو الاقتصادي والسكاني في جنوب آسيا كان مسؤولا عن 52% من الزيادة في استهلاك الطاقة ما بين 1993–2003، ويحتل الفحم الرتبة الأولى في الاستهلاك العام لمزيج الطاقة لعام 2003 بنسبة 44%، و35% للنفط، و13% للغاز الطبيعي، و6% للطاقة الكهرومائية، و1% للطاقة النووية، و0.3% من مصادر أخرى[4].

1- Joseph Macmillan. **Energy security in South Asia: can interdependence breed stability**. Strategic forum. N° 232. September 2008. p. 1.

2- Stephen. P. Cohen. "**The US and South Asia**". Brookings center for international studies. 1/1/2005. In: http:www.brookings.edu/views/articles/cohens/20050101.pdf.

3- Joseph Macmillan. Op. Cit. p. 1.

4- Bernard D. Cole. Sea lanes and pipelines: energy security in Asia. Praeger security international, London. 2008. p. 46.

شكل رقم (7) : مزيج الطاقة في جنوب آسيا 2003

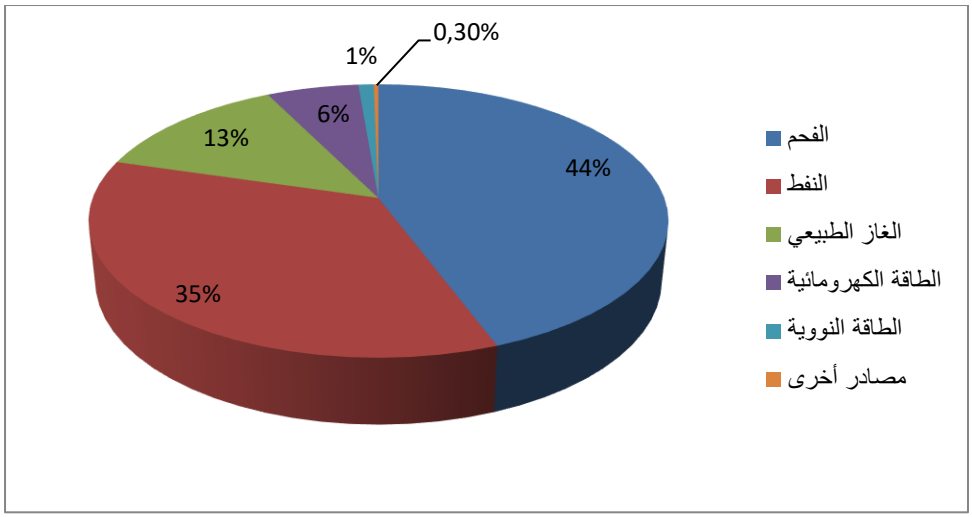

وتعرف جنوب آسيا ارتفاعا في طلبها على الطاقة، حيث يتوقع أن يرتفع هذا الطلب من 582.1 مليون طن في 2005 إلى 1.264.3 مليون طن بحلول عام 2030، بارتفاع سنوي قدره 3.2%، مع ارتفاع نصيب هذه المنطقة في زيادة مجموع الطلب على الطاقة في آسيا ومنطقة المحيط الهادي إلى 17.5% بحلول عام 2030، بعد أن كان يقدر بـ 14.5% عام 2005[1].

ولكن الطلب المتزايد على الطاقة في جنوب آسيا يصطدم بنقص كبير في المصادر الطاقوية، حيث تختزن المنطقة احتياطيات مؤكدة من النفط تقدر بـ 6.2 مليار برميل فقط، أي 0.5% من مجموع الاحتياطيات النفطية العالمية، وكدليل على التباين الكبير بين استهلاك المنطقة وإنتاجها من النفط، يكفي أن نذكر أن دول المنطقة قد استهلكت 3.09 مليون برميل يوميا عام 2005، في حين لم يتجاوز إنتاجها 0.93 مليون برميل يوميا، وكامل هذا الإنتاج تقريبا كان مصدره الحقول البحرية الهندية، وتتم تغطية العجز المسجل باستيراده من الشرق الأوسط بحوالي 2.2 مليون برميل يوميا.

ووضعية المنطقة تجاه الغاز الطبيعي ليست أفضل حالا، حيث تقدر الاحتياطيات المؤكدة في المنطقة من هذه المادة بـ 62.1 تريليون قدم مكعب، أي 1% فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية، وحتى في حالة استكشاف احتياطيات أخرى من الغاز فإنه يجب التغلب على عدة عقبات مثل البنى التحتية المتهالكة، وضرورة إنشاء شبكة أنابيب للنقل، وهذا ليس بالعمل السهل في منطقة مضطربة جيوسياسيا مثل جنوب آسيا.

1- **Energy outlook for Asia and the pacific.** Report of Asian development bank, October 2009. Japan. p. 39.

أما احتياطيات الفحم في جنوب آسيا فتقدر بـ 105.3 مليار طن أي حوالي 11% من الإجمالي العالمي، ويمثل 44% من مزيج استهلاك الطاقة في المنطقة، وأغلبية الفحم المنتج والمستهلك في المنطقة يتركز في الهند، بينما لم يمثل سوى 6% من مزيج استهلاك الطاقة في باكستان سنة 2003[1].

ورغم ما يتضح من فقر المنطقة من حيث الموارد الطاقوية، إلا أن هنالك عاملين رئيسيين يجعلان منها منطقة مؤثرة في استقرار سوق الطاقة العالمي من جهة، وفي تحقيق الصين لأمنها الطاقوي من جهة أخرى، وهذان العاملان هما:

* **أولا: حيوية المنطقة كممر بري وبحري لإمدادات الطاقة:** تمتاز منطقة جنوب آسيا بخصائصها الجغرافية المميزة، التي أهلتها لتكون نقطة محورية في الربط بين عدة أقاليم عبر التاريخ، أين كان يمر عبرها طريق الحرير التجاري التاريخي الذي كان يشكل همزة وصل بين تجارة الشرق – خاصة الصين– والغرب، حيث تعتبر منطقة ذات مميزات جغرافية تكسبها أبعادا تقربها من صفة القارية – لذلك توصف أيضا بشبه القارة الهندية–، إذ تحدها جبال الهملايا وطريق "قاراقوروم" وأراضي "هيندوكوش" شمالا، وجبال أصغر حجما في الشرق والغرب، وخط ساحلي طويل جنوبا، مع مساحة تقارب 2 مليون ميل مربع (أي حوالي 5 ملايين كم^2)، محاطة شمالا بالصين وبأفغانستان التي تفصلها عن تركمنستان ومنطقة آسيا الوسطى، وإيران من الغرب، وميانمار من الشرق، بينما يربطها المحيط الهندي جنوبا بخليج البنغال في جانبه الشمالي الشرقي وبحر العرب في جانبه الشمالي الغربي[2]. ويؤهل اتساع نطاق البحار المحيطة بجنوب آسيا المنطقة لنيل أهمية كبرى في مجال النقل البحري، كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول المنطقة ذاتها[3].

ولطالما مكن هذا الموقع الجغرافي جنوب آسيا من لعب دور الرابط بين أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية، إذ تربط بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي تعتبر مناطق حساسة وإستراتيجية من العالم، أين تتركز روسيا والصين وآسيا الوسطى شمال جنوب آسيا، وتوفر المنطقة من

1- Bernard D. Cole. Op. Cit. p. 46.

2-**Geographical location of South Asia.** Jul 8th, 2010**.** In: "http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan".

3 – محمد سعد أبوعامود. "**إقليم جنوب آسيا**". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في:

"http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

ناحية جنوبها الغربي مدخلا نحو الخليج العربي، في حين توفر من ناحيتها الجنوبية الشرقية مدخلا نحو "مضيق ملقا"، بينما يظل المحيط الهندي في جنوب المنطقة ذو أهمية إستراتيجية بالغة[1].

ومع بروز أمن الطاقة أكثر فأكثر كموضوع محوري مهم في السنوات الأخيرة، نظرا لازدياد الطلب العالمي على النفط خاصة الطلب الآسيوي، وازدياد حدة البحث عن إيجاد مصادر جديدة للطاقة ومحاولة تنويع مصادر الإمدادات، بحيث لا يتم الاعتماد على دول معينة في هذا المجال اعتمادا كاملا كدول الخليج مثلا، هذا بالإضافة إلى البحث عن وسائل تأمين الطرق والممرات البحرية التي يتم من خلالها نقل النفط من دول الإنتاج إلى الدول المستهلكة، فقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب آسيا في هذا الإطار.

فجنوب آسيا تعتبر ممرا لنقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى عبر خطوط أنابيب تمتد من أراضى هذه الدول إلى أفغانستان فباكستان، أو عبر إيران إلى باكستان والهند ويمكن أن تمتد إلى الصين، الأمر الذي يضعف من القدرة الأمريكية على التحكم في إمدادات النفط والطاقة لكل من الصين والهند، والذي يراه بعض المحللين أداة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة لضبط عملية صعود هاتين القوتين الكبريين بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية أو – على الأقل - بما لا يلحق أضرارا بهذه المصالح لأطول مدى زمني ممكن[2].

ثانيا: احتواء المنطقة على الهند كمستهلك طاقوي مؤثر عالميا: تبرز الهند اليوم كعملاق طاقوي جديد على الساحة العالمية، فباعتبارها إحدى الاقتصادات الصاعدة وواحدة مما بات يعرف بـ "دول البريكس" (BRICS) – **وهي الدول ذات الاقتصادات الصاعدة، والتي يزداد تأثيرها عالميا وتتمثل في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا-** أصبحت الهند ضمن الدول التي يؤثر استهلاكها المتزايد للموارد الطاقوية على ازدياد معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة.

ويقف وراء ذلك تضافر عدد من العوامل المؤثرة مثل النمو الاقتصادي وتغير نمط المعيشة وعوامل أخرى، ومع تزايد استهلاك الطاقة في الهند تزايد الاهتمام بهذا المجال، فخلال العشريتين الماضيتين تزايدت التحديات في وجه سياسة الطاقة الهندية، وتبرز هنا قوتين رئيسيتين تهيمنان على القرارات في سياسة البلاد الطاقوية وتضع تحديات جادة في وجه صناع القرار، ويتعلق الأمر هنا بعاملي: "**الطاقة والنمو**" و"**الطاقة والفقر**"، ففيما يخص العامل الأول فهو يطرح إشكاليات تخص الحاجة لتوفير طاقة تجارية كافية لتحريك عجلة النمو، والحد من الاستهلاك غير العقلاني، وتحسين قدرة البلاد على التعامل مع الأسعار المرتفعة للموارد الطاقوية، أما العامل الثاني فيفرض على الهند ضغوطات ناتجة عن عدم

1- **Geographical location of South Asia.** Op. Cit.

2- محمد سعد أبوعامود. مرجع سابق.

المساواة الكبيرة في استهلاك الطاقة، والحاجة لتسيير عملية الانتقال من مصادر الوقود التقليدية إلى مصادر أخرى أنظف، وتوفير الحاجيات الطاقوية اللازمة للحد من الفقر، وتحقيق الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة لجميع المواطنين[1].

فبعدد سكان يفوق 1.1 مليار نسمة تعد الهند ثاني أكبر دول العالم سكانا، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث استهلاك مختلف مصادر الطاقة الأولية، بمساهمتها بما مقداره 3.5% من مجموع الطلب العالمي التجاري على الطاقة. وبتسجيلها لنسبة نمو في الناتج الداخلي الخام قدرها 8% خلال المخطط الخماسي الحكومي (2002–2007)، تعد الهند حاليا واحدة من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، لذلك يتوقع أن يكون لمستويات وأنماط استعمال واستهلاك الطاقة في الهند تأثيرات كبيرة على الصعيدين الوطني والعالمي[2].

وهذا ما يتجلى في الارتفاع الملحوظ للطلب الهندي على الموارد الطاقوية، واعتبارها إلى جانب الصين كأحد العوامل الهامة والمساهمة بنسبة كبيرة في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، حيث تؤكد مختلف الدراسات على تزايد الاستهلاك الهندي لمختلف مصادر الطاقة وخاصة الهيدروكربونية منها، وتشير مختلف السيناريوهات المستقبلية إلى توقعات بتنامي شهية الهند للطاقة بشكل يؤهلها لأن تكون ضمن أولى الدول المستوردة والمستهلكة. إذ من المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول عام 2030، وقد وصل استهلاكها الرئيسي التجاري للطاقة عام 2004 إلى 375.8 مليون طن مكافئ من النفط، وشملت الطاقة المستهلكة الفحم والنفط والغاز والكهرباء، ومن المتوقع أن يتضاعف استهلاك الهند التجاري للطاقة عام 2030 إلى أكثر من 812 مليون طن مكافئ من النفط[3].

ويعرض التقرير الذي نشرته الحكومة الهندية في فيفري 2005 والمعنون بـ " Hydrocarbon Vision 2025"، ما وصفه التقرير بـ "مأزق أمن الطاقة الهندية"، حيث ذكر أن اعتماد الهند على النفط الخام الذاتي (المنتج محليا) انخفض من 63% خلال الفترة 1989–1990 إلى 30% في الفترة 2000–2001، ومن المحتمل أن يزداد هذا الوضع سوءا في المستقبل، إذ من المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط من 122 مليون طن بين 2001–2002 إلى 196 مليون طن ليصل إلى 364 مليون طن خلال الفترة بين 2024–2025، وسيزداد الإنتاج المحلي في هذه الفترة من 26 مليون طن بين عامي 2011–2012، إلى 80 مليون طن بين عامي 2024–2025، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط الخام فلن

1- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** In: Anant Sudarshan and Ligia Noronha (eds). India's energy security. Routledge. London and New York. 2009. p. 3.

2- Leena Srivastava and Riru Mathur. Global energy security: India's energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007. p. 2.

3- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 9.

تتجاوز 15%. وليس الوضع أحسن بالنسبة للغاز، فمن المتوقع أن يرتفع طلب الهند على الغاز من 49 مليار متر مكعب بين عامي 2006–2007، إلى 125 مليار متر مكعب بين عامي 2024–2025، وبذلك سيصل إنتاج الحقول والاكتشافات الحالية إلى 52 مليار متر مكعب، مما سيعني وجود نقص يبلغ 75 مليار متر مكعب، لا بد من تعويضه من اكتشافات محلية جديدة ومن الواردات[1].

ومشكلة الهند تتعمق بقلة مواردها الطاقوية المحلية مقارنة باحتياجاتها المتزايدة، حيث أن حظ الهند من مصادر الطاقة يعتبر محدودا، ولا تتمتع بمخزونات ضخمة إلا فيما يتعلق بالفحم الحجري، أين تمتلك الهند رابع أكبر احتياطي في العالم من هذه المادة بعد كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، بفضل مخزونات قدرها 255 مليار طن[2]. ورغم امتلاكها لمخزون كبير من الفحم، تظل تبعية الهند للنفط المستورد تشكل حساسية كبيرة لها، لأنها تستورد حوالي 70% من احتياجاتها النفطية، وهذه التبعية من المتوقع أن ترتفع لتقارب 92% بحلول عام 2020، وينظر للمصادر الطاقوية الهيدروكربونية في الهند على أنها البديل الأحسن لاستعمال الفحم الملوث للبيئة[3].

ولكن تجد الهند نفسها في مأزق آخر يتمثل في قلة مواردها الهيدروكربونية، حيث تفتقر لوجود حقول نفطية هامة بسبب قلة احتياطياتها من هذه المادة الحيوية، حيث قدرت المخزونات المؤكدة من النفط عام 2006 بـ 5.6 مليار برميل، أي ما يعادل 0.4% فقط من مجموع المخزونات العالمية المؤكدة من النفط، وتتنوع هذه المخزونات ما بين البحرية والبرية أو الأرضية منها، وتتركز أهم هذه الحقول في خمسة أحواض رئيسية، وهي: حوض مومباي الذي يحوي 38% من المخزونات النفطية الهندية، وحوض كامباي 20%، وحوض بارمر 15% في الشمال الغربي بالقرب من الحدود الباكستانية، وآسام شالف 18% في الشمال الشرقي، وحوض كريشنا–جودافاري في الجنوب بـ 7%[4].

ورغم ارتفاع وتيرة نشاطات استكشاف النفط المحلي في الهند، إلا أن الأحواض الترسبية التي تم استكشافها تظل قليلة، وتفيد إحدى التقديرات أن ما يزيد عن 80% من الطاقة الهيدروكربونية الكامنة في الهند مازالت بحاجة إلى استكشاف، وذلك برغم أنه تم القيام باستكشافات رئيسية للنفط والغاز في حوض كريشنا–جودافاري قبالة ساحل أندرا براديش، ومومباي، وماهنادي، وراجستان، وبحر العرب، وخليج

1- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 377.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 503.

3- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 154.

4- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 489-490.

البنغال، وشمال شرق الهند. وقد أعلنت الحكومة عن خطة لاستثمار 660 مليار دولار في قطاع النفط والغاز أثناء الخطة الخماسية الحادية عشر (2007–2012) [1].

ويبقى الإنتاج الهندي الداخلي من النفط محدود جدا لا يصل حتى مليون برميل يوميا، حيث بلغ 793 ألف برميل يوميا عام 2006 [2] ، في بلد من المتوقع أن يتحول قريبا إلى رابع مستهلك عالمي للنفط، نظرا لاحتياجه لكميات أكبر من النفط لتغذية اقتصاد ينمو بحوالي 7% سنويا منذ 2003، ورغم وجود توقعات بانخفاض نسبة النمو الاقتصادي الهندي مستقبلا، إلا هذه النسبة يتوقع أن تستقر في حدود 5% خلال الخمس والعشرين سنة المقبلة، وليستمر الطلب على النفط بالتزايد مقارنة بالمعدل العالمي، فبينما يرتفع معدل الطلب العالمي على النفط سنويا بنسبة 1.6%، يتوقع أن يرتفع معدل الطلب الهندي على هذه المادة بنسبة 2.9% سنويا ما بين 2002–2030[3].

أما الغاز الطبيعي فلا يتعدى نصيب الاحتياطيات الهندية في مجموع الاحتياطيات الإجمالية العالمية نسبة 0.6%، بسبب انحصار الاحتياطيات الهندية المؤكدة من الغاز الطبيعي في حدود 1101 مليار متر مكعب في نهاية 2006 بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، بينما التقديرات الرسمية الهندية فتشير إلى 1075 مليار متر مكعب في نفس السنة. وتشير توقعات منظمة الطاقة الدولية إلى بلوغ الإنتاج العام للغاز الطبيعي الهندي 45 مليار متر مكعب عام 2015، و51 مليار متر مكعب عام 2030، مع توقعات بانخفاض الإنتاج فيما يعرف بحقول الغاز الأقدم من حيث الاستغلال من 24.78 مليار متر مكعب عام 2006، إلى 3.53 مليار متر مكعب فقط عام 2030[4] .

وتعد الهند قادم جديد في استهلاك الغاز الطبيعي، حيث أن هذه المادة لم تكن تشكل سوى نسبة لا تستحق الذكر في مزيج الطاقة الهندي سنوات السبعينيات والثمانينيات، ولكن سنة 1978 كانت شاهدة على حدوث قفزة في استهلاك الغاز الطبيعي بعد دخول حقل بومباي حيز الإنتاج، ويشكل 8% من الاستهلاك العام للطاقة في الهند، وهو أحد أسرع مصادر الطاقة المستعملة نموا، حيث تتوقع منظمة الطاقة الدولية نمو استخدام الغاز الطبيعي في البلاد بنسبة 5% سنويا خلال الفترة ما بين 2002–2030، ليشكل نسبة 10% من مزيج الطاقة الهندي[5].

1- شايتيج باجباي. "**البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 105.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 491.

3- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 10.

4- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 497-500.

5- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 11.

بينما لا تساهم مصادر الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية ومصادر الطاقة العضوية (Biomass)، والطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، سوى بقدر قليل جدا في تلبية الاحتياجات الطاقوية للهند، حيث لا يتعد نصيب الطاقة النووية مثلا 1% من مجموع مزيج الطاقة المستهلك. وأمام الهند تحديات طاقوية كبرى مستقبلا عليها الاستجابة لها، على رأسها التوقعات المجمعة على زيادة الطلب الهندي من الطاقة بشكل متسارع، حيث ارتفع مجموع الاستهلاك الهندي للطاقة خلال 2006–2010 بنسبة 8.3%، لينتقل من 381.4 مليون طن مكافئ من النفط إلى 524.2 مليون طن مكافئ من النفط[1].

وتفيد توقعات سيناريو الطلب على الطاقة الخاص بالهند الذي أعدته وكالة الطاقة الدولية، إلى ارتفاع النفط المستورد من طرف الهند، لينتقل من 100 مليون طن سنويا أو 2 مليون برميل يوميا عام 2006، إلى 2.3 مليون برميل يوميا عام 2010، و3 مليون برميل يوميا عام 2015، و6 مليون برميل يوميا عام 2030، لترتفع نسبة النفط المستورد من 70% من مجمل الاحتياجات الطاقوية الهندية من هذه المادة، إلى أكثر من 90% عام 2030. لتتفوق الهند بحسب التوقعات على اليابان بحلول عام 2024، وتصبح ثالث أكبر مستورد للنفط بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على التوالي[2].

واردات الغاز بدورها ارتفعت ما بين 2006–2010 إلى 12 مليار متر مكعب، على أن تستقر الواردات بعد ذلك إلى غاية الفترة ما بين 2020–2030، التي من المنتظر أن تصل فيها كمية الواردات إلى 61 مليار متر مكعب[3].

جدول رقم (15): توقعات تطور الاستهلاك الهندي لمختلف مصادر الطاقة 2015–2030 (مليون طن مكافئ من النفط)

مصادر الطاقة	2015	2030
الفحم	334	620
النفط	188	328
الغاز الطبيعي	48	93
الكهرباء المولدة نوويا	16	33
الطاقة الكهرومائية	13	22

1- India’s energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Paper of the "**National seminar for energy security**". FICC and Ernst & Young Pvt. Ltd, New Delhi. 2011. p. 3.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 495-496.

3- Ibid. p. 501.

الطاقة العضوية ومصادر أخرى	171	194
المجموع	**770**	**1290**

Source: André Pertuzio. Op. Cit. p. 116.

وتبقى الآفاق البترولية والغازية في الهند غير مشجعة، لأن 80% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام قد تجاوزت الحد الأقصى للإنتاج (وصلت إلى مرحلة الذروة لتبدأ بالانحدار)، والإنتاج الغازي بدوره ينتظر وصوله إلى مستوياته القصوى ما بين 2020–2030 التي تصل إلى 50 مليار متر مكعب، وهذا ينعكس سلبا على توليد الكهرباء التي تشهد الهند فيها تخلفا كبيرا، جعل 40% من السكان أي حوالي 400 مليون نسمة – وتشير دراسات أخرى إلى وجود 600 مليون نسمة– خارج مجال تغطية الشبكة الكهربائية، والحاجة ملحة حاليا لاستثمارات ضخمة في هذا المجال تقدرها منظمة الطاقة الدولية بـ 1.5 تريليون دولار لتطوير المنشآت الكهربائية[1].

وتتعدد العوامل المسؤولة عن الارتفاع الكبير المسجل حاليا والمتوقع مستقبلا في استهلاك الطاقة في الهند، وأهمها:

* **النمو الاقتصادي السريع:** الهند هي واحدة من بين أسرع الاقتصادات العالمية نموا، وخلال الفترة 2006–2010 تزايد الناتج الداخلي الخام بمعدل 8.2%، بينما تزايد الناتج الإجمالي العالمي خلال نفس الفترة بنسبة 4.5% فقط[2]. وتبرز الهند كواحدة من الاقتصادات الصاعدة الكبرى عالميا، وتحتل المراتب الأولى في العديد من المؤشرات الاقتصادية ومجالات الإبداع التكنولوجي ذات الصلة المباشرة باحتياجات البلد من الطاقة في العقود القادمة.

* **توسع قطاع النقل:** بلغ عدد المركبات المسجلة في الهند سنة 2003 عدد 670 مليون مركبة، وبحسب الأرقام المقدمة من وزارة النقل والطرقات الهندية، فإن النسبة السنوية لزيادة المركبات في الهند بلغت 10% خلال العشرية الماضية[3]. ويعد قطاع النقل مسؤولا عن النسبة الأكبر في ارتفاع استهلاك النفط، حيث يأتي قرابة 50% من الطلب على النفط من هذا القطاع[4].

1- André Pertuzio. "**La problématique énergétique en Inde**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008. p. 117.

2- India’s energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Op. Cit. p. 3.

3- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 41.

4- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India’s energy security".** Op. Cit. p. 8.

ويتوقع أن تشهد سنة 2030 وقوف هذا القطاع وراء ارتفاع استهلاك النفط بـ 162 مليون طن مكافئ من النفط، في حين لا يتوقع خلال نفس الفترة ارتفاع نمو الاستهلاك المنزلي للطاقة سوى بنسبة 1.6% على أقصى تقدير[1].

* **النمو الديموغرافي الكبير:** الهند موطن لأكثر من مليار نسمة (1.1 مليار نسمة)، أي حوالي 17% من سكان العالم لتكون ثانية بعد الصين بحسب إحصائيات عام 2006. وقدرت نسبة نمو سكان الهند بـ 1.8% سنويا ما بين 1990–2000، وانخفضت هذه النسبة قليلا لتبلغ 1.5% من 2000 إلى 2005، وتعادل الزيادة السنوية للسكان في الهند عدد سكان أستراليا[2]. وتواجه الهند صعوبات كبيرة في توفير الطاقة اللازمة لتلبية احتياجات هذا العدد الضخم من السكان، والذي يشكل تحديا طاقويا كبيرا إذا علمنا أن حوالي 600 مليون نسمة منهم محرومون من الارتباط بالشبكة الكهربائية، و700 مليون نسمة منهم لازالوا تحت رحمة استعمال مصادر الطاقة التقليدية (الخشب ومخلفات الحيوانات وجذور النباتات وغيرها) في حياتهم اليومية[3].

* **التغير في طبيعة البنية الاقتصادية:** أدت الإصلاحات الاقتصادية لعام 1991 إلى حدوث تحولات هيكلية في الاقتصاد الهندي، وذلك بنقله من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد مصنع ومعتمد على قطاع الخدمات[4].

دفعت كل هذه الاعتبارات والأرقام إلى تنامي الإدراك لدى صناع القرار الهنود بأهمية وحيوية مسألة أمن الطاقة، وهذا ما تجلى في وضع هذه القضية ضمن أولويات أجندة الحكومة الهندية داخليا وخارجيا، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء "مانموهان سينغ" بقوله: "أمن الطاقة هو ثاني أولوية لنا في ترتيبنا للأمور والأولويات بعد الأمن الغذائي مباشرة"[5]. وينتشر إدراك واسع في أن أمن الطاقة يجب أن يكون مكونا أساسيا في سياسة الهند الخارجية وسياستها الطاقوية، وتعرف القيادة السياسية الهندية ممثلة في الرئيس

1- André Pertuzio. Op. Cit. p. 116.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 440.

3- Surya Sethi. "**India's energy challenges and choices**". In: Anant Sudarshan and Ligia Noronha (eds). India's energy security. Op. Cit. p. 19.

4- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** Op. Cit. p. 8.

5- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 151.

الهندي أمن الطاقة على أنه: "توفير الطاقة اللازمة لاستعمالات الحياة اليومية لكل المواطنين، وتلبية طلبهم على مصادر الطاقة الآمنة والموثوقة.. وبأسعار في المتناول"[1].

وأصبح أمن الطاقة من المصطلحات التي ترد بكثرة في الخطاب الهندي، وأكد مسؤول سابق أن النقاشات التي كانت تدور في التسعينيات حول "الطاقة" هي الآن حول "أمن الطاقة"، وقد كانت هذه المسألة موضوعا لخطاب يوم الاستقلال الذي ألقاه الرئيس "عبد الكلام" عام 2005، وموضوعا للعديد من خطابات رئيس الوزراء "مانموهان سينغ". وذهب الرئيس الهندي بعيدا في إعطاء تصوره لمفهوم أمن الطاقة الهندي حين حدد له جملة من المبادئ يقوم عليها، وهي: حفظ الطاقة، والدخول الآمن لجميع مصادر الطاقة عالميا، والحصول على طاقة موثوقة وفي المتناول ومستدامة بيئيا، ولكنه يعطي لمسألة أمن الطاقة بعدا جديدا ويعتبرها خطوة انتقالية فقط نحو ما يعتبره الأولوية الأساسية والعليا للهند وهي تحقيق "الاستقلال الطاقوي" "Energy Independence"، الذي ينبغي العمل على تحقيقه بحلول عام 2030، ولكن الكثير من المسؤولين الحكوميين والخبراء يعارضونه ويرون استحالة تحقيق مثل تلك الاستقلالية في المدى القصير أو المتوسط على الأقل[2].

ويعتبر تعريف أمن الطاقة الهندي من طرف تقرير سياسة الطاقة لسنة 2006 (Integrated Energy Policy 2006)، من التعريفات التي تلم بجوانب عديدة رئيسية لأمن الطاقة في هذا البلد، حيث عرف التقرير أمن الطاقة بأن: "الدولة تكون في حالة أمن طاقوي عندما نستطيع توفير الاحتياجات الطاقوية اليومية لجميع المواطنين، والوفاء باحتياجاتهم لطاقة آمنة وموثوقة، لإرضاء احتياجاتهم المتعددة بتكاليف معقولة وفي كل الأوقات، مع مستوى موثوق من أخذ اعتبارات حدوث الاختناقات والانقطاعات بالحسبان"[3].

وأصبح أمن الطاقة من القضايا الهامة التي تندرج ضمن الأجندة الخارجية الهندية، وتتمثل أهداف السياسة الخارجية الهندية فيما يتعلق بأمن الطاقة فيما يلي:[4]

– تجنيد الاستثمارات الهندية لتطوير الإنتاج الداخلي، بالتوازي مع توسيع وتنويع المصادر الخارجية لإمدادات النفط والغاز.

1- Jeremy Carl, Varun Rai and David Victor. Energy and India's foreign policy. Working paper 75, Program on energy and sustainable development, Stanford. May 2008. p. 5.

2- Tanvi Madan. Op. Cit. p. p. 13, 14.

3- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** Op. Cit. p. 6.

4- Amardeep Athwal. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008. p. 103.

– تأمين مستقبل الإمدادات النفطية الموجودة حاليا بتدعيم الروابط الطاقوية.

– تطوير إستراتيجيات لمواجهة التحديات المفروضة من طرف النزاعات في مناطق تركز مصادر الإمدادات الطاقوية.

– تأمين المرور الآمن لمصادر الطاقة نحو الهند.

المبحث الثاني: رهانات الصين الطاقوية في جنوب آسيا

تعود العلاقات الصينية الجنوب آسيوية إلى آلاف السنين، ولكنها حاليا تأخذ أبعادا جديدة وتشهد ديناميكيات غير مسبوقة، تدخل مسألة أمن الطاقة ضمنها بامتياز وبوضوح تام، بحيث لم يعد هنالك تنافر بين كلمتي "جنوب آسيا" و"أمن الطاقة" مثلما كان عليه الحال من قبل، حيث تفرض المعطيات الجديدة تحديات جادة لدول المنطقة في علاقاتها البينية من جهة، وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي من جهة أخرى. وتبرز الصين إقليميا كإحدى القوى المؤثرة في تفاعلات إقليم جنوب آسيا على مختلف المستويات والصعد، بما في ذلك المسألة الطاقوية، أين تسعى الصين وراء الفرص التي يوفرها الإقليم بالرغم من موارده الطاقوية القليلة، ولكن بأهميته كمنطقة عبور حيوية لأنابيب الغاز والنفط البرية منها والبحرية، غير أنها تجد نفسها بالمقابل أمام تحديات كبيرة أهمها التنافس مع العملاق الطاقوي الإقليمي والعالمي الجديد والمتمثل في الهند، وما لها من ثقل إستراتيجي متغلغل تاريخيا في دول إقليم جنوب آسيا.

المطلب الأول: التنافس الصيني- الهندي على موارد وممرات الطاقة في المنطقة: تتجاور الصين والهند جغرافيا، وتشتركان في ارتباطهما التاريخي والثقافي والحضاري والجغرافي والإستراتيجي بمنطقة جنوب آسيا، وتشكيلهما معا لاقتصادين صاعدين ومنه لثنائي طاقوي أحدث تحولا كبيرا في سوق الطاقة العالمي. فاستنادا إلى تقرير "إيكسون موبيل" يتطلب النمو الاقتصادي إمدادات مضمونة من الطاقة، وسوف يزداد استهلاك الطاقة السنوي عام 2030 بنسبة 60% مقارنة بعام 2000، وستأتي معظم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة – أي ما يقارب 80%- من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتأتي الصين والهند في مقدمة تلك الدول[1].

وتواجه الصين والهند مشكلات في الطاقة مردها هواجس ومخاوف مشتركة، يتمثل أهمها في:

- اقتصاد البلدين يشهد نموا سريعا، وخلال السنوات العشر سنوات الماضية وصل معدل النمو في الهند إلى 8% مقابل 10% في الصين[2]. وفي ذلك يقول المؤرخ "أنغوس ماديسون": ".. بحلول العام 2003 أصبحت الهند والصين معا تمثلان 20% من الاقتصاد العالمي، على الرغم من التعداد الضخم لسكان كل منهما. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الصين ليصبح بحلول عام 2030 أضخم من اقتصاد الولايات

1- ريتشارد فيبوخن. "**العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض المشهد حتى عام 2030**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 49.

2- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 95.

المتحدة، وستكون الهند عند هذه النقطة ثالث أضخم اقتصاد في العالم، وسيمثل البلدان معا 28% من الناتج الاقتصادي العالمي بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 18% عما كانا عليه عام 2001"[1].

– أعداد السكان الهائلة في كلا البلدين، بضم الهند لـ 1.1 مليار نسمة والصين لـ 1.3 مليار نسمة، وهذا ما يجعلهما معا موطنا لأكثر من ثلث سكان العالم، ومع ذلك ليس في هذين البلدين مجتمعين سوى أقل من 2% من احتياطيات النفط والغاز المؤكدة عالميا.

– كلا البلدين بحاجة إلى المحافظة على النمو والتنمية لضمان الاستقرار، فشعار "الهند مشرقة" فشل عام 2004 في استقطاب عاطفة الشعب الهندي، وأسهم في الهزيمة الانتخابية لحكومة التحالف الوطني بزعامة حزب "بهاراتيا جاناتا" القومي المتطرف، أما في الصين فما يشغل بال الحكومة فيها هو بناء "مجتمع منسجم"، عبر معالجة المسائل المتعلقة بالتفاوت الاجتماعي بين الريف والمدينة والساحل والداخل.

– كلاهما يعتمد على الفحم الحجري غير النظيف لتلبية الكثير من احتياجاتهما للطاقة، حيث يلبي أكثر من نصف الاحتياجات في الهند، وأكثر من ثلثيها في الصين.

– اعتمادهما على نفط الشرق الأوسط في جزء كبير من تلبية احتياجاتهما.

– ارتفاع طلبهما على الواردات الهيدروكربونية، حيث لا يمتلكان مواردا داخلية لمواجهة الطلب المتزايد على الهيدروكربونات ولاسيما النفط الخام، ومن هنا فإن الموارد ستلعب دورا رئيسيا في استمرار اقتصاد البلدين في النمو.

– توجسهما من مخاوف تتعلق بقضايا الطاقة الدولية، فبعد أن كانا في معزل إلى حد ما عن المخاوف المرتبطة بإمدادات النفط لدى كثير من الدول. إلا أنه بعد ازدياد وارداتهما النفطية يجد البلدان نفسيهما في الوضع نفسه الذي عانته دول أخرى[2].

– زيادة امتلاك المركبات بأنواعها في كلا البلدين، وهذا ما يتبعه تزايد استهلاك الوقود المشتق من النفط والغاز ومصادر أخرى، وهو ما من شأنه أن يرفع الأسعار في كل أنحاء العالم، إذ يذكر أن الصين تجاوزت اليابان سنة 2005 لتصبح ثاني أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة التي اشترى فيها الأمريكيون في ذلك العام 16.9 مليون سيارة وشاحنة جديدة، والصينيون 3.97 مليون، واليابانيون

---

1 – روبين ميريديث. الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا. ترجمة: شوقي جلال. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل 2009. ص 247.

2 – جيفري براون، فيجاي مخيرجي وكانج وو. "**سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعه وفرص التعاون الممكنة**". في: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 265.

3.93 مليون، وقفزت مبيعات السيارات في الهند بنسبة 69% منذ عام 2000 لتصل إلى 1.1 مليون سيارة[1].

وتشير مختلف الدراسات إلى استمرار تنامي أهمية الصين والهند في التأثير على ازدياد الطلب العالمي على الطاقة خلال العقود القادمة، حيث يقود هذا النمو على الطلب في كلا البلدين محركات متمثلة في النمو الاقتصادي السريع، وزيادة التصنيع والتحضر، وتحسن مستويات المعيشة.

ويفيد سيناريو تطور الطلب الصيني والهندي على الطاقة الذي أعدته وكالة الطاقة الدولية عام 2007، بأن الاحتياجات الصينية من موارد الطاقة الأولية أو الأساسية سترتفع من 1742 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005 إلى 3819 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 3.2%. بينما يصل معدل نسبة الزيادة السنوية في الاحتياجات الطاقوية الهندية 3.6% في نفس الفترة، وذلك بفضل ارتفاع الطلب على الطاقة من 537 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005، إلى 1299 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030.

وإجمالا يعتبر نمو الاحتياجات الطاقوية للبلدين أسرع من بقية العالم، ويساهم البلدان في 45% من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على الطاقة خلال نفس الفترة، و28% من الزيادة في الطلب على الفحم الحجري، وإذا كان البلدان اليوم يساهمان معا بـ 20% من الاستعمال الأولي للطاقة عالميا، فإن عام 2030 من المنتظر أن يشهد ارتفاع هذه النسبة إلى 29% من الاستعمال الإجمالي العالمي[2].

ويفيد معهد "وورلد ووتش"، (World Watch) بأنه إذا حدث أن أصبح نصيب الفرد في الهند والصين من استخدام النفط مماثلا لنظيره الياباني اليوم، فإن البلدين سوف يستخدمان نفطا أكثر من كل ما يباع الآن في العالم على مدار العام، ومن المتوقع أن يزيد مقدار استهلاك النفط في الصين من 3 ملايين برميل يوميا ليعادل الاستهلاك اليومي الأمريكي المقدر بـ 10 ملايين برميل بحلول عام 2020، وإذا استخدمت الهند والصين نفطا يعادل ما تستخدمه الولايات المتحدة فإن نفط العالم لن يكف[3].

وفي خضم هذه الخلفية المتوترة والمشوبة بالحذر والمخاوف، تدخل الهند والصين في سباق محموم للحصول على الموارد الطاقوية وخاصة النفطية والغازية اللازمة لكل منهما لمواصلة النمو، وهو ما يؤثر في وضعهما ورسمهما لإستراتيجيتهما لتحقيق أمنهما الطاقوي، وذلك يحدد الأولويات الأساسية في أجندة سياستهما الخارجية ليصبح الهدف المتعلق بتحقيق أمن الطاقة أحد الأولويات الحاسمة، وهو ما يوضح

---

1 – روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 251.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 118.

3 – روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 252.

إتباعهما لسياسة التنويع في مصادر إمداداتهما الطاقوية خارج الشرق الأوسط، وعملهما على التحرك إقليميا كذلك، واستغلال كل الفرص المتاحة لكسب نفوذ في دول الجوار الإقليمي، وخاصة في جنوب آسيا التي تعتبرها الهند مجالا تقليديا لنفوذها الإستراتيجي، وتعتبرها الصين موطنا لفرص جديدة تتيح لها تدعيم مصادر مواردها الطاقوية خاصة من الغاز الطبيعي، وتتيح لها أيضا كسب ممرات حيوية لمرور آمن لمواردها الطاقوية عبر شبه القارة الهندية والمحيط الهندي. فما دامت كل من الصين والهند لا تمتلكان استثمارات في الطاقة الداخلية لدى الآخر، فإن التفاعل بينهما محصور في الاستثمارات الخارجية، واستراتيجيتهما للاستثمارات الخارجية متشابهة، حيث توجد لدى كل منهما شركات نفط حكومية، كما تعتبر كلاهما الاستثمارات الخارجية جانبا أساسيا من جوانب أمن الطاقة، وهما تستهدفان الأصول نفسها في الدول المضيفة ذاتها[1].

تمثل جنوب آسيا ورغم قلة مواردها الطاقوية كميا أهمية إستراتيجية بالغة للصين، وساحة من ساحات التنافس الإستراتيجي مع الهند على النفوذ وتوطيد أمنهما الطاقوي، من خلال الحصول على حقوق استغلال الموارد الغازية في المنطقة وخاصة في بنغلاديش وميانمار (بورما) من جهة. وضمان ممرات بديلة للإمدادات النفطية الصينية عبر الأراضي البرية لدول من جنوب آسيا، وتأمين الممرات البحرية الواسعة والمعرضة لأخطار متعددة في المحيط الهندي من جهة ثانية، وهذا ما تجلى في سعي الدبلوماسية الصينية في سياستها نحو جنوب آسيا لتحقيق ما يلي:[2]

* إقامة علاقات مع دول مثل باكستان وميانمار، مما يمكنها من توفير ممرات بديلة للإمدادات الواردة من الخليج العربي.

* إتباع إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" التي تشمل إنشاء منشآت و قواعد بحرية في مناطق ساحلية مختارة من المحيط الهندي، بما في ذلك ساحل "غوادار" الباكستاني وساحل ميانمار **(تفاصيل أكثر حول إستراتيجية الصين في المحيط الهندي في المطلب الموالي)** .

وقد دخلت الصين في شبكة معقدة من التفاعلات مع دول جنوب آسيا بغية توطيد نفوذها في المنطقة، وتحقيق أهدافها المتنوعة بين ما هو سياسي وأمني واقتصادي وإستراتيجي، وتبرز مسألة أمن الطاقة في علاقات الصين بجنوب آسيا كقضية متعددة الأبعاد تفرض على الصين تمهيد الطريق نحو إشباع رغباتها الطاقوية، من خلال تخطي العديد من العوائق خاصة ما تعلق بالمنافسة الكبيرة مع القوة الإقليمية الأكبر في المنطقة والمتمثلة في الهند، والسعي لكسب الدول الصغرى في الإقليم وإخراجها من دائرة النفوذ الهندي، للتمكن من امتلاك هامش مناورة أكبر يسمح لها بتنفيذ خططها في جنوب آسيا

1 – جيفري براون، فيجاي مخيرجي وكانج وو. مرجع سابق. ص 287.

2– تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 401.

خاصة تلك المتصلة بمسألة أمن الطاقة. وهذا ما يفسر التعامل الصيني بجدية كبيرة مع ما يتوفر في دول جنوب آسيا من موارد طاقوية رغم قلتها، محاولة بذلك استغلال عامل القرب الجغرافي لتلك الدول من حدودها، ورغبة منها في تأمين ممرات آمنة وجديدة لإمداداتها الطاقوية، وتأتي بنغلاديش وميانمار في طليعة الدول الجنوب آسيوية التي تشكل مقصدا للاستثمارات الطاقوية الصينية، وموضوعا للتنافس مع الطموحات الطاقوية الهندية، بفضل ما يمتلكه البلدان من مخزونات الغاز الطبيعي.

إذ تشكل بنغلاديش وميانمار ساحة للتنافس والمواجهة بين العملاقين الصيني والهندي، حيث منعت العلاقات السيئة بين الهند وبنغلاديش استفادة نيودلهي من قربها الجغرافي من جارتها، فدخلت الصين بديناميكية نشيطة في بنغلاديش وميانمار كذلك، لإعطاء دفعة قوية لمقاطعة "يونان" الصينية، وشراء مواد أولية وبيع منتجاتها، وفي نفس الوقت احتواء الهند من الشرق مثلما تفعل غربا من خلال باكستان[1].

فبالنسبة للصين تعد بنغلاديش ممرا للمناطق الهندية الشمالية الشرقية المضطربة، التي تضم محافظة "أنوراشال براديش" التي تحتفظ الصين بمطالب إقليمية قديمة لها فيها، وهي المنطقة ذاتها التي تحوي محافظة "آسام" التي يتوقع أن تسبب زلزالا ديموغرافيا في الهند، بنزوح حوالي 20 مليون بنغالي مسلم نحوها، مما يجعل الهند تتخوف من تحولها إلى ثاني أكبر تجمع للمسلمين في الهند بعد إقليم "جامو وكشمير"، ولكن الهدف الأسمى والأول للصين في علاقاتها مع بنغلاديش يتمثل في مخزونها الكبير من الغاز الطبيعي الذي ينافس مخزون إندونيسيا، ومع القرب الجغرافي لبنغلاديش من ميانمار المحاذية للصين تصبح تلك المخزونات الغازية متاحة لبكين للاستفادة منها[2]. وقد تمكنت الصين من الحصول على حقوق استغلال حقول نفطية في بنغلاديش وبالضبط فيما يعرف بـ "باراك بوريا"، كما كسبت الصين كذلك منفذا بحريا في "شيتا غونغ" ببنغلاديش، مما يجعل الصين أقرب ما يكون إلى الحقول النفطية في ميانمار وللبحار المحيطة بالهند[3].

في حين فشلت الهند في مسعاها لمد خط أنابيب لتزويدها بالغاز الطبيعي من حقول "بيبيانا" في شمال شرق بنغلاديش نحو دلهي، ولكن المشروع له جدوى اقتصادي منخفض ولا يزال حبيس المناقشات

1- Alain Lamballe. "**La ou L'Asie du Sud et du Sud-Est se rencontre, l'ombre de La Chine**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008. p. 133.

2- Tarique Niazi. "**China's march on South Asia**". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006. "http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

3- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:

"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/"

في البرلمان البنغالي، ويبقى الانشغال الرئيسي في بنغلاديش منصبا حول ما إذا كان هنالك احتياطيات كافية لتلبية احتياجاتها الداخلية والتمكن من التصدير كذلك، إضافة لأسباب سياسية مادام أن البلدين لا يتمتعان بعلاقات ثنائية طيبة، لذلك فأي حزب من الأحزاب المتواجدة في البرلمان البنغالي يؤيد المشروع سيعتبر مؤيدا للهند، ويواجه مخاطرا بتراجعه سياسيا، ناهيك عن وقوف ارتفاع تكلفة بناء هذا الخط لجلب الغاز من شرق بنغلاديش نحو الأسواق في وسط وجنوب وشمال الهند كعامل معيق لإتمامه[1].

يحدث هذا بالرغم من تضارب الأرقام حول الحجم الحقيقي لمخزونات الغاز الطبيعي في بنغلاديش، حيث تتراوح المخزونات المؤكدة من هذه المادة ما بين 5 تريليون قدم مكعب و15 تريليون قدم مكعب، بينما تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية المخزونات الإضافية بـ 31 تريليون قدم مكعب[2].

وتتجه أنظار الصين في جنوب آسيا نحو ميانمار أيضا، وذلك لامتلاك هذا البلد لـ 90 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية، أي عاشر أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي و الاحتياطي الأكبر في جنوب آسيا[3]. ورغم كونها من بين أفقر دول العالم، إلا أنها تعتبر تاريخيا من بين أقدم الدول المنتجة للنفط عالميا، حيث يعود تاريخ أولى العمليات الاستكشافية للنفط في ميانمار إلى منتصف القرن التاسع عشر[*].

والمعلوم هو أن كلا من الهند والصين قد دعمتا علاقاتهما مع ميانمار المحصورة جغرافيا بين الهند غربا والصين شرقا، والتي تعتبر دولة منبوذة منذ أن فرضت عام 1988 إجراءات عسكرية صارمة ضد

1- Ashutosh Misra. "**Contours of India's energy security: harmonizing domestic and external options**". In: Michael Wesley (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007. p. 77.

2- Toufic A. Siddiqui. **Addressing energy security concerns in South Asia**. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007. p. 12.

3- Srinjoy Bose. Energy politics: India- Bangladesh- Myanmar relations. IPCS special report, N° 45, July 2007. New Delhi. p. 3.

*** كانت الإمبراطورية البريطانية تستورد النفط من بورما منذ عام 1853، وفي سنة 1871 أسست بريطانيا "شركة رانغون النفطية"، والتي تحولت فيما بعد إلى "نفط بورما" سنة 1886، والتي احتكرت إنتاج النفط في البلاد إلى غاية سنة 1962، وفي عام 1906 كان النفط البورمي يغذي الاحتياجات الإجمالية للبحرية البريطانية ونصف احتياجات الهند، ولكن الاحتلال الياباني (1942–1945)، وحركة الاستقلال سنة 1948، أحدثا فوضى في صناعة النفط... ومنذ الثمانينيات أخذ الإنتاج النفطي في التراجع بسبب نقص الاستثمارات وشبكات التصدير.**

-Laurent Amelot. "La competition énergétique Indo-Chinoise en Birmanie". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008. p. 149.

الحركة المناصرة للديمقراطية في البلاد، والتي أدت إلى فرض الإقامة الجبرية على زعيمة المعارضة "أونغ سان سيو كيي" ابنة مؤسس بورما المستقلة[1].

وكانت ميانمار قد تعرضت لعقوبات اقتصادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ 1997، كرد على ارتكاب الزمرة العسكرية الحاكمة لخروقات لحقوق الإنسان، غير أن الجنرالات الذين يحكمون البلاد أدركوا أن الانفتاح الاقتصادي بدلا من العزلة بإمكانه أن يساعدهم على البقاء في السلطة، وهكذا تم فتح العديد من مناطق النفط والغاز أمام شركات الاستكشاف والتطوير الأجنبية، وهي في الغالب شركات صينية وهندية[2].

وتعتبر ميانمار مثالا على التوازن الصعب بين التعاون والتنافس بين الصين والهند حول مصادر النفط والغاز، حيث يرى البلدان في ميانمار مصدرا هاما للغاز الطبيعي، وقربهما الجغرافي منها يعطيهما الفرصة لتنويع مصادر الوقود لمنطقتي غرب البنغال الهندية ومقاطعة "يونان" الصينية، لتكونا بذلك أقل تبعية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال. وبينما تحاول الهند الحصول على غاز حقل "شوي" (Shwe) عبر خط أنابيب يمر من أراضي بنغلاديش، تأمل الصين في الحصول على نفس المورد ومن نفس الحقل عبر أنبوب يعبر الأراضي العليا على الحدود البورمية– الصينية، نحو "كون مينغ" عاصمة مقاطعة "يونان"[3].

وقد تم الإعلان عن اكتشاف الغاز في حقل "شوي" البحري الواقع قبالة مدينة "سيتوي" عاصمة مقاطعة "راخين" الواقعة جنوب خليج البنغال عام 2004، ويتشكل مخطط الاستكشاف من مناطق مختلفة مثل المنطقة A1 وA3، وتعد المنطقة A1 الأكثر أهمية ببلوغ التقديرات الخاصة بحجم ما يحويه من غاز حوالي 100 مليار متر مكعب، وسرعان ما أثار اكتشاف الغاز في حقل "شوي" الأطماع وتحول بسرعة إلى مصدر جديد للتنازع بين الهند والصين[4].

ويتجلى التنازع بين الصين والهند على الموارد الطاقوية في ميانمار في نشوب حرب أنابيب بين الطرفين، إذ يراود المحللين والمسؤولين الهنود حلم بناء خط أنابيب لتوصيل الغاز الطبيعي للهند من

1– روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 257.

2- نان لي. مرجع سابق. ص 150.

3- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 66.

4- Laurent Amelot. Op. Cit. p. p. 152, 153.

ميانمار عبر بنغلاديش، ولكن الخط المقترح من حقل "شوي" البحري إلى غاية "كولكاتا" في الهند يبقى رهين الخلافات مع بنغلاديش[1].

فلنجاح مشروعات خطوط الأنابيب الدولية أو عبر الوطنية، لابد من استناد مشروع خطوط الأنابيب إلى أساس تجاري قوي، وتحصين المشروع في وجه نزوات السياسة المعاصرة قدر الإمكان. ويوضح فشل الهند وبنغلاديش في الاتفاق على تنفيذ مشروع خط أنابيب غاز ميانمار– بنغلاديش– الهند، الصعوبات المتأصلة في وجه النجاح في تنفيذ مشروعات خطوط الأنابيب الآسيوية، فرغم أن المشروع يتمتع بقاعدة تجارية راسخة، إلا أن عدم توفر الشرط الثاني – تحصين المشروع في وجه نزوات السياسة المعاصرة قدر الإمكان– قد أفشله، بإصرار بنغلاديش في المفاوضات ذات الصلة بالمشروع على أن تضم مذكرة التفاهم المقترحة إشارات إلى بعض المسائل الثنائية العالقة بين البلدين[2].

وتقف الهند أمام خيارين فيما يخص استيراد الغاز من ميانمار، إما بالحصول عليه عبر الأراضي البنغالية، وإما توصيله من ميانمار مباشرة نحو الهند دون المرور ببنغلاديش، مع العلم أن أنبوبا طوله 560 ميلا عبر بنغلاديش سيكون اقتصاديا في كلفته أحسن من أنبوب بطول 870 ميلا يتجه مباشرة من ميانمار عبر شمال شرق الهند، ورغم أن بنغلاديش أبدت موافقتها المبدئية على مرور الأنبوب عبر أراضيها، إلا أنها طالبت بتسهيلات تجارية وامتيازات أخرى، ولكن الهند لم تعبر عن عزمها على قبول ذلك[3].

وقد استغلت بنغلاديش الطلب المتزايد للهند على الغاز الطبيعي كرافعة لصالحها، ووضعت شروطا رئيسية للسماح لأي أنبوب ناقل للغاز البورمي نحو الهند بعبور الأراضي البنغالية، وهي:

– إقامة طرق تجارية للسلع من بنغلاديش نحو نيبال وبوتان عبر الأراضي الهندية.

– السماح بتوصيل الطاقة الكهرومائية من نيبال وبوتان إلى بنغلاديش عبر الأراضي الهندية.

– وضع إجراءات لتقليص العجز التجاري لبنغلاديش أمام الهند.

وتحول المشروع إلى مأزق دبلوماسي عندما رفضت الهند تلك الشروط، وفي ديسمبر 2005 وبينما كانت الهند وبنغلاديش تتداولان في القضية، استغلت ميانمار الفرصة لتوقع مذكرة تفاهم مع شركة "نفط الصين" لبيع الغاز الطبيعي من المنطقة A1 للصين، عن طريق أنبوب بري عبر ميانمار نحو مقاطعة

1- S. Rajeev. "**India's energy security**". IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 2010. In: "http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

2- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 434.

3- Toufic A. Siddiqui. Op. Cit. p. 12.

يونان الصينية[1]. وقد اتفق البلدان على خطة تقوم بموجبها ميانمار ببيع 185 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي للصين على مدى ثلاثين سنة، عبر خط أنابيب يبلغ طوله 800 كيلومتر إلى "كون منغ" عاصمة مقاطعة "يونان"[2]. وتأتي خسارة الهند لاستيراد الغاز الطبيعي أمام الصين من الحقول الغازية البحرية في ميانمار، رغم كون شركات هندية طاقوية تمتلك 30% من حقوق تلك الحقول، وبالرغم كذلك من أن تصدير الغاز الطبيعي إلى الهند بدلا من الصين سيكون أكثر مردودية اقتصادية بالنسبة لميانمار[3].

وتدعم الصين موقعها المتفوق في ميانمار بخسارة شركة "أوفل" الهندية للعطاءات الخاصة بحقوق الاستغلال في المنطقتين أ4 وم10، لصالح شركة كنوك الصينية وشريكتيها شركة "هانوي" الصينية للمقاولات والأعمال الهندسية، وشركة "غوادن آرون" السنغافورية[4].

وفي مارس من سنة 2009، تم توقيع اتفاقية ثنائية بين الصين وميانمار ومذكرة تفاهم في جوان من نفس السنة بين شركة النفط الوطنية الصينية ووزارة الطاقة في ميانمار، بغرض بناء أنابيب لنقل النفط والغاز البورمي نحو الصين، بحيث ينطلق أنبوب نقل النفط من ميناء "كيوك فييو" في مدينة "راخين"، إلى "كان مينغ" في مقاطعة "يونان"، وقد صمم هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله 690 ميل (1100 كلم) لنقل 22 مليون طن سنويا، أو ما يعادل 440 ألف برميل يوميا من النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط وإفريقيا نحو جنوبها الغربي[5].

وجاءت فكرة بناء أنبوب نقل النفط عبر ميانمار نحو الصين بناء على نصيحة ثلاثة من الأكاديميين الصينيين سنة 2004، بهدف تجنب ما عرف بـ "مأزق ملقا"، الذي أصبح منذ ذلك الحين مصطلحا كثير التداول. وهو تعبير عن تخوف الصينيين من قيام قوة معادية بغلق "مضيق ملقا" في وجه ناقلات النفط المتوجهة نحو الصين، ويعد مشروع أنبوب نقل النفط من خلال ميانمار كخيار إستراتيجي للصين لتجاوز "مأزق مضيق ملقا"، وتجنب الوقوع في وضعيات تضر بالمصالح الصينية، كما يمكن لهذا الأنبوب أن يوطد الروابط الأمنية بين الصين وميانمار.

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 82.

2- نان لي. مرجع سابق. ص 151.

3- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009. p. 197.

4- جيفري براون، فيجاي مخيرجي وكانج وو. مرجع سابق. ص 287.

5- Bo Kong. "**The geopolitics of the Myanmar-China oil and gas pipelines**". In: Pipiline politics in Asia. NBR special report, September 2010. p. 57.

ويمكن الأنبوب "مقاطعة يونان" من امتلاك محطة تكرير النفط الخاصة بها، وهو ما يفسر تأييد الحكومة المحلية لفكرة بناء هذا الأنبوب الإضافي، لتدعيم العمل الذي يقوم به الأنبوب الذي تم توصيله سنة 2005 من "ماومينغ" في "غواندونغ" لنقل الوقود لـ "يونان"، وكانت من قبل الشاحنات الناقلة للوقود القادمة من محطات التكرير على سواحل "غواندونغ" على مسافة 2000 كلم، ولعقود عديدة الوسيلة الوحيدة لتوفير إمدادات الوقود للمقاطعة، وبالنسبة للصين فهذا الأنبوب يعزز أمن الإمدادات الطاقوية للمناطق المحلية[1].

ويأتي بناء أنبوب النفط بالموازاة مع أنبوب لنقل الغاز الطبيعي بطول 1123 ميلا لتزويد مقاطعة يونان، وربما مناطق أخرى من جنوب غرب الصين بما مقداره 12 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي من منطقتي A3 وA1 في خليج البنغال، ويتطلب أنبوب نقل النفط استثمارات بقيمة 1.5 مليار دولا، مقابل 1.04 مليار دولار لأنبوب نقل الغاز[2].

وينتقل الصراع بين الهند والصين على كسب استثمارات طاقوية في ميانمار، والحصول على صفقات استيراد وتطوير البنى التحتية الخاصة بالغاز الطبيعي إلى الحلبة الدبلوماسية، وسعي كل طرف لتوطيد علاقاته مع حكم العسكر في ميانمار وتجاهل كل ما يقدم لهذا البلد من انتقادات في مجال حقوق الإنسان.

فالهند التي اعتادت أن تكون صوتا داعما لحرية "سيو كيي" (زعيمة المعارضة البورمية التي وضعت تحت الإقامة الجبرية لسنوات طويلة وابنة مؤسس بورما المستقلة)، التي عاشت العقد الثاني من عمرها في دلهي ثم عادت إليها كباحثة علمية رفقة أسرتها بعد سنوات، لم يلتق رئيسها "عبد الكلام" قائد أكبر ديمقراطية في العالم بهذه المرأة التي تتزعم المعارضة الديمقراطية عند زيارته لميانمار في مارس 2006، وجاءت زيارته لهذا البلد بعد أسابيع من زيارة رئيس وزراء ميانمار "سوي وين" للصين أين لقي فيها ترحيبا كبيرا، وهناك التقى بالرئيس الصيني ورئيس وزرائه وترتبط الصين وميانمار بروابط عسكرية خاصة، فيما يتعلق بأسطول ميانمار البحري كما عقد البلدين حينها صفقات لشراء الغاز من ميانمار[3].

وإن كان وقوف الصين إلى جانب الحكم العسكري في ميانمار غير مستغرب لاعتبار النظام الصيني من النظم الشمولية، فإن تحول الهند من إعلان معارضتها للإجراءات الصارمة التي تفرضها المجموعة العسكرية الحاكمة على الناشطين الموالين للديمقراطية، إلى سياسة أكثر براغماتية تقتضي السير مع

1- Zha Daojiong. Oil pipeline from Myanmar to China: competing perspectives. RSIS commentaries. 74/2009. In: "www.rsis.edu.*sg*/publications/Perspective/RSIS0742009.pdf".

2- Bo Kong. Op. Cit. p. 57.

3- روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 257.

النظام، رغبة في الوصول إلى موارد الطاقة في ميانمار، بالإضافة إلى رغبتها في موازنة نفوذ الصين في المنطقة، والحصول على دعم ميانمار في مواجهة المجموعات المتمردة شمال شرق الهند، أثار سخط المجتمع الدولي (باعتبار الهند أكبر ديمقراطية في العالم وينتظر منها مناهضة النظم القمعية وليس مساندتها)[1].

وفي باكستان يعد وصول الصين إلى مقاطعة بلوشتان الباكستانية حدثا ذو دلالة كبيرة فيما يخص الثروات الهيدروكربونية والمعدنية التي تزخر بها المقاطعة، فبلوشتان تتربع على مخزونات من الغاز الطبيعي تقدر بـ 29 تريليون قدم مكعب و6 ملايير برميل من النفط، وتبني الصين هناك شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية، بما في ذلك طريق سريع ساحلي كلفته 200 مليون دولار يمتد بين غوادار والقاعدة البحرية الباكستانية الأولى في كراتشي، وسيربط الطريق الساحلي السريع بين غوادار وغرب الصين، أين تتركز الأغلبية المسلمة في مقاطعة شينجيانغ عبر طريق كاراكورام، وترغب الصين في أن تشحن وارداتها الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي المسال القادم من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إلى غوادر في باكستان، ومنه تضخ عبر الأنابيب أو تنقل بالشاحنات إلى غرب الصين عبر طريق كاراكورام السريع[2].

ويبدو أن ميزان القوى في جنوب آسيا عموما بدأ ينحو تدريجيا باتجاه الصين في مقابل تراجع ملحوظ للنفوذ الهندي، وذلك بعد أن تعودت الهند على اعتبار نفسها مركز النظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام أن يكون سلوكها منسجما مع الدور الإقليمي للهند كقوة إقليمية كبرى، وبالتالي فإن سلوك الدول الأعضاء ينبغي أن يكون سلوكا مكملا لأمنها، ويعزز موقعها الإقليمي وطموحاتها نحو لعب دور عالمي[3]. وهذا كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي إلى خليج البنغال، ومن المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى[4]. فالهند تحاول أن تلعب دور الفاعل الرئيسي في منطقة جنوب آسيا بشأن كافة الترتيبات الأمنية والسياسية[5].

1- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 118.

2- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006. p. p. 102, 103.

3- هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 150.

4- Isabelle Cordonnier. "**L'Inde et La Chine: La révalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, N° 10 ? Octobre 1997. p. 128.

5 – أحمد إبراهيم محمود. "**الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001. ص 54.

غير أن إصرار الصين على صياغة علاقات وروابط متينة مع دول جنوب آسيا، هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، ورفضها لإبقاء جنوب آسيا كمجال للنفوذ الهندي، لأن هذه الأخيرة تنظر تقليديا لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنها وكمجال للنفوذ الحضاري، ولكن التزايد المضطرد للنفوذ الصيني في المنطقة يتحدى وضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا[1].

لقد دخلت الصين والهند في غمار لعبة صفرية في جنوب آسيا، فنظرا لحجمهما وقوتهما سواء بالنسبة للهند في جنوب آسيا أو الصين في شرق وجنوب شرق آسيا، تنظر الدول الصغرى المجاورة لهما ولما يتمتعان به من قوة بخوف وشك، من محاولة استغلال كل منهما لتلك الدول لخدمة مصالحهما. وتسعى الدول الصغرى في جنوب آسيا للاستفادة من الصين بضمها لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بالرغم من المعارضة الهندية، وبرعت الصين في استغلال العلاقات المتوترة للهند مع جيرانها من الدول الصغرى في المنطقة لتثبيت حضورها هناك، ومن وجهة نظر الهند فإن استثمارات الصين في مشاريع إستراتيجية في جنوب آسيا (طريق كاراكورام السريع، ميناء غوادار في غرب الهند، بناء سكة حديد "لاسا" التي تدعم خطوط النقل مع نيبال وبوتان وبنغلاديش وشمال شرق الهند، والطرق البرية والسككية والنهرية الرابط بين مقاطعة يونان وموانئ ميانمار على خليج البنغال في شرق الهند)، تعتبر جميعها جزءا من إستراتيجية كبرى لاحتواء الهند وضم جنوب آسيا لمجال النفوذ الصيني[2].

الصداقة مع الصين غالبا ما كانت ذات جاذبية للدول الصغرى في جنوب آسيا التي تعيش في ظل الهند، وغالبا ما ترى شعوب تلك الدول في علاقاتها مع الصين كضامن لاستقلالها عن الهند، وكوسيلة لكسب رافعة وقائية مع نيودلهي، وتثمن حكومات دول جنوب آسيا الصغرى صوت الصين كعضو دائم في مجلس الأمن، لتوصل صوت تلك الدول في مجلس الأمن وترافع لأجلها، أو حتى لانتقاد واشنطن فيما يخص تصرفاتها وسلوكاتها تجاه تلك الدول[3].

وتكرس تعميق العلاقات بين الصين ودول جنوب آسيا في النصر الدبلوماسي المحقق على حساب الهند في 13 نوفمبر 2005، حين حصلت الصين على مقعد بصفة ملاحظ في رابطة جنوب آسيا

1- John w. Garver. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and security review commission, 22 July 2005. In:

"http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf"**.**

2- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 204.

3- John w. Garver. Op. Cit.

للتعاون الإقليمي (سارك)، ورغم معارضة الهند إلا أن الصين حصلت على أصوات كل الدول الرئيسية في المنظمة باستثناء الهند و بوتان[1].

وتواجه الهند في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي تحديين رئيسيين في بيئتها الإقليمية، أولهما كونها محاصرة ومحتواة من طرف الصين، وثانيهما مواجهتها لجارين يحملان لها عداوة كبيرة وهما باكستان وبنغلاديش، وهذه الأخيرة ترفض لحد الآن بيعها غازها الطبيعي[2].

إذ يمثل الجوار المباشر للهند عائقا حقيقيا لأمن الطاقة الهندي على مستوى السياسة الخارجية، لأن أمن الطاقة الهندي يعتمد على منطقة مستقرة تقود إلى إقامة روابط ضمن منطقة جنوب آسيا في حد ذاتها ومع آسيا الوسطى. وحتى و إن كان بناء منشآت طاقوية عابرة للحدود مع جيرانها ليس ممكنا على المديين القصير والمتوسط (مثل بنغلاديش التي ترفض بيع غازها للهند)، فإن الجوار الإقليمي الذي يسهل بناء روابط طاقوية في المنطقة يلعب دورا حاسما، وتمثل حاليا كل من سريلانكا وميانمار وباكستان ونيبال وبنغلاديش فرصا ضائعة بالنسبة للهند[3].

وإن كانت الهند في وضعية أحسن من الصين فيما يخص حماية خطوط مواصلاتها البحرية، ولكنها من ناحية أخرى تجد نفسها ملزمة بالتغلب على تحديات جيوسياسية وأمنية أكثر جدية وصعوبة من تلك التي تواجه الصين، قبل أن تستطيع تجسيد أحلام خطوط أنابيبها البرية الناقلة للطاقة، فحقيقة كونها محاطة بباكستان عدوة، وبنيبال غاضبة، وسريلانكا عاجزة، وبنغلاديش متوجسة، وميانمار متقلبة وغير موثوق منها، سوف لن تكون الهند قادرة قريبا على رؤية أحلام خطوط أنابيبها تتحقق ميدانيا[4].

مقابل ذلك، تنعم الصين بفرص أكثر لتحقيق أهداف إستراتيجية أمنها الطاقوي، مستغلة ما تملكه من قدرات وما تتمتع به من علاقات طيبة مع دول المنطقة، وفي هذا السياق يسود اعتقاد في الصين بأن تكوين علاقات خاصة مع منتجي الطاقة يضمن لها أمنها الطاقوي، وذلك بتوظيف المعونات الاقتصادية والعسكرية، والدعم الدبلوماسي، وسلسلة مبادرات حسن النية في تحقيق التكامل بين الجوانب التجارية

1- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 104.

2- S. rajeev. Op. Cit.

3- Devika Sharma. "**Energy in India's national security strategy**". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi. p. 15.

4- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 49.

لصفقاتها من الطاقة، وكانت هذه الصفقات في الغالب أساس سعي الصين إلى أصول الطاقة التي تقع خارج حدودها[1].

كانت الهند الشريك التجاري التقليدي لجيرانها، ولكن تجارة الصين مع دول جنوب آسيا تنمو بسرعة كبيرة، ورغم أن صادرات الصين والهند لدول جنوب آسيا نمت تقريبا بنفس النسبة ما بين 1992–2000. غير أن صادرات الصين آخذة في التزايد عاما بعد آخر أسرع من نظيرتها الهندية منذ سنة 2004، ورفعت الصين كذلك من استثماراتها ومن حجم مساعداتها الاقتصادية والتنموية وهباتها لدول جنوب آسيا، ففي بنغلاديش بنت الصين ستة جسور للصداقة، وفي سريلانكا استثمرت الصين في قطاع البنى التحتية خاصة محطة "نوروشولاي" للطاقة، ودفعت 306.7 مليون دولارا عام 2007 لتطوير ميناء "هامبانتوتا"[2].

وتنظر الصين للعلاقات العسكرية كجزء من أجندتها المعتادة للتعاون الدولي وهي تبحث عن توسيع علاقاتها العسكرية مع دول جنوب آسيا، وتتبادل الصين سنويا مع باكستان وبنغلاديش وميانمار بعثتين أو ثلاث من وزارة الدفاع أو المناطق والأكاديميات العسكرية[3]. وبرزت الصين كممول رئيسي بالأسلحة لقوات بنغلاديش المسلحة، ففي عام 2006 وردت الصين 65 و114 من الصواريخ وأنظمة مرتبطة بها، ويعود أصل الكثير من الأسلحة المستعملة في بنغلاديش إلى الصين مثل دبابات T-59، T-62، T-69 وT-79. ويعود الفضل للصين بشكل كبير في بناء وتجهيز البحرية البنغالية مثل الفرقاطات والصواريخ، وهنالك مخاوف هندية من منح بنغلاديش للصين حقوق تأسيس قواعد عسكرية تعقد من أمن الهند في الشمال الشرقي[4].

وتعتبر الصين الممول الأول لباكستان بالأسلحة، وما كان للبرنامج النووي الباكستاني أن يتم لولا المساعدة الصينية، وكذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تطوير الصواريخ البالستية وتحديث الجيش الباكستاني، من خلال بيع معدات عسكرية مختلفة مثل طائرات F7 المقاتلة، وبيع صواريخ باليستية متوسطة المدى M11، وتقديم مساعدات تقنية في إنشاء مركب الطيران في "كامرا" ولفتح مستودع "كراتشي" البحري، مع التوقيع على بروتوكولات حول مسائل الإنتاج والأبحاث ونقل التكنولوجيا في مجالات الدفاع[5].

---

1 - شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 119.

2- Pravakar Sahoo. Op. Cit.

3- John w. Garver. Op. Cit.

4- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**". China Brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009. p. 10, 11.

5- Valérie Niquet. "**Les relations Sino-pakistanaise depuis la fin de la guerre froide**". Défense nationale : 53eme année, n° 1, Octobre 1997. p. p. 141, 142.

وقد ساعد التحالف الإستراتيجي بين الصين وباكستان على منح إسلام أباد لتسهيلات وامتيازات هامة تتعلق بتحقيق الصين لأمنها الطاقوي، مثل مشروع ميناء غوادار **(تفاصيل أكثر حول هذا المشروع الإستراتيجي في المطلب الموالي)**. كما ساهمت السياسة الصينية المساندة للنظام الحاكم في ميانمار عسكريا واقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا، في كسب الصين لما تتمتع به من حظوة طاقوية في هذا البلد، وتمكنها من الحصول على الغاز الطبيعي بدلا من الهند.

إن استمرار النظام العسكري الحاكم في ميانمار يعود الفضل الأكبر فيه للدعم الصيني، فمنذ عام 1986 شرعت بكين في تزويد النظام البورمي العسكري بالأسلحة، وكانت الأسلحة الصينية قد ساعدت بشكل كبير في مكافحة النظام البورمي للانقسامات الإثنية، وما بين 1990– 1995 زودت الصين نظام ميانمار بما يتراوح بين مليار ومليار ومائتي مليون دولار من الأسلحة، بما في ذلك مقاتلات J7 وJ6 ورادارات وتجهيزات راديو وإرسال دبابات وأسلحة مضادة للطائرات وأنظمة إطلاق صواريخ وسفن بحرية وفرقاطات[1].

ويبدو أن الوزن الاقتصادي والسياسي الكبير للصين دوليا وإقليميا، والذي وظفته للحصول على احتياجاتها الطاقوية من ثروات ميانمار، قد رجح كفتها على حساب منافسها في المنطقة الهند، فقد استفادت ميانمار من الحماية الدبلوماسية القوية للصين، وهو ما تجلى في الدور البارز لهذه الأخيرة في إحباط محاولات الولايات المتحدة لإدراج قضية ميانمار ضمن أجندة أشغال الأمم المتحدة. ففي جوان 2005 حاولت الولايات المتحدة عرض قضية القمع السياسي في ميانمار أمام مجلس الأمن، ولكن الصين رفقة روسيا والجزائر منعوا ذلك بحجة أن مسألة ميانمار لا تدخل ضمن انشغالات مجلس الأمن لأنها قضية داخلية ولا تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين، وفي نوفمبر من نفس العام كررت الولايات المتحدة محاولتها، ولكن هذه المساعي ظلت محل معارضة من الصين ودول أخرى[2].

ومن أبرز الأحداث التي عززت التفوق الصيني على حساب الهند في تنافسهما على ثروات ميانمار الطاقوية، استخدام الصين إلى جانب روسيا لحق النقض أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي في جانفي 2007 ضد قرار رعته الولايات المتحدة الأمريكية يدين الطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار، وهذا ما ساعد في دعم سعي الصين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين بدلا من الهند[3].

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 86.

2- Cherie Canning. "**Pursuit of the pariah: Iran, Sudan and Myanmar in China's energy security strategy**". Security challenges: volume 3, n° 1, February 2007. p. 55.

3- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 128.

ووظفت الصين علاقاتها الجيدة مع بنغلاديش وميانمار لتكون وسيطا في الخلاف الذي نشب بين البلدين، ففي نوفمبر 2008 استنفرت بنغلاديش وميانمار قواتهما البحرية في خليج البنغال، بعد قرار ميانمار بمنح شركات نفطية أجنبية حقوق القيام بعمليات مسح بحثا عن موارد طاقوية في مياه متنازع عليها مع بنغلاديش، وانتهى التوتر بفضل وساطة الصين بموافقة البلدين على حل الخلافات بينهما عبر المفاوضات، وإيقاف ميانمار لأية نشاطات تقوم بها في تلك المياه[1].

ويقف التعاون في مجال النقل كأحد الأشكال الهامة المساهمة في توسيع الصين لروابطها بدول جنوب آسيا (ولهذا علاقة مباشرة وغير مباشرة بأمن الطاقة الصيني)، مثل المشروع الذي انطلق عام 2001 لتقوية المنشآت القاعدية الباكستانية الخاصة بالنقل والتي ترتبط بالصين، ومن بينها رصد بكين لـ 200 مليون دولار لتحديث خطوط السكة الحديدية الباكستانية، بما في ذلك بناء خط سكة جديد يربط ميناء "غوادار" في بلوشتان بسكة الحديد الرئيسية شرق- غرب مع إيران. ومشروع بناء سكة حديد من "غولمود" في مقاطعة "كينغاي" إلى مدينة "لاسا" عاصمة التبت، ويهدف هذا المشروع لإدماج التبت أكثر في الاقتصاد الصيني، وهذا ما سيكون له تأثير كبير على نفوذ الصين في نيبال وبوتان وبدرجة أقل في شمال شرق الهند، ومشروع كبير آخر لبناء نظام نقل كامل يتضمن طريقا بريا ومائيا وسكة حديد، تربط مقاطعة "يونان" الصينية بميانمار[2].

وهكذا تضع الصين كامل ثقلها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتاريخيا لخدمة أهدافها الطاقوية في جنوب آسيا في مواجهة شرسة مع الجانب الهندي القوي، ولكن الصين تحقق تقدما كبيرا على حساب الهند بسبب بعد نظر الصين، فقد تنافس البلدان على أصول الطاقة في أنغولا والإكوادور وكازاخستان وميانمار، وكان الفوز في كل هذه الحالات من نصيب الصين، ليس بتقديم العرض الأعلى ماليا فحسب بل بتبنيها أسلوب أكثر إستراتيجية وشمولية يضيف الحوافز المالية إلى المعونات، ومشروعات البنية التحتية، والحوافز الدبلوماسية، وصفقات الأسلحة، وفي كثير من الأحيان كان لعدم استيعاب الهند للأهمية المتزايدة للجوانب غير التجارية لصفقات الطاقة هزيمتها على يد الصين وعدم حصولها على أصول خاصة بالطاقة (وهذا الجانب ساهم بقسط كبير في النجاحات الصينية في الحصول على أصول طاقوية في جنوب آسيا التي كانت تعد سابقا مجالا خالصا للنفوذ الهندي).[3]

1- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**". Op. Cit. p. 11.

2- John w. Garver. Op. Cit.

3- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 123.

المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي: يمثل المحيط الهندي بمسطحاته المائية الواسعة وما يتضمنه من بحار وخلجان وقنوات ومضائق ممرا حيويا لإمدادات الطاقة العالمية، وساحة رئيسية للتنافس البحري بين الهند والصين في جنوب آسيا، أين تسعى الهند لإبقائه كفضاء خالص لهيمنتها، في حين تعمل الصين على تعزيز حضورها في ذلك المحيط من أجل حماية إمداداتها الطاقوية وتدفق تجارتها الخارجية، ومواجهة أية محاولة هندية– أمريكية لاحتوائها وتهديد طرق تجارتها البحرية. والطرف الهندي وإن كان يبدو أنه يفقد مواقع مهمة له في الفضاء القاري لدول جنوب آسيا، إلا أنه يحتفظ بورقة هامة في السواحل الطويلة التي يطل عليها في المحيط الهندي، ويسيطر بفضلها على طرق هامة للتجارة ونقل الطاقة بما في ذلك الإمدادات الطاقوية الصينية.

وقد أخذ التنافس الجيوسياسي التقليدي بين الصين والهند بعدا بحريا، لكون البلدين يصنفان ضمن المستهلكين العالميين الخمسة الأوائل للطاقة (الصين الثانية والهند الخامسة)، وهذا ما جعل أمن الطاقة مكون أساسي في العقيدة الإستراتيجية لكل منهما[1]. ويرتبط التزايد في أهمية البعد البحري في التنافس الصيني الهندي بالتزايد الكبير في حيوية المحيطات والطرق البحرية وكيفية حمايتها في ضمان الدول لأمنها الطاقوي، إذ يعبر يوميا حوالي 40 مليون برميل المحيطات العالمية على متن ناقلات النفط، مع توقعات بارتفاع الرقم إلى 67 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، بينما يتوقع أن يرتفع حجم الغاز الطبيعي الذي يعبر المحيطات يوميا في شكل غاز مسال إلى 460 مليون طن عام 2020[2].

ويكتسب المحيط الهندي أهميته الإستراتيجية من مجموعة من الخصائص الجغرافية والاقتصادية والإستراتيجية التي تميزه:

* **جغرافيا:** يعتبر ثالث أكبر محيط في العالم (بعد المحيطين الهادي والأطلسي)، يمتد من الكتلة القارية لإفريقيا من الغرب، وآسيا من الشمال، وأستراليا من الشرق، وأنتاراكتيكا من الجنوب، وهو في نفس الوقت متصل بأجزاء أخرى من محيطات العالم عبر العديد من الطرق المائية الإستراتيجية، أي رأس الرجاء الصالح والبحر الأحمر من الجانب الغربي، ومضيق ملقا المؤدي لأرخبيل إندونيسيا والفليبين والمفتوح على بحر الصين الجنوبي في الجانب الشرقي، وتسيطر شبه القارة الهندية على المياه الشمالية للمحيط الهندي وتقسمه إلى بحر العرب وخليج البنغال[3].

1- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". Op. Cit. p. 198.

2- Daniel Yergin. Op. Cit. p. 79.

3- Emrys Chew. Crouching tiger, hidden dragon: the Indian Ocean and the maritime balance of power in historical perspective. Working paper n° 144, 25 October 2007, S. Rajaratnam School of international studies, Singapore. p. 1.

تحده تايلاند وماليزيا وإندونيسيا وأستراليا من الشرق، ومن الشمال شبه القارة الهندية ودول أخرى من جنوب آسيا، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية وإفريقيا، ومن الجنوب أنتاراكتيكا أو القارة القطبية الجنوبية المتجمدة ومحيطها، ويتشكل المحيط الهندي من عدة أجزاء متمثلة في بحر أندامان وخليج البنغال وبحر العرب، خليجي عدن وعمان، البحر الأحمر والخليج العربي، وكتل بحرية أخرى صغيرة مرتبطة به[1].

خريطة رقم (6) : جغرافية المحيط الهندي

Source: https://mail.almerja.com/azaat/indexv.php?id=15206

وللمحيط الهندي أهمية فريدة فهو المحيط المركزي الذي يجمع بين كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي إذ يربط بينهما، ويقع شمال المحيط المتجمد الجنوبي مباشرة، ويحتضن شرق القارة الإفريقية وغرب وجنوبي أستراليا وجنوب آسيا، وتقدر مساحته بـ 73.600.000 كم^2 أي حوالي 28.000.000 ميل مربع، وهو ما يعادل 20% من مجمل مساحة الكرة الأرضية[2].

1- Bernard D. Cole. Op. Cit. p. p. 17, 18.

2 – عبد الوهاب عبد الستار القصاب. المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، 2002. ص 22.

* **اقتصاديا:** من ناحية الثروات الطبيعية تحتوي الدول التابعة لمنطقة المحيط الهندي على أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، و35% من احتياطيات الغاز الطبيعي، و60% من اليورانيوم، و40% من الذهب، و80% من احتياطيات الماس، وتستورد اليابان قرابة 90% من احتياجاتها النفطية من منطقة المحيط الهندي، بينما تقدر هذه النسبة بـ 85% لإيطاليا، و60% لبريطانيا وألمانيا و50% لفرنسا. وتتركز في منطقة المحيط الهندي احتياطيات ضخمة من المواد الأولية الصناعية مثل: الليثيوم والبيريليوم والسيركونيوم والثوريوم والفحم والحديد والنحاس والمنغنيز والبوكسيت والكروميت والنيكل والكوبالت وغيرها[1].

يشكل المحيط الهندي كما أشار "روبرت كابلان" في مقاله "التنافس في المحيط الهندي" شريانا رئيسيا من شرايين شبكة العولمة، وساحة محورية لتنافس الإمبراطوريات ومختلف القوى الإقليمية على النفوذ الإستراتيجي والمصالح الاقتصادية، ويمر من خلاله نحو 50% من حركة النقل البحري بالحاويات، ونحو 70% من التجارة العالمية في المواد البترولية التي تأتي من منطقة الشرق الأوسط في طريقها إلى منطقة المحيط الهندي[2].

* **إستراتيجيا:** يحتل المحيط الهندي مكانة ذات أهمية جيوستراتيجية ضمن الساحة البحرية العالمية، وهو يندمج في تحديد توازن القوى البحري العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخه، مع ما يشهده ما يسمى بـ "**الفضاء البحري الهندي– الهادي**" (Indo-Pacific maritime space) – الذي يضم المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي– من تعقيدات إستراتيجية جديدة بعد فترة الحرب الباردة[3].

وتقع بهذا المحيط ثلاث نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة لحركة التجارة والطاقة العالمية، وهي باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا الذي تمر من خلاله 40% من حركة التجارة العالمية كلها، بينما تمر 40% من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق هرمز، ولذلك يمثل عدم الاستقرار في مناطق الخليج العربي والقرن الإفريقي وحول مضيق ملقا تهديدا مباشرا لمصالح أطراف عديدة، يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان الصين والهند[4]. إذ ينظر إلى منطقة المحيط الهندي بشكل متزايد من منظور

1- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. p. 31, 32.

2 – كارن أبو الخير. **"صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي.. مقاربات مختلفة"**. السياسة الدولية: عدد 176، جويلية 2009. في:

"http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf1.htm&DID=9995".

3- Emrys Chew. Op. Cit. p. p. 19, 20.

4 – كارن أبو الخير. مرجع سابق.

المنافسة الإستراتيجية وتنازع القوى الكبرى، وقد أكد "روبرت كابلان" (Robert Kaplan) أن المحيط الهندي هو ساحة أو مجال للتنافس الصيني– الهندي[1].

ويأتي تنافس الصين والهند على فرض الهيمنة على المحيط الهندي، في إطار سعي كل منهما لتصدر المشهد الإستراتيجي الآسيوي والسيطرة على قارة آسيا، وذلك مصداقا لتحليل "ألفريد ثايير ماهان" (Alfred Thayer Mahan): "من يراقب المحيط الهندي يسيطر على آسيا، وهذا المحيط هو مفتاح الدخول للبحار السبعة في القرن الحادي والعشرين، ومصير العالم سيتقرر في هذه المياه"[2].

وقد تعودت العقيدة الإستراتيجية الهندية على اعتبار المحيط الهندي امتدادا طبيعيا ومجال نفوذ تقليدي لها، وفق منطلق "المحيط الهندي محيط الهند" (Indian ocean is India's ocean)، ويقف وراء هذه الرؤية الهندية للمحيط الهندي تراكم مجموعة من العوامل التاريخية والحضارية والجغرافية والسياسية والإستراتيجية. بل ويذهب المختصون أحيانا لمقارنة وضعية الهند في منطقة المحيط الهندي بوضعية إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط، والاهتمام الأمني الرئيسي للهند والمتمثل في ضمان بيئة مستقرة في منطقة المحيط الهندي، يبرز بشكل جلي في ملاحظة قائد البحرية الهندية: ".. معظم النزاعات منذ نهاية الحرب الباردة حدثت ضمن أو بجوار منطقة المحيط الهندي". والهند مثلها مثل بقية الدول الطموحة وذات الامتداد الجغرافي الكبير، تعتقد أن أمنها يتحقق بتوسيعها لمجالها الأمني، وخصوصا بكسبها لنفوذ في المنطقة الأوسع التي تضم المحيط الهندي. ولذلك تنظر الهند للمحيط الهندي على أنه ساحة خلفية لها، تتصرف فيها من منظور كونها القائد والمهيمن، خاصة وأنها المنطقة والمحيط الوحيد في العالم الذي يحمل اسم دولة منفردة، ويرى الكثير من الهنود أن المجال الأمني للهند يجب أن يمتد من مضيق ملقا إلى مضيق هرمز ومن سواحل إفريقيا إلى السواحل الغربية لأستراليا[3].

وترتبط الرغبة الهندية في توسيع مجالها الأمني في المحيط الهندي بتعاظم البعد الإستراتيجي لهذا المحيط في ضمان الهند لأمنها الطاقوي، واستمرار نمو تجارتها الخارجية، وازدهار اقتصادها الداخلي، وتوطيد مكانتها كقوة إقليمية. وذلك نظرا للتوقعات الخاصة بارتفاع الواردات النفطية الهندية القادمة من

1- Pau Khan Khup Hangzo. "**Non-traditional security challenges in the Indian ocean region**". In: Sam Bateman, Jane Chan and Euan Graham (Eds). ASEAN and the Indian Ocean: the key maritime links. RSIS policy paper. November 2011. Singapore. P. 28.

2- Cdr. P K Ghosh. "**Maritime security challenges in South Asia and the Indian ocean: response strategies**". A paper prepared for the center for the strategic and international studies- American –Pacific sealanes security institute conference on: **Maritime security in Asia.** January 18-20, 2004. Honolulu, Hawaii. p. 1.

3- Donald L. Berlin. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2. p. 60.

الخليج العربي والعابرة لمياه المحيط الهندي بالضرورة، لتشكل ما بين 70% و80% من مجموع النفط المستهلك في هذا البلد، إضافة لكون 90% من تجارة الهند الخارجية تعبر المحيط الهندي[1].

وتسود في الهند تخوفات كبيرة من طموح قوى خارجية لكسب مناطق نفوذ في المحيط الهندي على حسابها، وتؤكد العقيدة البحرية الهندية هذه المخاوف: "كل القوى الكبرى لهذا القرن ستبحث عن وضع قدم لها في منطقة المحيط الهندي، وعليه يمكن توقع سعي اليابان والاتحاد الأوروبي والصين وحتى روسيا لفرض تواجدها في مياه هذا المحيط، إما بصفة منفردة أو عبر ترتيبات سياسية– أمنية"[2]. فبعد أن استقلت الهند عن بريطانيا ورثت نيودلهي قواعد إستراتيجية على المحيط الهندي مثل القاعدة العسكرية في جزيرة "دييغو غارسيا" جنوب سريلانكا، ومنذ ذلك الحين اعتبر الاتحاد الهندي المحيط الهندي مجال نفوذه الخاص به، ولكن هذا المفهوم أو التصور أصبح محل مساءلة ومراجعة اليوم خصوصا من طرف الصين[3].

يأتي اهتمام الصين بالمحيط الهندي كجزء من انشغالاتها الأمنية العميقة في المنطقة، والانشغال الأكثر أهمية الذي يحرك المصالح الصينية في المحيط الهندي هو أمن الطاقة، باعتباره حتمية تفرض نفسها على الحوارات والنقاشات الدائرة في الصين إعلاميا وأكاديميا، وقد أجبر أمن الطاقة الصين على تركيز نظرها على خطوط المواصلات البحرية، والمرور الحر عبر الطرق المائية الممتدة من السواحل الصينية إلى المحيط الهندي أصبح يحظى باهتمام سياسي كبير في بكين[4]. فبالنسبة للصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة يحظى المحيط الهندي والنفط العابر له من غرب آسيا نحو مضيق "ملقا" بأولوية عليا، مادامت أكثر من 80% من الواردات النفطية الصينية تمر بذلك المضيق، إضافة لكونه معبرا لـ 25% من الصادرات الصينية نحو أوروبا ومنطقة الخليج[5].

وللصين مصالح تجارية حيوية في المحيط الهندي، لكونها تستورد من الدول المنتمية للمنطقة ما قدره 36.2 مليار دولار، بينما تقدر السلع المصدرة من الصين لدول تلك المنطقة بـ 28.2 مليار دولار،

1- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. 32.

2- Donald L. Berlin. Op. Cit. p. 61.

3- Come Carpentier de Gourdon et Samuel Berthet. "**L'Inde a L'aube d'un monde multipolaire**". afri. p. 256. In: "www.afri-ct.org/IMG/pdf/berthet.pdf ".

4- James Holmes. "**China's energy consumption and opportunities for U.S- China cooperation to address the effects of China's energy use**". Testimony before the U.S-China economic and security review, June 14, 2007. p. 2. In: "www.uscc.gov/.../2007hearings/.../june_14.../FINAL%20%20June%2014-15%20Transcript.doc ".

5- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. 32.

وتعتبر العديد من دول هذه المنطقة مثل سنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، وتايلند، والهند، وباكستان، وإيران، والسعودية، والإمارات، وجنوب إفريقيا شركاء تجاريين مهمين للصين، كما أن انتشار الأسلحة النووية، وزيادة القوة البحرية للدول الساحلية خاصة تلك المنتمية لجنوب آسيا تقلق الصين، ولذلك تعمل هذه الأخيرة على إقامة قواعد عسكرية وبحرية لها في خليج البنغال[1].

وتقوم الإستراتيجية الصينية في المحيط الهندي على تفنيد المنطلق الإستراتيجي الهندي "**المحيط الهندي محيط الهند**"، وتبحث عن السيطرة على هذا المحيط "لأن الدولة التي تسيطر على المحيط الهندي تسيطر على شرق آسيا"[2]. ولطالما غذت الصين آمالها لتوسيع أهدافها في المحيط الهندي لتحقيق مصالحها المختلفة في المنطقة، والتي تقع المصالح الطاقوية في صلبها خاصة ما تعلق بضمان المرور الآمن لشحنات النفط والغاز القادمة إلى الصين من إفريقيا والخليج العربي، ويمكن تلخيص كل ذلك في النقاط الثلاث التالية:

– **أولا:** السعي لحماية وتأمين خطوط المواصلات البحرية لتجارتها التي تعبر المحيط الهندي.

– **ثانيا:** البحث عن تأمين طرق بحرية بعيدة مثل مضيق ملقا، عبر دخولها إلى المحيط الهندي من أجل الحصول على إمدادات طاقوية لا تنقطع.

– **ثالثا:** أن تكون قادرة على تحييد أي عمل عدائي محتمل لخنق شحناتها الطاقوية التي تعبر المحيط الهندي أو مضيق ملقا.

وتحقيق هذه المصالح والأهداف مرهون بقدرة الصين على الدخول للمحيط الهندي، وهو ما يكتسي أهمية كبرى في التفكير الإستراتيجي الصيني، وأهمية المحيط الهندي ما تزال تواصل تأثيرها في تشكيل وتحديد علاقات الصين الإستراتيجية بمنطقة جنوب آسيا التي تعد موطن المحيط الهندي[3].

لذلك تواجه الهند منافسة صينية فيما درجت على اعتباره ساحة خلفية تابعة لها، إذ تدعم الصين مركزها في شبه القارة الهندية والمحيط الهندي مع مصالح تمتد من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي، بمساهمتها في إعادة تأهيل ميناء "بندر عباس" الإيراني، وبناء ميناء بحري عميق في (غوادار) بباكستان على مشارف مضيق هرمز، واحتواء موانئ في "شيتا غونغ" ببنغلاديش، و"هامبانتوتا" سريلانكا،

1- V.S. Sheth. **Indian ocean in the globalizing world**". Alternatives: Volume 1, Number 4, winter 2002. p. 290.

2- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". Op. Cit. p. 197.

3- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 100.

وتقديم عرض بقيمة 20 مليار دولار لبناء قناة عبر "إيستموس" لتجاوز مضيق "ملقا"، وبناء طرق وسكك حديدية تربط تلك الموانئ بالصين، مثل ربط ميناء (غوادار) بـ "شينجيانغ" وربط "رانغون" في ميانمار بـ "كان مينغ" عاصمة مقاطعة "يونان" الصينية، وقد صممت الطرق القادمة من الصين نحو باكستان وميانمار وصولا إلى موانئ هذين البلدين وحتى موانئ بنغلاديش وسريلانكا، لوضع الهند بين فكي كماشة، وحصر نفوذها داخل حدودها الوطنية[1].

واعتمدت الصين في عملها على توسيع نفوذها في المحيط الهندي وحماية طرق الموصلات البحرية فيه وحماية إمداداتها الطاقوية ومواجهة النفوذ التقليدي للهند، سياسة تهدف لتطوير منشآت إستراتيجية في مناطق حساسة من المحيط الهندي، حيث قامت بتطوير منشآت الرصد والدعم اللوجيستي في المواقع القريبة من الطرق البحرية الإستراتيجية التي تعد حيوية لشحنات النفط، بهدف إدامة العمليات البحرية في البحار البعيدة[2]. ووضعت الصين أساسا لضمان تواجدها البحري على طول نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي ومضيق هرمز في الخليج العربي، عبر امتلاك أو الوصول إلى قواعد بحرية في ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل[3].

وقد عمدت الصين إلى بناء تحالفات مع الدول التي تعتبر حيوية في المساعدة على الحصول على دخول متزايد للمحيط الهندي، ومنها ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان، فبنغلاديش تشغل خليج البنغال، وباكستان تقع على مشارف بحر العرب، وسريلانكا دولة جزرية في المحيط الهندي، وميانمار لها سواحل على هذا المحيط، وهذه الدول جميعها يمكنها أن توفر للصين مدخلا نحو المحيط الهندي، أين تعتبر الهند حاليا اللاعب الرئيسي بحكم قربها الجغرافي الذي لا يعمل لصالح الصين، وهو ما يجعلها تأمل في تخطي هذا العائق بتعميق علاقاتها مع تلك الدول[4].

وكل ما تم الإشارة إليه من جهود صينية لكسب موطئ قدم لها في عرض مياه المحيط الهندي تدخل في إطار ما يسمى بـ "**إستراتيجية عقد اللؤلؤ**" (**String of Pearls Strategy**)، وهي عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج البنغال[5].

1- Vikram Sood. Op. Cit. p. 261.

2 - نان لي. مرجع سابق. ص 146.

3- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". Op. Cit. p. 198.

4- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 101.

5- S. Rajeev. Op. Cit.

وكل لؤلؤة في "عقد اللؤلؤ" هي محور للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني أو التواجد العسكري، وتمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مرورا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وعبر المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، وأقامت الصين علاقات إستراتيجية وطورت قدرتها على تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط[1].

وتهدف هذه الإستراتيجية الكبرى التي تقود سياسة الطاقة الصينية الخارجية، إلى تحقيق الأمن البحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق ملقا، وطورت الصين إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" التي تتضمن قواعد عسكرية وروابط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية والإستراتيجية، وتتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة (في شطرها المتعلق بالمحيط الهندي)، منشآت لشحن الحاويات في ميناء "شيتاغونغ" ببنغلاديش، وبناء ميناء بحري عميق في "سيتوي" بميانمار، وبناء قاعدة بحرية في "غوادار" بباكستان، وخط أنابيب عبر إسلام أباد، وطريق "كاراكورام" السريع إلى "كاشغار" في مقاطعة "شينجيانغ" الذي سينقل الوقود للصين في حد ذاتها، ومنشآت استخباراتية على جزر في خليج البنغال قرب مضيق ملقا، وميناء "هامبانتوتا" في سريلانكا[2].

ويدخل مشروع ميناء (غوادار) في باكستان ضمن هذه الإستراتيجية، فباكستان هي الحليف الأول والتقليدي للصين في جنوب آسيا، والتي طالما حصلت على الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي والدبلوماسي من الصين، وسعت الصين في المقابل لاستغلال هذا التقارب الإستراتيجي مع إسلام أباد لتحقيق أهدافها في المنطقة، من احتواء للهند وضمان طرق بديلة لنقل الطاقة والدخول إلى المحيط الهندي.

يمثل موقع باكستان الجغرافي اختراقا عميقا يبدأ من ساحل بحر العرب الذي تبلغ إطلالة سواحل باكستان عليه 1046 كم، ويندفع هذا الاختراق الجيوبوليتيكي بعمق متسلقا باتجاه قلب آسيا عند التقاء السلاسل الجبلية الثلاث (الهيمالايا والهندوكوش وقاراقورام)، في منطقة جبلية وعرة، تجعل من باكستان رابطا إستراتيجيا بين أقاليم شرقي آسيا متمثلة في الصين، وآسيا الوسطى متمثلة في أفغانستان وطاجكستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، وجنوب آسيا متمثلة بالهند، وغرب آسيا متمثلة بإيران والمشرق العربي الذي لا يبعد عنها كثيرا. وتقع باكستان على خطوط المواصلات بين الخليج العربي ذو

1- Christopher J. Pehrson. String of pearls: meeting the challenge of China’s rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006. p. 3.

2- Christina Y. Lin. "**Militarization of China’s energy security policy- defense cooperation and WMD proliferation along its string of pearls in The Indian Ocean**". ISPSW. Berlin, 2008. In:

"http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ord538=grp1&ots59=eb06339b-2726-928e-0216-1b3f15392dd8&lng=en&id=56390".

الإنتاج النفطي الضخم ومختلف الجهات القاصدة إليها شرقا وغربا، مما يعطيها أهمية خطيرة خصوصا وأنها تتوفر على تسهيلات وقواعد بحرية جيدة قريبة من خطوط المواصلات المذكورة[1]. وفي إطار جهود الصين للخروج من المأزق الإستراتيجي الذي تواجهه من مضيق ملقا إلى مضيق هرمز، عملت على تقوية علاقاتها الثنائية مع باكستان مع التركيز على التعاون البحري وتطوير ميناء (غوادار) [2].

لقد استغلت الصين المزايا الجيوبوليتيكية لموقع باكستان وعداوتها التاريخية مع الهند للحصول على إطلالة لها على المحيط الهندي، من خلال بناء ميناء (غوادار) على ساحل مكاران، ويقع هذا الميناء تقريبا على مدخل الخليج العربي، ويبعد بـ 72 كم عن إيران، و400 كم عن مضيق هرمز، وتشير تقارير إلى تحمل الصين للنصيب الأكبر من تكلفة المشروع المقدرة بـ 1.6 مليار دولار[3]. بدأت الأشغال في المشروع في مارس 2002، بعد موافقة الصين على منح 198 مليون دولار من أصل 248 مليون دولار (تكفلت الصين بتمويل 80% من التكلفة الإجمالية للمشروع) مطلوبة لإتمام الشطر الأول من المشروع، كما استثمرت الصين كذلك في هياكل قاعدية مكملة للمشروع، بتمويلها لإنجاز طريق رابط بين ميناء (غوادار) ووسط مدينة "بلوشستان" مرورا بـ "كراتشي" و"كيتا"، وسيكون هذا الميناء الذي لا يبعد عن مضيق هرمز إلا بـ 250 ميلا، الذي تمر عبره حوالي 40% من طلبات النفط العالمي بمثابة نقطة شحن مفتاحية في المنطقة، وسيسمح هذا الميناء بربط الاقتصاد الباكستاني أكثر بالاقتصاد الصيني[4]،

وبحسب أحد الخبراء الباكستانيين، فإن ميناء غوادار سوف لن يقدم للصين فقط معبرا نهائيا للنفط الخام القادم من الشرق الأوسط وإفريقيا، نحو مقاطعة شينجيانغ لتلبية احتياجاتها الطاقوية المتزايدة والضرورية لتنميتها الاقتصادية واستقرارها الداخلي، بل أنه سيوفر للصين أيضا موقعا إستراتيجيا يمكنها من خلاله مراقبة نشاط البحرية الأمريكية في الخليج العربي، ومتابعة نشاط البحرية الهندية في بحر العرب، ورصد أي تعاون بحري مستقبلي بين الولايات المتحدة والهند أو اليابان في المحيط الهندي[5].

وأصبح هذا الميناء بعد الانتهاء من أشغاله ثالث أكبر ميناء في باكستان، يوفر لبحر العرب مدخلا نحو آسيا الوسطى وأفغانستان وإقليم شينجيانغ الصيني، ويقلص المسافة من شينجيانغ نحو البحر بقرابة

1- عبد الوهاب عبد الستار القصاب. مرجع سابق. ص ص 214، 215.

2- Itamar Y. Lee. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009. p. 11.

3- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 48.

4- Urvashi Aneja. "**Pakistan- China relations: recent developments (Jan-May 2006)".** IPCS special report 26. Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In: "http://www.ipcs.org/IPCS-special-report-26.pdf"

5- Itamar Y. Lee. Op. Cit. p. 11.

2500 كلم، وفي عام 2004 تعرض عمال صينيون لاعتداء مسلح في ورشة المشروع خلف ثلاثة قتلى، وقد لفت هذا الاعتداء الانتباه الدولي إلى المشروع وإلى التطلعات الصينية في المحيط الهندي[1].

ويخدم هذا المشروع المصالح الصينية من خمس نواحي، وهي:[2]

– **أولا:** سيضمن شحن آمن لواردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر 60% من احتياجاتها.

– **ثانيا:** في حالة أي عمل عدائي لتعطيل إمداداتها النفطية عبر الخليج العربي، سيعمل ميناء غوادار كطريق إمدادات بديل وآمن.

– **ثالثا:** يمكن أن يكون كممر احتياطي لكل الشحنات الصينية عبر الخليج العربي ومضيق ملقا، أين تعتمد الصين كليا على النوايا الحسنة للولايات المتحدة وحلفائها في حمايتها.

– **رابعا:** نظرا لكون ميناء غوادار يقع قبالة مضيق هرمز أين تقع أهم مصادر الطاقة العالمية، وأين تشحن كميات مهمة من الواردات اليابانية، فهو سيمنح الصين رافعة إستراتيجية للرد في حالة تعرض شحناتها لإعاقة في أي مكان.

– **خامسا:** كما سيمنح الميناء للصين موضع قدم في بحر العرب والمحيط الهندي، وتواجد الصين في هذا المحيط سيعمق من نفوذها الإستراتيجي مع دول جنوب آسيا الرئيسية.

ويوفر طريق "قاراقورام" السريع الذي تنجزه الصين في باكستان أقصر طريق ممكن من (غوادار) نحو المناطق الغربية للصين، وهذا الطريق يعتبر قصيرا وآمنا ويمكن أن يكون كبديل للطريق البحري في مضيق ملقا المعرض للقرصنة، أين تنقل الصين من خلاله اليوم معظم وارداتها من النفط الخام[3].

وأخذ التعاون العسكري البحري بين الصين وباكستان في التقدم منذ أكتوبر 2003، عندما قامت البحريتين الصينية والباكستانية بتمارين تدريبية في بحر الصين الشرقي، وهو ما كان آنذاك يمثل أول تمرين تدريبي عسكري لجيش الصين الوطني مع دولة أجنبية، وفي نوفمبر 2005 قاد جيش التحرير الوطني الصيني تمارين تدريبية على مواجهة أخطار غير تقليدية مع باكستان في بحر العرب. وفي جويلية 2007 شاركت الصين لأول مرة في تمرين تدريبي عسكري متعدد الجنسيات في بحر قريب من

1- Rollie Lal. "**China's relations with South Asia**". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (eds). China and the developing world. Op. Cit. p. 144.

2- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**".Op. Cit. p. 102.

3- Pravak Sahoo. Op. Cit.

باكستان، وهو ما حمل دلالة كبيرة فيما يخص التواجد العسكري الصيني في المحيط الهندي، مثلما أكد "يي هايلين" الباحث في معهد بحوث آسيا المحيط الهادي بقوله: "المحيط الهندي بخصائص صينية ظهر للوجود منذ عام 2007، عندما شاركت فرقاطتان صينيتان في مناورات "أمان 07" (AMAN 07) البحرية متعددة الجنسيات في كراتشي"، ومن شأن هذا التعزيز للتعاون البحري بين بكين وإسلام أباد أن يعقد من التغير في موازين القوى البحرية في المنطقة الإستراتيجية بين المحيط الهندي والخليج العربي[1].

وفي ميانمار كان الحضور الصيني قويا، نظرا لموقع هذا البلد المطل والمنفتح على خليج البنغال وبحر أندامان ودور الهند التقليدي في هذا النطاق الجغرافي البحري، والتواجد البحري الصيني والنشاط الاستخباراتي في خليج البنغال وبحر أندامان، وهي المناطق التي تعودت البحرية الهندية على إدارة عملياتها فيها وفي مضيق ملقا بهدوء، سيحدث حالة من التنافس البحري وسيحيي بدون شك منافسة أكبر على تقديم المساعدة لميانمار من أجل تطوير وبناء موانئ ومنشآت بحرية وبنى تحتية مكملة مثل الطرق والمهابط الجوية[2]. وأولت الصين اهتماما كبيرا للموانئ البورمية الرئيسية، حيث تشرف شركة صينية على تسيير ميناء "ثيلاوا"، وتطمح إلى ميناءي "ثاندوي" و"سيتوي" في مدينة "خالين" قرب بنغلاديش، والأمر نفسه بالنسبة لميناء "ميك" في مقاطعة "تانين ثايي" قرب الحدود التايلندية، كما تقوم بإنجاز دراسة مشروع ميناء في المياه العميقة "كيو كفيو" في مدينة "خالين"[3].

وكانت سنوات التسعينيات شاهدا على بداية تعاظم الاهتمام الصيني باستغلال موقع ميانمار للوصول إلى المحيط الهندي، وتجسد ذلك في تمويل الصين لبناء شبكة طرق تربط مقاطعة "يونان" الصينية بميانمار، وتعهدت الصين بالخصوص ببناء شبكات طرق برية وسكك حديدية وطرق نهرية تربط الصين بسواحل ميانمار، وفي نفس الوقت تعمل الشركات الصينية لتطوير موانئ البلاد، وتحديث منشآتها البحرية وبناء قواعد بحرية جديدة، إضافة إلى إنجاز منشآت بحرية للاتصالات والمراقبة، وأحد هذه المنشآت يقع مقابل ميناء "بلير" الهندي على جزيرة أندامان قرب مضيق ملقا[4]. كل هذا يدخل في نطاق إستراتيجية صينية ثابتة للحصول على مدخل للمحيط الهندي عبر ميانمار، مما يقلص من تبعية الصين للنقل عبر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، ولذلك يعد تطوير الموانئ في ميانمار هدفا رئيسيا للصين في هذا الصدد[5].

1- Itamar Y. Lee. Op. Cit. p. p. 11, 12.

2- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 67.

3- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 126.

4- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**".Op. Cit. p. 101.

5- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 66.

وتقع مناطق بحرية تابعة لميانمار مثل جزر أرخبيل "ميرغي" في عرض "تيناسيريم" في الجنوب الشرقي للبلاد (يتوقع أن يحتوي هذا المجال على احتياطيات غازية هامة) في نطاق الاهتمام الصيني لأسباب إستراتيجية، حيث يمكن أن تكون موقعا لبناء محطات تنصت ونصب رادارات تسمح لها خصوصا بمراقبة التهريب البحري في مدخل مضيق ملقا، على غرار القاعدة الموجودة حاليا في جزر "كوكو" الواقعة بعيدا في الغرب، وتراقب الصين من خلالها تجارب إطلاق الصواريخ الهندية إلى المحيط الهندي انطلاقا من سواحل "أوريسا"[1]، وهذا ما جعل الهند تشعر بالقلق حيال تمكن الصين من بناء قاعدة في أرخبيل "كوكوس" التابع لميانمار في خليج البنغال[2].

الهند المدركة للحضور المتزايد للصين في ميانمار، أحيت من جديد الحوار مع هذا البلد، رغم تحفظها منذ مدة طويلة على الجماعة العسكرية الحاكمة هناك، فأمام العلاقات الصعبة مع بنغلاديش والتي منعت الهند من الاستفادة من ميناء "شيتاغونغ" لفك الحصار عن الولايات الشمالية الشرقية، يبدو الوضع أحسن مع ميانمار من خلال محاولة الدخول في محادثات لإعادة تنشيط المواصلات النهرية في مدينة "خالين" على نهر "كالادان"، الذي يوجد منبعه في مدينة "ميزورام" الهندية، مع نية الهنود في بناء طريق ابتداء من "ميزورام" نحو الجنوب للأراضي البورمية لجعل الارتباط بميناء "سيتوي" أمرا عمليا، وليكون هذا الميناء بديلا لميناء "شيتاغونغ" في بنغلاديش، ولكن ميانمار أجلت النظر في اقتراح هندي بتهيئة الموقع ليكون ميناء حقيقيا تحت الضغط الصيني بدون شك[3].

وليس غريبا أن تحظى ميانمار بكل هذا الاهتمام، لما لها من ممتلكات في سلسلة جزر كوكو الواقعة شمال جزر "نيكوبار" و"أندامان" الهندية وساحلها الطويل على بحر أندامان، الذي يمثل طريق المواصلات الرئيسي الرابط بين المحيط الهندي والمحيط الهادي عبر خليج البنغال ومضيق ملقا، بين مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب غرب آسيا، ومناطق الاستهلاك الآسيوية التي تمتد إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند، كل هذا يجعلها تبدو في مظهر الدولة الإستراتيجية بالفعل[4].

وليس بعيدا عن ميانمار تحولت بنغلاديش إلى محط أنظار للصين الطامحة للدخول إلى خليج البنغال، ورغم أن العلاقات بين البلدين لم تكن جيدة خلال الأعوام الأولى لتأسيس بنغلاديش عام 1971، عندما استعملت الصين أول مرة حقها في النقض في مجلس الأمن لمنع بنغلاديش من الدخول كعضو

1- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 128.

2- Come Carpentier de Gourdon et Samuel Berthet. Op. Cit. p. 256.

3- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 130.

4- Laurent Amelot. Op. Cit. p. p. 157, 158.

للأمم المتحدة عام 1972، إلا أنه مع مطلع الثمانينيات برزت الصين كشريك اقتصادي وتجاري ومصدر مساعدات مهم لبنغلاديش، وبرزت الصين كأكبر ممول بالمعدات العسكرية لبنغلاديش وخصوصا لقواتها البحرية، وظهرت هنا فكرة توظيف الصين لبنغلاديش لإيجاد معبر لها إلى خليج البنغال والمحيط الهندي[1].

وينتاب الهند قلق شديد من التقارب المتزايد لبنغلاديش مع الصين في مقابل التدهور المستمر في علاقاتها مع الهند، وتتعزز هذه المخاوف بسبب إمكانية منح بنغلاديش ميناء "شيتاغونغ" للصين لتطويره، وإمكانية استعماله أيضا لأغراض عسكرية بحرية وليس للأغراض التجارية فقط، وهذا أمر محتمل ويمكن ربطه بما تفعله الصين في ميناء غوادار الباكستاني، و"هامبانتوتا" في سريلانكا، وحينها سيكون بإمكان الصين مراقبة تجارب الصواريخ الهندية في "شانديبور" في البحر في "ألاسور" و"أوريسا"، وأيضا مراقبة النشاطات البحرية الهندية في جزر "أندامان" و"نيكوبار" في خليج البنغال[2].

ومع التفاوت الكبير في القدرات الحربية البحرية بين الهند وبنغلاديش، ستكون هذه الأخيرة تحت ضغط كبير لفتح منشآتها البحرية لصالح البحرية الصينية كقوة موازنة للبحرية الهندية، واحتمالات قيام السفن والغواصات الصينية بعمليات في شمال بحر أندامان، سيكون لها ضغط حقيقي على تطوير القدرات الهندية، والاستجابة ستكون بتنفيذ حصار وتطويق للقدرات البحرية الصينية في "شيتاغونغ"[3]. وإضافة لدورهما الاقتصادي، يمثل ميناء "شيتاغونغ" في بنغلاديش وميناء "سيتوي" في ميانمار فائدة إستراتيجية، لأنهما سيسمحان للهند برفع وكسر الحصار عن ولاية آسام ومدن صغيرة أخرى مجاورة لها، في حالة نشوب نزاع مسلح مع الصين، وقيام هذه الأخيرة بمنع الهند من الدخول إلى ولايات الشمال الشرقي عبر الممر البري الضيق لـ "شيليغوري"، ولا يمكن للإستراتيجيين الصينيين إهمال هذا البعد العسكري، ولذلك يبدون بدورهم اهتماما كبيرا بهذين الميناءين[4].

أما سريلانكا فهي دولة جزرية ومنطقة وسيطة تطل على جناحي الحوض الشمالي للمحيط الهندي، بإطلالتها من جهة الغرب على بحر العرب، وإطلالتها شرقا على خليج البنغال، وهكذا فهي تمتلك القدرة

1- J. Mohan Malik. "**South Asia in China's foreign relations**". Pacific review: Volume 13, Number 1, February 2001 .p. 88.

2- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tentions**". Op. Cit. p. 11.

3- Ibid. p. 12.

4- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 130.

على الرقابة على الحركة البحرية بالاتجاهين، ولعل أثمن ما في هذه الحركة هو النفط و لأساطيل البحرية للدول المشاطئة والدول الأجنبية الكبرى[1].

طورت الصين علاقات صداقة قوية مع سريلانكا، التي تحظى بوزن إستراتيجي هام في المحيط الهندي الممتد من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، وهذا الموقع الإستراتيجي جعل منها مطمحا للقوى العالمية الكبرى، وعلى عكس الهند والقوى الغربية سعت الصين لضمان الوحدة الترابية لسريلانكا خلال فترة الحرب الأهلية مع نمور التاميل، ووقع البلدان خلال أفريل 2005 ميثاقا للصداقة والتعاون الإستراتيجي[2].

ولم تقتصر علاقات البلدين على تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية الضخمة فحسب، بل أخذت بعدا إستراتيجيا عميقا عندما وقع البلدان في ماي 2007 على اتفاقية لتطوير هياكل في مقاطعة "هامبانتوتا" على ساحل خليج البنغال، فيما عرف بـ "منطقة تطوير هامبانتوتا" والتي انطلقت الأشغال فيها فعليا عام 2007، وأهم ما تضمنته مشروع بناء ميناء جديد، وقد صممت المنطقة لتلعب نفس الدور الذي تلعبه غوادار في باكستان، وتخدم الصين من نواحي إستراتيجية عديدة، منها:

– **أولا:** لأنه يعتبر ميناء طبيعي عميق، يوفر "ميناء هامبانتوتا" تسهيلات لسفن الصين التجارية والناقلة للحاويات، وسفن شحن النفط والغاز، والقطع العسكرية، بما في ذلك الغواصات النووية العاملة في المحيط الهندي، أو المارة عبر الضفاف الغربية لمضيق ملقا.

– **ثانيا:** ستكون الصين قادرة على نصب نظم إلكترونية وشبكات لمراقبة الحركة العسكرية والمدنية في المحيط الهندي، والإرسال الإلكتروني من القاعدة الأمريكية في "دييغو غارسيا"، والمنشاة النووية الهندية المزمع بناؤها بـ "رامبيلي" في خليج البنغال.

– **ثالثا:** توفر "هامبانتوتا" موقعا إستراتيجيا للصين لنصب نظم حساسة لصواريخها الباليستية، التي بإمكانها تحدي القوات الأمريكية وخصوصا حاملات الطائرات، التي يمكن أن تهدد الشحنات الصينية في المحيط الهندي[3].

---

1 – عبد الوهاب عبد الستار القصاب. مرجع سابق. ص 31.

2- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China Sea to The Caspian sea basin**".Op. Cit. p. 104.

3- Vijay Sakhuja. "**Sri Lanka: Beijing's growing foothold in The Indian Ocean**". China Brief: Volume IX, Issue 12, January 12, 2009. p. 9.

ومن وجهة نظر سريلانكا فإن حضورا أقوى للصين كقوة مضادة أو موازنة يعتبر أمرا مرغوبا فيه بالنظر إلى التفوق المتزايد للهند في المنطقة، ومع وجود ميانمار وبنغلاديش تحت النفوذ الصيني، والتبت تشهد عسكرة شديدة، وباكستان كحليف إستراتيجي مقرب من الصين، أصبحت الهند أكثر انشغالا بالحاجة لضمان عدم توجه سريلانكا نحو أي من القوى الخارجية الكبرى المناوئة للهند (خصوصا الصين) [1].

ويشكل هذا محور آخر للتنافس في ظل السعي إلى السيطرة على الطرق البحرية، فقد عملت الصين على حماية طرقها التجارية وارداتها النفطية عبر المحيط الهندي، الأمر الذي استفز الهند التي سعت دوما وما تزال إلى الهيمنة على المحيط الهندي[2]. ورأى الخبراء الإستراتيجيون الهنود في إستراتيجية "عقد اللؤلؤ"، مسعى ترمي الصين من خلاله إلى تطوير ممرات بديلة تنقل عبرها وارداتها من النفط والغاز من موانئ في باكستان وبنغلاديش وميانمار، وذلك ضمن سياسة أوسع ترمي في المحصلة إلى تطويق الهند **(أنظر الخريطة رقم 7)**، وفي غضون ذلك أنشأت البحرية الهندية، قيادة بحرية للشرق الأقصى قبالة ميناء "بلير" في جزر "أندامان"، لتعزيز وجودها في مضيق ملقا ومراقبة نشاطات البحرية الصينية[3].

كما قامت الهند بتعزيز حضورها البحري في منطقة خليج البنغال، بهدف التقليل من الإحساس بالشعور بالضعف الناجم عن انكشافها في مجال الطاقة أمام التفوق الصيني، وبهدف التعامل مع الحضور البحري المتزايد للصين في ميانمار[4]. وردا على مشروع ميناء غوادار بين الصين وباكستان، سارعت الهند بإدخال إيران وأفغانستان في حلف ثلاثي اقتصادي وإستراتيجي لإنجاز ميناء "شاباهار" الذي تشرف عليه إيران، وسيكون في خدمة الصادرات والواردات الهندية، مع إنشاء طريق يربط أفغانستان وآسيا الوسطى بميناء "شاباهار" على امتداد 200 كم، وسيكون بإمكان الهند استعمال هذا الطريق نحو الميناء من أجل شحن صادراتها وارداتها من وإلى آسيا الوسطى (بما في ذلك المنتجات الطاقوية طبعا[5]).

1- J. Mohan Malik. "**South Asia in China's foreign relations**". Op. Cit. p. 89.

2 – شيرين حامد فهمي. "**العلاقات الصينية– الهندية.. تطبيع أم تصادم؟**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

3 – شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 123.

4– نان لي. مرجع سابق. ص 148.

5- Urvashi Aneja. Op. Cit.

خريطة رقم (7) : منشآت إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" الصينية المحيطة بالهند

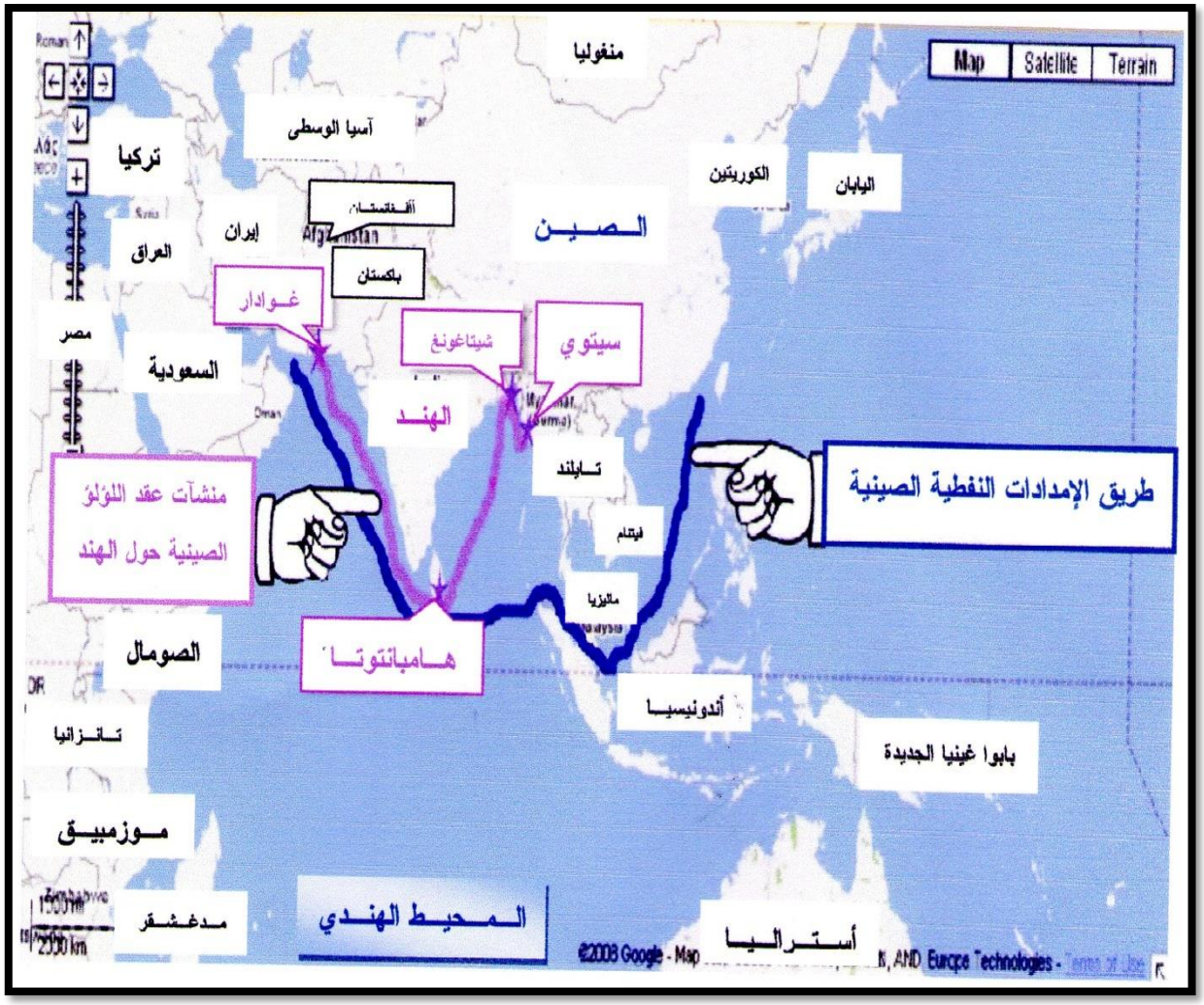

Source: Christina Y. Lin. Op. Cit. p. 5.

كما اتبعت الهند إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، والدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق وجنوب شرق آسيا، بتطويرها لإستراتيجية "التوجه شرقا" (Look East)، وهي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، ودخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في جنوب شرق آسيا[1].

ومثلما فعلت الصين في جنوب آسيا، قامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة (شرق وجنوب شرق آسيا) على أنها عامل استقرار هناك وثقل موازن للصين، وتوجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع

1- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". In: "http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

تنميتها، وبطريقة أكثر شمولا تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، ويمر ذلك عبر الاندماج في التنظيمات الإقليمية، مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و"منتدى آسيان الإقليمي"(ARF)، و"مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي"(CSCAP) [1].

ويذهب الخبراء الهنود إلى أن الصين دخلت في "احتواء أو تطويق تدريجي" لبلدهم، وينظرون إلى باكستان وأفغانستان وإيران على أنها الأطراف التي تشكل الجانب الأيمن أو الغربي للكماشة، وبنغلاديش وميانمار يشكلان معا الجانب الشرقي للكماشة، وسريلانكا جنوبا كمكمل لعملية الاحتواء أو التطويق، لذلك تعمل الهند على الانفتاح على إيران وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وتطوير علاقات وطيدة مع تلك الدول بغرض إضعاف ذلك الجانب من الكماشة الصينية[2].

المطلب الثالث: أمن الطاقة الصيني في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان: تعد أفغانستان واحدة من بين أكثر الدول التي تشهد حالات نزاعية في العالم، مع تمازج تفاعلات خطوط الصراع الداخلية والخارجية التي عصفت بالبلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، وترابط هذا مع موقعها الجغرافي على طرق العبور الحيوية في آسيا، وفي نقطة التقاء كل من الشرق الأوسط وجنوب آسيا ووسطها وشرقها[3].

ووقوع أفغانستان على خط التماس بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا أهلها لتبوؤ مكانة جيوستراتيجية مميزة في المنطقة، لكونها حلقة الربط بين كتلتين إحداهما غنية بمواردها الطاقوية متمثلة في آسيا الوسطى، ولكنها عبارة عن أراضي مغلقة لا تطل على أي من البحار المفتوحة وتخضع لسيطرة خطوط نقل الطاقة الروسية، والكتلة الأخرى ممثلة في جنوب آسيا، التي تعتبر أقرب ممر للمياه المفتوحة في بحر العرب والمحيط الهندي، وبالتالي يمكنها أن تكون طريقا إضافيا أو بديلا لنقل ثروات آسيا الوسطى النفطية والغازية نحو أسواق الاستهلاك العالمية. ومن الناحية الجيوبوليتيكية جعل هذا الموقع من أفغانستان تتأرجح بين ثلاثة مركبات أمنية إقليمية حرجة، وهي: النظام الفرعي لآسيا الوسطى الذي تهيمن

1- Isabelle Cordonnier. "**L' Inde et La Chine: la rivalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, n° 10, Octobre 1997. p. p. 129, 130.

2- Tariq Mahmud Ashraf **.** "**Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia**". China Brief: Volume 8, Issue 10, May 13, 2008. In:

"http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=4915&tx_ttnews%5BbackPid%5D=168&no_cache=1".

3- Nicklas L. P. Swanstrom and Svante E. Cornell. A strategic conflict analysis of Afghanistan. Central Asia- Caucasus institute and Silk Road studies program. August 20, 2005. p. 1.

عليه روسيا، والمركب الأمني الجنوب آسيوي المتمحور حول الديناميكيات الأمنية الهندية والباكستانية، ومركب جنوب شرق آسيا أين تهيمن القوة العالمية الصاعدة المتمثلة في الصين[1].

خريطة رقم (8) : الموقع الجغرافي لأفغانستان

المصدر: الجزيرة نت، أفغانستان. https://2u.pw/OwxUnik

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2011، لتفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لدخول أفغانستان، وتأكيد ما عرفت به هذه البلاد تاريخيا بكونها محل أطماع مختلف القوى الخارجية، وجاء دخول القوات الأمريكية بحجة محاربة الإرهاب والقضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولكن القراءات الإستراتيجية تذهب إلى أن وراء التواجد الأمريكي في المنطقة أهداف أخرى تتعدى تلك المعلنة، وعلى رأسها التواجد بالقرب من القوى الصاعدة الكبرى في المنطقة وعلى رأسها الصين، والدخول إلى الموارد النفطية في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

كانت أحداث 11 سبتمبر فرصة سانحة للولايات المتحدة لتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تطمح إليها في آسيا، حيث وضعت قدما لها في آسيا الوسطى، وتمركزت في أفغانستان قريبا

1- Simbal Khan. "**Stabilization of Afghanistan: U.S –NATO regional strategy and the role of the SCO**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 7, N° 3, October 2009. p. 11.

من روسيا والصين، فالحرب على أفغانستان تتجاوز بكثير أهدافها المعلنة، فهي تستهدف استكمال رسم ملامح النظام الدولي، وتكريس السيطرة الأمريكية على روسيا، وتهديد الجناح الغربي للصين[1].

ويخدم التواجد العسكري في أفغانستان الإستراتيجية الأمريكية من حيث إقامة قواعد عسكرية، وتعزيز وجودها العسكري في آسيا الوسطى، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاث مناطق كبرى متمثلة في الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، وحيث تبرز أربع قوى إقليمية هي روسيا والصين والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى، يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ، يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا والصين وإيران[2].

ولا ينفصل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر عن إستراتيجيتها الأمنية الكبرى التي تجعل من أمن الطاقة أحد العوامل المحددة لها، فهي تبحث عن تأمين مصادر النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وحماية خطوط نقلها وإنشاء أخرى جديدة خارجة عن السيطرة الروسية، وتقليل فرص الصين في الدخول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، وكسب منفذ نحو بحر العرب عبر باكستان وإلى المحيط الهندي عموما.

ويتحقق ذلك عبر استغلال أفغانستان وموقعها الجيوستراتيجي المميز للدخول إلى آسيا الوسطى والسيطرة على مناطق إنتاج الطاقة فيها، وللسماح لجمهوريات آسيا الوسطى بالاتصال بالبحار المفتوحة المحرومة منها بحكم طبيعة جغرافيتها كأراض مغلقة، وهنا تصبح أفغانستان التي تقدم جسرا بريا يربط آسيا الوسطى وإيران وجنوب آسيا في غاية الأهمية، وتعتبر آسيا الوسطى وجنوب آسيا مترابطتان كليا ليس جغرافيا فقط بل إستراتيجيا كذلك، فجمهوريات تركمنستان وأوزباكستان وطاجكستان لها حدود مشتركة مع أفغانستان، وإيران تتصل مع هذه الأخيرة من جهة الغرب، وباكستان بدورها تحاذيها من جهة الشرق والجنوب، وهكذا تزداد الأهمية الجيوستراتيجية لأفغانستان رغم عدم كونها دولة غنية بالنفط والغاز[3].

إن الموقع الإستراتيجي لأفغانستان بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا يعتبر ذو دلالة جيوستراتيجية كبرى للدول ذات الأراضي المغلقة في آسيا الوسطى، واستقرار أفغانستان يرتبط بالحالة الأمنية في آسيا

---

1 – محمد فراج أبو النور. "**روسيا في مطلع القرن: القضايا والآفاق**". في: وليد عبد الحي (محرر). مرجع سابق. ص 128.

2- حسام سويلم. مرجع سابق. ص 43.

3- Vinod Anand. Op. Cit. p. 162.

الوسطى وجنوب آسيا[1]. يقول "ريتشارد باوتشر" (Richard Boucher) مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون جنوب آسيا وآسيا الوسطى: "إننا ننظر إلى آسيا الوسطى على أنها أرض الفرص الجديدة، وأفغانستان جزء من ذلك، فانفتاح أفغانستان وقابليتها للحياة اقتصاديا، يجعلها جزءا من جسر هذه المنطقة وجزءا من ثغرها، وبذلك لا يمكن لبلدان المنطقة تطوير العلاقات شمالا وغربا وشرقا مع أوروبا والصين وروسيا فحسب، بل ولديها الفرص التي تتمتع بها الهند وباكستان، وفي الواقع فرص الوصول إلى البحر أيضا، فأفغانستان هي ما يجعل ذلك ممكنا"[2].

وبالنسبة للصين، فإن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على الهجمات التي تعرضت لها رفع من مخاوفها، حيث تقوى الانشغال الصيني بالنفوذ الدبلوماسي والقدرات العسكرية الأمريكية، بسبب السرعة التي بنت بها إدارة بوش تحالفا دوليا ضد الإرهاب وباشرت بها عملياتها العسكرية ضد أفغانستان، ورغم أن الصين من أولى الدول التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في إجراءاتها، إلا أن السهولة التي كسبت بها واشنطن حق استعمال قواعد عسكرية في باكستان، وفي العديد من جمهوريات آسيا الوسطى خلقت انطباعا سيئا في بكين. فهذه التطورات تم إدراكها كبعد آخر من أبعاد الإرادة الأمريكية في محاصرة واحتواء الصين، ثم أن النفوذ الأمريكي قد امتد بذلك ليشمل الساحة الخلفية الآسيوية الأقرب للصين، والتي بذلت بكين جهودا دبلوماسية معتبرة لخلق نظام أمني فيها يستبعد ويقصي الولايات المتحدة[3].

ويمكن حصر أهم أسباب القلق الصيني من التواجد الأمريكي في المنطقة فيما يلي:[4]

– التخوف من التواجد العسكري الأمريكي الدائم على حدودها الغربية الحساسة، بسبب تواجد حركة الويغور الانفصالية.

– التخوف من حدوث تقارب روسي أمريكي من شأنه أن يدفع روسيا للموافقة على مشروع الدرع الصاروخي.

– التخوف من توطيد العلاقات الأمريكية مع الهند وباكستان، خاصة مع رفع الولايات المتحدة لعقوباتها على البلدين بعد إجرائهما لتجارب نووية عام 1998، مما يقلص هامش المناورة للصين.

1- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

2 – تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 427.

3- Paul H. B. Godwin. Op. Cit.

4- Gilbert Achkar. "**Jeu triangulaire entre Washington, Moscow et Pékin**". Le monde diplomatique: 48eme année, n° 573, Décembre 2001. p. 18.

– ترى الصين أن الحرب الأمريكية على الإرهاب في جنوب آسيا، ستؤدي إلى زيادة التحسن في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالهند، خاصة فيما يتعلق بزيادة المبيعات الأمريكية من الأسلحة للهند، وإجراء تمارين عسكرية مع القوات الهندية[1].

وتخشى الصين من التحالف الأمريكي– الهندي الذي يستهدف احتواءها ومنعها من تحقيق طموحاتها الإقليمية والعالمية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الهند حليفا إستراتيجيا له مصالح كثيرة متداخلة مع واشنطن، باعتبارهما دولتين ديمقراطيتين وتتشاركان معا التوجس وعدم اليقينية تجاه الصعود الصيني، واحتمالات تشكيله لخطر على الاستقرار العالمي يوازي ما شكله صعود ألمانيا النازية في القرن الماضي، فبالنسبة للهند تشكل الولايات المتحدة حليفا بديلا بعد انهيار حليفها السوفييتي السابق، والحاجة إلى مثل هذا الحليف تفرضها ضرورات مواجهة تحديات النظام الدولي، ورهانات الصراع مع الصين وباكستان[2].

وتزداد هذه الحاجة مع التطورات الإستراتيجية والسياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي، التي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي كمصدر تهديد إستراتيجي، وامتلاك باكستان لأسلحة نووية بمساعدة صينية[3]. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن بروز الهند كقوة كبرى تسيطر على جنوب آسيا والمحيط الهندي هي مسألة وقت فقط، لذلك ترى الولايات المتحدة أن تعاونا فعالا لحماية النظام الإقليمي والعالمي يصب في مصلحة كل من نيودلهي وواشنطن.[4]

مع الاعتماد على الهند لتأمين النطاق الجيوستراتيجي للمحيط الهندي، حيث أن معظم إمدادات البترول المتجهة إلى الولايات المتحدة لا تستطيع أن تسلك الطريق البحري: مضيق باب المندب– قناة السويس– البحر الأبيض المتوسط– مضيق جبل طارق– المحيط الأطلسي. ولكن هذه الإمدادات تسلك الطريق البحري الآخر: المحيط الهندي– رأس الرجاء الصالح– المحيط الأطلسي، ذلك أن هذه الإمدادات ولاعتبارات تتعلق بالتكلفة يتم نقلها بواسطة ناقلات بترول عملاقة، ونتيجة لضخامة حجم هذه الناقلات وحمولتها الكبيرة جدا، فإنها تفضل اجتياز المسطح المائي الرحب والواسع للمحيط الهندي ومنه إلى

1- Paul H. B. Godwin. Op. Cit.

2- Srinivas Chary. "**The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence**". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996. p. 428.

3 – جابر سعيد عوض. "**الهند الإقليمية والدولية**". دراسات الجزيرة، 2006/5/17. في:

"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700"-AF6b-4F42B5A5-4FE0473524E.htm".

4- Ashley J. Tellis. "**The United States and South Asia**". The house committee on international relations, June 14, 2004. Carnegie Endowment for international peace. In:

“http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17070”.

المحيط الأطلسي، وهنا يأتي دور البحرية الهندية التي يمكن أن تلعب دورا فعالا في تأمين عبور تلك الناقلات الضخمة في فضاء بحري يقع داخل نطاق جيوستراتيجي بالغ التوتر[1].

ويشكل تنامي التعاون الأمريكي– الهندي في المحيط الهندي تحديا كبيرا للصين وأمنها الطاقوي، حيث تسود المخاوف في أوساط الخبراء وصناع القرار الصينيين من احتمالات تعرض الإمدادات الطاقوية لبلدهم للعرقلة وإحداث اضطرابات في التموين في حالة وقوع أية خلافات وحتى صراع عسكري مع قوى معادية قد تكون الهند والولايات المتحدة على رأسها، خصوصا مع التواجد الكثيف للبحرية الأمريكية في المنطقة واعتماد الصين عليها في حماية إمداداتها النفطية بسبب عجز الأسطول البحري الصيني عن القيام بذلك، خصوصا مع عبور حوالي 80% من الإمدادات النفطية الصينية للمحيط الهندي. كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبناء شبكة خطوط جديدة تتجاوز الخطوط القديمة الروسية، وتنافس الإستراتيجية الصينية لبناء خطوط تنقل الموارد الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى نحو الحدود الغربية للصين ومنه إلى بقية أنحاء البلاد. وخدمة لهذه الأهداف أشرف "ريتشارد باوتشر" مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون جنوب آسيا وآسيا الوسطى على تطوير ما يعرف في الإستراتيجية الأمريكية بمصطلح "آسيا الوسطى الكبرى" (The Great Central Asia)، الذي يتمحور حول التعامل مع جنوب آسيا وآسيا الوسطى كوحدة واحدة، وفي هذا السياق جاء "ريتشارد باوتشر" أيضا بفكرة تطوير خط أنابيب من دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطاقوية نحو أفغانستان في البداية، انتهاء في المرحلة الأخيرة بالوصول إلى باكستان والهند[2].

وتلعب الهند والولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في دفع هذا المشروع نحو الأمام، وهو ما يتجلى في السعي الهندي المستمر لتطوير علاقاتها مع أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وبحسب النشرية العسكرية الصينية فإن توغل الهند في أفغانستان وآسيا الوسطى يهدف إلى تحقيق أربع غايات في الإستراتيجية الهندية، وهي:[3]

– احتواء أفغانستان.

– زيادة أمنها الطاقوي.

1– خالد عبد العظيم. "**الهند تراهن على الولايات المتحدة**". قراءات إستراتيجية: المجلد العاشر 2007، العدد الرابع، أفريل 2007. في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D13.HTM".

2- Vinod Anand. Op. Cit. p. 165.

3- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

- محاربة الإرهاب.

- عرقلة التطور الصيني.

وخط تركمنستان- أفغانستان- باكستان- الهند هو مشروع مضاد لمشروع أنبوب الغاز تركمنستان- أوزباكستان- الصين، الذي تم بالفعل تدشينه يوم 14 ديسمبر 2009، متبعا الطريق التالي: تركمنستان- أوزباكستان- كازاخستان- إيردوس- أورومكي- لانزهو- كسيان- شنغهاي، على امتداد 4350 ميل وبتكلفة 10 ملايير دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين سنة بداية من عام 2012[1]. بينما ما يزال تنفيذ مشروع أنبوب تركمنستان- أفغانستان- باكستان- الهند رهينة لعدة عوائق تقف في سبيل تجسيد مثل هذه المنشاة الطاقوية الضخمة، بسبب الافتقار للاستقرار والأمن في المنطقة[2].

وتخشى الصين من أن يتسبب التواجد الأمريكي في أفغانستان في إفشال التخطيط الإستراتيجي الصيني، الهادف لربط مناطق إنتاج الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى بميناء "غوادار" في باكستان مرورا بأفغانستان. فميناء "غوادار" يسمح للصين بتسجيل حضورها العسكري على مقربة من طرق شحن الطاقة وعلى مقربة من مناطق الشرق الأوسط الغنية بالنفط، ودور "غوادار" كنقطة محورية في شحن موارد الطاقة تزداد عندما يتم ربطه بطرق وسكك حديدية تصله بآسيا الوسطى والصين، ومرة أخرى تبرز أفغانستان على اعتبار أن كل هذه الطرق يجب أن تعبر على الأراضي الأفغانية، وبحسب الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة "موقع أفغانستان الإستراتيجي يمكن أن يجعل منها طريق عبور هام لأنابيب نقل الطاقة"[3].

وهكذا يشكل التواجد الأمريكي في أفغانستان منذ نهاية عام 2001، تحديا كبيرا للصين على مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الطاقوي، أين يتأثر أمن الطاقة الصيني بتزايد النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وجنوب آسيا باعتبارهما منطقتان متداخلتان جغرافيا واستراتيجيا. تشكل أفغانستان حلقة الربط بينهما، والسيطرة على أفغانستان معناه التحكم بشكل كبير في المنطقتين، وزيادة حساسية الصين الطاقوية لكون آسيا الوسطى موطنا لموارد طاقوية معتبرة من جهة، ولكون أفغانستان وجنوب آسيا ممرا هاما لأنابيب نقل الطاقة برا، ومناطق شحن الطاقة بحرا على طول سواحل بحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي، وما يتخللهم من مضائق مثل هرمز وملقا، إذ يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية أو الهند أو كليهما إلى عمل مشترك لمحاصرة الصين طاقويا.

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

2- Vinod Anand. Op. Cit. p. 165.

3- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

الفصل الخامس: تأثير السعي الصيني لضمان أمن الطاقة على الاستقرار في شرق وجنوب شرق آسيا

المبحث الأول: التحديات والفرص الطاقوية الصينية في جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: المنازعات البحرية الإقليمية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني: حماية خطوط المواصلات والإمدادات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني: البحث الصيني عن موارد الطاقة في شرق آسيا

المطلب الأول: النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي

المطلب الثاني: صراع المصالح بين القوى الكبرى في منطقة آسيا المحيط الهادي

يهدف هذا الفصل إلى تحليل تأثيرات إستراتيجية أمن الطاقة الصينية على البيئة الأمنية في شرق وجنوب شرق آسيا، وهي المنطقة التي تعتبر مجال النفوذ التقليدي للصين ثقافيا وحضاريا عبر التاريخ، وهو النفوذ الذي أخذ أبعادا إستراتيجية في وقتنا الحالي، بدخول عدة عوامل مؤثرة مثل النمو السريع للقوة الصينية الصاعدة، واحتمالات تأثيرها على التوازنات الإستراتيجية إقليميا ودوليا، وتزايد احتياجاته الطاقوية، وما يمكن أن يسببه ذلك من تبني الصين لسياسات تهدف لتحقيق أمنها الطاقوي وتلبية الطلب المتزايد على المحروقات في مختلف القطاعات، ولكنها قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على الاستقرار في شرق وجنوب شرق آسيا.

ويبرز هذا الفصل تأثير هذه التطورات المهمة في تاريخ الاقتصاد والتخطيط الإستراتيجي الصيني (تزايد الاحتياجات الطاقوية خصوصا) على المنطقة، لأنها تتم في بيئة أمنية متوترة بالأساس نظرا لوجود عداوات تاريخية بين العديد من الدول الآسيوية، مثل اليابان وعدد كبير من دول المنطقة وعلى رأسها الصين بسبب خلفيات تاريخية، والعداء بين الكوريتين، والماضي المتوتر بين الصين وفيتنام، يحدث ذلك في ظل وجود الكثير من الخلافات الحدودية والمطالبات الإقليمية في عرض مياه بحر الصين الجنوبي والشرقي، وهي الخلافات التي تغذيها التوقعات بشأن غنى مياه تلك المنطقة بالثروات الطاقوية من نفط وغاز، واحتواء المنطقة على قوى اقتصادية لها احتياجات طاقوية كبيرة مثل الصين المستهلك العالمي الثاني للطاقة واليابان المصنفة ثالثا وكوريا الجنوبية. وكون المنطقة محل أطماع قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتمركز قطع من البحرية الأمريكية تشرف على حماية خطوط المواصلات البحرية هناك، وتقيم علاقات وطيدة مع اليابان وكوريا الجنوبية وباقي دول الآسيان، في مقابل تميز علاقاتها بالشك وعدم اليقينية مع الصين، ولكن هذه الأخيرة مضطرة للاعتماد على القوة البحرية الأمريكية لحماية إمداداتها النفطية القادمة من إفريقيا وأمريكيا اللاتينية والشرق الأوسط، والتي يمر أغلبها بمضيق ملقا الذي يشكل مأزقا إستراتيجيا للصين، مما يزيد من حدة المعضلة الأمنية التي تعانيها الصين في شرق وجنوب شرق آسيا كما سيتبين ذلك في متن الفصل.

المبحث الأول: التحديات والفرص الطاقوية الصينية في جنوب شرق آسيا

تمثل جنوب شرق آسيا من الناحية الإستراتيجية الساحة الخلفية ومجال النفوذ التقليدي للصين، نظرا لما لها من روابط تاريخية وحضارية وثقافية واقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، وهي تماثل في ذلك موقع ومكانة أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أوراسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لروسيا. وتأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرار الصينيين عند وضعهم لإستراتيجيتهم في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على مكانة الصين الإقليمية، والعمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع من جهة، أو ما تعلق بتحقيق أمن الطاقة المتصل بتوفير الموارد الطاقوية اللازمة للاحتياجات المتزايدة للبلاد في كل حين، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على موثوقية الإمدادات واستمرارية تدفقها من جهة أخرى.

ولذلك يحدد الخبراء المصالح الأمنية الحيوية للصين في جنوب شرق آسيا في ثلاث نقاط رئيسية:[1]

– بناء منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية مكونة من دول جنوب شرق آسيا، أين تعتبر الصين القوة الخارجية المهيمنة، وإحباط أية محاولة أمريكية لاحتواء الصين.

– الحفاظ وإن أمكن الأمر توسيع مطالباتها الإقليمية في أغلب المناطق الغنية بمواردها الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.

– زيادة أمن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق البحرية، التي تمر عبرها واردات النفط الصينية التي تغذي اقتصادها.

وتغطي جنوب شرق آسيا المتمثلة في الدول العشر الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) المنطقة الإستراتيجية الأهم لأمن الطاقة الصيني، وتضم المنطقة كل طرق شحن الطاقة المتوجهة إلى الصين والقادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إضافة لكونها مصدر هام للطاقات النظيفة والبديلة باعتبار المنطقة رابع أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي المسال، ولكونها أيضا المنطقة التي يعاني فيها أمن الطاقة الصيني من حساسية مفرطة، نتيجة الاعتماد الكبير فيها على خط مواصلات واحد يعتبر نقطة اختناق ممثلا في مضيق ملقا[2].

1- Bronson Percival. "**Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China**". Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on "China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests". February 4, 2010. p. 4.

2- Xuegang Zhang. "**China's energy corridors in Southeast Asia**"200 8. In: http://frankhaugwitz.com/doks/security/2008_01_China_Energy_Corridors_Southeastasia_Jamestown.pdf".

تنظر الصين لجنوب شرق آسيا كمصدر للثروات الطبيعية الحيوية للاقتصاد الصيني المتعاظم، وتأتي الإمدادات الطاقوية ضمن تلك الثروات، وانشغال بكين المتزايد بأمن الطاقة دفع بها لقيادة بحث عالمي لتأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط الغاز، وجنوب شرق آسيا تمتلك احتياطيات معتبرة من كليهما[1].

وينبغي أن يكون أي فهم لدور الطاقة في مستقبل علاقات الصين بجنوب شرق آسيا مبنيا على فهم مصالح ونشاطات الصين الرئيسية في المنطقة، وعلى فهم التطورات المستقبلية المحتملة لتلك النشاطات والمصالح، وتوجد عدة أوجه للمصالح الصينية الحيوية في المنطقة، إحداها تخضع لمصالح الصين النفطية في المنطقة والبحث عن تأمين حقوق الإمدادات النفطية في الحقول التي تسيطر عليها شركات صينية، وتتمحور مصالح أخرى حول إمدادات الصين من الغاز الطبيعي والغاز المسال القادمة من المنطقة، وتطوير النشاطات المتعلقة بهذا الجانب في المنطقة، والتي تمتاز بخصائص تختلف عن تلك المتعلقة بالنفط، وتدور الحزمة الثالثة من المصالح حول الأهمية المتزايدة لجنوب شرق آسيا كممر وطريق لنقل الطاقة نحو الصين، وتتعلق الحزمة الأخيرة من المصالح بجهود الصين لمراقبة مصادر الطاقة في منطقة بحر الصين الجنوبي[2].

المطلب الأول: المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي: بحر الصين الجنوبي هو جزء من المحيط الهادئ، ويقع في جنوب الصين غربي الهادئ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط، بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة بـ 800 ألف كم^2(310.000 ميل مربع). ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة، يعتبر امتداد واسعا مغمورا بالمياه يسمى برصيف "سندا"، وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار "اللؤلؤ" و"الأحمر" و"الميكونغ" و"تشاو فرايا"، ويُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاماً بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي[3].

1- Mikkal E. Herberg. "**China's search for energy security: The implications for Southeast Asia**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008. p. 70.

2- Ibid. p. 74.

3- "**بحر الصين الجنوبي**". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

يحاذي بحر الصين الجنوبي العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، وتمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، وتتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر "سبراتلي" و"باراسيل". وبالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كتقاطع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي، وفي حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي وبحر قزوين، إلا أنه يتشابه مع المنطقتين في جانبين حساسين، وهما: كون ثرواته الباطنية موضوعا لمطالب وادعاءات متشابكة ومتعارضة من جهة، وكون الدول المعنية بهذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه[1].

إن بحر الصين الجنوبي الذي طالما كان هاما بصفته شريانا كبيرا لحركة السفن العالمية، اكتسب أهمية إضافية في السنوات الأخيرة بسبب التوقعات بضمه مخزونات كبيرة من الطاقة، ولكن حجمها يبقى مسألة تخمينية فقط، نظرا لإجراء القليل جدا من عمليات التنقيب في المنطقة، وافتقار الخبراء إلى المعطيات الكافية لتكوين تخمينات موثوقة للإمدادات غير المستخرجة، وتشير التقديرات الصينية إلى وجود مخزونات ضخمة من النفط والغاز في المنطقة، وأولى تلك التقديرات صدرت في الثمانينيات من طرف وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية، وخلصت إلى أن بحر الصين الجنوبي يضم في باطنه ما مقداره 130 مليار برميل من النفط[2].

وارتفعت هذه التقديرات خلال الدراسة التي أجرتها نفس الوزارة الصينية عام 1994، لتصل إلى225 مليار برميل من النفط، رغم أنه ما يزال غير واضح ما إذا كانت تلك التقديرات تخص الاحتياطيات النفطية الموجودة في جزر سبراتلي فقط أو كامل احتياطيات بحر الصين الجنوبي، ولا يتقاسم الكثير من المحللين غير الصينيين هذه التقديرات فيما يخص المخزونات الهيدروكربونية في بحر الصين الجنوبي، حيث تفيد تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 1993–1994 بأن كامل المصادر الطاقوية المستكشفة وغير المستكشفة في الأحواض الساحلية لبحر الصين الجنوبي تصل إلى 28 مليار برميل فقط، أي واحد على عشرة من أغلب التقديرات الصينية[3].

1-Stephen J. Ruscheinski.China's energy security and The South China Sea. A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies". University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002. p. 46.

2- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 134.

3- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 70.

خريطة رقم (9) : منطقة بحر الصين الجنوبي

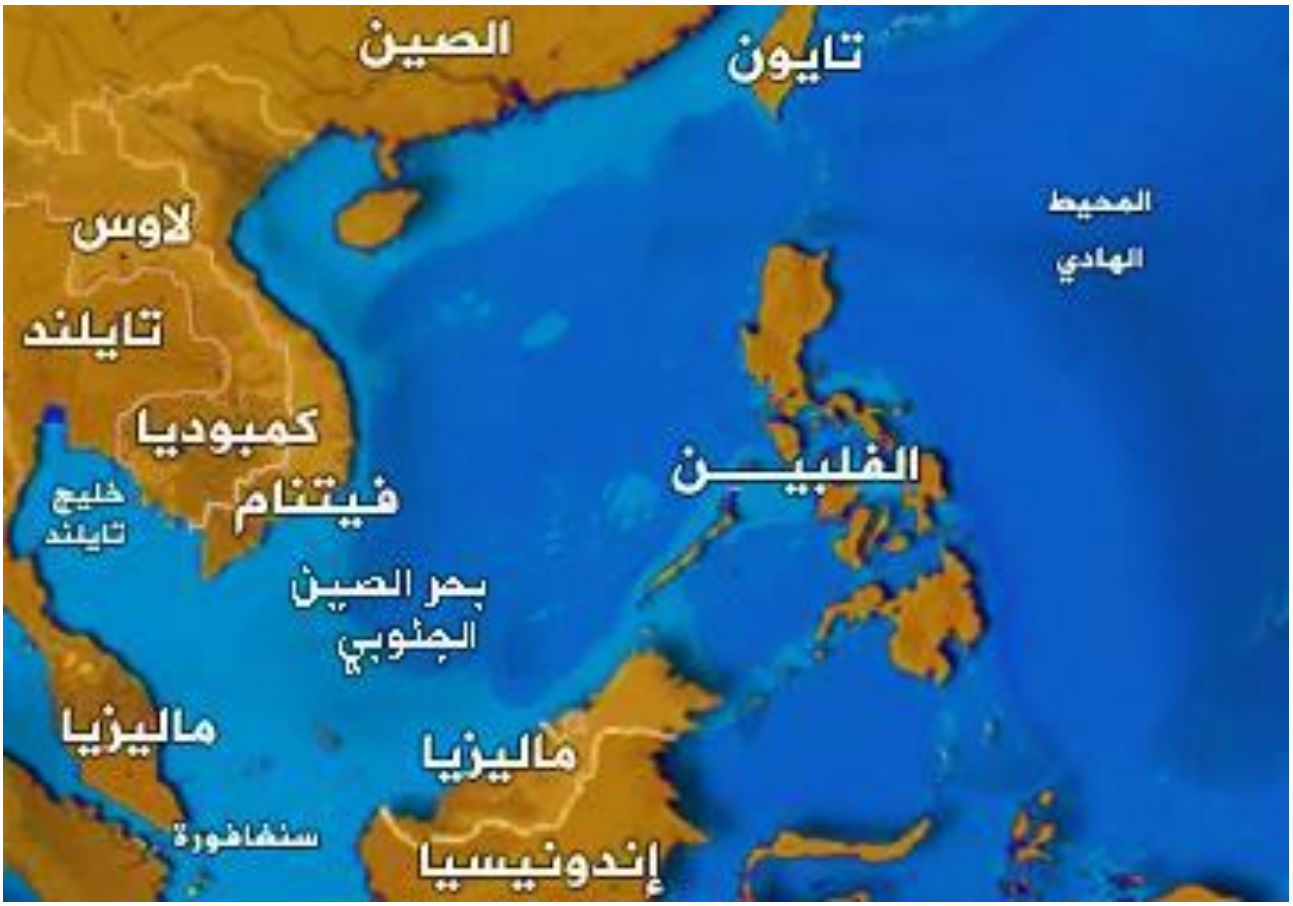

المصدر: بحر الصين الجنوبي، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مارس 2012. في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231891859267841.html

وبحسب وكالة معلومات الطاقة الأمريكية لا تتعد المخزونات المؤكدة من النفط في بحر الصين الجنوبي 7.8 مليار برميل، وإنتاج المنطقة من النفط يصل إلى 1.9 مليون برميل يوميا، ومع ذلك تستمر وسائل الإعلام الصينية في وصف بحر الصين الجنوبي بأنه الخليج العربي الثاني[1]. وتضع هذه التقديرات على اختلافها منطقة بحر الصين الجنوبي على قائمة أكثر مناطق العالم الواعدة، من حيث احتياطاتها المؤكدة والمحتملة من النفط والغاز الطبيعي. والجدول الموالي يقدم مقارنة لاحتياطيات النفط والغاز في المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وهي التقديرات المأخوذة عن دراسات للإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة.

[1]- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

جدول رقم (16): مقارنة بين احتياطيات النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي ومناطق أخرى من العالم

المناطق	احتياطيات النفط المؤكدة (مليار برميل)	احتياطيات الغاز المؤكدة (تريليون قدم مكعب)	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	إنتاج الغاز (تريليون قدم مكعب سنويا)
بحر قزوين	34.9–18.4	337–236	1.3	4.3
بحر الشمال	16.1	148.2	6.7	9.0
الخليج العربي	672.0	1.800.0	21.4	6.8
بحر الصين الجنوبي	7.8	153.6	1.9	2.5

Source: Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 72.

وبالرغم من أن إثبات هذه التقديرات وغيرها سيتطلب عمل مسح شامل، فإن بلدانا كثيرة في المنطقة تأثرت بهذا الاحتمال بدرجة كافية للإدعاء بحقوق إقليمية طموحة، وهي مستعدة أيضا للدفاع عن قطاعاتها الإقليمية ضد المدعين المنافسين[1]. وقضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، فهو يعد – إلى جانب مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية– واحدا من بؤر التوتر الثلاث الكبرى في شرق آسيا، وهناك تدافع وتزاحم من قِبل مختلف المطالبين لاحتلال أكبر عدد ممكن من الجزر التي لا يتجاوز حجم بعضها بضع صخور. إذ تطالب الفليبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي – في رأيها– الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر والمياه المحيطة به.

ودخلت التوترات المستمرة منذ زمن طويل مرحلة جديدة، وبدأت أمواج التوتر تتلاحق في بحر الصين الجنوبي، مع تنقيب الدول المتنازعة عن إمدادات للطاقة على عمق أكبر في المياه محل النزاع، في الوقت الذي تحشد فيه قواتها البحرية وتحالفاتها العسكرية[2]. ويلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، وأهم مصادر تزايد هذا التوتر هي:

1–مايكل كلير. مرجع سابق. ص 135.

2–"**بحر الصين الجنوبي**". مرجع سابق.

– الطلب المتزايد على النفط والغاز من الطبيعي، يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.

– تزايد الإدعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار[1].

إذ يرجع النزاع جزئياً إلى أنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها كل هذه الدول، تستطيع كل من هذه الجهات السيادية المالكة أن تطالب بـ "**منطقة اقتصادية خالصة أو حصرية**" (Exclusive Economic Zone) عرضها 200 ميل بحري، تمكنها من الاستغلال المنفرد لمصائد الأسماك والموارد النفطية، إذا كان بوسعها المحافظة على حياة اقتصادية في هذه المناطق، وإلا فإن كل جهة سيادية مالكة تستطيع أن تطالب بما لا يتجاوز 12 ميلاً بحرياً فقط من المياه الإقليمية[2].

– تصاعد الروح القومية والوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات والشعوب، وفي إدراكاتها ورؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود والسيادة.

– تزايد القدرات العسكرية الصينية، والتي تحولت إلى عامل يؤثر على نبرة وحدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية[3].

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، ولكن الجزر الرئيسية الأربع التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي"، وجزر "باراسيل"، وجزر "براتاس" (Pratas)، وقطاع "ماكليسفيلد"(Macclesfield)، وتعتبر قضايا السيادة على جزر "براتاس" وقطاع "ماكسفيلد" أقل حدة وأقل أهمية عمليا نظرا لقيمتهما المحدودة، ولكن النزاع على "سبراتلي" و"باراسيل" هو ما يلفت الانتباه أكثر[4].

1- Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In:
"www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf".

2–"**بحر الصين الجنوبي**". مرجع سابق.

3- Robert Scher. Op. Cit.

4- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: "http://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

خريطة رقم (10) : الجزر الرئيسية الأربع المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

Source: **Koichi Sato. China's Territorial Claims at Sea: The East China and South China Sea (Part I). p. 20. In: "src- h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/…/sato.pdf".**

تتمحور النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي حول السيطرة على سلسلتين جزريتين، وهما سلسلة جزر "كسيشا" (The Xisha) باللغة الصينية أو المعروفة باسم "باراسيل" (Paracel)، وسلسلة جزر "نانشا" (Nansha) أو المعروفة باسم "سبراتلي" (Spratly)، وتقع جزر "باراسيل"(*) محل

*** تتشكل سلسلة "جزر باراسيل" من 30 جزيرة والضفاف الرملية أو الأرصفة البحرية، تغطي مساحة قدرها 15 ألف كم^2 في بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة غير مأهولة بالسكان بصفة دائمة، ويقع هذا الأرخبيل على مقربة من الخطوط الساحلية للصين وفيتنام. وهي تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة "آمفيتريت" نسبة لاسم فرقاطة فرنسية، وتقع في الشمال الشرقي للأرخبيل، ومجموعة "كريسينت" في الجنوب الغربي، وتفصل بينهما مسافة حوالي 70 كلم، وأهم ما يتشكل منه هذا الأرخبيل الأرصفة البحرية مثل "بومباي" و"ديسكوفري"، وجزيرتي "لينكولن" و"تريتون".** - Paracel Islands. Wikipedia,.

نزاع بين ثلاثة أطراف الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974. وفي الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل إدعاءات بملكيتها من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفيليبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، وتايوان 1، والفيليبين 9، وماليزيا 9، وفيتنام 27، وبروناي فقط لا تحتل أي واحدة منها[1].

ويختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها. فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين وهما "رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و"ضفة ريفلمان". أما الصين فهي صاحبة الإدعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي وباراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، ويذهب المسؤولون الصينيون إلى أن تلك المناطق سلبت من الصين من طرف القوى الكبرى بواسطة اتفاقيات غير عادلة، ويؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصين لقرابة ألفي سنة، ويبرهنون على هذا الإدعاء بسياقة شواهد أثرية، وبالبعثات البحرية الصينية نحو جزر سبراتلي في عهد سلالة "هان" عام 110 م، وسلالة "مينغ" ما بين 1403–1433م، وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أكدت الصين على إدعاءاتها تجاه جزر سبراتلي وباراسيل، وفي عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 11 خطا متقطعا غير محدد بدقة وأدعت أحقيتها بكامل الجزر الداخلة في نطاق تلك الخطوط، وتم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينلاي"، لتصبح تسعة خطوط تؤشر للمناطق ذات السيادة الصينية في المنطقة، وفي عام 1974 عززت الصين إدعاءاتها تجاه جزر باراسيل بالاستحواذ عليها من فيتنام، وأطلقت عليها اسم جزر "كسيشا"، وضمتها كجزء من مقاطعة جزيرة "هاينان" عام 1988.[2]

وحتى إندونيسيا التي ليس لها مطالب صريحة، أكدت على تمسكها بمنطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتتخوف من المطالبات الصينية والتايوانية التي تمتد إلى المنطقة الاقتصادية الإندونيسية وجرفها القاري بما في ذلك حقول الغاز الطبيعي الأندونيسية. بينما دخلت ماليزيا في حلبة المنافسة على تلك الجزر عام 1983، عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لايانغ لانغ"، وهي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، وتطالب الفيليبين بالسيادة على 8 جزر ضمن سلسلة سبراتلي وليس بالسلسلة كاملة، وتبني إدعاءاتها على قاعدة جغرافية. في الوقت الذي تبني فيه تايوان إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة لسنة 1993، المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة

---

the free encyclopedia, July 2009" en.wikipedia.org/wiki/Paracel_Islands "

1- TariqueNiazi. Op. Cit. p. 105.

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

التايوانية على جزر سبراتلي، ودعم أي مسعى للتسوية السلمية للنزاع، ومعارضة أي تحرك يمكن أن يفضي إلى تفجر النزاع من جديد، وتأييد فكرة وضع النزاع جانبا بشكل مؤقت للسماح بالاستغلال المشترك لما تمتاز به المنطقة من ثروات، والتعاون مع الأطراف المتنافسة الأخرى لتفادي نشوب أي نزاع، وتسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، وتطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضا كل من الصين وفيتنام والفيليبين[1].

خريطة رقم (11) : المطالبات الإقليمية للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي

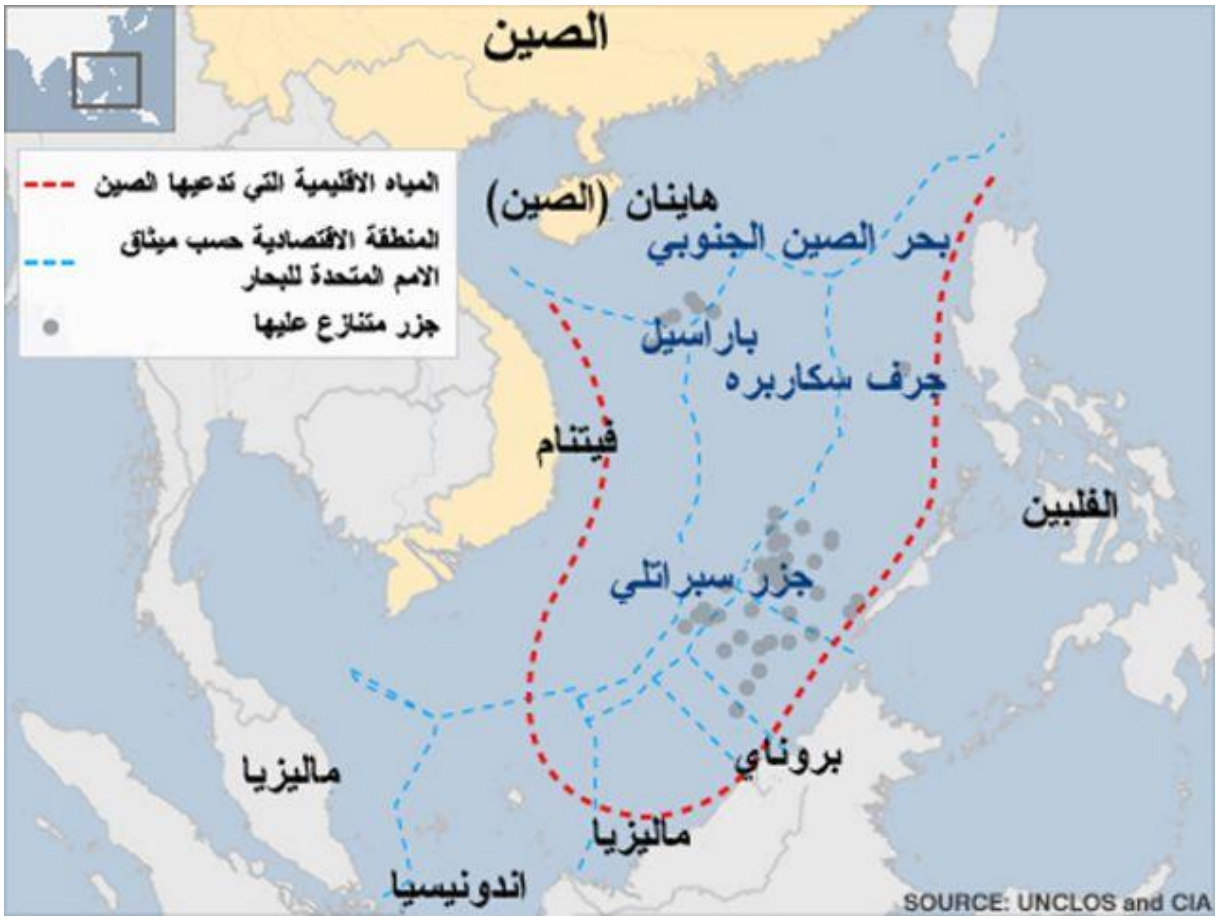

المصدر: ما هو أساس الخلاف في بحر الصين الجنوبي، موقع بي بي سي نيوز الإخباري

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa

وتمتد المطالبات الفيتنامية إلى عهد سلالة "نغويين"، وإلى أدلة (خرائط) مؤيدة لتلك المطالبات التاريخية، وتدرج فيتنام إدعاءاتها كجزء من انفصالها عن فرنسا والمطالبات الفرنسية بالسيادة على جزر سبراتلي عام 1933، وكانت اليابان قد أعادت تلك الجزر للفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية، كما تعتمد مختلف الأطراف المتنازعة في إدعاءاتها بالسيادة على تلك الجزر مبدإ "الأرض التي لا مالك لها"

1-Ibid..

(Terranullius)[1]. **الملحق رقم 4 يفصل في الإدعاءات الإقليمية بسيادة الدول المتنافسة على الجزر المتنازع عليها في سلسلتي سبراتلي وباراسيل في بحر الصين الجنوبي).**

وتعتبر سلسلة جزر "سبراتلي" أخطر بؤر التوتر في بحر الصين الجنوبي، وهذا رغم كون مساحتها الإجمالية لا تتعد 3 أميال مربعة، مع أنها تمتد على مئات الأميال على طول بحر الصين الجنوبي، وليس لهذه الجزر سكان أصليين. ورغم هذه الوقائع تحولت هذه الجزر إلى ساحة للتنافس على الطاقة والإدعاءات المتعارضة في منطقة آسيا المحيط الهادي، ويعود هذا بالأساس إلى الاعتقاد السائد حول كون تلك الجزر مركزا لمخزونات النفط والغاز الأكبر في كامل بحر الصين الجنوبي[2].

خريطة رقم (12) : موقع جزر سبرا تلي من بحر الصين الجنوبي

المصدر: الصين ونزاعات المحيط الهادي، مركز الجزيرة للدراسات، 1 أكتوبر 2012. في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html

فبحسب دراسة صدرت عام 1995 لمعهد الأبحاث الروسي في جيولوجيا الدول الخارجية، فإن 6 ملايير برميل من النفط تتركز في جزر سبراتلي، إضافة إلى كميات هائلة من الغاز الطبيعي، في حين

1- Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. 151.

2- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 48.

أفاد "تقرير شباب الصين" لعام 1995 بأن جزر سبراتلي هي المفتاح للسيطرة على 10 ملايين طن من النفط، أي أكثر من ثمن المخزونات الصينية المقدرة بـ 78 مليون طن، وخلص التقرير أخيرا إلى أن منطقة بحر الصين الجنوبي تتجه لأن تكون شرق أوسط آخر[1].

ويعتبر عامل النفط عنصرا مفجرا للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، فقد كانت النزاعات في هذه المنطقة هادئة لقرون عدة، ولكنها تأججت على خلفية أزمة النفط 1973 (عندما قامت الدول العربية بحظر بيع النفط للدول الغربية التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب)، مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط و الغاز الطبيعي[2]. وبغض النظر عن اختزان المنطقة للنفط وعن حجم تلك المخزونات، تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهمية بالغة بفضل موقعها، فهي تشغل عمليا وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري والمناورات أو للتجارة، وتعطي التدفقات والوضعية السياسية في المنطقة الشرقية لآسيا دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية[3].

تبعد هذه الجزر عن الأطراف المتنازعة عليها بمسافات متباينة، حيث تقدر بـ 900 ميلا عن جنوب جزيرة "هاينان" الصينية، و230 ميلا شرق فيتنام، و120 ميلا غرب جزيرة "بالاوان" الفيليبينية، و150 ميلا شمال غرب ولاية "صباح" الماليزية، وتصل سلسلة جزر سبراتلي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي. وهي بذلك تشكل طريقا بحريا رئيسيا، وتحتل وضعية عسكرية إستراتيجية تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، والسيطرة على هذه الجزر يمكن أن يعمل كوسيلة للتأثير على نقل النفط في كل من جنوب شرق آسيا وبقية العالم المصنع، لأن امتلاك جزر سبراتلي والسيطرة عليها يمنح لصاحب السيادة عليها الحق في المياه والمسطحات المائية المحاذية لها[4]. وهكذا تحولت تلك الجزر الصغرى في السلسلة إلى مناطق

1- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

2- Pooja Theresa Stanslas.**The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**. BiuletynOpiny, N° 34/ 2010, Warsaw, November 2, 2010. p. 3.

3-Haydee B. Yorac." **The Philippine claim to the Spratly islands group**". **PLJ volume 58 fourth quarter -05- Volume 57**, .1983, p. 47. In:

"http://law.upd.edu.ph/plj/images/files/PLJ%20volume%2058/PLJ%20volume%2058%20fourth%20quarter%20-05-%20Volume%2057%20&%2058%201982%20-%201983%20Index.pdf".

4- Omar Saleem. The Spratly Island dispute: China defines The new millennium. 2000. P. 531. In. " *www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf".*

ذات أهمية إستراتيجية بالغة لمختلف الدول في المنطقة، لأن امتلاكها يمكن أن يضفي الشرعية على إدعاءات تلك الدول في المياه المحيطة بتلك الجزر الصغيرة وكل ما تختزنه من ثروات[1].

وتطالب كل من الصين وفيتنام بفرض السيادة كليا على الجزر في سلسلة سبراتلي، بينما تؤكد بروناي والفيليبين وماليزيا وتايوان على سيادة جزئية على بعض الجزر في المنطقة فقط، وهي مطالبات تقوم على أسس جغرافية وتاريخية وقانونية متنوعة، وباستثناء بروناي تمكن جميع المطالبين الآخرين من فرض تواجد عسكري لهم هناك، مما جعل الوضع متوترا ومتفجرا[2].

إذ لم تقتصر جهود الأطراف المتنازعة لإثبات سيادتها على تلك الجزر على الطرق السلمية والدبلوماسية والدعاية الإعلامية فقط، بل تعدتها إلى حالات من الأعمال والصدامات العسكرية، التي اختلفت في حدتها وفي طبيعتها وهوية الأطراف المشاركة فيها، وهي حالات مثيرة للقلق وتنبئ بتطورات سريعة وخطيرة مستقبلا، رغم أنها لم تصل إلى درجة الحرب الشاملة والمدمرة لحد الآن **(الملحق رقم 5 يبين بالتفصيل أهم الصدامات العسكرية الناجمة عن الرغبة في فرض السيادة على الجزر التنافس عليها في بحر الصين الجنوبي).**

وتفيد دراسة "ديفيد وينسك" (David Weincek) و"جون بايكر"(John Baker)، أن أهم الدوافع نحو مواجهة عسكرية حول جزر سبراتلي تتمثل في: الاحتلال الخفي، ونشاطات الاستكشاف والاستغلال، والدوريات العنيفة، والانتشار المسلح، ويفصلان فيها كما يلي:[3]

–**الغزو الزاحف:** هو الاحتلال الفعال والدائم للجزر والأرصفة ضمن سبراتلي، لتعزيز الإدعاءات بالسيادة على تلك المناطق.

– **نشاطات الاستكشاف والاستغلال:** والمقصود هنا قيام مختلف الأطراف بعمليات استكشاف من جانب واحد للجزر واقتناص الثروات الطبيعية، والمصالح النفطية في سبراتلي واسعة جدا، والقيام بمثل تلك السلوكات الفردية يمكن أن تنتج عنها استجابات عسكرية.

– **الدوريات العنيفة:** وهي تتم غالبا من طرف الصين وفيتنام في شكل تحرشات واحتجاز لمراكب صيد وسفن مدنية تابعة للمدعين الآخرين، ومثل هذه التحرشات هي الوسيلة الأسهل لتوليد ردود فعل عسكرية.

1- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 48.

2- Ji Guoxing. **Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement**. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995. p. 14.

3- Daniel Livingstone. Op. Cit. p. p. 156, 157.

– **انتشار مسلح:** مع الانتشار العسكري المتزايد للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي، تصبح المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة، فعندما تكون فرق عسكرية من دول مختلفة قريبة من بعضها البعض، يكون حدوث أي سوء تفاهم أو حتى أحداث بريئة وغير مقصودة عرضة لسوء التأويل وتدفع نحو تحرك مسلح.

ولجزر سبراتلي أيضا قيمة إستراتيجية أين استغلتها اليابان كمركز متقدم طيلة الحرب العالمية الثانية للانطلاق في عمليات غزو أو حصار، ومع قرب نهاية القرن العشرين ذهب أحد المحللين العسكريين اليابانيين إلى أن الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة. ومن بين مختلف الدول ذات المطالبات في جزر سبراتلي، تمثل الإدعاءات الصينية المسائل الأكثر أهمية التي ستحدد القضايا الدولية في الألفية الجديدة، وتوجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع[1].

ومن المعلوم أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي، واستعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها لحسابات خاصة، ولاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر، وبتوظيفها للنزعة القومية والوطنية كعامل وعنصر دعم لسياسات النظام السياسي في بكين، فهي تربط السياسة والفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية في آسيا، ومن المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، وبقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، وتطورها العسكري، ورغبتها المتزايدة في الهيمنة، بالتزامن مع الحاجة لموازنة المخاطر المتعلقة بانقطاع شحنات النفط، والتكاليف الناجمة عن نشوب أي نزاع[2].

وقد دخلت الصين كطرف رئيسي في الصدامات العسكرية التي شهدتها المنطقة، وأخذت التوترات في بحر الصين الجنوبي عموما وفي جزر سبراتلي خصوصا بعين الاعتبار في الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الصينية، هذا إلى جانب مناطق التوتر التقليدية في مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية، حيث صرح أحد الخبراء العسكريين الصينيين "شين دينقلي" (Shen Dingli): "عندما تغلق جبهة تايوان، يمكننا التوجه نحو بحر الصين الجنوبي"[3].

1- Omar Saleem. Op. Cit. p. p. 531, 532.

2-Ibid. p. p. 157, 158.

3- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

وتورطت الصين فعليا في عدد من حالات الصدام العسكري المسلح مع بعض من الأطراف الأخرى المطالبة بأحقية فرض السيادة على جزر سبراتلي، وخاصة مع كل من فيتنام والفيليبين. وقد قع أول حادث عسكري كبير في مارس 1988، عندما سيطرت القوات البحرية الصينية على ست جزر في قطاع من السلسلة طالما كانت فيتنام تدعي الحق فيه، وتبع ذلك اشتباك بحري قصير أغرقت فيه ثلاث قطع بحرية فيتنامية وقتل 72 بحارا، وقد شكل ذلك أول استخدام للقوة العسكرية من طرف الصين في سلسلة جزر سبراتلي، وهو أيضا أول عمل عسكري تعمل فيه القوات البحرية الصينية بطريقة هجومية خارج المياه الساحلية للصين. ومنذ ذلك الحين سيطرت الصين على عدد من الجزر الأخرى التي تدعي فيتنام الحق فيها، وأقامت فيها منشآت عسكرية صغيرة على بضع جزر منها، ومعظم هذه القواعد هي في جوار مجموعة "واناباي– 21"، وهي امتياز طاقة واعد أجرته الصين لشركة "كريستون" الأمريكية للطاقة عام 1992، ويقع ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه فيتنام، وتعهدت بكين بأنها ستدافع عن المنطقة بأي مستوى من القوة تراه مناسبا، وقد صرح "راندول تومبسون" رئيس شركة "كريستون": "لقد أكد كبار المسؤولين الصينيين أنهم سيحموننني بكامل قوتهم البحرية"[1]. وكانت الصدامات العسكرية بين الصين وفيتنام أقدم من ذلك، ولكنها تعلقت بجزر "باراسيل" بداية عام 1974، عندما استولت عليها الصين وطردت قواتها منها، في الوقت الذي كانت فيه جمهورية فيتنام في حرب مع فيتنام الشمالية، وكانت تلك أول مرة تجسد فيها الصين اهتمامها عمليا بمنطقة بحر الصين الجنوبي[2].

وبعد حادثة 1988 وانتداب الشركة الأمريكية للقيام بأعمال تنقيب في الجزر المأخوذة من فيتنام، وضعت الصين بشكل منتظم قطعا بحرية في المنطقة، وعززت وجودها العسكري في تلك الجزر، كما أن السفن الحربية الصينية قد هددت أيضا قطعا بحرية تعود لفيتنام في عدة مناسبات عندما انتقلت إلى مناطق التنقيب التي تدعي الصين الحق بها، وفي عام 1994 منعت السفن الصينية الفيتناميين من إعادة منصة حفر صغيرة كانوا قد أدخلوها إلى مجموعة "واناباي"، فيما يبدو ظاهريا بأنه اختبار للقرار الصيني[3]. وبينما كان الاعتقاد السائد في مختلف الأوساط أن الصدامات العسكرية الصينية في جزر سبراتلي ستبقى محصورة مع فيتنام، فاجأت الصين الجميع عندما قامت عام 1995 بالاستيلاء على ما يعرف بـ "رصيف الأذى" (Mischiefreef) التابع للفيليبين في جزر سبراتلي، وهو ما يشكل سابقة من

1-مايكل كلير. مرجع سابق. ص 139.

2- Pham Quang Minh. "**The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam**".A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and** Europe. Berlin, June 18-19, 2012. p. 5.

3- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 140.

نوعها لكون احتلال هذا الرصيف يعتبر المرة الأولى التي تتحدى فيها الصين عسكريا عضوا في "آسيان" بسبب نزاع حدودي[1].

تعود أصول هذه الحادثة إلى سبتمبر 1994، عندما طردت البحرية العسكرية الفيليبينية حوالي 25 صيادا صينيا حاولوا الاستقرار في أحد الجزر التي تطالب بها فيليبين، وفي جانفي 1995 قامت الصين بعمل مماثل بطردها لـ 35 صيادا فيليبينيا في منطقة تدعى "كالايان" وهي منطقة في جزر سبراتلي تطالب بها فيليبين، وانفجر الصدام في 8 فيفري 1995 عندما اكتشفت الفيليبين أن الصين قد أنشأت موقعا عسكريا على الرصيف، وطلبت من الصين سحب قواتها من المنطقة حالا[2]. و"رصيف الأذى" هذا عبارة عن جزيرة صغيرة ومعزولة تبعد 150 ميلا عن جزيرة "بالاوان" الفيليبينية، وتقع ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه الفيليبين، وهذا ما أثار سلسلة من الصدامات البحرية، وخلق أزمة دبلوماسية غيرت المعادلة الإستراتيجية برمتها في بحر الصين الجنوبي[3].

واتهمت فيليبين الصين بإقامة منشآت عسكرية على الرصيف، ولكن الصين نفت ذلك وأكدت أن ما أنجز لا يعدو أن يكون سوى ملاجئ بسيطة لإيواء الصيادين، ولكن تحليل الخبراء للصور الملتقطة أكد أن الأمر يتعلق بإنجاز مراكز حراسة متعددة ورفع العلم الصيني على كل واحدة منها، والغرض من ذلك واضح حسب مانيلا وهو فرض الرقابة على الجزيرة عبر احتلالها. وقد أرسلت الفيليبين مجموعة من السفن لمنطقة سبراتلي للتحقق من وجود أية اختراقات أخرى ولكن تم طردها من طرف السفن الصينية، ورغم أن الصين سحبت 7 من بين سفنها التسع خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين والمقدرة بـ 200 ميلا بحريا، إلا أنها احتفظت بكامل المنشآت التي أرستها على الجزر المحتلة، ومن خلال هذه الحادثة تكون الصين قد حذرت من أنها ستمارس: "تسامحا محدودا جدا تجاه أي اعتداء على السيادة والكرامة الصينية"، وأكدت أن الفيليبين: "يجب أن تتحمل المسؤولية كاملة لأية عواقب"[4].

وفي أكتوبر 1998 خرقت الصين اتفاقا كانت قد عقدته مع الفيليبين بعد حادثة 1995، بقيامها ببناء منشآت جديدة على "رصيف الأذى"، متمثلة في أرضية محطة أقمار، ومنشأة يعتقد أنها مهبط

1- Michael A. Glosny. "**Stabilizing the Backyard:Recent Developments in China's Policy Toward Southeast Asia'**. In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (Eds). Op. Cit. p. 165.

2- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 55.

3- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 140.

4- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. p. 55- 58.

للحوامات[1]. وقد أجبرت حادثة "رصيف الأذى" دولا كثيرة في المنطقة ودولا أخرى لها مصالح هناك، على إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين وبحر الصين الجنوبي، فحتى ذلك الوقت كان كثير من المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، وأنها ستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن بكين بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في "آسيان"، إنما أعطت مؤشرا على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، وبالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبيا في استخدامها للقوة منذ ذلك الوقت، فقد استمرت في إقامة المراكز العسكرية المتقدمة في جزر سبراتلي، وفي نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول "آسيان"، ولذلك ثمة قليل من الشك بأن الصين تعتبر استخدام القوة العسكرية بمثابة خيار عملي في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية[2].

وأكدت الصين على عزمها استعمال القوة لإثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها، من خلال إصدار اللجنة القانونية لمؤتمر الشعب الوطني وهي أعلى هيئة تشريعية عام 1992، لتشريع يؤكد السيادة الكاملة للصين على أرخبيل سبراتلي، وهو الإجراء المعروف باسم "قانون المياه الإقليمية ومناطقها المتنازع عليها"، والذي أكد على أحقية الصين في السيادة الكاملة على جزر سبراتلي وباراسيل، وأهم ما في هذا القانون أنه رخص لجيش التحرير الشعبي استعمال القوة إن لزم الأمر للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم أو احتلال أجنبي[3].

وفي هذا السياق أيضا من الضروري الإشارة للعسكرة المتزايدة للنزاع من طرف الصين، وذلك بالخصوص من خلال امتلاك القوة العسكرية التي تسمح لها بتعزيز مطالباتها الإقليمية، وتدخل الرغبة الصينية في تطوير قوة بحرية في إطار سعيها لتوسيع قوتها القاعدية، فقد ارتفعت الميزانية العسكرية الصينية بـ 75% منذ عام 1988، مما يظهر عزمها على تبني الخيار العسكري في النزاعات غير المتعلقة بتايوان، ونتيجة لجهود العسكرة الصينية بدأت الدول المجاورة لها بدورها في زيادة خياراتها العسكرية، والنزاع حول سبراتلي يمكن أن تنجر عنه تأثيرات غير مرغوبة، من خلال انتشاره ليشمل وضعيات متوترة أخرى مع الدول المجاورة ويخلق سباق تسلح في آسيا[4].

1- Michael A. Glosny. Op. Cit. p. 165.

2- مايكل كلير. مرجع سابق. ص ص 142، 143.

3- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 52.

4- Daniel Livingstone. Op. Cit. p. 157.

وقد تجلت بدايات قيام سباق تسلح في بحر الصين الجنوبي من خلال سعي جيران الصين لمواكبة التطورات التي تعرفها البحرية الصينية في المنطقة، ففيتنام سرعت من وتيرة برنامج تحديثها العسكري رغم صعوباتها الاقتصادية، مدفوعة بالتطورات العسكرية السريعة في الصين واستعراضها لعضلاتها في بحر الصين الجنوبي، فحصلت على فرقاطاتان وكاسحتان للألغام وعشرة قوارب هجومية سريعة من روسيا، ووضعت مؤخرا طلبا لروسيا للحصول على 12 نفاثة مقاتلة و6 غواصات من طراز "كيلو"، وهذه الأسلحة ستوفر للقوات المسلحة الفيتنامية قدرة نسبية على تعزيز قدراتها في مواجهة القدرات الحربية الصينية في بحر الصين الجنوبي[1].

أما ماليزيا، فقد اشترت في أكتوبر 2009 غواصتان من طراز "سكوربين" لزيادة قدرتها على حماية مياهها، وإندونيسيا بدورها تخطط لبناء 12 غواصة إضافية بحلول عام 2024، والحصول على غواصات كورية جنوبية من طراز "شانبوغو"، وأخرى روسية من طراز "كيلو"، وعلى عكس ماليزيا أو فيتنام ليس للفيليبين أية قدرات عسكرية حقيقية للدفاع عن المناطق المتنازعة، ولكنها تعتمد على اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة لحماية المصالح الفيليبينية في تلك المناطق، ولكن قوات هذه الدول لا تعادل القوة العسكرية الصينية، لأن القوات البحرية عبر جنوب شرق آسيا تعتبر عموما صغيرة الحجم أو متوسطة من حيث القدرات، ومجموع عدد السفن والطائرات، والدور الرئيسي لهذه القوات، هو حراسة المناطق الاقتصادية الحصرية أو التعامل مع عدد من التهديدات الأمنية غير التقليدية[2].

وهذا بالرغم من أن التفاهم على سلسلة من الاتفاقيات وإجراءات بناء الثقة قد مكن من وضع المنازعات البحرية في بحر الصين الجنوبي على الرف مؤقتا، حيث أن كل أطراف النزاع باستثناء تايوان وقعت عام 2002 على "**إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي**"، وفي مارس 2005 وقعت الشركات النفطية الوطنية لكل من فيتنام والفيليبين والصين على اتفاق للاستكشاف المشترك في المناطق المتنازع عليها، ولكن التوترات استمرت. وانتهاكا لاتفاق عام 2002 توجد على الجزر حاميات عسكرية دائمة، ومنشآت للمراقبة تابعة للدول المعنية بالنزاع باستثناء بروناي، كما أن اتفاقية 2005 بين الفيليبين وفيتنام والصين لا تنص على الإنتاج المشترك، إضافة إلى حقيقة أن كون تايوان ليست من بين الدول الموقعة على أي من هذه الاتفاقيات يعد مصدرا للقلق أيضا[3].

1- Ian Storey. "**The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?**". Paper Presented at "Security Environment in the East Asian Seas", Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 16-17 February 2011. In: "http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf ".

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3-شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 109.

وزيادة القوة الصينية له تأثير أساسي على الحوار والمقترحات المقدمة لحل النزاع حول جزر سبراتلي، فأية اتفاقية تخص هذه الجزر ولا ترضي مصالح الصين ستفشل في مسعاها، ويمكن أن ينتج عنها نزاع مسلح يضم واحدا أو أكثر من الأطراف صاحبة الإدعاءات بالسيادة على المنطقة[1]. ولا يوجد لغاية الآن أي دليل على أن بكين مستعدة للتنازل عن ادعائها الحصري بالحق بكامل الأرخبيل أو التخلي عن استخدام القوة في حماية ممتلكاتها في عرض البحر، فمن الممكن إذا أن نتخيل سيناريو تؤدي فيه سلسلة من الصدامات الصغيرة – **مثل تلك الصدامات المذكورة في الملحق رقم 7**– إلى اشتباك عسكري أكثر ديمومة بين الصين وواحدة أو أكثر من الدول المدعية الأخرى، علاوة على ذلك فإن مثل هذا النزاع يمكن أن يعرض عبور السفن الدولية من خلال بحر الصين الجنوبي للخطر، مما يؤدي إلى التدخل المسلح من قبل اليابان و/أو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثاني: حماية خطوط المواصلات في بحر الصين الجنوبي: كانت الإستراتيجية البحرية لجمهورية الصين الشعبية أثناء الحرب الباردة تقوم على ثلاث مهام رئيسية:

1–الاحتراس من أي غزو (سوفييتي خصوصا).

2– صد أي هجوم نووي انطلاقا من قاعدة بحرية.

3– حماية خطوط المواصلات البحرية، وحماية الإدعاءات الصينية في الثروات الطبيعية والمناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادي.

ومنذ أن أصبحت الحرب الباردة جزءا من التاريخ مع مطلع التسعينيات تغيرت أولويات هذه المهام، بتزايد الاهتمام المعطى حاليا لضمان الدخول للخطوط البحرية و الثروات الطبيعية في المنطقة[3]. ويسود اعتقاد بين المحللين العسكريين الغربيين ومن منطقة جنوب شرق آسيا، بأن للصين طموحات لتحظى بوضعية مسيطرة في المنطقة باستعمال القوة بهدف:[4]

– السيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي.

1- Omar Saleem. Op. Cit. p. 532.

2– مايكل كلير. مرجع سابق. ص 143.

3-Christopher C. Joyner**. The Spratly Islands Dispute in the South China Sea: Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation**. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf ."

4- Ingolf Kiesow. Op. Cit. p. 30.

– السيطرة على مخزونات النفط في بحر الصين الجنوبي والشرقي.

– السيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضائق.

فمع التطورات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركز على ما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية (Sea Lines of Communication)، التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني، وعاملا محددا في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي وبالتالي لأهدافها التنموية والإستراتيجية، وحفاظ النظام الشيوعي الصيني على شرعية بقائه على رأس قيادة الأمة الصينية المنبعثة من جديد مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

إن احتضان جنوب شرق آسيا لكل طرق العبور الحيوية والموثوقة لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط وإفريقيا ومختلف أنحاء العالم، يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة، وكمصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي فقط على ما يعرف بـ "نقاط الاختناق" أو "عنق الزجاجة" التقليدية لخطوط المواصلات البحرية، بل تمثل أيضا فرصا بديلة لطرق بحرية وبرية لنقل واستيراد الطاقة، وكون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسيفيك، فقد ضمت كل طرق شحن ونقل واردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا ومسطحات مائية في هذه المنطقة، مثل: مضائق "سوندا"، و"غاسبار"، و"لومبوك"، و"ماكاسار"، و"مالوكو"، وبحر الصين الجنوبي، وأهمها على الإطلاق مضيق "ملقا"[1].

وقد سمح موقع جنوب شرق آسيا بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا وحيوية في العالم، وهما:

* طريق شرق– غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

* طريق شمال – جنوب: الذي يربط أستراليا ونيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

والكثير من الدول الآسيوية تعتمد بطريقة ما على استيراد وتصدير الموارد الحيوية الواقعة في مختلف أنحاء العالم، وتقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة[2]. وقد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية

1- Zhang Xuegang. "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007. p. p. 18, 19.

2- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 48.

الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضائق ملقا ولومبوك وسوندا، ويمثل النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم والحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100 ألف ناقلة للنفط وناقلة للحاويات وسفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا، وتحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا، ويمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 9.5 مليون برميل من النفط يوميا[1].

ويمتاز بحر الصين الجنوبي بكون ما يمر عبره من نفط وغاز طبيعي مسال هو أكثر بثلاث مرات مقارنة بما يعبر قناة السويس، وأكبر بخمسة عشر مرة مما يعبر قناة بنما، وأغلب هذا النفط الخام يأتي من الخليج العربي متجها إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وحوالي ثلث الغاز الطبيعي المسال المتجه إلى تلك الدول يمر عبر هذه المنطقة الحرجة[2]. وتشير التوقعات إلى أن تزايد الطلب الآسيوي على النفط، سيضاعف تقريبا تدفق هذه المادة الحيوية عبر بحر الصين الجنوبي خلال العقدين القادمين، وأي إغلاق أو حصار طويل لخطوط المواصلات البحرية في بحر الصين الجنوبي، سيحدث اضطرابا حادا في أسواق الشحن والتجارة الدولية، أو على الأقل في المدى القصير سيؤدي ذلك إلى فرض ضغط حاد على اقتصاديات المنطقة[3].

ويذهب الباحث الفيتنامي "فام كانغ مينه" (Pham Quang Minh) إلى أنه: "ليس من المبالغة القول أن من يسيطر على بحر الصين الجنوبي يسيطر على الاقتصاد العالمي، مادام هو الرابط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي أين تمر غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ولذلك يعتبر بحر الصين الجنوبي متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا"[4].

ومن بين جميع خطوط الملاحة والمواصلات البحرية ونقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي، يبرز الاهتمام بشكل واضح في مختلف الدراسات الإستراتيجية بـ "مضيق ملقا" (Strait of Malacca)، الذي يعد أطول طريق ملاحة بحري عبر مضيق، بربطه للمحيط الهندي عبر بحر أندمان في الشمال مع بحر الصين الجنوبي في الجنوب عبر مضيق سنغافورة، ورغم ذلك فهو يوفر أقصر طريق للسفن لتصل بين شرق آسيا وأوروبا، وبمتوسط عرض ما بين 11 و200 ميلا بحريا ليس الطريق البحري في هذا المضيق

1- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 49.

4- Pham Quang Minh. Op. it.p. 2.

دائما متسعا، إذ أنه في بعض الأجزاء من هذا المضيق لا يتجاوز عرض طريق الملاحة ميلا بحريا واحد، وبعض الأجزاء الأخرى في منطقة الملاحة في المضيق لا يتعدى عمقها 30 مترا[1].

ويلعب مضيق ملقا دورا كبيرا في حركة التجارة والنقل البحري بمختلف أنواعه، وقد عبر عن ذلك "فيكتور هوانغ" القائد البحري السنغافوري الذي استهل مقاله الموسوم بـ: "بناء أمن بحري في جنوب شرق آسيا" بقوله: "ثلث تجارة العالم ونصف إمداداته النفطية تمر عبر مضيق ملقا لوحده". ويبرز تقرير "جين شينغ" و"كيفين إيكس لي" المعنون بـ: "قانون بحري وسياسة من أجل أمن الطاقة في آسيا" أهمية مضيق ملقا بقولهما: "قرابة 50%من النفط الخام العالمي، و66% من الغاز الطبيعي، و40% من تجارة العالم تنقل عبر هذا الممر المائي الضيق"[2].

خريطة رقم (13) : مضيق ملقا

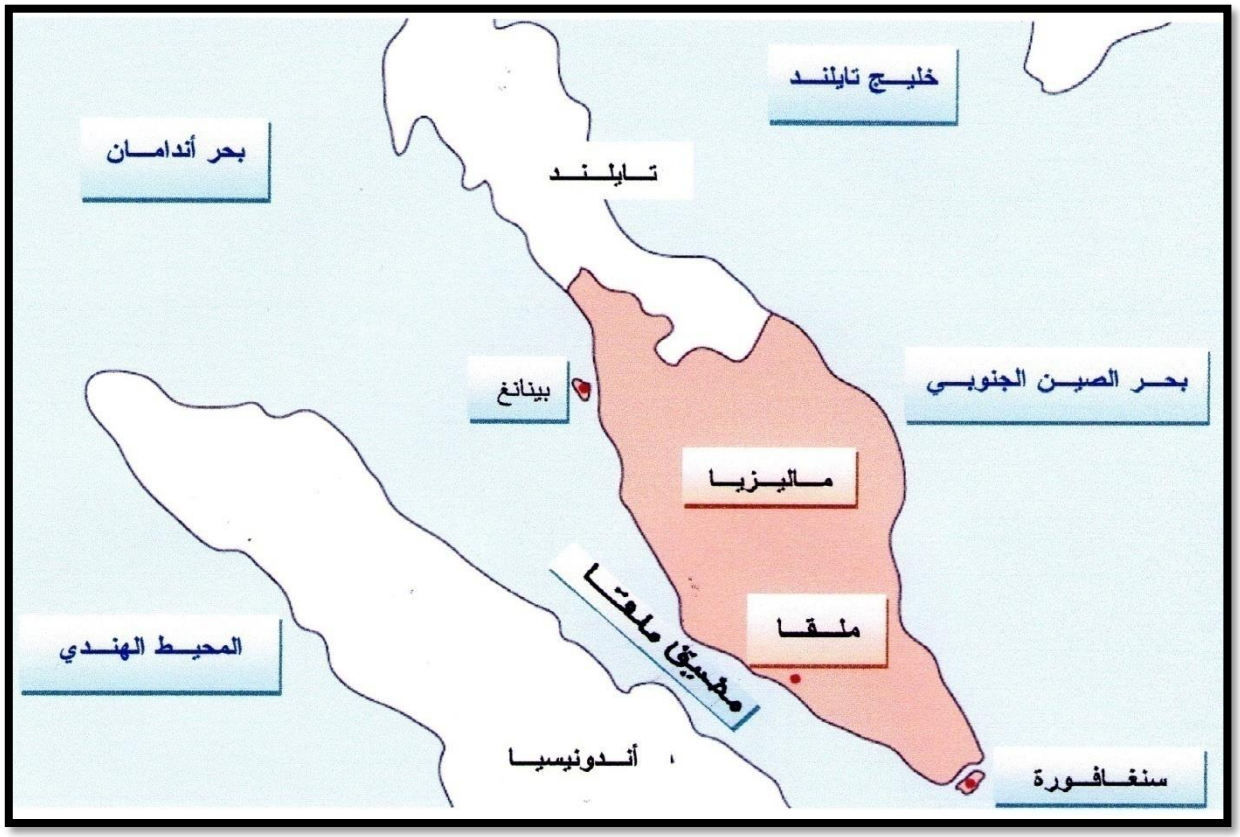

Source:''http://www.google.com/imgres?q=D9%85%D9A7&start=244&hl=fr&gbv=2&tbm=isch&tbnid=DCcdXdH1PIn9BM:&imgrefurl=http://thetri.shaw.com/baba-nyonya/who-is-baba''.

1- MokhzaniZubir**. "The strategic value of the Strait of Malacca**". p. 2. In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf."

2- Harnit Kang."**Maritime issues in South China sea**". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi. p. 1.

وحتى وإن كانت هنالك عوامل تؤثر سلبا على حركة الملاحة في مضيق ملقا، إلا أنه يبقى طريق ملاحة جذاب ومفضل لسفن الشحن الدولية، مقارنة بمضايق أخرى في المنطقة مثل مضيقي "سوندا" و"لومبوك" و"ماكاسار". فمضيق "سوندا" البالغ من الطول 50 ميلا ومن العرض 15 ميلا في مدخله الشمالي الشرقي، تعيق تياراته القوية وعمقه المحدود ووجود بركان نشيط بجانبه، مرور سفن الشحن العملاقة، وهو غير مفضل من ناقلات النفط. ومضيق "لومبوك" بممره الذي يبلغ عرضه في حده الأدنى 11.5 ميلا وعمقه 150 متر، يعد ممرا أكثر أمانا لسفن الشحن العملاقة بسبب كونه أعمق وأكثر عرضا وأقل اضطرابا من مضيق ملقا، كل من مضيقي "لومبوك" و"ماكاسار" لا يفرضان تحديات جادة على طول قناة الملاحة، ولكنهما يحتاجان إلى ثلاثة أيام ونصف إضافية مقارنة بمضيق ملقا مما يزيد من تكلفة النقل[1].

وأحد أكبر القضايا التي تخص مضيق ملقا اليوم هي قضية تهديد الأمن البحري من طرف القرصنة[*] والإرهاب البحري والارتباط بينهما، وبينما ليس هنالك شك في وجود هذه التهديدات، إلا أن هنالك أسئلة يجب طرحها حول حجم ومجال هذه التهديدات ومدى الارتباط بينهما[2]. فقد ازداد خطر القرصنة والإرهاب في مضيق ملقا في السنوات القليلة الماضية، فما بين 2000–2006 كان هناك ما معدله 30 هجوما موثقا قام به قراصنة كل سنة في المضيق، وشكلت حالات القرصنة في منطقة جنوب شرق آسيا ما نسبته 56%من المجموع العالمي[3]. وفي عام 2003 لوحده ارتفع عدد هجمات القراصنة في مياه جنوب شرق آسيا إلى 445 هجوما، منها 170 هجوما في مضيق ملقا لوحده، حيث أن المياه

1- Mokhzani Zubir. Op. Cit. p. 2.

*** يتم حاليا تداول العديد من التعريفات الخاصة بالقرصنة Piracy، ومن بينها تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في المادة 101، والذي ينطبق فقط على الأعمال غير القانونية التي تتم في أعالي البحار أو خارج المياه الإقليمية لأية دولة، وعليه لا تصنف الأعمال التي تتم ضد السفن والممتلكات والأشخاص على متن السفن الراسية في الموانئ أو المبحرة داخل حدود المياه الإقليمية لدولة ضمن أعمال القرصنة. وهناك تعريف آخر من وضع "اتفاقية التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا"، وهذا التعريف يستعمل مصطلحي القرصنة والسطو المسلح على السفن، ويقصد بهذا الأخير أي عمل عنف أو حجز غير قانوني أو أي عمل تخريبي يمس حركة الملاحة البحرية.**

- XU Ke. **Myth and Reality: The Rise and Fall of Contemporary Maritime Piracy in the South China Sea**. In: Shicun Wu and Keyuan Zou (eds). **Maritime security in The South China sea: regional implications and international cooperation.** Ashgate Publishing Limited, Farnham, 2009. p. 82.

2- MokhzaniZubir, MohdNizamBasiron.'**The Straits of Malacca: the Rise of China, America's Intentions and the Dilemma of the Littoral States'**.Maritime Institute of Malaysia, April 2005. In: "search.informit.com.au/documentSummary;dn...".

3- Xuegang Zhang. Op. Cit.

الضيقة لمضيق ملقا المحاط بإندونيسيا وسنغافورة وماليزيا تمنح القراصنة فرصا جيدة في المخارج الشرقية والشمالية للمضيق، لأن السفن في تلك المناطق من المضيق تكون مجبرة على الإبطاء من سرعتها للحصول على إبحار آمن[1].

في ظل هذه المخاطر يبقى أمن إمدادات الطاقة الصينية رهينة بسلامة خطوط المواصلات البحرية مادامت غالبية إمدادات النفط الصينية تأتيها عبر تلك الخطوط، لكون تكاليف نقل النفط بحرا أقل منها عبر وسائل أخرى، فإجراء مقارنة بسيطة حول تكاليف النقل يبين أن نقل النفط عبر البحر هو الأقل تكلفة بالنسبة للصين، فتكلفة نقل برميل واحد من النفط لمسافة 1000 كم تقدر بـ 163 دولارا عبر الناقلات، و793 دولارا عبر خطوط الأنابيب، و719 دولار عبر القطارات[2].

وتعتمد الصين على أربع طرق بحرية على الأقل في جنوب شرق آسيا:

– **أولا:** من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق ملقا ثم بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين، بالنسبة لناقلات النفط الأقل من 100 ألف طن.

– **ثانيا:** من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق سوندا، ثم مضيق "غاسبار" وبحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين، بالنسبة لحاملات النفط الأكثر من 100 ألف طن.

– **ثالثا:** من أمريكا اللاتينية/ جنوب المحيط الهادي عبر بحر الفيليبين فبحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين.

– **رابعا:** الطريق البديل من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق "لومبوك" إلى مضيق "ماكاسار" أو مضيق "مالوكو"، ثم إلى بحر الفيليبين فوصولا إلى غرب الباسيفيك ومنه إلى الصين.

ومن بين جميع طرق الشحن هذه يعد مضيق ملقا خط النقل البحري الأكثر حيوية بالنسبة للصين، إذ تمر عبره أكثر من 80% من واردات النفط الصينية، وبحسب الإحصائيات الحكومية الصينية قرابة 60% من السفن التي تعبر المضيق سنويا تتجه نحو الصين، وزيادة الارتباط بمضيق ملقا زاد من حساسية نقل الطاقة للصين، وهذه الحساسية تنبع من تهديدين رئيسيين، أولهما مرتبط بخطر القرصنة والإرهاب البحري، وثانيهما متعلق بسعي خصومها ومنافسيها مثل اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على هذا الخط البحري[3].

1- Bernard D. Cole. Sea lanes and pipelines: energy security in Asia**.** Praeger Security International, London, 2008. p. p. 88, 89.

2- Ibid. p. 1.

3- Xuegang Zhang. Op. Cit.

وحجم التقديرات المستقبلية الكبير لعد السفن الناقلة للوقود العابرة لبحر الصين الجنوبي يزيد من مكانته الإستراتيجية، ويجعل من مضيق ملقا نقطة اختناق رئيسية في النظام العالمي لنقل النفط، وقد أدى اضطرابه وقلة أمنه واعتماد الصين شبه الكلي عليه بأحد الملاحظين لوصفه – أي مضيق ملقا– بأنه "مأزق الصين" (China's Dillema) – وقد شاع هذا التوصيف فيما بعد حتى في الخطابات الرسمية وخاصة مصطلح "مأزق ملقا" (Mallaca dillema)، مثلما ورد في عدد من خطابات الرئيس "هو جنتاو"[1].

إن هذه الوضعية الإستراتيجية المعقدة في بحر الصين الجنوبي عموما ومضيق ملقا خصوصا، زادت من مكانة بحر الصين الجنوبي في البيئة الأمنية الآسيوية والعالمية، ودفع ذلك بالصين للعمل على تثبيت وجودها في هذا البحر ومحاولة السيطرة وفرض الرقابة على خطوط المواصلات البحرية فيه.

خريطة رقم(14) : خطوط المواصلات البحرية نحو الصين عبر مضيق ملقا

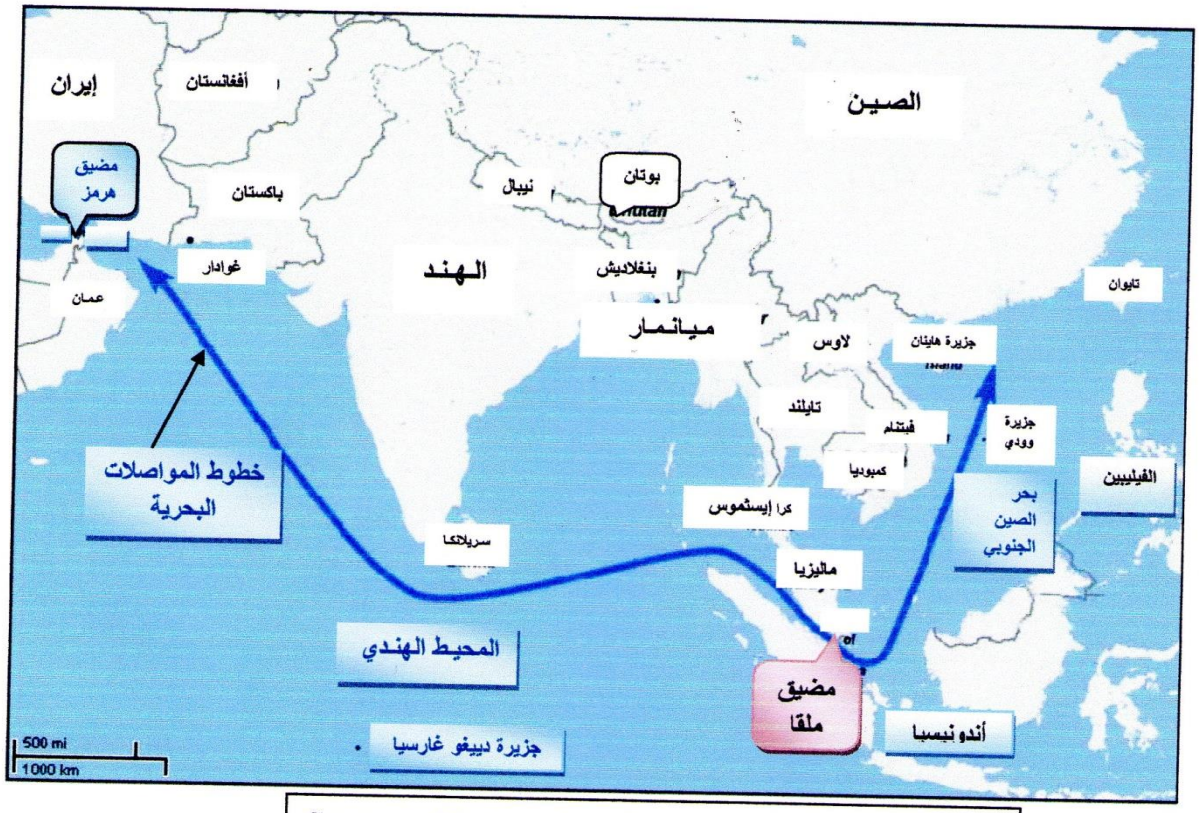

Source: Christopher J. Prhrson. Op. Cit. p. 3

وقد وصف "نيكولاس سبيكمان" (Nicholas Spykman) بحر الصين الجنوبي بأنه "البحر الأبيض المتوسط الآسيوي" (Asiatic Mediterranean)، وشاع وصفه أيضا بأنه "الكاريبي الصيني"

1- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 107.

(Chinese Caribbean)، ومثلما حاولت روما والولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على البحر المتوسط والكاريبي على التوالي، فإن الصين تبحث الآن عن السيطرة على بحر الصين الجنوبي[1].

لقد تحول أمن الطاقة إلى محرك قوي للبيئة الأمنية البحرية الإقليمية في المنطقة، والدول الآسيوية المستهلكة الرئيسية للنفط جميعها معنية بمسألة أمن السفن التي توصل إمداداتها الطاقوية، ومثلما يتوقع "كينت كالدر" (Kent Calder) فعدد متزايد من ناقلات النفط العملاقة ستبحر عبر المحيط الهندي نحو شرق آسيا، ومع أن قرابة 80% من شحنات النفط الصيني تمر عبر مضايق في منطقة المحيط الهندي، إلا أن بكين تفتقد لأي سيطرة أو رقابة على أمن وسلامة خطوط المواصلات البحرية، والحاجة لإمكانات كافية لضمان أمن خطوط المواصلات البحرية، أصبح مبررا هاما لزيادة الاعتمادات والميزانيات البحرية[2].

إن خطوط المواصلات البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي اكتست أهمية كبيرة للصين، على اعتبار أن المزيد والمزيد من وارداتها الطاقوية الخام إضافة إلى معظم وارداتها وصادراتها من السلع تنقل عبر تلك الخطوط، وأصبح واضحا للعيان أن توسيعا وتطويرا أكبر للوجود الصيني في بحر الصيني الجنوبي، مرفوقا بتوفير الأمن لتدفق المصادر والسلع عبر تلك الخطوط، يمكنه أن يحل بعضا من الصعوبات الصينية في تخفيف حساسيتها النفطية الإستراتيجية، ومع توجيه الصين لاهتمام أكبر ببحر الصين الجنوبي أصبح الجيش الصيني في مرحلة تحول، فلم يتم تحديث القوات الجوية والبرية فحسب، بل أدركت الصين كذلك أهمية تشكيل قوة بحرية متقدمة[3].

ويقف وراء هذا المسعى الاعتبارات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي والصعوبات التي تواجه الصين في مسألة خطوط المواصلات البحرية، والتي تحولت إلى انشغال يضغط بشدة على المخططين الأمنيين الصينيين، لأنهم يبحثون عن تخفيف الحساسية الإستراتيجية الناجمة عن اعتمادهم الكبير على شحنات النفط والغاز المنقولة عبر تلك الخطوط، لا سيما وأن القوات البحرية الصينية عاجزة حاليا عن تأمين تلك الخطوط، والتخلص من الآثار غير المرحب بها الناجمة عن وجود انقطاعات في الإمدادات الطاقوية في وقت الأزمات. وانعكاسا لهذه الوضعية الحرجة دعت الحكومة الصينية جيش التحرير الشعبي عام 2004، إلى مباشرة "مهام تاريخية جديدة"، تتضمن "الحفاظ على المصالح القومية التنموية" بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية، وأدى ذلك إلى إحداث تحول جذري في العقيدة البحرية الصينية، بالانتقال

1- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**.Op. Cit.

2- Sam Bateman. "**Maritime security: regional concerns and global implications**". In: William T. Tow (eds). Security Politics in the Asia-Pacific: A Regional–Global Nexus? Cambridge University Press, London, 2009. p. 247.

3- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 9.

من عقيدة "الدفاع النشيط عن البحار القريبة" (Near Seas Active Defence)، إلى عقيدة "الدفاع عن البحار البعيدة" (Far Seas Defence) من سلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها[1].

في هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل:[2]

- **المرحلة الأولى 2000- 2010:** تهدف لإرساء الصين لسيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا وتايوان والفيليبين.

- **المرحلة الثانية 2010- 2020:** تهدف فيها الصين لفرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط سلسلة جزر "أوقازاوارا" (Ogasawara) و"غوام" (Guam) وإندونيسيا.

- **المرحلة الثالثة 2020- 2040:** وهي المرحلة النهائية التي تطمح فيها الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية.

وتحقيقا لذلك شهدت البحرية الصينية عملية تحديث واسعة وملحوظة، وليس بإمكان أي من دول الآسيان حاليا منافسة القوة البحرية الصينية، فقد تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري جيرانها من حيث عدد أو نوعية الغواصات والمدمرات وقوارب الدوريات والفرقاطات، وهو ما مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع عليها، ومنذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر في المنطقة، خاصة مع توضيح صور الأقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة "094 جين"، ووجود هذا النوع من الغواصات يمثل "أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي"[3]. وسرعت الصين من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، كما قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة هاينان[4].

وهذا ما جعل من قوة الغواصات الصينية العنصر الأساسي في الخطط طويلة المدى لتطوير القوات الصينية، وتحتل قوة الغواصات الصينية حاليا المرتبة الثالثة عالميا رغم أن أغلبها يبقى أقل تقدما تكنولوجيا، ورغم افتقاد الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات، إلا أن غواصاتها المطورة محليا حديثا والمتمثلة في فئة "مينغ 035" و "سونغ 039" تتميز بأنها أسرع وأكثر فاعلية، كما أن غواصات "سونغ 039"، قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن من تحت الماء. إضافة إلى امتلاك الصين

1- Ian Storey. Op. Cit.

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 13.

4- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 82.

لأسطول مكون من 12 غواصة روسية من نوع "كيلو" (Kilo)، تمثل التقدم الرئيسي في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات، ويمكن مقارنة غواصات "سونغ" و"كيلو" التي تمتلكها الصين بالغواصات الغربية التي يمتلكها جيران الصين الآسيويين، مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة والهند، لكنها أقل تقدما من نظيراتها في اليابان وأستراليا[1].

وبعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، وتتوفر على ثلاثة أساطيل هي: أساطيل البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي، وتمتلك الصين 27 مدمرة و51 فرقاطة و27 سفينة إنزال كبيرة و54 أخرى صغيرة، لتمتلك أكبر أسطول غواصات في آسيا يتكون من 8 إلى 10 غواصات تعمل بالطاقة النووية و48 تقليدية، وشملت عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن، والغواصات وأنظمة الاستطلاع البحري، وفي سنة 2011 بدأت تجريب أول حاملة طائرات لها، وجاء في الورقة البيضاء للدفاع لسنة 2011 أن: "القوة الوطنية الشاملة للصين قد دخلت مرحلة جديدة"[2].

وإضافة إلى تطويرها لقوتها البحرية انتهجت الصين إستراتيجية أخرى لحماية خطوط مواصلاتها البحرية، تهدف إلى حماية المسطحات المائية التي تمر عبرها إمداداتها النفطية القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا عبر المحيط الهندي وصولا إلى بحر الصين الجنوبي ومنه إلى الموانئ في المناطق الساحلية الصينية، وتعرف هذه الإستراتيجية باسم "عقد اللؤلؤ" – **التي أشرنا إليها في الفصل السابق.**

وكل لؤلؤة في "عقد اللؤلؤ" هي موضع للتواجد العسكري والنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني، واللآلئ التي يتشكل منها هذا العقد هي عبارة عن منشآت عسكرية وموانئ وقواعد بحرية على طول خطوط المواصلات البحرية، ومن بينها جزيرة هاينان الصينية بكل ما تحويه من منشآت عسكرية، ومهبط الطائرات في جزيرة "وودي" في أرخبيل باراسيل البعيدة عن فيتنام بـ 300 ميلا بحريا، ومنشأة شحن الحاويات في ميناء "شيتاغونغ" ببنغلاديش، وميناء "سيتوي" العميق في ميانمار، والقاعدة البحرية في "غوادار" بباكستان، وتشكل الموانئ ومشاريع بناء الحقول الجوية، والروابط الدبلوماسية، وخطط تحديث القوات العسكرية التي تقوم عليها "إستراتيجية عقد اللؤلؤ"، والتي تمتد من السواحل الصينية مرورا بسواحل بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، لتعبر المحيط الهندي وصولا إلى سواحل بحر العرب والخليج العربي،

1- Amitav Acharya. **Seeking Security In The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi. p. 13.

2- عبد الرحمان المنصوري. **"الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية"**. من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص 3. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm ».

حيث أقامت الصين علاقات إستراتيجية وطورت قدرتها على إرساء تواجد دائم لها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط[1].

ولأن حماية خطوط المواصلات البحرية وخاصة نقاط الاختناق العديدة التي تتخللها ومضيق ملقا بالخصوص مهمة صعبة ومعقدة، ليس بإمكان الصين القيام بهذا الدور لوحدها بل هي بحاجة إلى مساعدة وتنسيق جهود مع جيرانها المطلين على بحر الصين الجنوبي. فقد أبدت الصين استعدادا واهتماما كبيرين للعمل مع الدول الساحلية المطلة على ذلك البحر للقيام معا بدوريات مشتركة في مضيق ملقا[2].

وطورت الصين علاقات تعاونية مع ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا لحماية المصالح الصينية في مضيق ملقا، ولتقليل حدة المنافسات مع القوى الكبرى الرئيسية، ومنذ عام 2005 لعبت الصين دورا نشيطا في حفظ وتدعيم الأمن في المضيق ومنع حدوث تسربات للنفط في المنطقة. وانخراط الصين النشيط في هذه المبادرات يدخل ضمن التعاون الدولي والجهود الدبلوماسية، وبما أن مضيق ملقا يكتسي أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني، تعتبر الصين استعمال القوة كآخر خيار تلجأ إليه للدفاع ضد أية تهديدات مباشرة – مثل أي حصار يفرض عليها بسبب أزمة مع تايوان– [3].

وتخطط الصين على المدى البعيد لإيجاد طرق بديلة لنقل وارداتها من الإمدادات الطاقوية لتتجنب أو على الأقل تقليل اعتمادها على مضيق ملقا، وأحد هذه البدائل التي تشرف عليها الصين التخطيط لحفر قناة في منطقة "كرا إيسيثموس" في جنوب تايلند، ينتظر منها أن تغير وجه المجال الإستراتيجي الطاقوي الإقليمي، لأن الأرض المستوية التي يبلغ عرضها في حدها الأدنى 50 كلم، والتي ترتبط أساسا بتراب تايلند وبشكل جزئي ببورما، تعد موقعا مثاليا لإنشاء قناة عالمية يتوقع منها أن تجذب 90% من السفن التي كانت تمر عبر مضيق ملقا نحوها، لأن مرور تلك السفن عبر القناة الجديدة سيوفر نصف الوقود الذي تستهلكه تلك السفن عند مرورها بمضيق ملقا، ولكن تجسيد هذا المشروع قد لا يكون في المستقبل القريب نظرا لعوائق اقتصادية وتقنية، إضافة إلى الاضطرابات المنتشرة بين المجموعات السكانية المسلمة في جنوب تايلند[4].

وأحد هذه البدائل أيضا يتمثل في بناء خط أنابيب بين الصين وبورما – **أنظر تفاصيل أكثر حول هذا الخط في الفصل الرابع**–، ويتمحور حول بناء خط أنابيب من مدينة "سيتوي" في الساحل الجنوبي الغربي

1- Christopher J. Pehrson. Op. Cit. p. 3.

2- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 82.

3- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

4- Ibid. p. 22.

لبورما بالقرب من المحيط الهندي، وصولا إلى مدينة "كان مينغ" في مقاطعة يونان الصينية، هذا الطريق المختصر يتوقع منه أن يقلص السفر عبر ملقا بـ 750 ميلا، ويمكنه أن يساعد في تقليل اعتماد الصين وتبعيتها لمضيق ملقا بنسبة الثلث أو أكثر[1].

وطريق نقل الطاقة البديل الثالث الذي يلفت الانتباه، يتمثل في تطوير شبكة شاملة للسكك الحديدية عابرة لآسيا على مسافة 5500 كلم، لتربط الصين بالعديد من دول الآسيان لتكون وسيلة فعالة لنقل الطاقة وسلع أخرى، وبدأت المحادثات حول هذا المشروع سنة 1995 في قمة الآسيان الخامسة، وهي الشبكة التي ستقلص من زمن وتكلفة النقل بشكل كبير، وقد بدأت الأشغال في المشروع عام 2008، وينتظر من شبكة السكة الحديدية العابرة لآسيا أن توفر البنية التحتية اللازمة لربط جنوب شرق آسيا والصين مع شمال شرق آسيا، وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وخلق نظام سكك حديد عابرة لأوراسيا بإمكانها ربط آسيا بأوروبا[2].

ولكن ما دامت هذه المشاريع الخاصة بالطرق البديلة بعيدة التنفيذ وتواجه صعوبات مختلفة في تجسيدها في المدى القريب، تبقى إمدادات النفط الصينية تحت رحمة مضيق ملقا وما يتميز به من مخاطر واضطرابات تتنوع بين ما هو طبيعي وأمني، وما يزيد من خطورة الوضع هو استمرار الاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط وإفريقيا بشكل كبير في تلبية احتياجاتها، وهي الإمدادات التي تمر عبر خطوط المواصلات البحرية التي تتخذ من مضيق ملقا ممرا لها، نحو دخول بحر الصين الجنوبي ومنه إلى الصين.

1- Xuegang Zhang. Op. Cit.

2- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 23.

المبحث الثاني: البحث الصيني عن موارد الطاقة في شرق آسيا

تنفتح الصين في شرق آسيا على كل من البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، اللذان يمثلان المسطحات المائية التي تحد الصين من شرقها وتشكلان امتدادا لبحر الصين الجنوبي، كل هذه البحار تعتبر بالأساس جزءا من المحيط الهادي في جزئه الآسيوي أو ما يعرف بآسيا المحيط الهادي، أو المنطقة التي تعتبر موطنا لمستهلكين آسيويين كبار للطاقة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتعتبر أيضا مجالا للتنافس بين اليابان والصين خصوصا حول ملكية عدد من الجزر يعتقد غناها بموارد طاقوية في بحر الصين الشرقي، ويمتد التنازع إلى البحر الأصفر أيضا للأسباب ذاتها. مع تغذيتها بعوامل تباين إيديولوجية بين الصين وكوريا الشمالية من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى، مع الدور البارز للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي تعرف لعبة تحالفات بين هذه الأخيرة واليابان وكوريا الجنوبية وعددا من دول الآسيان في مواجهة الصين، وتزايد دور قوى أخرى كالهند واليابان وروسيا.

المطلب الأول: النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي: تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وجميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية، وذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني، بفضل ما تختزنه من احتياطيات نفطية وغازية من جهة، وبسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا والشرق الأوسط شرقا ومن أمريكا اللاتينية والشمالية والكاريبي غربا.

ويشكل بحر الصين الشرقي إحدى المناطق البحرية الهامة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، إذ يغطي هذا البحر الذي يعد جزءا من المحيط الهادي مساحة قدرها 1.249.000 كم^2 (482.000 ميلا مربع)، تحده من الشرق جزيرتا "كيوشو" و"ريوكيو" اليابانيتين، ومن الجنوب تايوان، ومن الغرب الصين وباقي القارة الآسيوية، يربطه مضيق تايوان ببحر الصين الجنوبي ، ويتصل ببحر اليابان عبر مضيق كوريا، وينفتح شمالا على البحر الأصفر، والدول المطلة عليه هي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين، يصب فيه نهر اليانغتزي، ويضم عددا من الجزر والأرصفة أو الحيدات والصخور، وأهمها جزيرة "سينكاكو" أو "دياويو"، وجزيرة "تونغ"، ومجموعة من الحيدات أو الأرصفة البحرية في شماله مثل صخور "سوكورتا" التي تسمى أيضا "سويان" أو "إيودو"، وصخور "هوبيجياو" وصخور "ياجياو"[1].

1- **East China Sea.** Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

خريطة رقم (15) : بحر الصين الشرقي

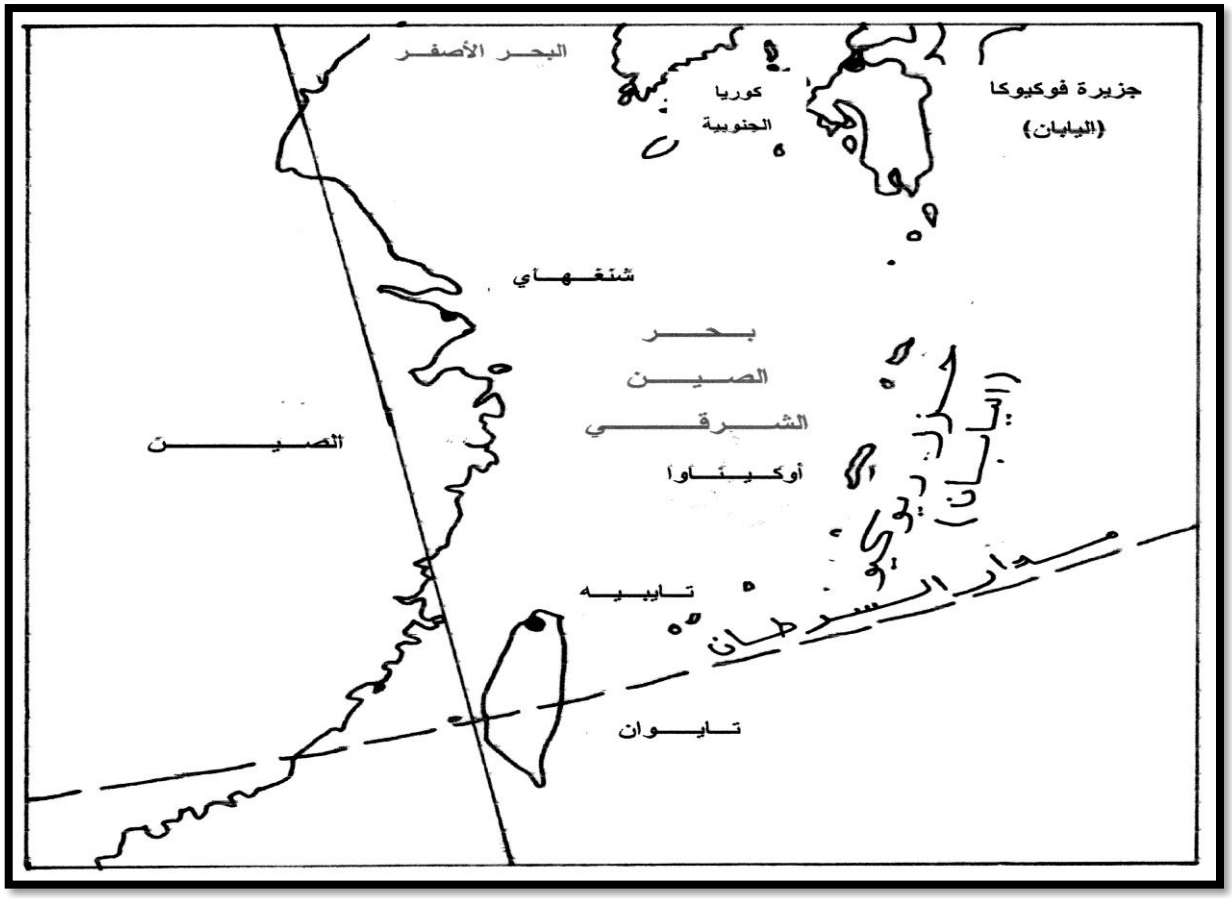

Source: http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea.

دخلت الصين في نزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي، وهو ما جعل التوقعات تنصب حول تحوله إلى نقطة ساخنة في منطقة آسيا المحيط الهادي، ورغم أن عدد الدول صاحبة الإدعاءات في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن المنازعات القائمة في هذا البحر أصبحت محل اهتمام دولي، واكتست حالة من التعقيد تماثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، وتوجد الجزر الخمس والأرصفة البحرية الثلاثة التي تنتشر عبر بحر الصين الشرقي محل إدعاءات متضاربة بين الصين واليابان أساسا وتايوان بدرجة أقل[1].

ويتم النزاع في بحر الصين الشرقي بين اليابان والصين خصوصا (مع وجود مطالب لكوريا الجنوبية وتايوان ولكنها أقل شأنا حدة)، ويتمحور حول سلسلة جزر "سينكاكو" أو "دياويو" المتشكلة من خمس

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: "http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html".

جزر غير مأهولة وثلاث صخور جرداء، تقع على مسافة حوالي 120 ميلا بحريا من تايوان، و200 ميلا بحري من جنوب غرب "أوكيناوا" اليابانية، و200 ميلا بحريا شرق مقاطعة "فوجيان" الصينية، تقع جميعها في حافة الجرف القاري لبحر الصين الشرقي قبالة "أوكيناوا" في الجنوب. وتبلغ مساحتها الإجمالية 7 كم^2، وتمتاز بغناها كمنطقة لصيد الأسماك، ويتوقع أن تكون موطنا غنيا بالمخزونات النفطية والغازية، إضافة إلى موقع الجزر الإستراتيجي على مشارف طرق النقل البحرية في بحر الصين الشرقي[1]. ويؤكد على ذلك "أليسيو باتالانو" (Alessio Patalano) الخبير الإستراتيجي البحري في الكلية الملكية بلندن، بملاحظته لاحتكار النقل البحري لـ 90% من شحن البضائع في شرق آسيا، وجزر سينكاكو / دياويو تشكل صلب أو محور طرق التجارة البحرية في المنطقة[2].

ويقف عامل الطاقة وراء النزاع الحالي بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي، مدفوعا بالمعلومات والتقارير المتداولة بشأن توفر المياه المحيطة بتلك الجزر على مخزونات نفطية وغازية، إلا أنها تعتبر مخزونات متواضعة مقارنة بحجم الاستهلاك الصيني والياباني (تعد كل من الصين واليابان المستهلكين الثاني والثالث عالميا للطاقة على التوالي)، وتذهب التقديرات الصينية إلى أن المنطقة تختزن ما مقداره 160 مليار برميل من النفط، بينما تتراوح مخزونات الغاز الطبيعي ما بين 175 و210 تريليون قدم مكعب، وتعتبر اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة لحد الآن أكبر من مثيلاتها الخاصة بالنفط، ويأتي حقل شانكسياو (بتسميته الصينية)/ شيراكابا (بتسميته اليابانية) على رأس الحقول الغازية الواعدة، باحتياطيات غازية قدرها 168 مليار قدم مكعب، ورغم أن الاحتياطيات الغازية في بحر الصين الشرقي لا تعد عاملا مؤثرا بشكل كبير على أمن الطاقة لكلا البلدين، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك المخزونات عديمة الفائدة[3].

ومقارنة بالتقديرات الصينية المتفائلة بخصوص المخزونات النفطية والغازية، تشير تقارير "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى احتواء بحر الصين الشرقي على احتياطيات نفطية ما بين 60 و100

1- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

2- James Woudhuysen. "**Big trouble in the East China Sea**"**.** Monday, 3 September 2012. "http://www.spiked-online.com/site/article/12836/".

3- Chris Acheson. "**Disputed Claims in the East China Sea**". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public email forum on Japanese affairs, ,July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

مليار برميل. وتدعي كل من اليابان والصين السيادة على هذه الجزر وتختلفان حتى في تسميتها، فبينما يطلق عليها اليابانيون تسمية "سينكاكو" (Senkaku)، يسميها الصينيون "دياويو" (Diaoyu)، وقد اجتذبت الأهمية الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية للمنطقة لاعبين آخرين مثل الولايات المتحدة وتايوان –يسمي التايوانيون تلك الجزر "تياويوتاي"– [1].

ويسوق كل من طرفي النزاع الرئيسيين مجموعة من الحجج والبراهين التاريخية والجغرافية والقانونية للتدليل على أحقية كل منهما بفرض السيادة على تلك الجزر، حيث تقول الصين بحقها في تلك الجزر بالعودة إلى التاريخ الذي يثبت – حسب الصينيين– أن المنطقة جزء لا يتجزأ من الصين، حين ألحقت سلالة "مينغ" تلك الجزر بأقاليمها البحرية عام 1403، وذهبت سلالة "كينغ" أبعد من ذلك عندما وضعت تلك الجزر تحت سيطرة "تايوان"، التي كانت آنذاك جزء تابعا للإمبراطورية الصينية[2].

فبالنسبة للصين الجزر المتنازع عليها تم اكتشافها وتسميتها تاريخيا من طرف الصينيين، مئات السنيين قبل اكتشافها عام 1884 من طرف الصياد الياباني "تاتسوشيرو كوغا" أحد صيادي جزيرة "ريوكيو"، وهي الحادثة التي تستدل بها المراجع اليابانية للتدليل على أحقية اليابان بملكيتها، بينما يشير الصينيون إلى أن ذكر تلك الجزر قد ورد في كتابات صينية تاريخية موثقة تعود إلى منتصف القرن الـ 16 م، ومن حيث الاستعمال يؤكد الصينيون أن المياه المحيطة بتلك الجزر كانت بانتظام قبلة للصيادين الصينيين، الذين تعودوا أيضا على استعمال الجزر كملجأ من العواصف، وفي عام 1893 أصدرت الإمبراطورة "دواغار تسو شيه" من سلالة "كينغ" مرسوما إمبراطوريا أعطت بموجبه الحق لأحد رعاياها "شينغ كسويان هوي"، باستغلال ثلاث من جزر "دياويو" لجمع الأعشاب الطبية والعطرية، ويجادل الصينيون أن عامل الاستكشاف مرفوقا ببعض الوثائق الرسمية الموثقة للاستعمال تكفي كدليل على حقها في فرض السيادة على تلك الجزر[3].

أما اليابان، فترى أن تلك الجزر كانت غير مأهولة واعتبرتها "أرضا لا مالك لها"، وطالبت بها عام 1895 كجزء من مجموعة جزر "نانسي شوتو" الجنوبية الغربية، وألحقت تلك الجزر بأقاليمها بموجب اتفاقية "شيمونوسكي" التي أنهت الحرب اليابانية الصينية عام 1895، ولكن الصين تنظر لتلك الاتفاقية

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2- Ibid.

3- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

على أنها جزء من الاتفاقيات غير العادلة التي فرضت عليها من طرف القوى الأجنبية، بنفس الطريقة التي خضعت بموجبها تايوان لليابان في وقت مضى[1].

وترى الصين أنه بموجب الاتفاقيات الدولية، يعتبر إخضاع تايوان وأجزاء أخرى بما فيها جزر "دياويو" للسيطرة اليابانية بعد هزيمة بكين في حرب 1895 قد تم من طرف واحد، وبالتالي فهو يعد أثر غير قانوني أو شرعي، وبعد هزيمة اليابانيين على يد الحلفاء عام 1945، قبلت اليابان بموجب إعلاني القاهرة 1943 وبوتسدام فيما بعد إعادة الأقاليم الصينية المستولى عليها سابقا بما في ذلك جزر "دياويو"، وبالعودة إلى اتفاقية سان فرانسيسكو 1951 التي وقعتها اليابان مع الحلفاء، يرى الصينيون أن الفصل الثاني منها قد أقر بتنازل اليابان عن كل حقوقها ومطالباتها فيما يخص "فرموزا" أو (تايوان) و"بيسكادورس"، وقام الصينيون الذين لم تتم دعوتهم لمؤتمر السلام بتأويل اسم "فرموزا" ليشمل أيضا "جزر دياويو"[2].

ولكن بعد اتفاقية 1951 تم وضع الجزر تحت السيطرة الأمريكية بطريقة "غير قانونية" حسب الصينيين، وفي عام 1971 وافقت الولايات المتحدة على إعادة الجزر المتنازع عليها لصالح اليابان (وتم تنفيذ ذلك عام 1972)، وهو ما اعتبرته الصين غير قانوني وغير جائز، ووصفت اتفاقية سان فرانسيسكو بأنها "خطة الغرفة الخلفية" التي منحت الجزر لليابان بالتزامن مع إعادة جزر "أوكيناوا" لسيادة طوكيو، واعتبر وزير الخارجية الصيني في ديسمبر 1971 الاتفاقية بأنها "غير قانونية مطلقا"[3].

ولليابان بدورها مجموعة من الحجج التي تستند عليها في إثبات أحقيتها بفرض سيادتها على الجزر، وهي:[4]

أولا: لم تكن تلك الجزر ملكا للصين أو لأية دولة أخرى إلى غاية 1894، بعبارة أخرى كانت تلك الجزر تقع تحت طائلة مبدأ "الأرض التي لا مالك لها"، وقد اكتشفت عام 1884 من طرف أحد الصيادين اليابانيين "تاتسوشيرو كوغا" من جزر "ريوكيو"، ولم تكن إلى غاية 1895 سنة ضمها لليابان ملكا لأي طرف آخر.

ثانيا: تؤكد اليابان أن إلحاق تلك الجزر بأراضيها لم يكن له علاقة بتقدم اليابان في حربها ضد الصين، ولم تكن ضمن اتفاقية "شيمونوسكي" التي أنهت الحرب بين الطرفين، بتخلي الصين عن تايوان أو فورموزا

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

3- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

4- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

وكل الجزر المتصلة بها، وتؤكد اليابان: "ليس بعد الحرب اليابانية الصينية، ولكن قبل اتفاقية شيمونوسكي"، تم إلحاق الجزر رسميا بجزر ريوكيو اليابانية".

ثالثا: لم تكن جزر "سينكاكو" جزء من الأقاليم التي توجب على اليابان التنازل عليها بموجب اتفاقية سان فرانسيسكو، فعندما وضعت جزر "ريوكيو" تحت الإدارة العسكرية الأمريكية بنهاية الحرب العالمية الثانية، وبعدها تحت الوصاية الأمريكية بموجب اتفاقية سان فرانسيسكو، كانت جزر "سينكاكو" دائما متضمنة في جزر "ريوكيو"، إضافة إلى أن اتفاقية إعادة جزر "أوكيناوا" احتوت على جزر "سينكاكو" ضمن المناطق الواجب استرجاعها لصالح اليابان.

خريطة رقم(16) : الجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي

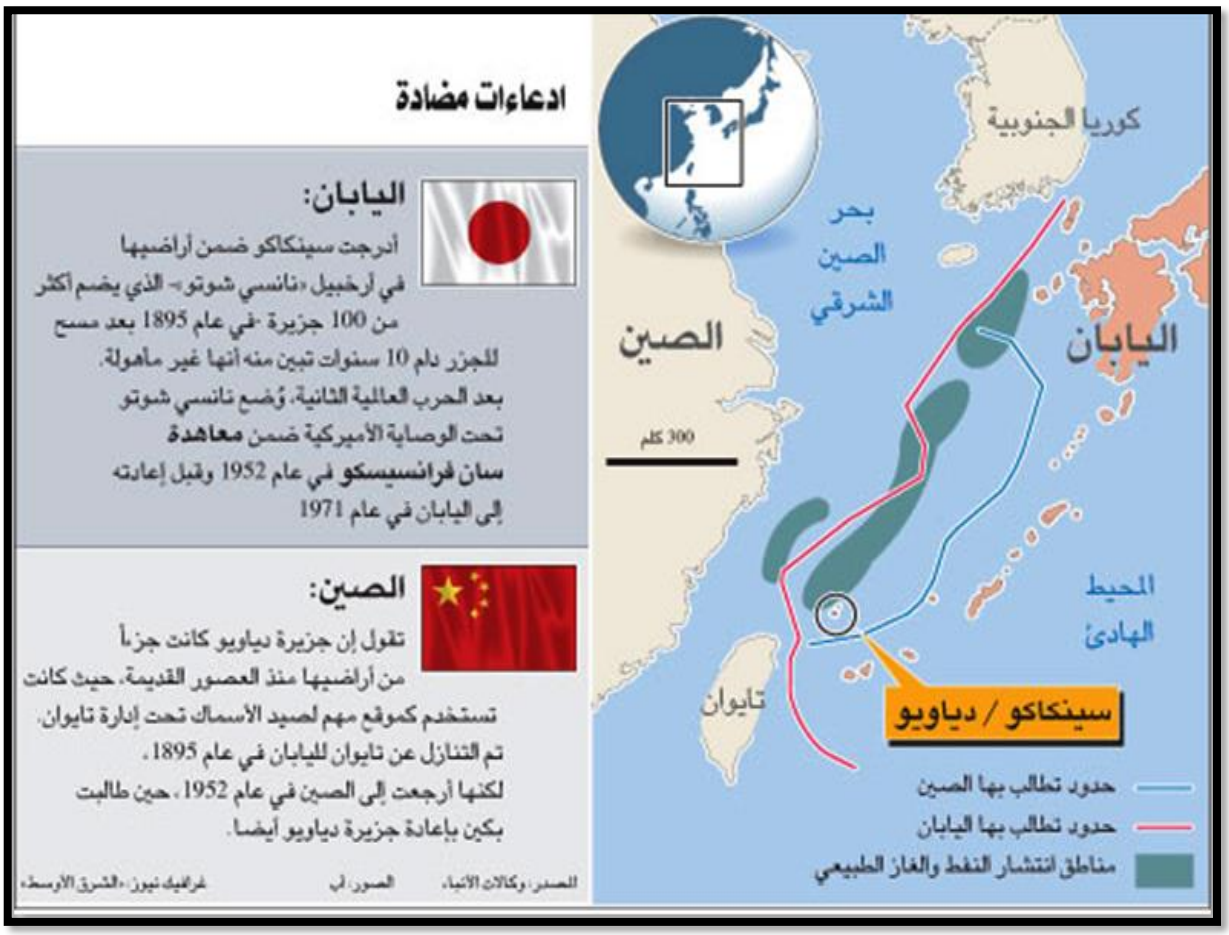

المصدر: نزاع جزر سينكاكو. في:

https://2u.pw/b8j3Ewz

وللنزاع بعد قانوني كذلك، فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يحق لأي دولة ساحلية أن تكتسب "منطقة اقتصادية حصرية أو خالصة" (EEZ) تمتد 200 ميلا بحري انطلاقا من ضفافها أو سواحلها، وفي هذه الحالة تتقاطع المطالبات الإقليمية البحرية الصينية واليابانية في بحر الصين الشرقي

(تتقاطع مطالبات الطرفين على مساحة 81000 ميلا مربعا) . فالصين تطالب بالمنطقة المتنازع عليها من المحيط لكونها جزءا من منطقتها الاقتصادية الخالصة، ما دامت تعتبر امتدادا طبيعيا للجرف القاري الصيني، وتطالب اليابان من جهتها بالمنطقة البحرية المتنازع عليها، بحكم كونها ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، على أساس وجودها ضمن نطاق الـ 200 ميلا بحريا (350 كم) من الساحل الياباني[1].

وتتباين تأويلات كل طرف لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الخاصة بترسيم الحدود البحرية وتطبيقها على بحر الصين الشرقي. حيث اقترحت اليابان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين استنادا للمادة 57 من قانون البحار، التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميلا بحري، وبما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميلا بحريا، فقد رسمت اليابان من جانب واحد خطا حدوديا على مسافة متساوية من ساحلي البلدين. وهو الأمر الذي رفضته الصين التي طالبت بترسيم الحدود بينهما وفقا للمادة 76 فقرة 5، أي على أساس "الامتداد الطبيعي للجرف القاري"، وهو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميلا بحريا، وهي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري وهو ما ترفضه اليابان بدورها[2].

ويسعى كل طرف لضم تلك الجزر لمنطقته الاقتصادية الخالصة للاستفادة من المزايا الاقتصادية، المتمثلة خصوصا في الاستحواذ على المخزونات المعدنية والنفطية والغازية المتركزة حول مياه تلك الجزر، ومن الناحية الإستراتيجية إذا امتلكت اليابان تلك الجزر فسيكون بإمكانها فرض نظم استطلاع ورقابة بحرية وجوية، ونصب قواعد مضادة للسفن وصواريخ الجو على الجزر، وبقيامها بذلك سيكون بإمكانها فرض حصار على الموانئ والطرق الجوية القادمة من شمال تايوان، ووضع مناطق مثل "فيزهو" و"وينزهو" و"نينغبو" في البر الصيني في مجال الرادارات اليابانية، وستكون الصين قلقة للغاية بسبب أي تحرك لليابانيين إذا قرروا المضي قدما في هذا المخطط، لأن بناء قواعد عسكرية ونشر أسلحة ثقيلة على الجزيرة سيطرح تهديدا جديا للدفاع والأمن الصيني[3].

ولكن يبقى الرهان الطاقوي العامل الأبرز في النزاع الياباني– الصيني حول تلك الجزر، فالنزاعات حول الحدود البحرية والجزر تستند غالبا إلى إدعاءات تاريخية و/أو ثقافية، وتبرز في أحيان أخرى كنتيجة لتحولات جيوبوليتيكية أساسية، ومثلما يحدث على البر أو اليابسة يمكن للنزاعات على الحدود

1- Arthur S. Ding. "**China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?**". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005. p. 36.

2– عبد الرحمان المنصوري. مرجع سابق. ص 6.

3- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

البحرية والجزر في ظروف معينة، أن تأتي في سياق تنافس القوى الكبرى على الموارد والثروات في أعماق البحار، وزيادة حدة التنافس بين الصين واليابان حول استغلال نفط وغاز بحر الصين الشرقي يندرج ضمن هذا السياق[1].

ففيما يخص حقل "شانكسياو" للغاز الطبيعي الواقع خمسة كيلومترات بعيدا عما يعرف بـ "خط التقسيم" بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للصين واليابان، تبلغ مساحته 22 ألف كم^2 مما يجعله يتخطى منطقة الصين الاقتصادية الخالصة ليمتد في المنطقة الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها مع اليابان، وهذه الأخيرة وبناء على عوامل القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية المتشابهة، تجادل بأنها تتشاطر مع الصين نفس مصادر النفط الخام والغاز الطبيعي، وتبدي اليابان انشغالا كبيرا بقدرة الصين على استغلال النفط والغاز من الجانب الياباني للخط، وبالمقابل ترفض الصين الاعتراف بخط التقسيم ذاك بحجة أنه تم وضعه من الجانب الياباني بشكل أحادي وبدون التفاوض مع الجانب الصيني، ومادام ذلك الخط غير قانوني فإن الصين تعتبر المواقع الطاقوية الثمانية هناك تابعة لها، وفي كل الأحوال تعتبر الصين حقل "شانكسياو" واقعا في الجانب الصيني من خط التقسيم، وعليه فهي غير مجبرة على تزويد اليابان بأية معلومات أو معطيات حول نشاطها التنقيبي هناك[2].

وباشرت شركات الطاقة الصينية عمليات إنتاج النفط والغاز في ثلاثة حقول، وهي: حقل "بينغو"، وحقل "شانكسياو" (الذي يسميه اليابانيون "شيراكابا")، وحقل "تيانوايتيان" (الذي يسميه اليابانيون "كاشي" أو "كاشيدي")، وشرعت في بناء أرضيات نفط وغاز في حقول أخرى عديدة، مثل "لونغ جينغ" (الذي يسميه اليابانيون "آسونارو")، وحقل "كونكسيو" أو "لينغ كان" (الذي يسميه اليابانيون "كيكيو")، و"ديووانكيياو" (الذي يسميه اليابانيون "كوسونوكي")، وفي مناطق أخرى من بحر الصين الشرقي. ولمواجهة التحركات الصينية رخصت وزارة "الاقتصاد والتجارة والصناعة" اليابانية لأكبر شركة طاقة خاصة في اليابان "شركة تيكوكو للنفط"، لمباشرة عمليات تنقيب تجريبية في منطقة تقع في الجهة الشرقية من "خط التقسيم"، ويحتاج شروع تلك الشكرة في التنقيب إلى مرافقة حرس الحدود وقوات الدفاع الذاتي لأسباب أمنية، مادام من المحتمل أن تكون البحرية الصينية قرب تلك المنطقة، وهذه ستكون لعبة خطيرة وغير مجدية لكلا الجانبين[3].

وتنخرط الصين بشكل أنشط من اليابان في أعمال الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في بحر الصين الشرقي خصوصا فيما تعلق بحقول الغاز الطبيعي، لأن هذه الأخيرة تقع في مياه قليلة العمق نسبيا

1- Guo Rongxing. Op. Cit. p. p. 4, 5.

2- Arthur S. Ding. Op. Cit. p. p. 36, 37.

3- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 7.

وقريبة من المناطق الصينية ذات الطلب الكبير على هذه المادة، ولذلك لشركة النفط البحري الوطنية الصينية مصلحة في تطوير تلك الموارد الغازية، من أجل أن يكون لها نصيب في تغذية سوق الغاز الطبيعي المتنامي في شنغهاي، لا سيما وأن بعض التقديرات تشير إلى أن الغاز الطبيعي القادم من بحر الصين الشرقي، يكون أقل تكلفة من ذلك الذي يتم ضخه عبر خط أنابيب غرب – شرق القادم من كازاخستان، بالرغم من كون الاحتياطيات النفطية في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في مقاطعة "كسينجيانغ" الصينية، ومن مخزونات كازاخستان التي تلبي احتياجات الصين عبر خط أنابيب غرب – شرق[1].

إذ تعتبر المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية للصين وخاصة مقاطعتي "شنغهاي" و"زيجيانغ" أهم مراكز التصنيع في البلاد (وبالتالي أكثرها استهلاكا للطاقة)، ولكنها لا تمتلك تقريبا أية موارد طاقوية خاصة بها، وتلبية احتياجاتها من النفط والغاز على المستوى الداخلي يعتمد على التموين من المقاطعات الشمالية والغربية البعيدة، وهي تمتاز بكونها إمدادات مكلفة وغير كافية، وبالمقابل يكون تموينها من نفط وغاز الجرف القاري ببحر الصين الشرقي أسهل وأقل تكلفة (لا تتعد المسافة بين المقاطعتين ومناطق الإنتاج في بحر الصين الشرقي 500 كم) [2].

وتنشط "شركة النفط البحري الوطنية الصينية" (CNOOC) بشكل واسع في بحر الصين الشرقي، أين بلغت مخزوناتها النفطية المؤكدة في المنطقة عام 2011 حوالي 18 مليون برميل، ومخزوناتها المؤكدة من الغاز الطبيعي 300 مليار قدم مكعب خلال نفس الفترة بحسب تقديرات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وتساعد الشركة الصينية الأخرى "الشركة الوطنية الصينية للبتروكيمياويات" (SINOPEC) الشركة الأولى في مشاريع النفط التي تباشرها في بحر الصين الشرقي، وتشارك عدد من الشركات الأجنبية الشركات الصينية في نشاطاتها في بحر الصين الشرقي منذ شروع بكين في استغلال حقل "بينغو" النفطي والغازي سنة 1983، الذي ينتج ما بين 8 آلاف و10 آلاف برميل يوميا[3].

ولكن عمليات ومشاريع استغلال الموارد الطاقوية في بحر الصين الشرقي تنطوي على مخاطر كبيرة، لا سيما في ظل غياب توافق بين الأطراف المتنازعة حول الصيغة المناسبة لوضع تحديد دقيق لحصة كل طرف، ومثلما يقول "سكوت هارولد" (Scott Harold) الباحث السياسي لدى مؤسسة "راند" (Rand) الأمريكية: "عندما تكون الموارد على المحك، لا يمكن لأي كان من الناحية الواقعية أن يتوقع

1- Chris Acheson. Op. Cit.

2- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 9.

3- Ralph Jennings. "**East China Sea, a Treasure for Oil, Is Fraught With Danger**". October 31, 2012. In: "http://www.thestreet.com/story/11752270/1/east-china-sea-a-treasure-for-oil-is-fraught-with-danger.html".

تنقيبا آمنا على النفط والغاز، إذا كان هنالك نزاعا بإمكانه أن يؤدي إلى عسكرة المنطقة، لأن المالك لحقوق استغلال النفط والغاز هناك غير محدد"[1].

وهذا ما تجلى في الخلاف الذي وقع بين الطرفين عام 2003، عندما وقعت شركتا (CNOOC) و(SINOPEC) الصينيتين في أوت من تلك السنة، على اتفاق مع شركتي "زويال دوتش شال" و"إينوكال" لاستغلال وتطوير حقول الغاز في "كسيهو" (Xihu)، والشروع في إنجاز منشآت إنتاج في "شانكسياو" أكبر حقل غازي في المنطقة، الواقع على بعد أكثر من 4 كم من خط التقسيم الذي تضعه اليابان، وفي جوان 2004 احتجت اليابان رسميا على النشاطات الصينية هناك، لاعتقادها أن استغلال ذلك الحقل النفطي سيمتد إلى منطقة اليابان الاقتصادية الخالصة، وطالبوا الصين بتوفير المعطيات المتوفرة لديها بخصوص نشاطاتها في المنطقة، ولكن الصين رفضت ذلك، وأكدت أن النشاطات لم تخرج عن نطاق منطقتها الاقتصادية الخالصة، ودعا وزير الخارجية الصيني "لي زهاوكسينغ" الطرف الياباني للعمل على تطوير واستغلال مشترك للمنطقة المتنازع عليها، ولكن وزير الخارجية الياباني "كاواغوشي يوريكو" صرح بأنه من دون المعطيات والمعلومات المطلوبة لا يمكن تحقيق تقدم في هذا الشأن[2].

وفي عام 2005، عرف النزاع تطورا أكثر حدة وعسكرة، ففي 9 سبتمبر 2005 تم رصد خمسة سفن حربية صينية تقوم بدورية في المنطقة القريبة من حقل "شانكسياو" في بحر الصين الشرقي، وكان من بين تلك السفن الحربية الخمس مدمرة روسية الصنع، وكانت تلك أول مرة تشاهد فيها السفن الحربية الصينية في المنطقة، وبعد أيام قليلة رصدت الرادارات الصينية طائرات استطلاع يابانية من نوع P-3C تحوم في نفس المنطقة، وفي أكتوبر 2005 تم رصد طائرة حربية إلكترونية صينية تطير فوق تلك المياه، وأدت تلك النشاطات العسكرية في بحر الصين الشرقي حول حقول النفط والغاز المتنازع عليها، إلى شكوك متنامية حول إمكانية تفجر النزاع في هذه المنطقة بين الصين واليابان في المستقبل القريب[3].

ويبدو أن المواجهة العسكرية في خريف 2005، قد ذكرت الصين واليابان بخطورة أي تصعيد حول ثروات بحر الصين الشرقي، ودفعهم ذلك للبحث عن طرق لإدارة النزاع، وقرر الطرفان وضع القضايا الخلافية جانبا مثل مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، ومسألة فرض السيادة

1- Ibid.

2- Haruna Minoura. **Energy Security and Japan-China Relations: Competition or Cooperation?**. A Thesis submitted to The Faculty of The Elliott School of International Affairs of The George Washington University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Affairs, January 31, 2011. p. 104.

3- Arthur S. Ding. Op. Cit. p. 35.

على جزر سينكاكو / دياويو، وذلك من أجل التفاوض حول التطوير المشترك للموارد في المنطقة موضوع النزاع، وتوصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص في جوان 2008[1].

وقد خرج الاتفاق بما عرف "إجماع مبدئي" (Principled Consensus) بين الصين واليابان حول بحر الصين الشرقي، والذي وضع ضمن أهدافه الأساسية جعل ذلك المنطقة "بحر سلام وتعاون وصداقة"، ودفع التعاون المشترك في تطوير موارد المنطقة نحو الأمام، بإنشاء منطقة تطوير مشتركة، والترخيص للشركات اليابانية بالاستثمار في حقول الغاز (شانكسياو / شيراكابا) وفقا للقانون الصيني، والتفاوض من أجل وضع اتفاقية. ولكن التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق لم تتجسد عمليا بسبب التأزم المفاجئ للخلاف الحدودي والموقف السلبي للرأي العام في البلدين تجاه الاتفاق، وبعد أن تم الشروع في مفاوضات جديدة حول التطوير المشترك لحقول الغاز في جويلية 2010، جاءت حادثة إلقاء حرس السواحل الياباني القبض على سفينة صيد صينية قرب الجزر المتنازع عليها في سبتمبر 2010 لتقوض تلك الجهود[2].

وبمقابل تراجع مبادرات التعاون، ازدادت وتيرة إضفاء الطابع الأمني والعسكري على كيفية التعامل مع النزاع، أين اقترح عدد من الخبراء الصينيين إنشاء "قوة حرس سواحل وطنية شبه عسكرية"، من أجل حماية أحسن للمصالح الوطنية في المياه الإقليمية الصينية، ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يعزز الإدعاءات الإقليمية الصينية، ويثير استياء وتوجس جيرانها من جهة أخرى. أما اليابان فدافعت عن شرعية الدوريات التي تقوم بها، واعتبرت محاولات الصين طرد دوريات حرس السواحل والطائرات والسفن اليابانية غير مقبولة، وفي مارس 2012 أقرت الحكومة اليابانية مراجعة قانون حرس السواحل وقانون ملاحة السفن الأجنبية عبر المياه الإقليمية والمياه الداخلية، ويمنح هذا التعديل لحرس السواحل السلطة اللازمة للتحكم في مناطق مثل جزر سينكاكو، وسلطة طرد السفن الأجنبية بدون تفتيشها، وتزويد الحرس بمعدات وأسلحة لتمكينها من الأداء الأمثل لمهامها، وتقوم دوريات حرس الحدود اليابانية حاليا بمراقبة المنطقة على مدار الساعة، بمساعدة وسائل المراقبة المنصوبة في تلك الجزر، وتؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تتابع نماذج من الأفعال وردود الأفعال، التي يمكنها أن توقع الدوريات البحرية للطرفين في مواقف احتكاك أكبر وأكثر خطورة[3].

1- Ibid. p. 115.

2- Bonnie S. Glaser. "**Potential Flashpoints in the East China Sea**". In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One:

The Yellow and East China Seas. Conference Report, May 2012. p. 37.

3- Ibid. p. 39.

ورغم أن النزاع حول تلك الجزر في بحر الصين الشرقي قد خمد لبعض الوقت، لكنه عاد للبروز مجددا بوقوع حادثين سنة 2012، تمثل الأول في نزول 24 وطنيا صينيا على الجزر المتنازع عليها في 24 مارس 2012، وثانيها تحرك اليابان في 11 سبتمبر 2012 لشراء وتأميم ثلاث من بين الجزر المتنازع عليها[1].

وقبل حادثة سبتمبر 2012، قام في منتصف شهر أوت 2012 عدد من القوميين الصينيين بالإبحار نحو الجزر لدعم الإدعاءات الصينية فيما يخص ملكيتها لتعتقلهم السلطات اليابانية، وبعدها بمدة قصيرة قام 150 قوميا يابانيا بالاتجاه نحو الجزيرة التي قام 10 منهم برفع العلم الياباني عليها[2].

وتوالت الأحداث بعدها لتبلغ ذروتها في سبتمبر 2012، عندما أعلنت الحكومة اليابانية أنها اشترت ثلاث من بين خمس جزر كانت تستأجرها من عائلة "كوريهارا"، التي كانت بدورها قد اشترتها عام 1972 من عائلة يابانية أخرى ظلت تسيطر على الجزر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وبعد الإعلان عن الصفقة، التي بلغت قيمتها (26.18 مليون دولار أميركي) اشتعل الغضب في الصين.

وعلى غير عادته، فتح الحزب الشيوعي الحاكم في الصين الباب أمام التظاهر الحاشد في الشوارع ضد اليابان على نطاق غير مسبوق فعمت العشرات من المدن الصينية، وأحرق العلم الياباني وترددت هتافات مثل "تسقط اليابان"، ومرددين النشيد الوطني للصين وملوحين بأعلامها، ورفعوا لافتات تدعو إلى "حمام دم" في طوكيو. كما حضّ متظاهرون السلطات الصينية على "إعلان الحرب" على اليابان، ونهب متظاهرون متاجر وهاجموا سيارات ومطاعم يابانية في خمس مدن صينية على الأقل واقتحموا مصانع يديرها يابانيون، وفي بكين قام آلاف الأشخاص برشق سفارة اليابان بالحجارة والقوارير، وإزاء تواصل الاحتجاجات، دعا رئيس الوزراء الياباني "يوشيهيكو نودا" الصين إلى ضمان أمن الرعايا اليابانيين والمصالح الاقتصادية لبلاده[3].

خاصة مع ازدياد حدة التظاهرات الصينية المناهضة لليابان يوم 18 سبتمبر 2012، وهو تاريخ الذكرى الحادية والثمانين لحادثة "موكدين" بتاريخ 18 سبتمبر 1931 التي أصبحت ذريعة لليابان لاحتلال

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2- James Woudhuysen. Op. Cit.

3 - **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b".

منشوريا، وهكذا فإن أي تطور له علاقة بالحرب اليابانية الصينية من شأنه تأجيج الروح الوطنية، وطرحت هذه التظاهرات الحاشدة التساؤلات حول مدى عمل السلطات الصينية في بكين أو على مستوى الحكومات المحلية على تسهيلها ودعمها، ووصفت الحكومة اليابانية تلك التظاهرات بأنها غير عقلانية وغير ذات معنى، خصوصا وأنها استهدفت شركات ومصالح يابانية تشغل وتدرب الموظفين الصينيين[1].

وفي تصعيد أخطر للوضع، أرسلت الصين زوارق حربية للمنطقة المتنازع عليها، وقال خفر السواحل الياباني إن ستة زوارق دورية صينية دخلت المياه الإقليمية اليابانية قرب الجزر المتنازع عليها بين البلدين، وقال مسؤول بخفر السواحل الياباني إن خفر السواحل أمر الزوارق بمغادرة المياه الإقليمية لليابان، لكن اثنتين منها فقط انصاعت للأمر، وبقيت الزوارق الأربعة الأخرى في المياه اليابانية، وأضاف أنه لم يحدث أي استخدام للقوة لإبعاد الزوارق الصينية، وسئل رئيس الوزراء الياباني "يوشيهيكو نودا" عن رد اليابان فقال "سنبذل أقصى ما بوسعنا في المتابعة والمراقبة"[2].

وألهبت الخطوة اليابانية المشاعر في الصين، التي أرسلت عدة بوارج للقيام بدوريات لساعات في الموقع لإظهار ملكية الصين لهذه الجزر، وخرج رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو" عن اللغة الدبلوماسية المعهودة للمسؤولين الصينيين، ليؤكد وبحدة أن سيادة الصين على كل شبر من أراضيها لن تخضع بأي شكل من الأشكال للمساومة، وأضاف أن "عهد إذلال الصينيين قد ولى دون رجعة" في إشارة على ما يبدو إلى فترة الاحتلال الياباني للصين[3].

ويساهم العامل القومي في شحن النزاع وإعطائه بعدا وطنيا وسياديا وتاريخيا مرتبطا بالذكريات المريرة التي عايشها الصينيون خلال سنوات الغزو الياباني لمنشوريا، وقد عكست المظاهرات الحاشدة والشعارات التي رفعها المتظاهرون حالة الاحتقان وارتفاع حدة الاعتزاز القومي خاصة لدى الصينيين. ففي بكين سار الآلاف من المتظاهرين حول سفارة اليابان، وحصلت مشادات قصيرة بين متظاهرين وقوات الأمن، وكتب على اللافتات "أخرجوا أيها اليابانيون من دياويو" و"قاطعوا المنتجات اليابانية"، بينما رفع العديد من المتظاهرين صور "ماو تسي تونغ" مؤسس جمهورية الصين الشعبية، وردد المتظاهرون "الصين لن تهان أبدا"، و"تسقط الإمبريالية اليابانية"، و"تحيا جمهورية الصين الشعبية"، وحمل بعضهم

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2 – **اليابان تتهم الصين بدخول مياهها**. عن الجزيرة نت، 2012/9/14، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/78612f22-1326-4b85-98d4-872528c9eb75".

3 – **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. مرجع سابق.

ملصقات صغيرة تشير إلى انتمائهم إلى منظمة تدعى تحالف متطوعي الصين الوطنية. وفي شنغهاي توجه أكثر من ثلاثة ألاف شخص إلى قنصلية اليابان رغم محاولات الشرطة منعهم من ذلك، وفي "شنزن "جنوب الصين حيث اندلعت أعمال عنف خلال التظاهرات السابقة المناهضة لليابان، بدأ آلاف المحتجين معظمهم من الشبان بالتظاهر في وسط المدينة رافعين أعلاما صينية وصور "ماو" مرددين " الصين إلى الأمام".[1]

ولكن اليابان أكدت على موقفها، واستدعت وزارة الخارجية اليابانية السفير الصيني احتجاجا على دخول سفن دورية صينية مياهها الإقليمية قرب جرز متنازع عليها بين البلدين، وقال متحدث باسم الحكومة "واضح أن هذه الجزر تتبع لليابان تاريخيا وقانونيا"، مشيرا إلى أن حكومته أبلغت ذلك للسفير الصيني، غير أن رد بكين كان حازما ويحمل طابعا قوميا قويا، بقولها أنها لن تسمح لأحد بشراء وبيع ما وصفتها بأرض "البلاد المقدسة"، متعهدة باتخاذ "الإجراءات الضرورية" لحماية سيادتها على الجزر[2].

ويزيد التاريخ المتوتر بين الصين واليابان من احتمالات تحول أي أحداث بشأن الجزر المتنازع عليها إلى صدام عسكري مسلح، والعلاقات بين البلدين تتدهور بسبب تطورات ذات بعد تاريخي، مثل محتويات كتب التاريخ الجديدة التي أصدرتها وزارة التربية اليابانية، وغذى السعي الياباني للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الغضب الصيني بشأن موقف اليابان من القضايا التاريخية، وخروج مظاهرات صينية حاشدة مناهضة لليابان، ورغم قرار السلطات الصينية بتوقيف التظاهرات على اعتبار أن استمرارها يؤثر على استقرار البلاد، ويزيد من تدهور العلاقات مع اليابان، إلا أن السلطات الصينية رفضت في نفس الوقت تقديم أي اعتذار لليابان، لأن سبب التظاهرات كان متعلقا بمشاكل مرتبطة بالإدراك الياباني للتاريخ بين البلدين[3].

وعلى الرغم من الشحن الإعلامي وارتفاع وتيرة المشاعر القومية والتعصب الوطني لدى شرائح واسعة من المواطنين في كلا البلدين، إلا أن المصالح التجارية القوية بينهما، كثفت من التحركات الدبلوماسية لاحتواء مزيد من التوتر[4]. إلا أن هنالك تخوف من أن تنشب حرب عرضية (Accidental War) بين

1- **ارتفاع حدة التوتر بين الصين واليابان بشأن أرخبيل دياويو/سينكاكو في بحر الصين**. فرانس 24 / أ ف ب، 2012/9/19. في: "

http://www.france24.com/ar/20120918-%D8%A7".

2- **اليابان تحتج لدى الصين بشأن الجزر**. عن الجزيرة نت، 2012/7/11. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/e7c65233-f97a-4de2-b216-5faa7e42a44e".

3- Haruna Minoura. Op. Cit. p. 110.

4- **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. مرجع سابق.

الجانبين، بسبب التحليق الكثيف للطائرات النفاثة الصينية واليابانية فوق بحر الصين الشرقي مما يمكنه أن يولد توترات ثنائية حادة، فالطائرات الصينية تحلق قريبا جدا من الجزر المتنازع عليها أين تجد الطائرات اليابانية باستقبالها، ويمكن أن تقع حوادث أيضا بسبب حوامات البحرية الصينية، حيث اشتكت اليابان سابقا من قيام تلك الحوامات بمناورات وضعت سلامة إبحار السفن اليابانية على المحك[1].

وما يزيد هذه المخاوف حدة، حالة عدم الثقة السائدة بين الطرفين مما خلق معضلة أمنية في العلاقات بين البلدين، وجعل كل طرف ينظر بتوجس للتطورات العسكرية الإستراتيجية الحاصلة لدى الطرف الآخر. وقد أدت التطورات الإستراتيجية الحاصلة في القوات العسكرية الصينية وخاصة البحرية منها، إلى إثارة الكثير من المخاوف لدى الجار الياباني حول نوايا الصين، مما جعل نظرية "الخطر الصيني" تكتسب أهمية أكبر عند صناع القرار اليابانيين، ولمواجهة ما تعتبره تهديدا صينيا بدأت اليابان في إعادة التفكير في دور قوتها العسكرية، فبعد التجربة الصاروخية التي قامت بها كوريا الشمالية سنة 1998، بدأت اليابان في تطوير نظام الدفاع الصاروخي الباليستي (BMD) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2006 **(أنظر الشكل رقم 08)**، وبالرغم من الإعلان عن استهداف هذا النظام الدفاعي للصواريخ الكورية الشمالية، إلا أنه يمكن أن يحد من القدرة الصاروخية للصين. وفي سنة 2009 أرسلت اليابان مدمرتين للمشاركة في محاربة القرصنة في خليج عدن، كما خففت من الحظر الذي تفرضه على صادراتها العسكرية، كما أن البحرية اليابانية تخطط للتزود بمعدات قتالية مهمة، أهمها طائرات الدورية البحرية من نوع "كاوازاكي بي- 1"، وحاملة هيليكوبتر من نوع DDH22، ومدمرة مضادة للغواصات، وتحديث أنظمة قيادة وسيطرة واستخبارات ومراقبة واستطلاع، هذه التطورات أثارت مخاوف الصين، ولكن ما يخيفها أكثر – وهي مخاوف تتقاسمها مع العديد من الدول المجاورة- هو أن تنجح الحكومة اليابانية في مساعيها لتغيير الدستور السلمي، ثم تستغل بعد ذلك قدراتها الصناعية والتكنولوجية لتعيد تسليح نفسها[2].

ويقف النزاع الصيني الياباني على الجزر أمام مرحلة حرجة، تمتاز بتزامن التوتر الحاصل بينهما مع مرحلة انتقال في السلطة في كلا البلدين، ومن المرجح أن تؤثر طبيعة القيادات الجديدة في كل دولة على طريقة تعاملها مع النزاع. ففي اليابان عاد "شينزو آبي" رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي والموصوف بالمحافظ وبالقومي المتطرف إلى السلطة من جديد نتيجة انتخابات سنة 2012، بعد أن كان قد تقلد منصب رئيس الوزراء في الفترة ما بين 2006- 2009، وقد أثار خطاب "شينزو آبي" المتشدد خلال

1- Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 40.

2 – عبد الرحمان المنصوري. مرجع سابق. ص 4.

حملته الانتخابية التي تزامنت مع أزمة الجزر مع الصين في سبتمبر 2012 المخاوف، حين صرح أنه سيتخذ موقفا أكثر تشددا بشأن الصين، وأن لا مجال للتفاوض حول الجزر[1].

شكل رقم (8) : نظام الدفاع الصاروخي الياباني (BMD)

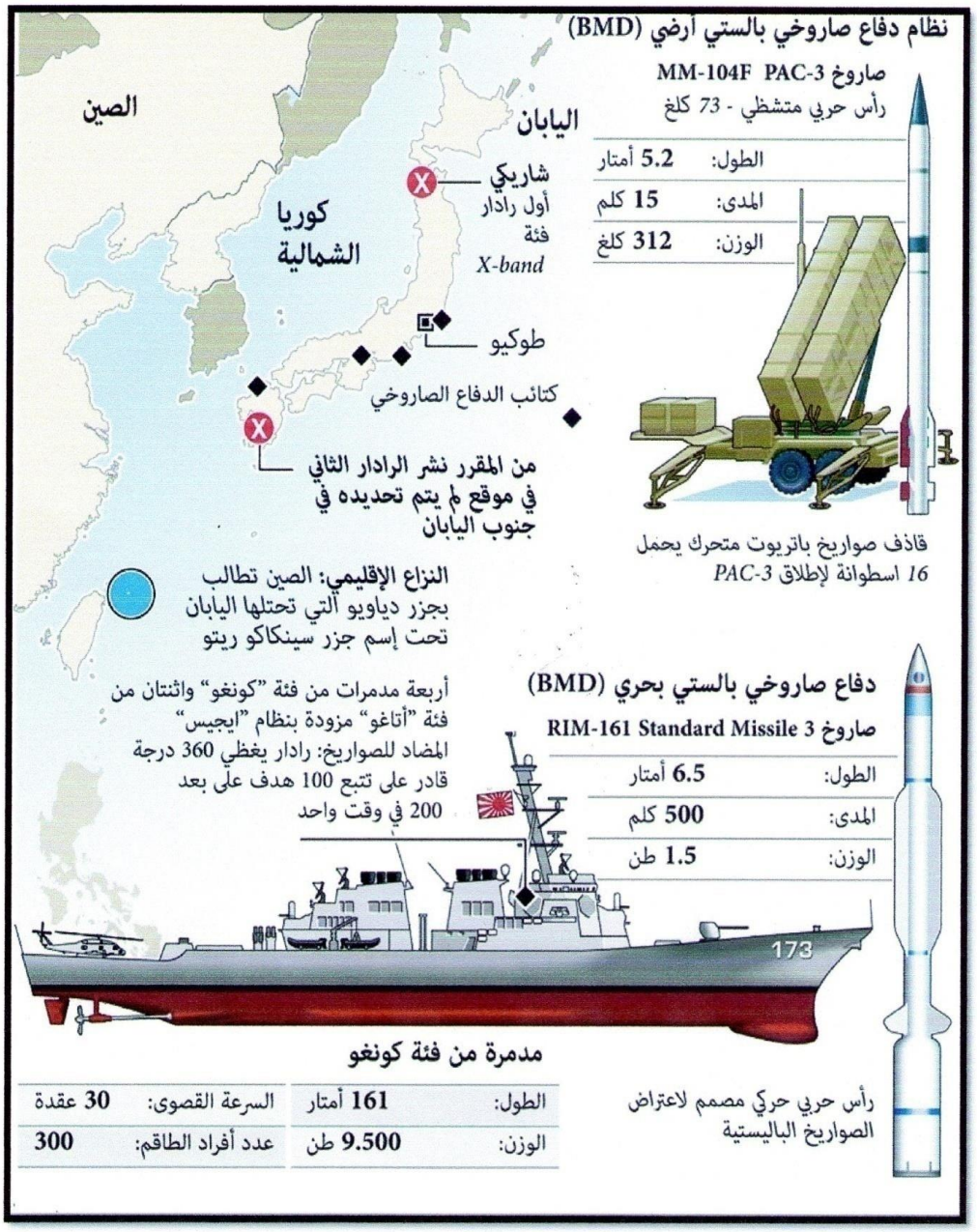

Source: http://www.arabic-military.com/t54649-topic&docid=cVYqeTMZUBc5IM&imgurl=http://s.alriyadh.com/2012/09/18/img/

1– سميع صديقي. "**ولاية شينزو آبي الجديدة والعلاقات اليابانية الصينية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 6. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/2/6/20132611175979580Shinzo%20Abe%20second%20Japanese%20relations.pdf.

وفي الصين اختتم المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الشيوعي المنعقد ما بين 8- 15 نوفمبر 2012، باختيار "شي جين بينغ" رئيسا جديدا للحزب وليرأس البلاد بدءا من مارس 2013 خلفا لـ "هو جنتاو"، والملفت للانتباه في هذا الحدث هو تمكن "شي جين بينغ" من الحصول على تأييد الجماعات الرئيسية الثلاث في الحزب، وهي مجموعة "شنغهاي" بقيادة الرئيس الأسبق "جيانغ زيمين"، و"مجموعة عصبة الشبيبة الشيوعية" بقيادة المنتهية ولايته "هو جنتاو"، وما يعرف بـ "مجموعة الأمراء" وهم ممن ورثوا السلطة والنفوذ عن آبائهم وذويهم وفي مقدمتهم الرئيس المختار "شي جين بينغ"، واستطاع أن ينتزع كافة السلطات من سلفه "هو جنتاو" بما في ذلك رئاسة "اللجنة العسكرية المركزية"[1].

ويأتي اختيار "شي جين بينغ"، في وقت ألقى فيه التوتر مع اليابان بشأن الجزر بظلاله على المنطقة بأسرها، ولتأتي عودة اليمين الياباني إلى سدة الحكم من جديد لتنذر بتوترات قد تشهدها العلاقات بين الجانبين في الفترة المقبلة، الأمر الذي وضع الصين أمام ضرورة الإسراع ببناء قدراتها العسكرية البحرية والجوية، والإعلان قبيل المؤتمر عن إدخال أول حاملة طائرات صينية قيد الخدمة الرسمية، وكذلك اختيار قائد القوات الجوية كي يكون نائبا لرئيس اللجنة المركزية العسكرية، بخلاف ما جرت عليه العادة تاريخيا بإسناد هذه المهمة لقائد القوات البرية، مما يعني تغيرا كبيرا في الرؤية العسكرية الصينية، وضرورة إشراك القوات البحرية والجوية في القيادة[2].

المطلب الثاني: أمن الصين الطاقوي في ظل صراع المصالح بين القوى الكبرى في المنطقة: تقع منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وبحري الصين الجنوبي والشرقي من الناحية الجغرافية في نطاق ما يعرف بمنطقة آسيا المحيط الهادي، وتقع من الناحية الإستراتيجية ضمن دائرة اهتمام مختلف القوى الكبرى العالمية والإقليمية، التي تمتلك مصالح لها هناك تتلاقى في نقاط معينة وتتضارب في مواضع أخرى، وتقع الطاقة ضمن المواضيع الحساسة التي يتمحور حولها التنافس القائم بين القوى الكبرى في منطقة آسيا المحيط الهادي بشكل مباشر أو غير مباشر، فإلى جانب الصين تتواجد أيضا الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى ذات المصالح العالمية التي لا تستثني المنطقة من دائرة نفوذها وتطلعاتها، هذا إلى جانب تزايد دور الهند واليابان وروسيا في المنطقة.

تعد جنوب شرق آسيا منطقة مهمة جدا في منطقة آسيا المحيط الهادي، باعتبارها موطنا لأكثر من 550 مليون نسمة، وبها الدولة الإسلامية الأكبر، واقتصاد إقليمي يتعدى 1 تريليون دولار، وأكثر الطرق

---

1 – عزت شحرور. "**مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013، ص ص 3، 4. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/20131895013907734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf

2 – نفس المرجع السابق. ص 5.

البحرية من حيث الأهمية الإستراتيجية، لأنها معبر لأكثر من 50% من مجموع التجارة العالمية، وأكثر من ثلث الإمدادات النفطية، وستلعب جنوب شرق آسيا دورا خطيرا في تحديد مستقبل منطقة آسيا المحيط الهادي، واستمرار الاهتمام الأمريكي بجنوب شرق آسيا سيسمح لها بالمساهمة في تشكيل ذلك المستقبل، لأن جنوب شرق آسيا تلعب دورا محوريا في استمرارية السلم والاستقرار في آسيا المحيط الهادي، واستمرارية التقدم والرفاهية الأمريكية بما أن تجارتها البينية السنوية مع دول المنطقة تفوق 200 مليار دولار[1].

وتدرك الولايات المتحدة أن منطقة جنوب شرق آسيا يمكنها أن تلعب دورا يتعدى الجانب الاقتصادي ليأخذ طابعا إستراتيجيا، يتمثل في الأساس في إشراك دول المنطقة في أي مسعى لاحتواء الصين، وفرض حصار اقتصادي عليها لاسيما في مجال الطاقة في حالة أي نزاع مستقبلي بين الطرفين، وهو ما يتنافى مع عمل الصين على إبقاء جنوب شرق آسيا مجالا مفتوحا لنفوذها الإستراتيجي والاقتصادي وحتى الثقافي والحضاري.

وحيث أن المصلحة الأمنية الأساسية للصين في جنوب شرق آسيا تتمثل في تقليص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة أخرى، فقد لاحظ "روبرت سوتر" (Robert Sutter) سعي القيادة الصينية طيلة الخمسين سنة الماضية لتخليص جوارها من أي تواجد لقوى كبرى، وليس من المتوقع أن تحيد عن هذا الهدف اليوم ببروزها كقوة كبرى صاعدة، وأثناء الحرب الباردة وحتى أثناء الحقبة الاستعمارية من قبل كانت الصين تنظر لمنطقة الهند الصينية وجنوب شرق آسيا بمثابة "ساحتها الخلفية الإستراتيجية"، وحاليا مع المطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وتزايد ارتباطها بخطوط المواصلات البحرية في المنطقة (وضرورتها لنقل الإمدادات الطاقوية الصينية)، فإن مفهوم "الساحة الخلفية الإستراتيجية" يتوقع أن يتسع ليشمل كل منطقة جنوب شرق آسيا[2].

ومع بروز أمن الطاقة كمسألة حيوية في الإستراتيجية الصينية ازداد خطر توطيد الولايات المتحدة لعلاقاتها مع دول الآسيان، وكثافة تواجدها العسكري في بحر الصين الجنوبي على طول خطوط المواصلات البحرية التي تنقل عبرها الصين إمداداتها الطاقوية، فإلى جانب المخاوف الصينية من انعكاس خطر القرصنة والإرهاب البحري على انتظام تدفق إمداداتها النفطية عبر مضيق ملقا، توجد

1- Robert Scher. Op. Cit.

2- Michael Chambers. "**China's military rise to great Power power status: Its implications for the United States in Southeast Asia**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Op. Cit. p. 172.

أيضا مخاوف أخرى تتعلق بعمل القوى المنافسة – الولايات المتحدة، اليابان، الهند– على السيطرة على هذا الطريق البحري[1].

وتتحسس الصين بشكل كبير من عدد من المبادرات الأمريكية الهادفة لتوطيد علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، والساعية أيضا للحصول على وضع المسيطر في بحر الصين الجنوبي، مثل "مبادرة الأمن البحري الإقليمي" (RMSI)، التي تدعو دول الآسيان للسماح للبحرية الأمريكية لتسيير دوريات لمكافحة القرصنة والإرهاب، و"مبادرة أمن الانتشار" (PSI) التي تسمح للأمريكيين بتفتيش السفن الأجنبية المشبوهة في أعالي البحار للتأكد من عدم حملها لأسلحة دمار شامل، وتتخوف الصين من سماح تلك المبادرات للولايات المتحدة بفرض رقابتها على تلك القنوات البحرية[2].

وقد أثارت العودة الأمريكية لجنوب شرق آسيا قلق الصين، بسبب إدراكها أن السعي الأمريكي لمحاربة الإرهاب في جنوب شرق آسيا لا يهدف فقط للقضاء على الإرهاب في المنطقة، بل هو ذريعة أيضا وفرصة لفرض حصار واحتواء إستراتيجي للصين. وعلى خطى الولايات المتحدة الأمريكية ترغب الصين بدورها في الحفاظ على تواجدها في جنوب شرق آسيا، التي تنظر لها كمنطقة حيوية لنموها ورفاهيتها، وتنظر إليها أيضا كمنطقة مجاورة وجذابة وذات حساسية عالية خصوصا مع مياهها الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، الذي تنظر له الصين على أنه "موطن الفرص الذهبية"[3].

وتتخوف الصين كثيرا من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي حصار أو غلق لخطوط المواصلات البحرية التي تمدها بالنفط، خصوصا في حال نشوب نزاع مع الولايات المتحدة حول تايوان. إذ تنظر الصين للولايات المتحدة كعامل يزيد من حساسيتها الطاقوية، باعتبارها منافس إستراتيجي على المدى الطويل للصين، مما يعني أن اتساع القوة العسكرية والنفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى والخليج، يفاقم من المخاوف الموجودة لدى الصين من تعرضها للاحتواء، والسيطرة الأمريكية على إمدادات الطاقة العالمية وخطوط المواصلات البحرية في آسيا يزيد من المخاوف الصينية بشأن الهيمنة العالمية الأمريكية، ويزيد من شعورها بالحساسية حول حيوية تدفق الغاز والنفط وتأثيرهما على هامش مناورتها الإستراتيجي على المدى الطويل، وعلى اقتصادها واستقرارها الاجتماعي، وتتضح تلك المخاوف بشكل أكبر في انشغالها العميق بإمكانية إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على قطع إمداداتها الطاقوية عبر البحر في حالة أية مواجهة تتعلق بتايوان[4].

1- Xuegang Zhang. Op. Cit.

2- Ibid.

3- Rommel C. Banlaoi. "**Southeast Asian Perspectives on the Rise of China: Regional Security after 9/11"**. Parameters : summer 2003. p. 103.

4- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 73.

وتواجه الصين وضعية حرجة بالفعل، لا سيما إذا علمنا أن الموارد الطاقوية اللازمة لخلق دولار واحد من الناتج الداخلي الخام في الصين، تعد أعلى بـ 4.3 مرات من الموارد اللازمة لإنتاج نفس القدر في الولايات المتحدة، وأعلى بـ 7.7 مرات مما يحتاجه الاقتصاد الألماني، وأعلى بـ 11.5 مرة من نظيرتها في اليابان، وهذا معناه أن أي أزمة نفط سيكون لها آثار وخيمة على الاقتصاد الصيني، ولهذا ستتحمل الصين نتائج كارثية في حال إقدامها على تنفيذ هجوم على تايوان، لذلك تنظر الولايات المتحدة لقطع الإمدادات النفطية عن الصين كأحسن وسيلة لإيذائها، والتواجد الأمريكي الكثيف في منطقة آسيا المحيط الهادي سيسمح لها بإغلاق أي من الطرق البحرية المستعملة لنقل النفط إلى الصين، وسيكون مضيقي هرمز وملقا نقطتي الاختناق الرئيسيتين اللتان ستكونان الهدف الأول لأي تحرك أمريكي لفرض حصار نفطي على الصين[1].

وتعاني دول الآسيان من مأزق الوقوع في التبعية النسبية أو الاستقلالية فيما يخص طبيعة العلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ولأن الصين تشكل الهاجس الأمني الأول لدول الآسيان باعتبارها تهديدا أمنيا داخليا بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وحاليا كقوة صاعدة بعد الحرب البادرة، ويكمن مأزق دول الآسيان تجاه القوتين المذكورتين في الإحساس بأن الصين واحدة من بين أهم التحديات لسيادة دول الآسيان، وبالتالي أصبحت سببا أو مبررا لتأييد تلك الدول للدور الاقتصادي والعسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ورغم ذلك فالارتباط بالولايات المتحدة كذلك يضع مخاطرا على القيم والأهداف الذاتية والداخلية لتلك الدول[2].

وتنقسم دول جنوب شرق آسيا من حيث كيفية استجابتها للإستراتيجيات الصينية في المنطقة إلى أربع فئات:

1- قبول النفوذ الصيني المتزايد: مثل بورما وكمبوديا ولاووس وتايلندا.

2- تذبذب بشأن النفوذ الصيني المتزايد، مع إدعاءات في بحر الصين الجنوبي: ماليزيا والفيليبين.

3- الدول التي تنظر للعلاقات الدولية من خلال المنظور الواقعي، وتقلق بشأن مسألة توازن القوى: فيتنام وسنغافورة.

1- Nandakumar J. "**China's Energy Security and the Taiwan Factor**". The Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi. In**:** "http://www.iern.net/portal/page/portal/IERN_HOME/IERN_ARCHIV/Publications/System%20Adequacy%20%20SoS/7D30E3A28C373FD6E040A8C03C2F41F6 " .

2- Alice Ba. "**ASEAN's great power dilemmas**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Op. Cit. p. 107.

4- المنافسة على الزعامة الإقليمية: فيتنام.

ومن خلال هذا التصنيف، يذهب الخبراء إلى إمكانية قيام تحالف للدفاع عن إدعاءات دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي الإستراتيجي، وهذا التحالف يمكن أن يضم فيتنام وماليزيا والفيليبين، ويكون مدعوما من طرف إندونيسيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن هذا التحالف يرجح أن يكون في البداية هشا وغير قادر على المواجهة، بل دبلوماسي ومن غير المؤكد أن يتطور إلى مركب أمني، إلا أن هنالك احتمالات لحدوث تطورات أمنية مكملة، تتمثل خصوصا في ظهور شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا، ويكون شبيها بالتحالف الإستراتيجي القائم بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية[1].

وعموما، هنالك فهم مشترك للعلاقة بين صعود الصين وزيادة التوتر في بحر الصين الجنوبي، ولكن هنالك إدراك متباين لأسباب زيادة هذا التوتر بين الدارسين من داخل الصين وخارجها، حيث يذهب أغلب الدارسين من خارج الصين إلى تحميل مسؤولية زيادة التوتر في المنطقة إلى طبيعة السياسة المتبعة من طرف الصين هناك[2].

ويعود هنا للأذهان تطوير الصين لإستراتيجية دفاع عام 1995 عرفت باسم "جيكسي فانغ" (Jixi Fang)، والتي وضعت حزاما أمنيا عسكريا حول الصين، يمتد من سواحل الصين الشمالية الشرقية إلى سواحلها الجنوبية الشرقية، وهو امتداد ضخم يحوي جنوب الصين وجزر سبراتلي وباراسيل في بحر الصين الجنوبي، ويمتد شمالا ما وراء تايوان، ويهدف وضع هذا الحزام إلى حماية مناطقها الاقتصادية الكبرى في مناطقها الساحلية الشرقية والجنوبية الشرقية، مثل ماكاو وشنغهاي وهونغ كونغ وغوانغ دونغ، ويصل هذا الحزام حتى إلى جزر "دياويو" المتنازع عليها مع اليابان، وإلى بحر الصين الشرقي وشبه الجزيرة الكورية، ويدعم هذا الحزام إدعاءات الصين بالسيادة على سواحلها وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، والأقاليم المجاورة لها، والمناطق ذات الصلة التاريخية بها مثل جزر سبراتلي[3].

في حين نجد الدارسين الصينيين يعيدون جذور ذلك التوتر إلى التحالف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المنطقة ذات المطالبات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي في مواجهة الصين، وبحسب المحللين الصينيين فمسألة حرية الملاحة ما هي إلا ذريعة تستعين بها الولايات المتحدة للتدخل في النزاعات في بحر الصين الجنوبي، وهو ما عبر عنه أحد الخبراء الصينيين بقوله: "حرية الملاحة الحقيقية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ عليها هي حريتها في التلويح بالتهديد العسكري للدول

1- Bronson Percival. Op. Cit. p. 3.

2- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 4.

3- Omar Saleem. Op. Cit. p. p. 532, 533.

الأخرى"[1]. وقد أدت حادثة طائرة التجسس الأمريكية إلى زيادة الإدراك الصيني للتهديد الأمريكي في المنطقة، وتعود الحادثة إلى تاريخ 1 أفريل 2001 عندما اصطدمت طائرة نفاثة صينية بطائرة تجسس أمريكية من نوع EP-3 فوق جزيرة هاينان الصينية، وأدت الحادثة إلى تحطم الطائرة الصينية وإجبار الطائرة الأمريكية على الهبوط الاضطراري على الجزيرة[2].

ومع انتخاب "باراك أوباما" خلفا لـ "جورج بوش الابن"، بدا للمحللين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعود لجنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ منذ حرب فيتنام، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" هذا التوجه في تصريحها أثناء لقائها مع رئيس وزراء تايلند في جويلية 2009، بقولها: "نيابة عن بلدنا وعن إدارة أوباما، أود أن أبعث برسالة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت، ونحن ملتزمون كليا بعلاقاتنا في جنوب شرق آسيا". وتجلت هذه العودة والوعود الأمريكية بالالتزام في علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، في دخول الولايات المتحدة في "اتفاقية الآسيان للصداقة والتعاون" عام 2009. ويمكن تفسير العودة الأمريكية لجنوب شرق آسيا بعدة عوامل، وأهمها "عامل الصين" (China Factor) الذي يعد عاملا حاسما في إحياء الانخراط الأمريكي في جنوب شرق آسيا، بسبب تحدي الصعود الصيني وبخاصة النشاطات الصارمة بعد عام 2007، مثل عدم السماح لشركات الطاقة الأمريكية بالقيام بعمليات استكشاف مشتركة مع الدول ذات الإدعاءات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، وخصوصا بعد إعلان بكين عن اعتبار بحر الصين الجنوبي في مارس 2010 كمنطقة "مصالح قومية أساسية" (Core National interests)، توازي في أهميتها كلا من تايوان ومنطقة التبت[3].

وقد برزت للسطح في أفريل 2010 مسألة اعتبار بحر الصين الجنوبي كمنطقة مصالح جوهرية للصين، عندما وصف العديد من المسؤولين السامين الصينيين وعلى رأسهم "كوي تيانكاي" مساعد وزير الخارجية بحر الصين الجنوبي كمنطقة مصالح أساسية للصين، وهذا أمام عدد من المسؤولين الأمريكيين أثناء زيارتهم لبكين في مارس 2010، ومنهم "جيمس ستاينبرغ" ومسؤول آسيا في مجلس الأمن القومي "جيفري بايدر"، وهو ما استفز الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت القضية أمام المنتدى الآسيان الإقليمي (ARF) في جويلية 2010، وعقب تلك القمة وتعبير 12 دولة من أعضائها عن انشغالها بالتطورات الحاصلة في بحر الصين الجنوبي، أوضح المسؤولون الصينيون أن المسؤولين الأمريكيين أساؤوا فهم أو تأويل ما جاء على لسان نظرائهم الصينيين. وفي زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني "هو جنتاو" لواشنطن في جانفي 2011، أكد أن بحر الصين الجنوبي لا يصنف من طرف الصين كمصلحة جوهرية، ومن الممكن أن المسؤولين الصينيين في حديثهم مع نظرائهم الأمريكيين، كانوا

1- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 5.

2- Ian Storey. Op. Cit.

3- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 8.

يقصدون النشاطات العسكرية الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للصين وليس بحر الصين الجنوبي ككل[1].

وكانعكاس للاهتمام الصيني الكبير ببحر الصين الجنوبي، عادت الصين لتبني مقاربتها الصارمة التي اتبعتها خلال التسعينيات في بحر الصين الجنوبي، عندما رفعت منذ عام 2007 من عدد دورياتها في المنطقة، وضغطت على شركات الطاقة الأجنبية لإيقاف عملياتها في المناطق البحرية المتنازع عليها، وإنشائها لميكانيزمات إدارية جديدة لتقوية مطالباتها في جزر باراسيل وسبراتلي، ووضعها لمناطق محضور الصيد فيها في أجزاء من بحر الصين الجنوبي بشكل انفرادي وأحادي، وفي نفس الوقت قامت الصين ببناء قاعدة بحرية أساسية جديدة في جزيرة هاينان على مشارف بحر الصين الجنوبي، رغبة منها في إبعاد البحرية الأمريكية قد الإمكان عن السواحل الصينية[2].

وأصبح الاهتمام الأمريكي كبيرا جدا بكل ما يتعلق بنشاط البحرية الصينية في قاعدة "سانيا" البحرية على جزيرة هاينان التي تم فتحها عام 2007، وتحولت بسرعة إلى المركز الرئيسي للعمليات للجيش الصيني في بحر الصين الجنوبي، وتضم منشآت غواصات وسفن كبيرة الحجم، وبحسب تقارير في أكتوبر 2010 رست غواصتين صينيتين نوويتين هجوميتين متقدمتين من طراز "شانغ" في قاعدة "سانيا"، إضافة إلى وضع غواصة من طراز "جين" تعمل على الطاقة النووية وتحمل رؤوسا باليستية هناك، ناهيك عن إرساء حاملة الطائرات الصينية الأولى هناك، وإنشاء قاعدة "سانيا" زاد من الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، وزاد أيضا من التخوفات من إمكانية وقوع حوادث مؤثرة على الاستقرار مستقبلا[3].

وقد أدت هذه التطورات إلى المساس بالمصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي واضطرار لتركيز قواتها في منطقة آسيا المحيط الهادي، وخاصة المصلحة الأمريكية في حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، والدخول المفتوح للمياه الآسيوية، واحترام القانون البحري الدولي هناك، ودعوة الولايات المتحدة لدخول المناطق التي تدعي الصين ملكيتها في مياه المنطقة، واتهامها لبكين بإتباع سياسة عدائية في أعالي البحار، ويخطط الجيش الأمريكي لوضع جزء من قوته البحرية في بحر الصين الجنوبي شمال أستراليا عام 2012، وأعلن كاتب الدولة الأمريكي للدفاع "ليون بانيتا" في منتدى الحوار الأمني السنوي في جوان 2012 في "شانغري–لا" بسنغافورة، بأن البنتاغون سيعيد نشر 60% من قدراته البحرية في المسرح العملياتي لآسيا المحيط الهادي[4].

1- Ian Storey. Op. Cit.

2- Bronson Percival. Op. Cit. p. 7.

3- Ian Storey. Op. Cit.

4- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة، ذهب أهم ملاحظ للتطورات الجيوبوليتيكية في جنوب شرق آسيا السنغافوري "لي كيوان يو" (Lee Kuan Yew)، إلى أن عام 2010 قد سطر بداية: "عقود طويلة من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من أجل الريادة في الباسيفيك".. ويبدو أن العلاقات بين البلدين قد دخلت في فترة تحول، أين يبدو أن القفزة الاقتصادية، والثقة السياسية، والتسلح الصيني الجيد، يمهدون لتحدي بكين للولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك المجال البحري[1].

وتتعقد المسألة أكثر بارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات دفاع مشترك مع عدد من الدول التي لها مصالح حيوية في بحر الصين الجنوبي خاصة اليابان والفيليبين، فبالرغم من أن قليلا من النفط يذهب إلى أمريكا الشمالية عبر مياه بحر الصين الجنوبي، إلا أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في سلامة ممرات سفن الشحن في المنطقة، لأنها ملتزمة بمعاهدة لتأمين طرق الإمدادات الحيوية لليابان، ومرتبطة بمعاهدة دفاع عن الأراضي الفيليبينية، حتى وإن كانت واشنطن لا تدرج جزر سبراتلي ضمن تعريفها لمصطلح "الأراضي الفيليبينية"، إلا أنه يمكن لنزاع مستقبلي بين الصين والفيليبين أن يتفاقم إلى درجة تصبح عندها الولايات المتحدة متورطة، وتؤكد واشنطن على حرية الملاحة هناك مادامت سفنها الحربية تقطع بحر الصين الجنوبي عند إبحارها ما بين القواعد الأمريكية في اليابان والخليج العربي، ويؤكد المسؤولون الأمريكيون على المصلحة العامة في – كبح نزعة المغامرة الصينية – في منطقة آسيا المحيط الهادي[2].

ومعلوم أن القدرة على السيطرة على بحر الصين الجنوبي تعطي أفضلية إستراتيجية للقوة القادرة على فعل ذلك، نظرا لأهميته كخط مواصلات بحري تنقل عبره نسب كبيرة من تجارة السلع وإمدادات الطاقة العالمية، خاصة بالنسبة لدولة كالصين وهو ما يفسر التنافس الكبير والحساسية المفرطة القائمة بينها بين الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة. وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يقع بحر الصين الجنوبي محل اهتمام قوى أخرى منها الهند، لأن هذه الأخيرة تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من بحر الصين الجنوبي، على اعتبار أن 55% من تجارتها تمر عبر هذه المنطقة، وكما صرح السفير الهندي في فيتنام: "النزاع في بحر الصين الجنوبي يجب أن يحل حسب قواعد القانون الدولي، وهذا البحر مهم جدا، وينبغي أن يكون سالما وآمنا لسفن الشحن الدولية، بحيث لا تتأثر الصادرات والواردات المارة عبره"[3].

واتبعت الهند إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، والدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق وجنوب شرق آسيا، بتطويرها لإستراتيجية "التوجه شرقا" (Look

---

1- Ian Storey. Op. Cit.

2 – مايكل كلير. مرجع سابق. ص 149.

3- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

(East، وهي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، ودخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في جنوب شرق آسيا[1].

ومثلما فعلت الصين في جنوب آسيا، قامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة (شرق وجنوب شرق آسيا) على أنها عامل استقرار هناك وثقل موازن للصين، وتوجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها، وبطريقة أكثر شمول تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، ويمر ذلك عبر الاندماج في التنظيمات الإقليمية، مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و"منتدى آسيان الإقليمي"(ARF)، و"مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي"(CSCAP) [2].

وتجسيدا لهذه السياسة، قامت الهند بتوجيه استثماراتها لحقول النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، ففي عام 2006 قامت شركة "فيداش المحدودة" الهندية بتوقيع عقد شركة "بيترو فيتنام" للقيام بعمليات استكشاف مشتركة في القطاعين 127 و128 في حوض "فو خان"، ووقعت في سبتمبر عام 2011 ثلاث اتفاقيات للاستكشاف المشترك للغاز والنفط، وتقع الكتل محل الاتفاقيات في محور خلاف دبلوماسي بين الصين و الهند وفيتنام[3]. والأخطر من ذلك بالنسبة للصين، هو رغبة البحرية الهندية في لعب دور متزايد كقوة حارسة لمضيق ملقا، وتعكس العديد من الأعمال والمبادرات التي قامت بها نيودلهي طموحات البحرية الهندية في المنطقة، ومن أهمها إقامتها لقواعد عسكرية في أرخبيلي "أندمان" و"نيكوبار" في المخرج الغربي للمضيق، وزيادة قدرة القوات البحرية الهندية على القيام بدوريات من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي[4].

ومثل هذا التوجه الهندي يقلق الصين، التي تبدي حساسية كبيرة لأية محاولة للسيطرة على مضيق ملقا الذي تمر عبره معظم وارداتها النفطية، والعلاقات المميزة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية تزيد من مشروعية المخاوف الصينية، إذ يخشى الخبراء الصينيون من أي عمل مشترك بين الهند والولايات المتحدة لمحاصرة الصين اقتصاديا وطاقويا، عبر منع شحنات النفط القادمة لبكين من المرور عبر مضيق ملقا. كما تكتسي المنطقة أهمية بالغة لليابان أيضا، لأنها طريق لشحن تجارة اليابان مع جنوب

1- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". Op. Cit.

2- Isabelle Cordonnier". Op. Cit. p. p. 129, 130.

3- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

4- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، وأكثر من 80% من النفط الياباني المستورد تنقل عبر مياه بحر الصين الجنوبي[1].

إن مصالح اليابان في بحر الصين الجنوبي مرتبطة ارتباطا مباشرا باعتمادها على إمدادات الطاقة المستوردة، مثل النفط الذي يمر من خلال مياه المنطقة في طريقه من الخليج العربي، كما يمر عبرها الكثير فحمها وغازها الطبيعي المسال، وبالرغم من أنه يمكن للإمدادات الطاقوية اليابانية أن تتجنب المرور عبر بحر الصين الجنوبي لو برزت الحاجة لذلك، بإعادة تسيير ناقلات النفط والسفن الأخرى عبر المحيط الهادي الغربي، إلا أن الإبطاء في وصول الشحنات – بسبب طول الطريق– سوف يضر بالاقتصاد الياباني. وقد تم الإفصاح عن الرؤية اليابانية الجديدة للأمن في بحر الصين الجنوبي لأول مرة في "الخطوط العامة لبرنامج الدفاع القومي" المعتمدة عام 1996، وهي أول مراجعة كبرى للسياسات الأمنية الدفاعية في خلال عشرين عاما، فبدون الإشارة إلى الصين أو أي من دول الآسيان بالاسم، يلحظ البرنامج أن: "بلدانا كثيرة في المنطقة تقوم بتوسيع أو تحديث قدراتها العسكرية"، ما يفرض تهديدات جديدة للمصالح اليابانية وخاصة تلك الموجهة للدفاع البحري في المياه المحيطة باليابان[2].

وبسبب تخوفها من الأخطار التي تحيط بوارداتها النفطية المارة عبر مضيق ملقا، وضعت اليابان عام 2005 آلية أمنية لتحسين محاربة القرصنة عن طريق سماح الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بتواجد "قوات الدفاع الذاتي البحري اليابانية"، ولكن هذا المقترح رفض من طرف دول جنوب شرق آسيا، ويعود الرفض بالخصوص إلى بقاء جيران اليابان قلقين بشأن نفوذها المتزايد لقوتها البحرية في غرب المحيط الهادي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الرفض مادامت السياسات الداخلية اليابانية المهيمن عليها من الجناح اليميني، تستمر في تجاهل التاريخ الياباني الدموي في المنطقة وخاصة في الصين وشبه الجزيرة الكورية[3].

وتعتبر بريطانيا كذلك، أحد أطراف "القوى الخمس لترتيبات الدفاع" (PDFA) التي تضم أيضا سنغافورة وماليزيا وأستراليا ونيوزيلندا، وهذا الاتفاق ليس عبارة عن حلف، ولكنه يفرض على بريطانيا تقديم مساعدة لماليزيا في حالة تعرضها لعمل عدائي في بحر الصين الجنوبي، كما أن لبريطانيا مصلحة في إبقاء خطوط المواصلات البحرية مفتوحة أمام التجارة الحرة. ودخلت أستراليا أيضا في معترك اللعبة الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، عندما أقرت "ورقة الدفاع البيضاء الأسترالية" عام 2009، أن القوة العسكرية الصينية تشكل انشغالا أمنيا إقليما، وأيدت المسعى الأمريكي الهادف لزيادة نشر القوات

1- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

2 – مايكل كلير. مرجع سابق. ص 148.

3- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

الأمريكية البحرية في المنطقة، والحفاظ على مبدأ حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وقامت بتمارين عسكرية مشتركة مع اليابان والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، وأرسلت برسالة واضحة للصين ودول الآسيان، مفادها أنها تؤيد السياسة الأمريكية تجاه الصين في المنطقة[1].

ورغم أن انعكاسات نشاطات ومواقف هذه الدول ما تزال غير واضحة بعد بشكل كامل، إلا أن للصين الحق في القلق من تحركات الدول الأخرى في المنطقة، وعليها أن تهتم بالتأثيرات بعيدة المدى التي يمكنها أن تمس أمنها الطاقوي[2].

وفي الجهة المقابلة، يشكل بحر الصين الشرقي أحد ساحات التنافس في منطقة آسيا المحيط الهادي، تشكل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية أطرافه الأساسية، حيث تحوز الولايات المتحدة على مصالح حيوية في بحر الصين الشرقي لا تقل عن مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إذ تهتم واشنطن بالخلافات حول المنطقة الاقتصادية الخالصة، وضرورة حلها وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما للولايات المتحدة مصلحة أساسية في التدفق الحر للتجارة وحرية الملاحة، والمعارضة الصينية للمرور العسكري الأجنبي السلمي في منطقتها الاقتصادية الخالصة تتعارض مع مبدأ حرية الملاحة. إضافة إلى تحمل الولايات المتحدة لمسؤولية حفظ الأمن والسلام في المنطقة، ولديها التزامات خاصة للدفاع عن اليابان وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما، والنزاع الإقليمي بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي يمكنه أن يجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى نزاع أوسع مع الصين، ويعتبر التحالف الأمريكي مع اليابان حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهادي، والرد الأمريكي حول أي نزاع محتمل بين الصين واليابان سيكون له انعكاسات كبيرة حول مصداقية الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها في المنطقة[3].

وحدوث صدام بين الوحدات البحرية الصينية واليابانية في بحر الصين الشرقي سيضع الولايات المتحدة في مأزق حقيقي، والموقف الأصعب سيكون في حالة وقوع حادثة في منطقة جزر سينكاكو/ دياويو، وهي تحت الرقابة الإدارية اليابانية ومع ذلك لم تتخذ واشنطن موقفا حول أيهما أحق بالسيادة عليها بموجب القانون الدولي، ولكن البند الخامس من معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واليابان تنطبق على "الأقاليم الخاضعة للإدارة اليابانية"، وهو ما يجعل من القانوني تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة اليابان في حالة مهاجمة أو استيلاء الجيش الصيني على الجزر، ولكن في

1- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

2- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

3- Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 36.

حالة نزاع حول حقول الغاز والنفط في بحر الصين الشرقي، تكون الولايات المتحدة غير ملزمة قانونيا بتقديم المساعدة لليابان، حتى وإن كانت طوكيو ستضغط عليها لتقدم لها المساعدة[1].

وفي الأزمة بين الصين واليابان حول الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي بعد إعلان اليابان عن عزمها شراء تلك الجزر وتأميمها عام 2012، توجه وزير الدفاع الأمريكي "جون بانيتا" في سبتمبر 2012 إلى اليابان رغم أنها لم تكن مدرجة في جولته الآسيوية، وأعلن الوزير الأميركي من هناك عن قلقه من أن تؤدي "الاستفزازات حول الجزر إلى أن يسيء أحد الطرفين التقدير، مما قد يؤدي بدوره إلى اندلاع العنف وحتى الحرب بين الطرفين، وقد يتسع مداها لتشمل أطرافا أخرى". وأكد "بانيتا" أنه سيحث المسؤولين اليابانيين والصينيين على التحلي بضبط النفس، مضيفا أن واشنطن لن تتخذ موقفا إلى جانب أي من القوى الآسيوية المتنازعة، وفي وقت لاحق أعلنت الخارجية اليابانية أن طوكيو وواشنطن متفقتان على أن الجزر المتنازع عليها مشمولة بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين الولايات المتحدة وبلاده. ويُذكر أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الجزر هدفا للقصف لتدريب طياريها، ولا تمثل أي قيمة أخرى بالنسبة للأميركيين، وحين تفاقم هذا النزاع عام 2010 تجنبت واشنطن طويلا إعلان موقفها، لكنها أعلنت عام 2012 أنها تعرف بوجود هذه الجزر، لكنها لا تنوي التدخل في هذا النزاع[2].

وتمتاز منطقة بحر الصين الشرقي بخطورتها لأنها ذات أهمية إستراتيجية للطرفين الصيني والياباني، وتدعمت هذه الأهمية باكتشاف مخزونات من النفط والغاز في المياه المحيطة بها، وهو ما يزيد من احتمالات نشوب نزاع مسلح حولها بين الجانبين، واحتمالات تورط الولايات المتحدة فيها نظرا لاتفاقية الدفاع المشترك التي تجمعها باليابان، خصوصا مع تزايد عدد الصدامات والاحتكاكات بين قوات البلدين، بدخول الطرفين بما عرف باسم "شفير الهاوية" (Brinkmanship) في المنطقة المتنازع عليها، كما حصل عند اقتحام غواصة صينية نووية الوقود من طراز "هان" إلى داخل المياه الإقليمية اليابانية قبالة جزر "أوكيناوا" في نوفمبر 2004[3].

وكثرة القضايا التي يمكنها أن توتر العلاقات بين البلدين، مثل ردود الأفعال التي أثارها صدور التقرير الياباني السنوي بشأن الدفاع عام 2011، وأعربت فيه طوكيو عن قلقها إزاء الطموحات العسكرية الصينية المتنامية، وتوسعها البحري نحو المحيط الهادي و"عدم الشفافية" في موازنتها الدفاعية، وأشار

1- Richard Bush. "**Chinese and Japanese Geo-Strategic Interests in the East China Sea**". In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project**. Op. Cit. p. 67.

2- اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين. مرجع سابق.

3 - شايتيج باي. مرجع سابق. ص 111.

التقرير الذي أعدته وزارة الدفاع اليابانية إلى أنه وفي هذا الإطار "يمكن أن تكون الإدارة الجديدة (للصين) مصدر قلق"، كما ينتقد التقرير انعدام الشفافية في موازنة الجيش الصيني "التي لا تشكل سوى جزء مما تخصصه بكين للنفقات العسكرية". وردت الصين على ذلك بأن اليابان تتعمد تضخيم قدراتها العسكرية، واستنكرت "بشدة" التقرير السنوي الياباني بشأن الدفاع، الذي قالت أنه يحتوي على تعليقات غير مسؤولة عن بناء الدفاع الوطني للصين، وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن الهدف الوحيد من تحديث القوات المسلحة الصينية هو حماية سيادتها الوطنية، و"ليس موجها ضد أي دولة"، وفي إشارة واضحة إلى احتلال اليابان للصين قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، نصح المتحدث طوكيو بأخذ العبر من الماضي والعمل على الاستعانة بها في سياستها الدفاعية وبذل جهود أكبر لتعزيز الثقة المتبادلة مع جيرانها، ومن جانبه قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، إن اليابان تضخم "التهديدات الصينية انطلاقا من أدوار خفية"، رافضا ما جاء في التقرير السنوي الياباني للدفاع بشأن بلاده[1].

1- بكين تستنكر تقريرا يابانيا للدفاع. عن الجزيرة نت، 2011/8/4. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/eeb2cbe7-e97e-43b6-8efd-eacd81b17442".

الخاتمة

تمحورت هذه الأطروحة حول معالجة إشكالية كيفية تأثير الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على الاستقرار في محيطها الإقليمي، والذي حددناه في المناطق الإقليمية التالية: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا، وتوصلت الأطروحة بعد الدراسة والتحليل إلى أهم النتائج التالية:

* أضحى أمن الطاقة من المفاهيم المركزية في الإستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، وهو مفهوم محل خلاف وجدل كبيرين، إذ يفتقد لوحدة وجهة النظر بخصوصه، لأن تحديد المقصود منه يتوقف على جملة من العوامل المؤثرة، مثل موقع كل دولة فيما يعرف بـ "سلسلة الإنتاج"، والتي تتشكل من منتجين ومستهلكين ودول عبور، ولكل دولة بحسب موقعها في سلسلة الإنتاج مصالح تختلف بالضرورة عن طبيعة مصالح الدول ذات الموقع المغاير، وحتى الدول التي تتقاسم كونها في نفس الفئة كدول مستهلكة مثلا تتضارب مصالحها ويتضارب بالتالي مفهومها لأمن الطاقة، وعامل آخر يتعلق بكون أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد، منها البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد التقني، والبعد الأمني، وبعد السياسة الخارجية، وهي كلها أبعاد معقدة ومتداخلة وتتفاعل مع بعضها البعض، وهو ما يبقي أمن الطاقة مفهوما يقبل مدى واسعا من التأويلات، فهو يعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، ولم يكن واضحا في ذهن أي كان ما المقصود بأمن الطاقة، وإن كان المفهوم التقليدي السائد ينصب على كونه توفر إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة وبأسعار معقولة.

* تعرف الصين اختلالا كبيرا بين حجم استهلاك الطاقة الآخذ في الارتفاع وبين الموارد الطاقوية الداخلية المحدودة، مما جعلها مرتبطة بالخارج بنسبة كبيرة في تلبية احتياجاتها الطاقوية، مع ما ينجر عن ذلك من تحديات كبيرة تتعلق بأمن شحنات وإمدادات الطاقة العابرة لمياه المحيط الهندي وبحري الصين الجنوبي والشرقي.

* طورت الصين مفهومها الخاص لأمن الطاقة، الذي يعتبر الطاقة قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي في الصين، لذلك فهي تنظر لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، ومع تحولها إلى مستورد للنفط منذ عام 1993، أصبح المنظور الصيني لأمن الطاقة يتمحور حول كونها مسألة حيوية، إلى درجة تبنيها للمنظور الواقعي الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، والعلاقة بين أمن الطاقة والأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح وخسارة، و نجر عن ذلك رؤية الصين لأمن الطاقة على أنه مسألة إستراتيجية

لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، ويتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة وثمينة ومركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية، والصين تخشى أن يمنع أعداؤها وصول الإمدادات الطاقوية نحوها، من خلال محاصرة المضايق التي تمر عبرها إمداداتها الطاقوية وخاصة مضيق ملقا، وإعاقة خطوط المواصلات البحرية التي تربطها بمراكز الإنتاج في مختلف أنحاء العالم.

* وضعت الصين إستراتيجية لتحقيق أمنها الطاقوي تقوم على مجموعة من المرتكزات، وأهمها: ضمان وفرة الموارد الطاقوية الكافية لتلبية احتياجاتها، وأن تكون إمدادات موثوقة وتدفقها مضمون بالقدرة على حمايتها وردع كل ما من شأنه إحداث اضطراب في التزويد، والعمل على تحسين كفاءة الطاقة بالاستهلاك الرشيد للموارد المتوفرة والتقليل قدر الإمكان من ضياع الطاقة المستعملة في الاستهلاك، والحصول على الموارد الطاقوية بأسعار معقولة لا تثقل كاهل الخزينة الصينية، ومبدأ السماح بوصول مصادر الطاقة للاستعمال التجاري والمنزلي في الصين بأسعار معقولة، إلى جانب مبدأ حاسم وهو مبدأ التنويع في مصادر الإمدادات، لتفادي الاعتماد الكبير على منطقة واحدة في التزود بالطاقة، والمتمثلة في الشرق الأوسط بالنسبة للصين مع ما تعرفه تلك المنطقة من اضطرابات، والهدف الصيني هو التوسع نحو الاستثمار الخارجي في ميدان إنتاج ونقل الطاقة في مناطق مختلفة من العالم في إفريقيا وآسيا الأمريكيتين و منطقة الكاريبي وغيرها.

* تطبيقا لإستراتيجية التوجه نحو الخارج لضمان أمن الطاقة، وسعت الصين من نطاق اهتمامها بالاستثمار في المجال الطاقوي في جوارها الإقليمي، انطلاقا من آسيا الوسطى التي تعتبر مركزا عالميا مهما لإنتاج النفط والغاز، مرورا بجنوب آسيا التي تلعب دورا محوريا في أمن الطاقة الصيني من حيث ضمان سلامة إمدادات الطاقة الصينية العابرة للمحيط الهندي، وصولا إلى شرق وجنوب شرق آسيا ذات الثروات النفطية والغازية المتمركزة في مناطق محل إدعاءات إقليمية متضاربة مثل مخزونات الطاقة في بحر الصين الجنوبي (في جزر سبراتلي و باراسيل)، أو في بحر الصين الشرقي (في جزر سينكاكو أو دياويو)، واعتبار مياه تلك المناطق ممرا لحوالي 90% من إمدادات الطاقة الصينية.

* يحتدم الصراع على موارد الطاقة في تلك المناطق بين الصين وعدد من القوى الإقليمية الرئيسية هناك، وحتى مع قوى كبرى عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح العميقة في تلك الأقاليم، وهو ما يزيد احتمالات نشوب نزاعات قد تصل إلى حد عسكرة أمن الطاقة واستعمال كل دولة للقوة للدفاع عن مصالحها الطاقوية، فحتى وإن لم تحدث صدامات مسلحة عنيفة على نطاق واسع في تلك المناطق من

أجل الطاقة لحد الآن، إلا أن هنالك مؤشرات تنذر بإمكانية وقوع مثل تلك الصراعات المسلحة، على النحو التالي:

أولا: رغم علاقات الصين الجيدة مع دول آسيا الوسطى، إلا أن احتمالات تحول المنطقة إلى ساحة صراع حول الموارد الطاقوية، تبقى واردة بسبب إفراز نهاية الحرب الباردة لظهور ما يعرف باللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى حول مراكز إنتاج الطاقة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى مع تواجد قوى إقليمية هناك مثل تركيا وباكستان والهند وإيران.

ثانيا: في جنوب آسيا يثير دخول العامل الطاقوي مخاوف متزايدة بشأن تأزم الوضع هناك بين الصين والهند، لأن هذه الأخيرة تنظر للصين كمنافس لها على الزعامة الإقليمية في جنوب آسيا، وتزامن صعود الدولتين معا في الساحة العالمية، مع ما يجمعهما من عداوة تاريخية خاصة مع قدرة الصين الكبيرة على اجتذاب جيران الهند الصغار، وحيازتها على أهم الاستثمارات الطاقوية في جنوب آسيا خاصة في حقول الغاز في بنغلاديش وميانمار، وهي المناطق التي فشلت الهند في منافسة النفوذ الصيني فيها وهو الأمر الذي يزيد من حساسية الهند من التواجد الصيني. وموقع الهند المتميز على المحيط الهندي وعلاقاتها القوية بالولايات المتحدة، تزيد من مخاوف الصين من تحالف القوتين معا لإعاقة مرور الإمدادات النفطية الصينية عبر خطوط المواصلات البحرية في المحيط الهندي، الذي تعتبره الهند مجالا خالصا لنفوذها، وبالمقابل تعمل الصين عبر إستراتيجية عقد اللؤلؤ لزيادة تواجدها فيه، ولذلك وضعت عددا من المنشآت العسكرية وغير العسكرية في بنغلاديش وميانمار وسريلانكا وباكستان بشكل يحيط بالهند من جهات مختلفة، ضمن ما عرف بإستراتيجية عقد اللؤلؤ.

ثالثا: تنتشر في شرق وجنوب شرق آسيا مؤشرات أكبر وأكثر وضوحا عن إمكانية تسبب البحث عن الموارد الطاقوية في اضطراب البيئة الأمنية، وذلك عندما تتحالف مع الخلفيات النزاعية المتأصلة من قبل في المنطقة، مثل الخلفيات الصراعية التاريخية والعداوات بين شعوب تلك المنطقة مثل الصين وفيتنام واليابان، ووجود تنافس على الزعامة الإقليمية مع إندونيسيا في جنوب شرق آسيا واليابان في شرق آسيا، وتواجد المناطق الغنية بموارد الطاقة هناك محل إدعاءات متضاربة بين مختلف الأطراف، وكون المسطحات المائية في بحر الصين الجنوبي والشرقي معبرا لنسبة كبيرة من الإمدادات الطاقوية القادمة نحو الصين، ولكنها خطوط مواصلات عرضة لأخطار القرصنة والإرهاب البحري وهيمنة أسطول الولايات المتحدة الأمريكية البحري في آسيا المحيط الهادي.

رابعا: بالعودة إلى تطبيق نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة ومركب الأمن الإقليمي على علاقات الصين الطاقوية بجيرانها، نجد أن علاقات الصين الطاقوية بجوارها الإقليمي تعرف درجة كبيرة من التسييس والأمننة، وذلك راجع إلى وجود خلفيات نزاعية وعدائية بين الصين وعددا من الدول التي تعتمد عليها في تحقيق أمنها الطاقوي في جوارها الإقليمي، مثل العداوة والحساسية التاريخية مع الهند واليابان وفيتنام خصوصا والفيليبين بدرجة أقل. ويبدو أن نماذج العداوة تتغلب على نماذج الصداقة لحد الآن في علاقات الصين بجوارها الإقليمي خاصة في جنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا، وهذا ما يفسر فشل مساعي التعاون بين الصين والدول الرئيسية ذات النزاعات التاريخية المؤثرة في تلك المناطق، في مقابل وجود قدر أكبر من الاستقرار والتعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى ذات العلاقات التاريخية المتينة والطيبة مع الصين، وحتى التحديات التي تواجه الصين في آسيا الوسطى مصدرها قوى خارجية كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وليس دول المنطقة في حد ذاتها. وعلى العموم و بالعودة إلى التفسيرات الممكن استنتاجها من خلال توظيف نموذج مركب الأمن الطاقوي دائما، فإن الطاقة في علاقات الصين بجوارها الإقليمي ليست لحد الآن موضوعا لعلاقة تبعية إيجابية سلمية وتعاونية، بل تبرز أكثر كعلاقة تبعية سلبية تؤدي إلى جعل الطاقة مصدرا محتملا من مصادر النزاع وعدم الاستقرار في علاقات الصين بجيرانها، بسبب أمننة قضايا الطاقة ووضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة للدول الرئيسية المؤثرة في تفاعلات الصين الإقليمية، بتبني مختلف الأطراف – وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة في الحدة بحسب الظروف– لخطاب قوة ولغة تهديد وإدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقة المتبناة من مختلف الفواعل المعنية، وهو المدلول الذي تحمله الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة بالنسبة لجيرانها الإقليميين، خاصة تلك الدول ذات الماضي العدائي والنزاعي مع الصين.

خامسا: رغم أن الطاقة لم تصل بعد لتكون مصدرا لنزاعات عسكرية مباشرة وعنيفة بين الصين وجوارها الإقليمي، والقوى الكبرى الخارجية ذات المصالح المتناقضة مع الصين في المنطقة لحد الآن، إلا أن هنالك عددا من العوامل يمكنها أن تؤدي إلى عسكرة أمن الطاقة هناك، مثل العداوات التاريخية بين الصين وجيرانها، ووجود مطالب وادعاءات إقليمية متعارضة، وعدم يقينية سلامة خطوط المواصلات البحرية، والرغبة الأمريكية في عرقلة الصعود الصيني المتسارع، وتأكيد العقيدة الإستراتيجية الصينية على إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية لحماية أمنها الطاقوي، وهو ما يبرز في تبني الصين لمنظور واقعي في تحديد مفهومها لأمن الطاقة، وعدم ثقتها في الترتيبات الاقتصادية والأمنية في السوق العالمية، كميكانيزم كفيل بتحقيق الاحتياجات الطاقوية لكل دولة بعيدا عن خطر انقطاع الإمدادات، الناجم عن اضطرابات جيوسياسية في مناطق الإنتاج أو عن تعرض شحنات الطاقة لأخطار تعيق وصولها إلى السوق الصينية

المتعطشة، لها سواء كانت أخطارا طبيعية أو بشرية ناجمة عن عمليات قرصنة و إرهاب، ناهيك عن وجود قانون صيني يمنح الضوء الأخضر لقوات الجيش الشعبي لاستعمال القوة دفاعا عن مناطق إنتاج الطاقة الواقعة محل نزاع مع قوى أخرى مثل جزر سبراتلي وباراسيل وسينكاكو أو دياويو كما يسميها الصينيون، والعودة إلى التاريخ تثبت أن عوامل العداء المتجذرة بين الصين وعدد من جيرانها أخذت زخما جديدا بدخول الطاقة كعامل مؤثر في العلاقات بين مختلف تلك الأطراف، واستعمال القوة وإن كان على نطاق محدود بين الصين وفيتنام في عدد من المناسبات، وبين الصين والفيليبين عام 1995 بالخصوص من أجل ما يعرف برصيف الأذى، خير دليل على إمكانية تطور مثل تلك الصدامات العسكرية المحدودة إلى نزاعات كبرى تكون لها تأثيرات تتعدى النطاق الإقليمي لتهدد الأمن والسلام العالميين ككل.

* يعتمد مستقبل الاستقرار أو الاضطراب في المناطق الإقليمية لإنتاج وعبور الطاقة التي توجه إليها الصين استراتيجيتها للأمن الطاقوي، في كل من آسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا، على مؤشرات مؤثرة في مستقبل المنطقة ومدى ميل علاقاتها الطاقوية نحو التعاون أو النزاع أو على الأقل التوتر والاضطراب. ونورد في هذا الصدد العوامل التالية:

– دخول الصين عهدا جديدا بانتخاب "شي جين بينغ" رئيسا جديدا للبلاد منذ عام 2013، وهو الرجل الذي تدل عملية انتخابه وما رافقها من جمع غير معهود بين عدد من السلطات، وكذلك حصوله على الأعمدة الثلاثة للقوة في الحزب الشيوعي الصيني، على أنه سيكون ذو تأثير بارز في المرحلة المقبلة من تاريخ الصين، وما يشاع عنه من روح وطنية محافظة، قد تكون دافعا نحو تبني سياسات أكثر صرامة في مختلف القضايا الخلافية مع الجيران الإقليميين، ومع الولايات المتحدة الأمريكية كذلك، وهذا ما قد يمنح السياسات الصينية دافعية قوية نحو إعلان الصين كقوة مؤثرة، ومن المشروع لها تخطي طموحاتها الإقليمية كقوة صاعدة، نحو تطلعات عالمية أكثر طموحا، خصوصا إذا تمكنت الصين من تطوير أكثر فاعلية لدبلوماسية متعددة الأبعاد خصوصا الاقتصادية منها، ومواصلتها لتطوير وتحديث قواتها العسكرية لتقارب نظيرتها الأمريكية ولما لا تتفوق عليها وخاصة بحريا.

– تواصل النمو الاقتصادي الصيني بوتيرة عالمية وهو ما ينجر عنه طلب طاقوي متزايد، ومدى نجاح الصين في تطوير بدائل طاقوية داخلية وخاصة على مستوى الطاقات البديلة والمتجددة، التي أخذت فيها الصين خطوات عملاقة خلال فترة الدراسة، وهو النهج الذي من المرجح أن يستمر مستقبلا، حتى وإن كانت إمكانية تعويض تلك الطاقات لنظيرتها التقليدي الكربونية غير ممكنة، بل فقط تخفيف العبء قليلا على الواردات الطاقوية من نفط وغاز.

– مدى النجاحة في إقامة ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية لتقريب العلاقات ووجهات النظر مع الجيران الإقليميين في الأقاليم محل الدراسة، وخاصة مع الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي، ودول جنوب آسيا خاصة الصغرى منها، لا سيما مع امتلاك الصين لعناصر رافعة قوية يمكنها جذب بقية دول المنطقة لمشاريعها وسياساتها المختلفة، مثل إحياء مشروع الحزام والطريق كما أعلن عن ذلك الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، وهو مشروع سيكون كفيلا في حال نجاحه وخروجه بالصورة التي عرضها عليه المسؤولون الصينيون، بأن يحدث تغيرا ملموسا في توطيد وتشبيك علاقات الصين بجيرانها الإقليميين، وهو ما تعول عليه الصين لجذبها نحوها وإبعادها ولو قليلا عن دائرة النفوذ الأمريكية.

– مآلات المشاريع التي تعتزم الصين إقامتها وإتمامها لخلق طرق بديلة لنقل مواردها الطاقوية، مثل ميناء غوادار وغيرها، حيث أن نجاحها في تجسيد تل المشاريع يخفف من حساسيتها تجاه مأزق ملقا، وتجاه القوى المنافسة لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

– يرتبط احتمال غلبة نمط التعاون في مجال الطاقة على علاقات الصين بدول جوارها الإقليمي، على طبيعة علاقاتها التاريخية والآنية مع تلك الدول، لذلك تكون اكثر احتمالات التوتر وحتى الصراع مرجحة أكثر مع جيرانها في شرق وجنوب شرق آسيا مثل اليابان والفيليبين وفيتنام وغيرها، وكذلك في علاقاتها مع الهند في جنوب آسيا بالنظر للعداوة التقليدية بينهما، وتنافسها على الزعامة الإقليمية، فيما يرجح أن تتغلب علاقات التعاون والصداقة أكثر على علاقاتها بالدول الصغرى في جنوب آسيا مثل باكستان وبنغلاديش وميانمار، ومع جمهوريات آسيا الوسطى الخمس.

– رغم ما ننتظره من تطوير أكبر للصين لقدراتها العسكرية ولزيادة نفوذها الدولي عبر دبلوماسيتها النشيطة، إلا أننا نرجح ميلها أكثر ورغبتها في إرساء علاقات تعاونية وسلمية مع محيطها الإقليمي، وخاصة في مجال التفاعلات الطاقوية. لأن حالة السلم والاستقرار أكثر خدمة لمصالحها على المدى المتوسط والطويل، بما أنها تركز على تنمية اقتصادها وتجارتها وهذا ما يتطلب سكينة إقليمية وعالمية. غير أننا لا نستبعد توظيفها لتلك القوة للوقوف أمام أي محاولة جادة وخطيرة للمساس بمصالحها الطاقوية بالخصوص، لأن مستقبل الصين يعتمد بشكل كبير على مدى قدرتها على ضمان إمدادات مستمرة وآمنة لاقتصادها الشره لتلك الموارد، فالحرب أو العسكرة وإن لم تكن خيارا أولا ومفضلا بالنسبة لبكين، إلا أنها تبقى خيارا واردا ومطروحا ومأخوذا بالجدية اللازمة، ومحضر له بشكل جيد من طرف صناع القرار الصينيين، رغم تكاليفه العالية ومخاطره الكبيرة.

الملاحـــق

ملحق رقم (1): أولويات أمن الطاقة بحسب وضعيات الدول

تصنيف الدول	الخصائص المميزة	أولويات أمن الطاقة
مستوردون مصنعون	*الدخل الفردي السنوي أكثر من 10.065 دولارا. *معدل الاستهلاك الفردي للطاقة مرتفع أكثر من 3000 كغ سنويا. *بنية تحتية متطورة (مثلا: حصول تقريبا شامل على الكهرباء). *إمكانية تضرر الاقتصاد والاستعمالات المنزلية من أي نقص في الطاقة (زيادة بـ 10% في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض بـ 0.5% في الدخل الفردي).	*تجنب اختلال التموين بالطاقة. *تنويع مصادر التموين بالطاقة. *الاهتمام بأمن منشآت الطاقة. *اعتماد حلول تكنولوجية لتقليل الارتباط بالواردات الطاقوية.
الدول المصدرة للمحروقات	* تباين في الدخل الفردي من 260 دولار في تشاد إلى 52000 دولار في النرويج. * تباين في معدل استهلاك الفرد السنوي للطاقة من 262 كغ في الكونغو إلى 26888 في قطر. * تموين كاف بالمصادر الطاقوية (المحروقات) في المستقبل المنظور. *الحاجة لتطوير المنشآت الموجهة لتصدير الطاقة. *اقتصاديات متأثرة بالتقلبات ذات الأثر الواسع على الساحة الطاقوية العالمية (ارتفاع بـ 10 دولارات في أسعار برميل النفط، تسبب ارتفاع بـ 30% في الدخل الفردي في أنغولا).	* سوق ذو أسعار معقولة على المدى الطويل. * تنويع أسواق تصدير الطاقة. *الحصول على رؤوس أموال واستثمارات لتطوير المصادر والمنشآت الطاقوية. * بالنسبة للدول الأقل تقدما ضمن هذه المجموعة: تلبية الاحتياجات الطاقوية الأساسية، وخلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
الأسواق الكبرى الصاعدة ذات الطلب المتنامي على الطاقة	* دخل فردي متباين بين 620 دولارا للهند مثلا، و6770 للمكسيك. * تباين في الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة من 450 كغ للفرد في الهند إلى 2425 كغ في جنوب إفريقيا. * تزايد مرتفع في الطلب على الطاقة يتعدى النسبة العالمية 1.7% في آفاق 2030 (ارتفاع بـ 14% في طلب الصين سنة 2003). * نمو سريع في منشآت الطاقة الداخلية، حتى وإن كانت غير متطورة بما فيه الكفاية (مثلا: 57% من الهنود و43% من سكان جنوب إفريقيا غير مربوطين بشبكة الكهرباء). * الاقتصاد والاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (مثلا: ارتفاع بـ 10 دولارت في أسعار النفط يتسبب في انخفاض بأقل من 0.5% في الدخل الفردي بحسب حجم كل اقتصاد والكثافة الطاقوية).	* القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. * تنويع مصادر التموين بالطاقة. * الحصول على رؤوس أموال واستثمارات لتطوير المصادر والمنشآت الطاقوية. * تطوير حلول تكنولوجية لتقليل الاعتماد على الاستيراد. * تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، وخلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
مستوردو الطاقة ذوو الدخل المتوسط	*دخل فردي بين 826 و10.065 دولارا. * الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة لأغلبية الدول تقارب المعدل العالمي بـ 1631 كغ.	* القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. *الحصول على رؤوس أموال

	* نمو الطلب يتجاوز نسبة الطلب العالمي السنوي المقدر بـ 1.7% في أفق 2030. * هياكل طاقوية متخلفة (مثلا 10% من السكان في المتوسط خارج التغطية الكهربائية). * الاقتصاد والاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (ارتفاع بـ 10 دولارات في أسعار النفط يتسبب في انخفاض بأقل من 0.5% في الدخل الفردي بحسب حجم كل اقتصاد والكثافة الطاقوية).	واستثمارات لتطوير المصادر والمنشآت الطاقوية. *تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، وخلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
مستوردو الطاقة ذوو الدخل الضعيف	* دخل فردي سنوي أقل من 826 دولار. * الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة يقارب 500 كغ. * نمو الطلب يتجاوز نسبة الطلب العالمي السنوي المقدر بـ 1.7% في أفق 2030. * هياكل طاقوية غير متقدمة (30% من السكان فقط يتوفرون على الكهرباء). * الاقتصاد والاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (ارتفاع بـ 10 دولارات في أسعار النفط يتسبب في المتوسط بانخفاض بأكثر من 0.75% في الدخل الفردي.	* القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. * الحصول على رؤوس أموال واستثمارات لتطوير المصادر والمنشآت الطاقوية. * تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، وخلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.

Source: Débat sur la Sécurité Energétique au Sénégal. Enda Energie, Environnement, Développement. Dakar. Décembre 2007.
http://endaenergy.org/2008/.../debat-sur-la-securite-energitique-au-senegal/

ملحق رقم (2): النزاعات الإقليمية في المناطق الحاوية على النفط و/أو الغاز الطبيعي

المنطقة المتنازع عليها	الموقع	الدول المتنافسة	التعليقات
1- جزيرة وربا وبوبيان، الامتداد الجنوبي لحقل نفط الرميلة	الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي	العراق والكويت	كان رفض الكويت للسيادة العراقية على هذه المناطق أحد أسباب غزو بغداد للكويت سنة 1990، وافق العراق على التخلي عن هذه الإدعاءات تحت ضغط الأمم المتحدة سنة 1994، ولكن قد للتأكيد على سيادته عليها مستقبلا.
2- أبو موسى، الطنب الكبرى، والطنب الصغرى	الزاوية الشرقية من الخليج	إيران والإمارات العربية المتحدة	استولت إيران على جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى من رأس الخيمة عام 1971، وقاسمت إيران السيطرة على أبو موسى مع الشارقة إحدى الإمارات المشكلة للاتحاد إلى غاية 1994 عندما احتلت الجزيرة بكاملها، وترفض إيران التحكيم في النزاع، ومنذ 1995 وسعت وجودها العسكري في أبو موسى بشكل مطرد.
3- جزيرة حوار ورصيفا دبل	الخليج	البحرين وقطر	النزاع على هذه المعالم التي تتاخم حقول النفط والغاز الكبرى، قد أخضع إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم.
4- الحدود بين السعودية واليمن	شبه الجزيرة العربية	السعودية واليمن	تسببت الصدامات في أواخر 1994 وأوائل 1995 في وقوع إصابات من الطرفين، في جوان 2000 وقع البلدان على معاهدة لتحديد الموقع النهائي لحدودها المشتركة.
5- الحدود بين قطر والسعودية	شبه الجزيرة العربية	قطر والسعودية	أدى صدام مسلح في عام 1992 في موقع خافوس الحدودي إلى وقوع ثلاثة قتلى (قطريين وسعودي)، اتفق البلدان منذ ذلك الوقت على تسوية النزاع، ولكن الواقع النهائي للحدود لم يبت به بعد.
6- الحدود بين السعودية			في عام 1998 بدأت السعودية بضخ النفط من حقل الشايبة الذي يقع على

والإمارات	شبه الجزيرة العربية	السعودية والإمارات	جانبي الحدود غير المرسومة مع الإمارات، ما أثار احتجاجات الإمارات ومطالبتها بحصتها من إنتاج النفط.
7- جزيرة حنيش الصغرى والكبرى	المسطح الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر	إرتيريا واليمن	تسببت الصدامات عامي 1995 و1996 للسيطرة على الجزيرتين (اللتان يعتقد غناهما بالنفط) في وقوع إصابات من الطرفين، اتفق البلدان بعدها على تحكيم طرف ثالث في النزاع، ما أدى عام 1999 إلى منح الجزيرتين لليمن.
8- مثلث حلايب	منطقة الحدود المصرية السودانية على البحر الأحمر	مصر والسودان	بعد صدام قصير في جوان 1995 تسبب في وقوع إصابات بين الطرفين، دخلت القوات المصرية المنطقة المتنازع عليها لطرد أفراد الشرطة والموظفين السودانيين، وقبل ذلك كان السودان قد منح امتيازا لشركة كندية لأجل التنقيب عن النفط في المياه الواقعة قبالة المنطقة المتنازع عليها.
9- بحر قزوين (حقوق التنقيب في عرض البحر)	بحر قزوين	أذربيجان، إيران، كازاخستان، روسيا، تركمنستان	تسعى إيران وروسيا إلى تطوير مشترك لكل المناطق قبالة الشاطئ (خارج شريط ساحلي ضيق) من قبل كل الدول المتشاطئة الخمس، أما الدول الأخرى فتسعى إلى تقسيم البحر بالكامل إلى خمس نطاقات اقتصادية مستقلة، المفاوضات مستمرة بين الأطراف على ملكية حقوق التنقيب في عرض البحر.
10- حقل ساردار، كياباز للنفط والغاز الطبيعي في عرض البحر	بحر قزوين	أذربيجان وتركمنستان	الحقل المتنازع عليه يدعى ساردار من قبل تركمنستان وكياباز من قبل أذربيجان، يقع في منتصف المسافة بينهما، وكل منهما تصر على أنه يقع ضمن نطاقها الاقتصادي، المفاوضات لحل النزاع أثبتت أنها غير حاسمة حتى الآن.
11- جزر بارسيل	الزاوية الشمالية الغربية من	الصين وفيتنام	احتلتها الصين منذ إخراج الفيتناميين من

	بحر الصين الجنوبي		المنطقة عام 1974.
12- جزر سبراتلي	مبعثرة في أنحاء بحر الصين الجنوبي	بروناي، الصين، ماليزيا، الفلبين، تايوان وفيتنام	تدعي كل من الصين وتايوان بحقها في سلسلة الجزر كلها، فيما الدول الأخرى تدعي الحق بالجزر الواقعة في نطاقاتها الاقتصادية الحصرية، وقد أقامت جميعها باستثناء بروناي مواقع عسكرية على جزيرة أو أكثر، ووقعت صدامات مسلحة بينها في عدة مناسبات.
13- بحر ناتونا (حقوق التنقيب في عرض البحر)	الزاوية الجنوبية الغربية من بحر الصين الجنوبي	الصين وإندونيسيا	منحت إندونيسيا امتيازات لشركات الطاقة الأجنبية لأجل تطوير حقل غاز طبيعي كبير تحت البحر في هذه المنطقة التي تدعي الصين الحق فيها كجزء من مياهها الإقليمية.
14- بحر تيمور (حقوق التنقيب في عرض البحر)	مسطح المياه الواقعة بين تيمور الشرقية وأستراليا	أستراليا، تيمور الشرقية وإندونيسيا	بموجبة معاهدة تيمور غاب، قسمت إندونيسيا وأستراليا بحر تيمور (الذي يقبع فوق حقل نفط وغاز طبيعي كبير) إلى مناطق خاضعة للسيطرة الأسترالية والإندونيسية، فضلا عن منطقة تعاون خاضعة لحكم مشترك. أعلنت إندونيسيا بطلان المعاهدة في 1999 عندما أصبحت تيمور الشرقية مستقلة، تسعى أستراليا الآن للتفاوض على معاهدة جديدة مع تيمور الشرقية.
15- جزر دياويو/سنكاكو	بحر الصين الشرقي	الصين، وتايوان واليابان	هذه الجزر (تدعى دياوياو من قبل الصين، وسنكاكو من قبل اليابان)، كانت موقعا لصدامات دورية بين جماعات قومية متطرفة وقطع بحرية من مختلف الجهات (بالرغم من كونها غير مأهولة)، فيعتقد أنها تقع على أطراف حقول نفط وغاز طبيعي تحت بحرية ثمينة بشكل محتمل.

16- بقع في عرض البحر في خليج غينيا	خليج غينيا	غينيا الاستوائية ونيجيريا	تصر نيجيريا على أن حقل نفط زافير الواقع تحت البحر، والذي تدعي غينيا الاستوائية ملكيته، يمتد إلى الأرض في عرض البحر إلى نيجيريا، المفاوضات لحل النزاع لم تثمر بعد.
17- خليج باريا	الزاوية الجنوبية الشرقية من بحر الكاريبي	ترينيداد وطوباغو وفنزويلا	رست زوارق مدفعية فنزويلية على منصات النفط الترينيدادية، وأطلقت النار على القطع البحرية الترينيدادية في منطقة يدعيها البلدان.
18- بقع قبالة الشاطئ في المحيط الأطلسي	المناطق الساحلية من غويانا وسورينام	غويانا وسورينام	في جوان 2000 طردت سفن مدفعية من سورينام معدات نفطية تعود ملكيتها لشركة كندية تعمل لفائدة غويانا من منطقة النزاع.
19- شبه جزيرة بكاسي	خليج غينيا	الكاميرون ونيجيريا	في عام 1999 اصطدمت قوات الجيش النيجيري مع الشرطة الكاميرونية في محاولة لفرض السيطرة على المنطقة (التي يعتقد أنها تقع على أطراف حقول نفطية ثمينة في عرض البحر)، تم إخضاع النزاع إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم.

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق. ص ص 254- 259

ملحق رقم (3) : دبلوماسية الطاقة الصينية (إجراءات مختارة)

المنطقة	اتفاقيات التجارة الحرة	المنتديات متعددة الأطراف	التجارة (2006)	الشراكات الإستراتيجية	مبادرات حسن النية
إفريقيا	اتحادات الجمارك في دول جنوب إفريقيا (المفاوضات جارية)	منتدى التعاون الصيني الإفريقي	55.5 مليار دولار (بزيادة خمسة أضعاف على عام 2000)	الجزائر– نيجيريا	– قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (3000 جندي، 12 مهمة.)
الشرق الأوسط	مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المفاوضات جارية)	منتدى التعاون الصيني العربي (مراقب)	65.5 مليار دولار(جامعة الدول العربية)، بزيادة 27.7% على عام 2005	السعودية	– مبعوث سلام الشرق الأوسط منذ عام 2002. – 1000 جندي لحفظ السلام في لبنان.
أمريكا اللاتينية	شيلي	منظمة الدول الأمريكية (مراقب)	70.2 مليار دولار (بزيادة 6 أضعاف على عام 1994)	الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، شيلي، المكسيك، فنزويلا	جنود حفظ السلام في هايتي
آسيا الوسطى	منظمة شنغهاي للتعاون	– منظمة شنغهاي للتعاون. – التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى. – المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.	13.9 مليار دولار (التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى) بزيادة 42.8% على عام 2005	كازاخستان، روسيا، أوزباكستان	الدعم للرئيس الأوزبكي في أعقاب انتفاضة أنديجان في ماي 2005
جنوب شرق آسيا	رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)	رابطة دول جنوب شرق آسيا + 3 قمة شرقي آسيا	160.8 مليار دولار بزيادة 23 % على عام 2005	رابطة دول جتوب شرق آسيا، كمبوديا، إندونيسيا	– وضع المنازعات الإقليمية البحرية على الرف. – فيتو على قرار مجلس الأمن بخصوص بروما.

المصدر: شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 120.

ملحق رقم (4) : الإدعاءات الإقليمية في جزر "باراسيل" و"سبراتلي"

الدولة	الإدعاءات
بروناي	لا تحتل أيا من الجزر، ولكنها تطالب بجزء من بحر الصين الجنوبي القريب منها كقسم من مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وفي عام 1984 أعلنت ضم منطقتها الاقتصادية الخالصة لرصيف لوويزا.
الصين	تشير إلى جزر سبراتلي باسم "نانشا"، وتطالب بكل تلك الجزر وبمعظم مساحة بحر الصين الجنوبي لأسباب تاريخية، وهذه الإدعاءات غير مؤيدة بأية معطيات أو محددات أخرى واضحة، وتطالب الصين أيضا بجزر باراسيل التي تشير لها باسم "كسيشا"، وتعتبرها كجزء من مقاطعتها في جزيرة هاينان. تعتمد الإدعاءات الصينية على عدد من الأحداث التاريخية، تتضمن البعثات البحرية لجزر سبراتلي من طرف مملكة الهان عام 110 قبل الميلاد، ومملكة مينغ ما بين 1403-1433 م، والصيادون والتجار الصينيون ينشطون في المنطقة عبر الأزمنة، وتوظف الصين أدلة أثرية لتدعيم إدعاءاتها بالسيادة على تلك المناطق. وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أكدت الصين مطالباتها في جزر سبراتلي وباراسيل، وأثناء الحرب العالمية الثانية كانت الجزر محل إدعاءات يابانية بملكيتها، وعام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 9 خطوط غير محددة بدقة، وطالبت بكل الجزر ضمن تلك الخطوط، وفي عام 1992 أكد القانون الصيني على مطالبته بتلك المناطق. احتلت الصين 8 من تلك الجزر لتدعيم إدعاءاتها، وفي عام 1974 استحوذت الصين على جزر باراسيل من فيتنام.
إندونيسيا	ليس لها أية إدعاءات بخصوص جزر سبراتلي، ومع ذلك فهي تخشى من توسع الإدعاءات التايوانية والصينية في بحر الصين الجنوبي لتشمل منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها الإقليمية، التي تضم حقل "ناتونا" الغازي.
ماليزيا	ترتكز إدعاءاتها بخصوص جزر سبراتلي على مبدأ الجرف القاري، ولها قرائن واضحة ومحددة، واحتلت ماليزيا 3 جزر تعتبرها ضمن نطاق جرفها القاري، وحاولت ماليزيا بناء منشآت في تلك الجزر، وكان من بينها بناء فندق.
الفيليبين	إدعاءاتها بخصوص سبراتلي تستند على قرائن واضحة ومحددة، مرتكزة على مبدأ القرب واستغلالها من طرف فيليبينيين عام 1956، وفي عام 1971 طالب المسؤولون الفيليبينيون بملكية 8 جزر بحجة أنها لم تكن جزء من جرز سبراتلي ولا تتبع أيا كان، وفي عام 1971 اعتبرت جزء من مقاطعة "بالاوان" الفيليبينية وتم احتلالها.
تايوان	تتشابه إدعاءات تايوان مع إدعاءات الصين، وتقوم على نفس المبادئ، وقرائنها غير واضحة، وهي تحتل جزيرة "براتاس" في سبراتلي.
فيتنام	ترتكز إدعاءات فيتنام على خلفيات تاريخية ومبدأ الجرف القاري، وتطالب فيتنام بالسيادة على كامل جزر سبراتلي التي تسميها "تريونغ سا" باعتبارها قسم ساحلي من مقاطعة "خان هوا"، وتشمل الإدعاءات الفيتنامية أيضا منطقة واسعة من بحر الصين الجنوبي بالرغم من أنها غير محددة بوضوح، هذا إضافة إلى

إدعاءات فيتنام بخصوص جزر "باراسيل" التي تطلق عليها اسم "هووانغ سا"، رغم أن الصين سلبتها منها سنة 1974. واتبعت فيتنام النموذج الصيني من حيث استعمال أدلة أثرية لتدعيم حقها في السيادة على تلك المناطق، في الثلاثينيات كان لفرنسا إدعاءات بخصوص جزر "سبراتلي" و"باراسيل" عندما كانت تحتل فيتنام، واحتلت فيتنام منذ ذلك الحين 20 جزيرة لدعم إدعاءاتها.	

Source: Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. p. 99, 100.

ملحق رقم (5) : الصدامات العسكرية في بحر الصين الجنوبي 1988-1999

الأطراف المتورطة	طبيعة العمل العسكري
1988 الصين – فيتنام	البحريتان الصينية والفيتنامية تصطدمان في رصيف "جونسون" في جزر سبراتلي، مما أغرق بضعة زوارق فيتنامية وأودى بحياة 72 بحارا.
1992 الصين– فيتنام	فيتنام تتهم الصين بالتنقيب عن النفط في المياه الفيتنامية في خليج "تونكين"، وإنزال جنود على رصيف "دالوك"، والصين تصادر 20 سفينة شحن فيتنامية تنقل البضائع من هونغ كونغ.
1994 الصين– فيتنام	نشوب مواجهات بحرية بين الصين وفيتنام في المياه الإقليمية المعترف بها دوليا لفيتنام فوق منصات استكشاف النفط 133، 134، 135، الصين تدعي كون المنطقة كجزء من مجموعة "وانا باي".
1995 الصين – الفيليبين	الصين تحتل "رصيف الأذى" الذي تدعي الفيليبين حقها فيه وتقيم موقعا عسكريا صغيرا هناك، السفن الفيليبينية التي تحاول الوصول إلى الجزر تطرد من قبل السفن الحربية الصينية.
1995 تايوان– فيتنام	المدفعية التايوانية في "إيتو آبو" تطلق النار على سفينة إمداد فيتنامية.
1995 الصين– ماليزيا	زوارق دورية ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة "ساراواك"، مما أدى إلى جرح أربعة من أفراد الطاقم الصيني.
1996 الصين– الفيليبين	ثلاث قطع بحرية صينية تشتبك في معركة بالمدافع لمدة 90 دقيقة مع سفينة مدفعية للبحرية القيليبينية قرب جزيرة "كامبونس".
1997 الصين– الفيليبين	البحرية الفيليبينية تأمر زورقا سريعا صينيا وزورقي صيد بمغادرة المياه الضحلة لـ "سكاربورو" في شهر أفريل، والصيادون الفيليبينيون يزيلون نقاط العلام الصينية ويرفعون علمهم، الصين ترسل ثلاثة سفن حربية لمسح جزيرتي "باناتا" و"كوتا" المحتلتين من الفيليبين.
1998 الصين– الفيليبين	البحرية الفيليبينية تعتقل صيادي أسماك صينيين قبالة المياه الضحلة لـ "سكاربورو".
1998 الفيليبين– فيتنام	الجنود الفيتناميون يطلقون النار على قارب صيد فيليبيني قرب رصيف "تيننت" (الحمام).
1999 الصين– الفيليبين	ثلاثة قوارب صيد صينية تتعرض لهجوم من طرف سفينة مدفعية قرب مياه "سكاربورو" الضحلة، ويتعرض أحدها للقصف ويغرق ويتم إنقاذ كل الصيادين، لكن بكين تسلم احتجاجا غاضبا إلى مانيلا.
1999 الفيليبين– فيتنام	القوات الفيتنامية على رصيف "تيننت" تطلق النار على طائرة استطلاع تابعة للقوات الجوية الفيليبينية كانت تحلق فوق الجزيرة.
1999 ماليزيا– الفيليبين	طائرات من القوى الجوية الماليزية والفيليبينية تكاد تصطدم فوق رصيف تحتله ماليزيا في سلسلة "سبراتلي".

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق. ص 141.

قائمـــة المراجـــع

I- المراجع العربية:

I-1: الكتب:

1- إدريس، محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى 2002.

2- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر. 2005.

3- بورشتاين، دانييل ودي كيزا، أرنيه. التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997.

4- بيليس، جون وسميث، ستيف (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004

5- جيلر، هوارد. ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي. 2005.

6- الحديثي، هاني إلياس. سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

7- الخزرجي، ثامر كامل. العلاقات السياسية الدولية و٧استراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

8- دورتي، جيمس وfالتسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الكويت. 1985.

9- الشيخ، نورهان. **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**. سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة. أوت 2009.

10- عبد الحي، وليد. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. 2000.

11- ـــــــــــــ (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

12- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، 2002.

13- كلير، مايكل. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002.

14- مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

15- ميريديث، روبين. الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا. ترجمة: شوقي جلال. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل 2009.

16- ناي، جوزيف س. ودوناهيو، جون د. (محرران). الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد الشريف الطرح. الرياض، مكتبة العبيكان. 2002.

17- هاينبرغ، ريتشارد. غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم. بيروت. 2006.

18- ويلبورن، توماس. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، عدد 12. أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

I- 2: الدوريات

1- أبو طالب، حسن. "**الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

2- الحربي، سليمان عبد الله. "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008.

3- الخياط، محمد مصطفى. "**الصين وخيار الطاقة البديلة**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

4- سويلم، حسام. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

5- عبد الحميد، عاطف. "**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

6- عرفة، خديجة. "**الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

7- محمود، أحمد إبراهيم. "**الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

8- مظلوم، جمال. "**التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

9- هلال، رضا محمد. "**العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

10- "**الصين وبدائل الطاقة**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. نقلا عن: نيوزويك، 2006/2/14.

I-3: الرسائل الجامعية:

1- حجار، عمار. السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002.

2- زقاغ، عادل. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009.

I-4: الصحف:

1- النعيم، سامح عبد العزيز. "**أمن الطاقة**". صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010.

2- "**حمى التنافس بين الصين وأمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات وتأمين إمدادات مستقرة**". جريدة الشرق الأوسط، عدد 10229، 30 نوفمبر 2006.

I- 5: مواقع الإنترنيت:

1- أبو الخير، كارن. "**صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي.. مقاربات مختلفة**". السياسة الدولية: عدد 176، جويلية 2009. في:

"http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf1.htm&DID=9995".

2- أبوعامود، محمد سعد. "**إقليم جنوب آسيا**". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في:

"http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

3- البهي، أحمد. " **الخليج الفارسي يظل الجائزة الإستراتيجية**". قراءات إستراتيجية: العدد الحادي عشر، نوفمبر 1999، المجلد الثاني 1999. "http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ91.HTM"

4- شحرور، عزت. "**مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/20131895013907734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf.

5- صديقي، سميع. "**ولاية شينزو آبي الجديدة والعلاقات اليابانية الصينية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 6. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/2/6/20132611175979580 Shinzo%20Abe%20second%20Japanese%20relations.pdf.

6- العبودي، عبد الكاظم. "**انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا وعالميا**". شبكة المنصور، 23 أفريل 2010. « http://www.almansore.com/MakalatP/MK-AbdAlkadom25-04-10.htm".

7- عبد العظيم، خالد. "**الهند تراهن على الولايات المتحدة**". قراءات إستراتيجية: المجلد العاشر 2007، العدد الرابع، أفريل 2007. في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D13.HTM".

8- عرفة، خديجة. "**تأسيس وتطور منظمة شنغهاي للتعاون**". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005. في:

"http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM".

9- عوض، جابر سعيد. "**الهند الإقليمية والدولية**". دراسات الجزيرة، 2006/5/17. في:

"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700"-AF6b-4F42B5A5-4FE0473524E.htm".

10- فهمي، شيرين حامد. "**الصين وجنوب آسيا.. ديناميكيات ومعادلات جديدة**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين- جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

11- ــــــــــــــــ. "**العلاقات الصينية- الهندية.. تطبيع أم تصادم؟**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين- جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

12- كوين، تشانغ تزي. "**قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني**". المركز العربي للمعلومات، 2004/4/18. في:

"https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ".

13- المنصوري، عبد الرحمان. "**الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص 3. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm" .

14- **ارتفاع حدة التوتر بين الصين واليابان بشأن أرخبيل دياويو/سينكاكو في بحر الصين**. فرانس 24 / أ ف ب، 2012/9/19. في:

“http://www.france24.com/ar/20120918-%D8%A7”.

15- "**بحر الصين الجنوبي**". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

16- **بكين تستنكر تقريرا يابانيا للدفاع**. عن الجزيرة نت، 2011/8/4. في:

“http://www.aljazeera.net/news/pages/eeb2cbe7-e97e-43b6-8efd-eacd81b17442”.

17- **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في:

“http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b”.

18- **اليابان تتهم الصين بدخول مياهها**. عن الجزيرة نت، 2012/9/14، في:

“http://www.aljazeera.net/news/pages/78612f22-1326-4b85-98d4-872528c9eb75”.

19- **اليابان تحتج لدى الصين بشأن الجزر**. عن الجزيرة نت، 2012/7/11. في:

“http://www.aljazeera.net/news/pages/e7c65233-f97a-4de2-b216-5faa7e42a44e”.

II- المراجع الإنجليزية:

II- 1: Reports:

1- Acharya, Amitav. **Seeking Security In The Dragon’s Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi.

2- Bose, Srinjoy. Energy politics: India- Bangladesh- Myanmar relations. IPCS special report,N° 45, July 2007. New Delh.

3- Carl, Jeremy, Rai, Varun and Victor, David. Energy and India’s foreign policy. Working paper 75, Program on energy and sustainabledevelopment, Stanford. May 2008.

4- Ctherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report**,** May 2012**.**

5- Chester, Lynne. **“Does the Polysemic Nature of Energy Security Make it a ‘Wicked’ Problem?**”. World Academy of Science, Engineering and Technology 54, 2009.

6- Chew, Emrys. Crouching tiger, hidden dragon: the Indian Ocean and the maritime balance of power in historical perspective. Working paper n° 144, 25 October 2007, S. Rajaratnam School of international studies, Singapore.

7- Daojiong, Zhao. China's thirst for oil. International crisis group Asia report N° 153. 9 June 2008.

8- Davidovic, Sonja. China's energy policy in the geopolitical context. Geopolitics of energy in Eurasia. MSFS 536.

9- Downs, Erica S.. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006.

10- Fukuyama, Francis and Ikenberry, G. John. **The Princeton project on national security: report of the working group on grand strategic choices**. Princeton University, September 2005.

11- Ghosh, Cdr. P K Ghosh. "**Maritime security challenges in South Asia and the Indian ocean: response strategies**". A paper prepared for the center for the strategic and international studies- American –Pacific sealanes security institute conference on: **Maritime security in Asia.** January 18-20, 2004. Honolulu, Hawaii.

12- Guoxing, Ji. **Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement**. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995.

13- Hu, Liyan and Sheng, Ter-Shing. China's energy security and geo-economic interests in Central Asia. Central European journal of international and security studies (CEJISS). 2008. Volume 2, Issue 2.

14- Jianxin, Zhang. "Oil Security Reshapes China's Foreign Policy". Working Paper No. 9. Center on China's Transnational Relations. The Hong Kong University of Science and Technology. 2006.

15- Kang, Harnit."**Maritime issues in South China sea**". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi.

16- Kiesow, Ingolf. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm**,** November 2004.

17- Kong, Bo. "**The geopolitics of the Myanmar-China oil and gas pipelines**". In: Pipiline politics in Asia. NBR special report, September 2010.

18- Kraenner, Sascha Muller. China's ad India's emerging energy foreign policy. Discussion paper of The German development institute. Bonn 2008.

19- Liu, Xuecheng. China's Energy Security and Its Grand Strategy. The Stanley foundation policy analysis briefs. September 2006.

20- Macmillan, Joseph. **Energy security in South Asia: can interdependence breed stability**. Strategic forum. N° 232. September 2008.

21- Madan, Tanvi. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006.

22- Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report**,** May 2012**.**

23- Minh, Pham Quang. "**The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam**". A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and** Europe. Berlin, June 18-19, 2012.

24- Morelli, Vince L. The European Union's Energy Security Challenges. CRS Report for Congress. The Library of Congress**.** September 11, 2006.

25- Niquet, Valérie. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Paris. Octobre 2007.

26- Othman, Zarina. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004.

27- Pardesi, Manjeet Singh and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Nanyang technological university, October 2010.

28- Pehrson, Christopher J. String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006.

29- Percival, Bronson. "**Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China**". Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on "China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests". February 4, 2010.

30- Pop, Irina Ionela. China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010.

31- Rongxing, Guo**. Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation: some options for The East China Sea.** Working Paper of The Brookings institution, Massachusetts, September 2010.

32- Rosen, Daniel H., Trevor Houser. **China Energy**: **A Guide for the Perplexed.** China Balance Sheet. A Joint Project by the Center for Strategic and International Studies and the Peterson Institute for International Economics. May 2007.

33- Seliverstov, Sergey. Energy security of Russia and EU: current legal problems. Note de l'ifri. Paris. Avril 2009.

34- Shaofeng, Chen. Assessing the impact of China's foreign energy quest on its energy security. EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009.

35- ----------. **China's outward FDI and energy security.** EAI Working Paper No. 143 . 20 November 2008.

36- Sharma, Devika. "**Energy in India's national security strategy**". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi.

37-Siddiqui, Toufic A. **Addressing energy security concerns in South Asia**. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007.

38- Srivastava, Leena and Mathur, Riru. Global energy security: India's energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007.

39- Stone, Marianne. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009.

40- Tonnesson, Stein and Kolas, Ashild. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006.

41- Winzer, Christian. **Conceptualizing energy security**. EPRG working paper. Cambridge wrking paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011.

42- Xing, Li and Clark, Woodrow W. Energy Concern in China's Policy-Making Calculation: From Self-reliance, Market dependence to Green Energy. Dir Research series, Working paper N°. 143. 2010.

43- Yishan, Xia. "**China-Russia energy cooperation: Impetuses, prospects and impacts**". The James A. Bicker III institute for public policy of Rice University. May 2000.

44- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007.

45- Emerging Global Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, The United Nations commission for Europe. Genea. 2007.

46- Energy Efficiency: A Worldwide Review Indicators, Policies, Evaluation. A Report of

the World Energy Council in Collaboration with ADEME. London. July 2004.

47- Central Asian's energy risks. Asia report of international crisis group. Brussels/ Bishkek. N° 133, 24 May 2007.

48- China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa. A study prepared for "Committee on foreign relations United States senate". Congressional research service. Washington, April 2008.

49- China's thirst for oil. crisis group Asia report N° 153. International crisis group .9 June 2008.

50- Energy outlook for Asia and the pacific. Report of Asian development bank, October 2009. Japan.

51- India's energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Paper of the "National seminar for energy security". FICC and Ernst & Young Pvt. Ltd, New Delhi. 2011.

II- 2: Books:

1- Allison, Roy and Jonson, Lena (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001.

2- Akiner, Shirin (ed). The Caspian politics, energy and security. Routledge Curzon. London and New York. 2001.

3- Athwal, Amardeep. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008.

4- Ayres, Alyssa and Mohan, C Raja (eds). Power realignments in Asia: China, India and the United States. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi. 2009.

5- Bahgat, Gawdat. American oil diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea. University press Florida, 2003.

6- Bateman, Sam, Chan, Jane and Graham, Euan (Eds). ASEAN and the Indian Ocean: the key maritime links. RSIS policy paper. Singapore. November 2011.

7- Blank, Stephen. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006.

8- Booth, Keen and Smith, Steve (Eds). International relations theory today. The Pennsylvania s Jian, Zhang. **China's Energy Security: prospects, challenges, and Opportunities.** The Brookings institution. Washington D.C. July 2001.

9- Buzan, Barry and Waever, Ole. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press. 2003.

10- Cole, Bernard D. Sea lanes and pipelines: energy security in Asia. Praeger security international, London. 2008.

11- Collins, Alan. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000.

12- Cooney, Kevin J. and Sato, Yoichiro (eds). The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009.

13- Craig, Susan L. Chinese perceptions of traditional and nontraditional security threats. Strategic Studies Institute. March 2007.

14- Dettke, Dieter (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Freidrich – Ebert- Stiftung, Washington office. 1999.

15- Eisenman, Joshua, Heginbotham, Eric and Mitchell, Derek (eds). China and the developing world. M. E Sharp. New York. 2007.

16- Frankel, Ernst Gabriel**. Oil and Security: A world beyond petroleum.** Published by Springer. Dordrecht, The Netherlands. 2007.

17- Gallagher, Kelly Sims. China Shifts Gears: Automakers, Oil, Pollution, and development. The MIT press. London. 2006.

18- Goh, Evelyn and Simon, Sheldon W. (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008.

19- Hurst, Cindy. China's global quest for energy. Institute for the analysis of global security Brookings institution press. Washington, 2001.

20- Jonson, Lena and Allison, Roya. **Central Asian security: The new international context.** tate university press. Second edition. 1997.

21- Kong, Bo. An Anatomy of China's Energy Insecurity and Its Strategies. Pacific Northwest for global security.USA .December 2005.

22- Lal, Rollie. Central Asia and its Asian neighbors: security and commerce at the crossroads. Rand project air force. 2006.

23- Lawson, Stephanie (Ed). The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics? Polity press. Cambridge. 2001.

24- Lee, Maj Stacey L.. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010.

25- Lipschutz, Ronnie D. (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998.

26- Luft, Gal and Korin, Anne (Eds). Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. Greenwood publishing group, California. 2009.

27- Marquina, Antonio (Ed). Energy security visions from Asia and Europe. First published, Palgrane Macmillan. New York. 2008.

28- Mckillop, Andrew and Newman, Sheila (eds). The final energy crisis. Pluto press, London. 2005.

29- Meidors,van .. China's international behaviour: Activism, Opportunitism, and diversification. RAND project air force, USA, 2009.

30- Mitchell, John V. Renewing energy security. Royal institute of international relations. London. 2002.

31- Moran, Daniel and Russell, James A. (eds). Energy security and global politics: The militarization of resource management. Rutledge global security studies. London and New York. 2009.

32- Orwel, George. Black gold: The new frontier in oil for investors. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. 2006.

33- Pant, Harsh V. Contemporary debates in Indian foreign and security policy: India negotiates its rise in the international system. Palgrave Macmillan. New York, 2008.

34- Rui, Huaichuan. Globalization, Transition and development in China: The case of the coal industry. Routledge Curzon. London and New York. First published 2005.

35- Smith, Dianne L.. Central Asia: A new grate game. Strategic studies institute (SSI), USA. June 17, 1996.

36- Swanstrom, Nicklas L. P. and Cornell, Svante. E. A strategic conflict analysis of Afghanistan. Central Asia- Caucasus institute and Silk Road studies program. August 20, 2005.

37- Tow, William T. (eds). Security Politics in the Asia-Pacific: A Regional–Global Nexus? Cambridge University Press, London, 2009.

37- Wesley, Michael (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007.

38- Williams, Paul D. (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First

published 2008.

39- Wu, Shicun and Zou, Keyuan (eds). Maritime security in The South China sea: regional implications and international cooperation**.** Ashgate Publishing Limited, Farnham, 2009.

II- 3: Periodicals:

1- Anand, Vinod. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 34. November 2006.

2- Baldwin, David A. "**The concept of security**". Review of International Studies: N° 23. 1997.

3- Banlaoi, Rommel C. "**Southeast Asian Perspectives on the Rise of China: Regional Security after 9/11"**. Parameters : Summer 2003.

4- Berlin, Donald L. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2.

5- Bosbotinis, James. "**Sustaining the dragon, dodging the the eagle and barring the bear? Assessing the role and importance of Central Asia in Chinese national strategy". ".** The China and Eurasia forum quarterly: V8, N° 1. Spring 2010.

6- Burghart, Dan. "**The new nomads: The American military presence in Central Asia". ** The China and Eurasia forum quarterly: vol. 48 no. 1. Spring 2006.

7- Canning, Cherie. "**Pursuit of the pariah: Iran, Sudan and Myanmar in China's energy security strategy". ** Security challenges: volume 3, n° 1, February 2007.

8- Chary, Srinivas. "**The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence**". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996.

9- Cohen, Ariel. **"U. S interests and Central Asia energy security"**. Backgrounder: N° 1984, November 15, 2006.

10- ----------. "**After the G-8 summit: China and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

11- Daojiong, Zha. **"China's energy security and its international relations".** The China and Eurasia forum quarterly: V 3, N° 3. November 2005.

12- ----------."**China's Energy Security: Domestic and International issues**". Survival: vol. 48 no. 1. Spring 2006.

13- Ding, Arthur S. "**China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?**". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005.

14- Essay, An. "**The new face of Central Asia**". Caucasian review of international affairs: V. 2. (2)- Spring 2008.

15- Felício, Tânia. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007.

16- Germanovich, Gene. **'The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?'**. China and Eurasia forum quarterly: V 6. N°. 1. 20.

17- Hancock, Kathleen J. "**Escaping Russia, looking to China: Turkmenistan pins hopes on China's thirst for natural gas**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 3. 2006.

18- Huang, Chin-Hao. "**China and the Shanghai cooperation organization: post-summit analysis and implications for the United States**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

19- Huasheng, Zhao. "**The Shanghai cooperation organization at 5: achievementsand challenges ahead**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

20- Ibraimov, Sadykzhan. "**China-Central Asia trade relations: Economic and social patterns**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009.

21- Jiang, Wenran . " **Beijing's "New Thinking" on Energy Security**". China Brief: Volume 6. Issue 8, December 2006.

22- Kevin D. Stringer. "**Energy Security: Applying a Portfolio Approach"**. Baltic Security & Defence Review: Volume 10, 2008.

23- Khan, Simbal. "**Stabilization of Afghanistan: U.S –NATO regional strategy and the role of the SCO**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 7, N° 3, October 2009.

24- Khars, Tuva. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004.

25- Khodzhaev, Ablat. "**The Central Asian policy of The Peoples Republic of China**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009.

26- Kiesow, Ingolf. "**Quest for oil and geostrategic thinking**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 3. N° 3. November 2005.

27- Krause, Keith and Williams, Michael C. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40.

28- Kreft, Heinrich. "**China's Energy Security Conundrum**". The Koren Journal of Defense Analysis: Vol. XVIII. No. 3. Fall 2006.

29- Lee, Itamar Y. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009.

30- Liao, Xuanli. "**Central Asia and China's energy security".** The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. November 2006.

31- Liebertha,l Kenneth and Herberg, Mikkal." **China's Search for Energy Security: Implications for U.S. Policy".** NBR Analysis: volume 17, number 1, April 2006.

32- Livingstone, Daniel. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2.

33- Malik, J. Mohan. "**South Asia in China's foreign relations**". Pacific review: Volume 13, Number 1, February 2001.

34- Marketos, Thrassy. "**Eastern Caspian sea energy geopolitics: A limitus test for the US – Russia – China struggle for the geostrategic control of Eurasia**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009.

35- Morozova, Irina. "**External powers influence upon the reform and political elites in present Kyrgyzstan**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009.

36- Newman, Edward. "**Human security and constructivism**". International studies perspectives: (2001) 2.

37- Niazi, Tarique. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006.

38- Niquet, Valérie. "**China and Central Asia**". China perspectives: N° 67, (September-October 2006).

39- Norling, Nicklas. "**Russia's energy leverage over China and the Sinopec – Rosneft deal**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006.

40- Perkovich, George. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993.

41- Rizwan, Amer. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010.

42- Sakhuja, Vijay. "**Sri Lanka: Beijing's growing foothold in The Indian Ocean**". China Brief: Volume IX, Issue 12, January 12, 2009.

43- ----------. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**".

China brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009.

44- Sheth, V.S. **Indian ocean in the globalizing world**". Alternatives: Volume 1, Number 4, winter 2002.

45- Shu, Yang. "**Reassessing the SCO's internal difficulties: A Chinese point of view**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 7. N° 3. October 2009.

46- Sir, Jan and Horak, Slavomir. "**China as an emerging superpower: The view from Ashkhabad**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 2. May 2006.

47- Velasquez, José Roberto Concha and Pichler, Bernhard." **China's increasing economy and the impacts on its energy strategy**". Estudios gerenciales: Vol. 26, No. 117, October – December 2010.

48- Xuegang, Zhang. "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007**.**

49- Xuetang, Guo. "**The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006.

50- Yergin, Daniel. "**Ensuring Energy Security**". Foreign affairs: Vol. 85. N° 2. Mars, April 2006.

51- Yi-Chong, Xu. "**China's energy security**". In: Michael Wesley. Energy security in Asia. Rutledge, London and New York, 2007.

52- Zeb, Rizwan. "**Pakistan and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006.

53- Zhanibek Saurbek. "**Kazakh-Chinese energy relations: Economic pragmatism or political cooperation**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 1. 2008.

II-4 Thesis:

1- Forsyth, Ian Cameron. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010.

2- Minoura, Haruna. **Energy Security and Japan-China Relations: Competition or Cooperation?**. A Thesis submitted to The Faculty of The Elliott School of International Affairs of The George Washington University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Affairs, January 31, 2011.

3- Stephen J. Ruscheinski**.**China's energy security and The South China Sea. A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies". University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002.

4- Yandas, Osman Gokhan. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai

Cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thesis submitted to

The graduate school of social sciences of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005.

II- 5: Web Sites:

1- Acheson, Chris. "**Disputed Claims in the East China Sea**". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public email forum on Japanese affairs, July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

2- Alhajji, A F. "**What Is Energy Security?**". Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007. "http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm".

3- Aneja, Urvashi. "**Pakistan- China relations: recent developments (Jan-May 2006)".** IPCS special report 26. Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In: "http://www.ipcs.org/IPCS-special-report-26.pdf"

4- Ashraf, Tariq Mahmud **.** "**Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia**". China Brief: Volume 8, Issue 10, May 13, 2008. In:

"http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=4915&tx_ttnews%5BbackPid%5D=168&no_cache=1".

5- Bahgat, Gawdat. " **China's Energy Policy: Strategic Implications**". Middle East Economic Survey: VOL. XLIX. N° 3. January 15, 2007.
" http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n03-5OD01.htm".

6- Binbin, HAO and Chunhong, Wang. "**Research on the Development Strategy of Energy in China**" . College of Resource, Hebei University of Engineering, Handan, China. 2008. *«www.seiofbluemountain.com/search/detail.php?id... ».*

7- Blank, Stephen. "**China makes policy shift, aiming to widen access to Central Asian energy". Eurasianet.org.** March 12, 2006. *"*www.eurasianet.org/.../business/.../eav031306.sht

8- Blumenthal, Dan. "**Concerns with Respect to China's Energy Policy**". July 01, 2008. In: " http://www.aei.org/files/2003/08/26/20080723_ChinaEnergyStrat.pdf ".

9- Calabrese, John. "**Dragon by the Tail: China's Energy Quandary**". Middle East institution. 23 March 2004. www. *se1.isn.ch/serviceengine/.../calabrese304.pdf" .*

10- Cohen, Stephen. P. "**The US and South Asia**". Brookings center for international

studies. 1/1/2005. In: "http: www.brookings.edu/views/articles/cohens/20050101.pdf".

11- Daojiong, Zha. Oil pipeline from Myanmar to China: competing perspectives. RSIS commentaries. 74/2009. In: "www.rsis.edu.sg*/publications/Perspective/RSIS0742009.pdf".*

12- Downs, Erica S. "**The Chinese Energy Security Debate**". The China Quarterly: 2004. In: "http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=219843".

13- El Nasser, Haya. "**World population hits 7 billion**". USA TODAY. 10/31/2011. "http://www.usatoday.com/news/world/story/2011-10-30/world-population-hits-seven-billion/51007670/1".

14- Garver, John w. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and secutity review commission, 22 July 2005. In:

"http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf"**.**

15- Gautam, Upendra. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

16- Godwin, Paul H. B. "**China as regional hegemon?**". In: "http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

17- Holmes, James. "**China's energy consumption and opportunities for U.S- China cooperation to address the effects of China's energy use**". Testimony before the U.S-China economic and security review, June 14, 2007. In: ″www.uscc.gov/.../2007hearings/.../june_14.../FINAL%20%20June%2014-15%20Transcript.doc ″.

18- Jennings, Ralph . "**East China Sea, a Treasure for Oil, Is Fraught With Danger**". October 31, 2012. In: "http://www.thestreet.com/story/11752270/1/east-china-sea-a-treasure-for-oil-is-fraught-with-danger.html".

19- Khan, Hamayoun. "**China's Energy Drive and Diplomacy**". International Review: p. 94. ″www.siis.org.cn/.../20081217174045S1QX.PDF.

20- Lin, Christina Y. "**Militarization of China's energy security policy- defense cooperation and WMD proliferation along its string of pearls in The Indian Ocean**". ISPSW? Berlin, 2008. In:

"http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ord538=grp1&ots59=eb06339b-2726-928e-0216-1b3f15392dd8&lng=en&id=56390".

21- Molis, Arūnas. "**European energy security and related issues: Military Dimension Of Energy Security**". Eurodialogue organization. 16.04.2010. "http://eurodialogue.org/Military-Dimension-Of-Energy-Security".

22- Nandakumar J. "**China's Energy Security and the Taiwan Factor**". The Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi. In**:** "http://www.iern.net/portal/page/portal/IERN_HOME/IERN_ARCHIV/Publications/System%20Adequacy%20%20SoS/7D30E3A28C373FD6E040A8C03C2F41F6 " .

23- Niazi, Tarique . "**China's march on South Asia**". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006. In: "http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

24- Norling, Nicklas. "**The Nabucco pipeline: reemerging momentum in Europe's front yard**". In: ″www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/.../Detail/?ots591...id....

25- Palonkorpi, Mikko. "**Energy Security and the Regional Security Complex theory**". Aleksanteri Institute / University of Helsinki. 2006. http://busieco.samnet.sdu.dk/politiqus/.../palonkorpi.pdf".

26- Pascual, Carlos. "**The Geopolitics of Energy: From Security to Survival**". Brooking institute. p. 2." www.brooking.edu//.../energy security/energysecurity-chapter.pdf".

27- Rajeev, S. **India's energy security".** IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 010. In: http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

28-Rosner, Kevin. "Closing the Gap between Energy **& National Security Policy"**. Journal of energy security: May 2010 Issue. "http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-enegy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316".

29- Sachs, Stephen E. "**The Changing Definition of Security**". International Relations Merton college, xford. Week 5, Michaelmas Term 2003. "www.stevesachs.com/papers/paper_security.html".

30- Sahoo, Pravakar. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:

"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/".

31- Saleem, Omar. The Spratly Island dispute: China defines the new millennium. 2000. In. "www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf ″.

32- Sato, Koichi. **China's Territorial Claims at Sea: The East China and South China Sea (Part I).** In: "src-h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/…/sato.pdf".

33- Scher, Robert. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: ″www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf ″.

34- Singh, Teshu**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In "http://www.ics.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

35- ----------. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: "http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html".

36- Storey, Ian. "**The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?**". Paper Presented at "Security Environment in the East Asian Seas", Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 16-17 February 2011. In: "http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf.

37- Tellis, Ashley J. "**The United States and South Asia**". The house committee on international relations, June 14, 2004. Carnegie Endowment for international peace. In:

"http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17070".

38- Weeks, Stanley B. "**Change and its reflection in national security strategy and force structure**". "*www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd....".*

39- Woudhuysen, James. "**Big trouble in the East China Sea**"**.** Monday, 3 September 2012. "http://www.spiked-online.com/site/article/12836/".

40- Zhang, Xuegang. "**China's energy corridors in Southeast Asia**" 2008. In: http://frankhaugwitz.com/doks/security/2008_01_China_Energy_Corridors_Southeastasia_Jamestown.pdf".

41- Zhuangzhi, Sun. The Relationship between China and Central Asia. p.p. 40, 41. In: *"*src-h.slav.hokudai.ac.jp/...1.../03_zhuangzhi. pdf.

42- Zubir, Mokhzani**. "The strategic value of the Strait of Malacca**". In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf".

43- ---------- and Basiron, MohdNizam.'**The Straits of Malacca: the Rise of China, America's Intentions and the Dilemma of the Littoral States'**.Maritime Institute of Malaysia, April 2005. In*: "*search.informit.com.au/documentSummary;dn...".

44- Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf.".

45- China economy overview. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm".

46- Communiqué of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census. National Bureau of Statistics of China. April 28, 2011.
"http://stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722244.htm".

47- "China's Population: A Looming Demographic Time Bomb". China mike. January 2011."http://www.china-mike.com/chinese-culture/society/china-population-growth-crisis/".

48- China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal". Energy information administration, country analysis briefs. July 2009.
*"*http://205.254.135.24/emeu/cabs/China/pdf.pdf ".

49- East China Sea. Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

50- Energie & Geopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

51- Geographical location of South Asia. Jul 8th, 2010. In: "http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan".

52- Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf ."

53- Paracel Islands. From Wikipedia, the free encyclopedia, July 2009.In: en.wikipedia.org/wiki/Paracel_Islands

54- South Asia. From Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia'.

55- The UE and South Asia association for regional cooperation. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

56- White paper: China's Energy Conditions and Policies. The Information Office of the State Council of the People's Republic of China. December 2007. "http://www.china.org.cn/english/environment/236955.htm".

III– المراجع الفرنسية

III- 1: Rapports:

1- Noël, Pierre et Meidan, Michal. L'approvisionnement énergétique de La Chine: Marchés et politiques. Rapport d'IFRI. Juillet 2005.

2- Sécurité et promotion de la sécurité : Aspects conceptuels et Opérationnels. Centre collaborateur OMS du Québec. Septembre 1998.

III- 2: Livres:

1- Brunis, Bastien. Politique extérieure énergétique de la Chine: discours sur la stratégie de puissance de la PRC. Panthéon- Sorbonne, université Paris1. June 2006.

2- Vairon, Lionel. Defis Chinois: Introduction à une geopolitique de la Chine. Ellipses édition marketing. Paris. 2006.

III- 3: Périodiques:

1- Achkar, Gilbert. "**Jeu triangulaire entre Washington, Moscow et Pékin**". Le monde diplomatique: 48eme année, n° 573, Décembre 2001.

2- Amelot, Laurent. "La compétition énergétique Indo-Chinoise en Birmanie". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

3- Cordonnier, Isabelle. "**L'Inde et La Chine: La rivalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, n° 10 ? October 1997.

4- Lamballe, Alain. "**La ou L'Asie du Sud et du Sud-Est se rencontre, l'ombre de La Chine**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

5- Pertuzio, André. "**La problématique énergétique en Inde**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

III- 4: Sites d'internet:

1- de Gourdon, Come Carpentier et Berthet, Samuel. "**L'Inde a L'aube d'un monde multipolaire**". afri. p. 256. In: ″www.afri-ct.org/IMG/pdf/berthet.pdf ″.

2- Energie & Geopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

I- فهرس الجداول

جدول رقم (1): التناسب بين حجم استهلاك النفط وحجم الاكتشافات (ملايير البراميل/السنة).....

جدول رقم (2): نقاط اختناق عبور النفط العالمي.....

جدول رقم (3): توقعات تطور حجم الإنتاج النفطي الصيني لسنة 2020.....

جدول رقم (4): توقعات تطور حجم الإنتاج الصيني من الغاز لسنة 2020.....

جدول رقم (5): توليد الكهرباء في الصين ما بين 1995 و2020.....

جدول رقم (6): توقعات نمو الطلب الصيني على النفط 2020.....

جدول رقم (7): توقعات نمو الطلب الصيني على الغاز 2020.....

جدول رقم (8): سيناريو تطور الطلب الصيني على الطاقة 2005- 2030 (مليون طن).....

جدول رقم (9): مصادر الوردات الصينية من النفط الخام بحسب المناطق 1990-2010 (%)....

جدول رقم (10) : مصادر واردات الصين النفطية العشرة الأولى 2003-2005.....

جدول رقم (11) : احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين (تريليون برميل).....

جدول رقم (12) : احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين (تريليون قدم مكعب).....

جدول رقم (13) : المحروقات في كازاخستان وتركمنستان وأزوباكستان 2007.....

جدول رقم (14) : الواردات الصينية من نفط كازاخستان 1999-2004 (ألف طن).....

جدول رقم (15): توقعات تطور الاستهلاك الهندي لمختلف مصادر الطاقة 2015-2030 (مليون طن مكافئ من النفط).....

جدول رقم (16): مقارنة بين احتياطيات النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي ومناطق أخرى من العالم.....

II– فهرس الأشكال

شكل رقم (1): تفاعلات أبعاد أمن الطاقة.....

شكل رقم (2) : مزيج الطاقة في الصين ما بين 2002 و2020.....

شكل رقم (3) : العناصر المكونة لإستراتيجية أمن الطاقة الصينية.....

شكل رقم (4) : مصادر الواردات الصينية من النفط الخام 2010 (%).....

شكل رقم (5): التنظيم الهيكلي لفواعل قطاع الطاقة في الصين.....

شكل رقم (6) : طبيعة العلاقات بين أهم أجهزة رسم سياسة الطاقة في الصين.....

شكل رقم (7) : مزيج الطاقة في جنوب آسيا 2003.....

شكل رقم (8) : نظام الدفاع الصاروخي الياباني (BMD).....

III: فهرس الخرائط

خريطة رقم (1): جمهوريات آسيا الوسطى.....

خريطة رقم (2) : منطقة بحر قزوين.....

خريطة رقم (3) : شبكة خطوط الأنابيب في المنطقة.....

خريطة رقم (4): خط أنابيب نابوكو.....

خريطة رقم (5) : دول منطقة جنوب آسيا.....

خريطة رقم (6) : جغرافية المحيط الهندي.....

خريطة رقم (7) : منشآت إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" الصينية المحيطة بالهند.....

خريطة رقم (8): الموقع الجغرافي لأفغانستان.....

خريطة رقم (9) : منطقة بحر الصين الجنوبي.....

خريطة رقم (10) الجزر الرئيسية الأربع المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.....

خريطة رقم (11) : المطالبات الإقليمية للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي.....

خريطة رقم (12) : موقع جزر سبراتلي من بحر الصين الجنوبي.....

خريطة رقم (13) : مضيق ملقا.....

خريطة رقم (14) : خطوط المواصلات البحرية نحو الصين عبر مضيق ملقا.....

خريطة رقم (15) : بحر الصين الشرقي.....

خريطة رقم (16) : الجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي.....